

# مَجْمُوعُ فَنَائِي

شيخ الإسلام أحمد بن نعيمه

طيب الله ثراه

جمع وترتيب الفقيه إلى الله

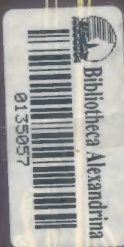
بهرار محمد بن محمد بن أبي بكر الواسطي البغدي الشافعي

رحم الله همه

وساعده ابنه محمد وفقه الله

المجلد الخامس والستون

مَجْمُوعُ فَنَائِي











مجموع فتاوى  
شيخ الاسلام أحمد بن تيمية  
قدس الله روحه

جمع وترتيب القدير إلى الله  
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنابى  
وساعده ابنه محمد وفقهما الله

---

المجلد الخامس والثلاثون

---



كتاب  
قتال أهل البغي  
الى نهاية  
الاقرار



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله الا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

### باب

( الخلافة ، والملك ، وقتال أهل البغي )

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية قدس الله روحه

الحمد لله نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ؛ من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، ونشهد أن لا إله إلا وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وسلم تسليماً .

أما بعد : فهذه « قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله » في كل حال ، على كل أحد ، وأن ما أمر الله به ورسوله من طاعة الله وولاءه

الأمور ومناصحتهم : واجب ؛ وغير ذلك من الواجبات ، قال الله تعالى :  
 ( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن  
 تحكموا بالعدل ؛ إن الله نعمًا يعظمكم به ؛ إن الله كان سميعًا بصيرًا ) وقال الله  
 تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم  
 فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ؛ إن كنتم تؤمنون بالله واليوم  
 الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا ) فأمر الله المؤمنين بطاعته وطاعة رسوله  
 وأولى الأمر منهم ، كما أمرهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكموا بين  
 الناس أن يحكموا بالعدل . وأمرهم إذا تنازعوا في شئ أن يردوه إلى  
 الله والرسول .

قال العلماء : الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه ، والرد إلى الرسول بعد  
 موته هو الرد إلى سنته ؛ قال الله تعالى : ( كان الناس أمة واحدة فبعث الله  
 النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما  
 اختلفوا فيه ، وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعدما جاءتهم البينات  
 بنيا بينهم ، فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه ، والله  
 يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ) فجعل الله الكتاب الذي أنزله هو الذي  
 يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه .

وفي صحيح مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان إذا قام يصلي بالليل يقول : « اللهم رب جبرائيل وميكائيل

واسرافيل ، فاطر السموات والارض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون : إهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك ؛ انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم » وفي صحيح مسلم عن عيم الدار يرضي الله عنه . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الدين النصيحة ، الدين النصيحة الدين النصيحة » قالوا : لمن يا رسول الله ! قال : « لله ، ولكتابه ، ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم »

وفي صحيح مسلم أيضا عن أبي هريرة رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يرضى لكم ثلاثا ؛ أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا ، وأن تمتصوا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، وأن تناصحوا من ولأه الله أمركم » وفي السنن من حديث ابن مسعود رضى الله عنه وزيد بن ثابت رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نضر الله امرأ سمع منا حديثا فبلغه إلى من لم يسمعه ، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه غير فقيه . ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم : إخلاص العمل لله ، ومناصحة ولاة الأمور ، ولزوم جماعة المسلمين ؛ فإن دعوتهم تحيط من ورائهم » . و« يغل » بالفتح هو المشهور ، ويقال : غلى صدره فغل اذا كان ذا غش وضغن وحقد أي قلب المسلم لا يغل على هذه الخصال الثلاثة وهي الثلاثة المتقدمة في قوله : « إن الله يرضى لكم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا . وأن تمتصوا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، وأن تناصحوا من ولأه الله أمركم » فان الله اذا



كان يرضاها لنا لم يكن قلب المؤمن الذي يحب ما يحبه الله يفل عليها ،  
ييفضها ويكرها فيكون في قلبه عليها غل ؛ بل يحبها قلب المؤمن ، ويرضاها .

وفي صحيح البخارى ومسلم وغيرهما عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه  
قال : « ياينا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فى  
العسر واليسر ، والمنشط والمكره ، وعلى أثرة علينا ، وعلى أن لا ننزع  
الأمر أهله ، وعلى أن تقول أو تقوم بالحق أينما كنا ؛ لا نخاف فى الله لومة  
لاثم » وفى الصحيحين أيضا عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ؛ إلا أن يؤمر  
بمعصية ، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » وفى صحيح مسلم ، عن أبى  
هريرة رضى الله عنه ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عليك بالسمع  
والطاعة فى عسرك ويسرك ، ومنشطك ومكرهك ، وأثرة عليك » . ومعنى  
قوله « وأثرة عليك » « وأثرة علينا » أي وإن استأثر : ولالة الأمور عليك فلم  
ينصفوك ، ولم يسطوك حقا ؛ كما فى الصحيحين عن أسيد بن حضير رضى الله  
عنه ؛ أن رجلا من الأنصار خلا برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ألا  
تستعملنى كما استعملت فلانا ؟ فقال : « إنكم ستلقون بمدى أثرة ، فاصبروا  
حتى تلقونى على الخوض » .

وهذا كما فى الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : « انها تكون بمدى أثرة ، وأمور تنكرونها » قالوا :

يا رسول الله كيف تأمر من ادرك منا ذلك ؟ قال ؟ تؤدون الحق الذى عليكم ، وتسألون الله الذى لكم ، وفى صحيح مسلم عن وائل بن حجر رضى الله عنه ؛ قال سأل سلمة بن يزيد الجميى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ! إن قامت علينا أمراء يسألوننا حقهم ، ويعمنونا حقنا : فما تأمرنا ؟ فأعرض عنه ؛ ثم سألته ، فأعرض ؛ ثم سألته فى الثانية أو فى الثالثة ، فغذه الأشعث بن قيس ، قال ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إسمعوا وأطيعوا ؛ فأنصتوا عليهم ما حملوا ، وعليكم ما حملتم ».

فذلك ما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاية الأمور ومناصحتهم : هو واجب على المسلم ؛ وإن استأثروا عليه . وما نهى الله عنه ورسوله من معصيتهم : فهو محرم عليه ؛ وإن أكره عليه .

## فصل

وما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاية الأمور ومناصحتهم واجب على الانسان وإن لم يباهدم عليه ، وإن لم يحلف لهم الايمان المؤكدة ، كما يجب عليه الصلوات الخمس ، والزكاة ، والصيام ، وحج البيت . وغير ذلك مما أمر الله به ورسوله من الطاعة ؛ فإذا حلف على ذلك كان ذلك توكيداً وتثبيتاً لما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاية الأمور ومناصحتهم . فالخالف على هذه

الأمر لا يحل له أن يفعل خلاف المحلوف عليه ، سواء حلف بالله أو غير ذلك من الإيمان التي يحلف بها المسلمون ؛ فإن ما أوجبه الله من طاعة ولاة الأمور ومناصحتهم واجب وإن لم يحلف عليه ؛ فكيف إذا حلف عليه ؟ ! وما نهى الله ورسوله عن معصيتهم وغشهم محرم وإن لم يحلف على ذلك .

وهذا كما أنه إذا حلف ليصلين الخمس ، وليصومن شهر رمضان ، أو ليقضين الحق الذي عليه ، ويشهدن بالحق ؛ فإن هذا واجب عليه وإن لم يحلف عليه ، فكيف إذا حلف عليه ؟ ! وما نهى الله عنه ورسوله من الشرك ، والكذب ، وشرب الخمر ، والظلم ، والفواحش وغش ولاة الأمور ، والخروج عما أمر الله به من طاعتهم ؛ هو محرم ؛ وإن لم يحلف عليه ، فكيف إذا حلف عليه ؟ !

ولهذا من كان حالفاً على ما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاة الأمور ومناصحتهم ، أو الصلاة ، أو الزكاة ، أو صوم رمضان ، أو أداء الأمانة ، والعدل ونحو ذلك : لا يجوز لأحد أن يفتيه بمخالفة ما حلف عليه ، والحنث في عيته ؛ ولا يجوز له أن يستفتي في ذلك . ومن أفتى مثل هؤلاء بمخالفة ما حلفوا عليه ، والحنث في إيمانهم : فهو مفتر على الله الكذب ، مفت بغير دين الاسلام ؛ بل لو أفتى آحاد العامة بأن يفعل خلاف ما حلف عليه من الوفاء بعقد بيع ، أو نكاح ، أو اجارة ، أو غير ذلك مما يجب عليه الوفاء به من

المقود ، التي يجب الوفاء بها وإن لم يحلف عليها ، فإذا حلف كان أوكد .  
فن أنفى مثل هذا بجواز تقض هذه المقود . والحنث في يمينه : كان مقترى  
على الله الكذب ، مفتيا بنير دين الاسلام ، فكيف إذا كان ذلك في  
في معاقدة ولادة الأمور التي هي أعظم المقود التي أمر الله بالوفاء بها .

وهذا كما أن جمهور العلماء يقولون : يمين المكره بغير حق لا ينمقد  
سواء كان بالله ، أو النذر ، أو الطلاق ، أو العتاق ؛ وهذا مذهب مالك  
والشافعي وأحمد . ثم إذا أكره ولي الأمر الناس على ما يجب عليهم من  
طاعته ، ومناصحته ، وحلفهم على ذلك : لم يجز لأحد أن يأذن لهم في ترك  
ما أمر الله به ورسوله من ذلك ، ويرخص لهم في الحنث في هذه الأيمان ؛ لأن  
ما كان واجبا بدون اليمين فاليمين تقويه ؛ لا تضعفه ؛ ولو قد أن صاحبها  
أكره عليها .

ومن أراد أن يقول بلزوم المحلوف مطلقا في بعض الأيمان ؛ لأجل  
تحليف ولادة الأمور أحيانا . قيل له : وهذا يرد عليك فيما تعتقده في يمين  
المكره : فانك تقول : لا يلزم وإن حلف بها ولادة الأمور . ويرد  
عليك في أمور كثيرة فتفى بها في الخيل ؛ مع ما فيه من معصية الله تعالى  
ورسوله وولادة الأمور .

وأما أهل العلم والدين والفضل فلا يرخصون لأحد فيما نهى الله عنه من معصية ولاه الأمور ، وغشهم ، والخروج عليهم : بوجه من الوجوه ، كما قد عرف من عادات أهل السنة والدين قديماً وحديثاً ومن سيرة غيرهم .

وقد ثبت في الصحيح عن ابن عمر رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ينصب لكل غادر لواء يوم القيمة عند استه بقدر غدره » قال : وإن من أعظم الغدر . يعنى بإمام المسلمين . وهذا حدث به عبد الله بن عمر لما قام قوم من أهل المدينة يخرجون عن طاعة ولي أمرهم ؛ ينقضون بيعته . وفي صحيح مسلم ، عن نافع قال جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرّة ما كان ؛ زمن يزيد بن معاوية ؛ فقال : اطرحوا الأبى عبد الرحمن وسادة . فقال : إني لم آتاك لأجل ، أتيتك لأحدثك حديثاً ؛ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من خلع يداً لقي الله يوم القيامة ولا حجة له ؛ ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » وفي الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من رأى من أميره شيثاً يكرهه فليصبر عليه ؛ فانه ليس أحد من الناس يخرج من السلطان شبراً فأت عليه الامات ميتة جاهلية » وفي صحيح مسلم ، عن أبي هريرة رضى الله عنه : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من خرج من الطاعة ، وفارق الجماعة ؛ فات ميتة جاهلية ؛ ومن قاتل تحت راية عمية ؛ ينفب لمصيبة ،

أو يدعوا إلى عصية ؛ أو ينصر عصية ، فقتل فقتله جاهلية » ، وفي لفظ  
« ليس من أمتي من خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها ، ولا يتحاشا من  
مؤمنها ، ولا يوفي لذي عهدا ؛ فليس مني ، ولست منه » .

« فالأول » هو الذي يخرج عن طاعة ولي الأمر ؛ ويفارق الجماعة .

« والثاني » هو الذي يقاتل لأجل المصيبة ؛ والرياسة ؛ لا في سبيل الله  
كأهل الأهواء : مثل قيس ، وعين .

« والثالث » مثل الذي يقطع الطريق فيقتل من لقيه من مسلم وذمي ؛  
ليأخذ ماله ، وكالحروية المارقين ، الذين قاتلهم علي بن أبي طالب ، الذي قال  
فيهم النبي صلى الله عليه وسلم : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع  
صيامهم ، وقرآنه مع قرأتهم ، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من  
الاسلام كما يمرق السهم من الرمية ، اينما لقيتموهم فاقتلوهم ؛ فان في قتلهم اجرا  
عند الله لمن قتلهم يوم القيامة » .

وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بطاعة ولي الأمر ؛ وان كان عبدا  
حبشيا ، كما في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اسمعوا  
وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة » وعن  
أبي ذر قال : « أوصاني خليلي أن اسمعوا وأطيعوا ؛ ولو كان حبشيا مجذع

الأطراف » وعن البخارى : « ولو لبشى كان رأسه زينة » وفي صحيح مسلم ، عن أم الحصين رضى الله عنها أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجة الوداع وهو يقول : « ولو استعمل عبدا يقودكم بكتاب الله ، اسموا واطيعوا » وفي رواية : « عبد حبشي مجدعا » وفي صحيح مسلم ، عن عوف بن مالك رضى الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، وتصلون عليهم ويصلون عليكم . وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم » قلنا يا رسول الله ! أفلا نتابذهم بالسيف عند ذلك ؟ قال : « لا ؛ ما أقاموا فيكم الصلاة لا ؛ ما أقاموا فيكم الصلاة ألا ! من ولي عليه وآل فرآه يأتي شيئا من معصية فليكره ما يأتي من معصية الله ، ولا ينزع عن يدا من طاعة »

وفي صحيح مسلم ، عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين . الذين يعدلون في حكمهم ، وأهلهم وما ولوا » وفي صحيح مسلم ، عن عائشة رضى الله عنها ، أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه ومن ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فرفق به » وفي الصحيحين عن الحسن البصري ، قال عاد عبد الله بن زياد معقل بن يسار في مرضه الذي مات فيه



فقال له معقل : إني محدثك حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من عبد يسترعيه الله رعية  
 يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته الا حرم الله عليه الجنة » وفي رواية لمسلم :  
 « ما من أمير يلى من أمر المسلمين شيئاً ثم لا يجهد لهم وينصح الا لم يدخل معهم  
 الجنة »

وفي الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أنه قال : « ألا كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته ، والرجل راع  
 على أهل بيته وهو مسئول عنهم ، والمرأة راعية على بيت بعلها وهي مسئولة  
 عنه . والبدر راع على مال سيده وهو مسئول عنه ، الا كلكم راع وكلكم  
 مسئول عن رعيته » وفي الصحيحين عن علي رضى الله عنه « أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم بعث جيشاً ، وأمر عليهم رجلاً ؛ فأوقد ناراً ، فقال :  
 ادخلوها . فأراد الناس أن يدخلوها ، وقال الآخرون . إنا فررنا  
 منها !! فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذين أرادوا  
 أن يدخلوها : « لو دخلتموها لم تزالوا فيها الى يوم القيامة ، وقال  
 للآخرين قولاً حسناً ؛ وقال : لا طاعة في معصية الله ؛ انما الطاعة في  
 المروف » .

## فصل

قال الله تعالى : ( وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ) وقال الله تعالى ( وما ارسلنا من رسول إلا ليطاع باذن الله ) ( من يطع الرسول فقد أطاع الله ) وقال تعالى : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ؛ ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ، ويسلموا تسليما ) وقال تعالى : ( قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ) وقال تعالى : ( يوم تقلب وجوههم في النار يقولون ياليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسول . وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبرائنا فأضلونا السبيل . ربنا آتهم ضعفين من العذاب ؛ والعنهم لعنا كبيرا ) وقال تعالى : ( ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين ؛ والصديقين ، والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقا ) .

فطاعة الله ورسوله واجبة على كل أحد ؛ وطاعة ولاية الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم ، فمن أطاع الله ورسوله بطاعة ولاية الأمر لله فأجره على الله . ومن كان لا يطيعهم إلا لما يأخذ من الولاية والمال فإن أعطوه أطاعهم ؛ وإن

منعوه عصام : فـالـه فـى الآخرة من خلاق . وقد روى البخارى ومسلم عن  
أبى هريرة رضى الله ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ، قال : « ثلاثة  
لا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا ينظر اليهم ؛ ولا يزكهم ؛ ولهم عذاب أليم .  
رجل على فضل ماء بالقلاة ينعمه من ابن السبيل ؛ ورجل بايع رجلا بسلمة بعد  
المصر خلف له بالله لأخذها بكنا وكنا فصدقه وهو غير ذلك ؛ ورجل بايع  
إماما ما لا يبايعه إلا لدينا ؛ فان أعطاه منها وفا ؛ وان لم يعطه منها لم يف » .

---

## وقال قدس الله روحه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ،  
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

## قاعدة

قال النبي صلى الله عليه وسلم : « خلافة النبوة ثلاثون سنة ؛ ثم يؤتى الله ملكه - أو الملك - من يشاء » فقط أبى داود من رواية عبد الوارث والموام « تكون الخلافة ثلاثون عاماً ، ثم يكون الملك » « تكون الخلافة ثلاثين سنة ، ثم تصير ملكاً » وهو حديث مشهور من رواية حماد بن سلمة وعبد الوارث بن سعيد ، والموام بن حوشب وغيره ، عن سعيد بن جهمان عن سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ رواه أهل السنن : كأبى داود ، وغيره ، واعتمد عليه الإمام أحمد وغيره في تقرير خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة ، وثبته أحمد ؛ واستدل به على من توقف في خلافة علي ؛ من

أجل اقتراق الناس عليه ؛ حتى قال أحمد : من لم يربع بعلي في الخلافة فهو أضل من حمار أهله ؛ ونهى عن مناكحته ، وهو متفق عليه بين الفقهاء ، وعلماء السنة وأهل المعرفة ، والتصوف ، وهو مذهب العامة .

وانما يخالفهم في ذلك بعض [ أهل ] الأهواء ، من أهل الكلام ، ونحوم : كالرافضة الطاعنين في خلافة الثلاثة ، أو الخوارج الطاعنين في خلافة الصهرين المتأفين : عثمان وعلي ، أو بعض الناصبة النافين لخلافة علي ، أو بعض الجهال من المتسنة الواقفين في خلافة ، ووفاة النبي صلى الله عليه وسلم كانت في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من هجرته ، وإلى عام ثلاثين سنة كان إصلاح ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي السيد بين قمين من المؤمنين بنزوله عن الأمر عام إحدى وأربعين في شهر جمادى الأولى ، وسمي « عام الجماعة » لاجتماع الناس على « معاوية » وهو أول الملوك .

وفي الحديث الذي رواه مسلم : « ستكون خلافة نبوة ورحمة ، ثم يكون ملك ورحمة ، ثم يكون ملك وجبرية ، ثم يكون ملك عضوض » وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث المشهور في السنن وهو صحيح : « إنه من يعيش منكم بعدى فسرى اختلافا كثيرا ، عليكم بسنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ؛ فإن كل بدعة ضلالة » .

ويجوز تسمية من بعد الخلفاء الراشدين « خلفاء » وإن كانوا ملوكا ؛ ولم يكونوا خلفاء الأنبياء ، بدليل ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كانت بنو إسرائيل يسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وأنه لا نبي بعدى ، وستكون خلفاء فتكثر ؛ قالوا فأتامرنا ؟ قال : فوايبيعة الأول فالأول ؛ ثم أعطوهم حقهم ؛ فإن الله سائلهم عما استرعاهم » . فقوله : « فتكثر » دليل على من سوى الراشدين فإنهم لم يكونوا كثيرا . وأيضا قوله : « فوايبيعة الأول فالأول » دل على أنهم يختلفون ؛ والراشدون لم يختلفوا . وقوله : « فاعطوهم حقهم ؛ فإن الله سائلهم عما استرعاهم » دليل على مذهب أهل السنة ؛ في إعطاء الأمراء حقهم : من المال ، والمنعم .

وقد ذكرت في غير هذا الموضوع ، أن مصير الأمر الى الملوك ونوابهم من الولاة ؛ والقضاة والأمراء ، ليس لنقص فيهم فقط ؛ بل لنقص في الراعي والرعية جميعا ؛ فإنه « كما تكونون : يول عليكم » وقد قال الله تعالى : ( وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا )

وقد استفاض وتقرر في غير هذا الموضوع ما قد أمر به صلى الله عليه عليه وسلم ، من طاعة الأمراء في غير معصية الله ؛ ومناصحتهم ، والصبر عليهم في حكمهم ، وقسمهم ؛ والنزوم معهم ، والصلاة خلفهم ، ونحو ذلك من

من متابعتهم في الحسنات التي لا يقوم بها الامم ؛ فإنه من « باب التعاون على البر والتقوى » وما نهى عنه من تصديقهم بكذبهم ، وإعانتهم على ظلمهم وطاعتهم في معصية الله ونحو ذلك ؛ مما هو من « باب التعاون على الاثم ، والمدوان »

وما أمر به أيضا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : لهم ولنفسهم على الوجه المشروع ؛ وما يدخل في ذلك من تبليغ رسالات الله إليهم ؛ بحيث لا يترك ذلك جبنا ، ولا بخلا ، ولا خشية لهم ، ولا اشتراء للشن القليل بآيات الله ؛ ولا يفعل أيضا للرئاسة عليهم ، ولا على العامة ، ولا للخصد ، ولا للكبر ولا للرياء لهم ، ولا للعامة . ولا يزال المنكر بما هو أنكر منه . بحيث يخرج عليهم بالسلاح ؛ وتقام الفتن ، كما هو معروف من أصول أهل السنة والجماعة كما دلت عليه النصوص النبوية ؛ لما في ذلك من الفساد الذي يربى على فساد ما يكون من ظلمهم ؛ بل يطاع الله فيهم وفي غيرهم ، ويفعل ما أمر به ، ويترك ما نهى عنه . وهذه جملة تفصيلها يحتاج الى بسط كثير

والنرض هنا بيان « جماع الحسنات والسيئات » الواقعة بعد خلافة النبوة : في الامارة ، وفي تركها ؛ فانه مقام خطر ؛ وذلك أن خبره باقتضاء « خلافة النبوة » فيه الذم للملك والعيب له ؛ لاسيما وفي حديث أبي



بكراً : أنه استاء للرؤيا ، وقال : «خـلافة نبوة ، ثم يؤتى الله الملك من يشاء .»

ثم النصوص الموجبة لنصب الأئمة ، والأمراء وما في الأعمال الصالحة التي يتولونها من الثواب : حمد لذلك ، ورغيب فيه ؛ فيجب تخليص محمود ذلك من مذمومه ، وفي حكم اجتماع الأمرين ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان الله خيرني بين أن أكون عبداً رسولاً وبين أن أكون نبياً ملكاً ، فاخترت أن أكون عبداً رسولاً »

فإذا كان الأصل في ذلك شوب الولاية ؛ من الامارة ، والقضاء ، والملك : هل هو جائز في الأصل ، والخلافة مستحبة ؛ أم ليس بجائز الحاجة من نقص علم أو نقص قدرة بدونه ؟ فنحتاج بأنه ليس بجائز في الأصل بل الواجب خلافة النبوة لقوله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي تمسكوا بها ؛ وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور ، فكل بدعة ضلالة » بعد قوله : «من يعيش منكم بعدى فسيرى اختلافاً كثيراً » فهذا أمر وتخصيص على لزوم سنة الخلفاء ، وأمر بالاستمسك بها ، وتحذير من المحدثات المخالفة لها ، وهذا الأمر منه ، والنهي : دليل بين في الوجوب .

ثم اختص من ذلك قوله : « إقتدوا بالذين من بعدى أبي بكر ، وعمر »  
فهذان أمر بالاعتداء بهما ، والخلفاء الراشدون أمر بلزوم سنتهم .  
وفي هذا تخصيص للشيخين من وجهين

« أحدهما » أن « السنة » ماسنوه للناس . وأما « القدوة »  
فيدخل فيها الاقتداء بهما فيما فعلاه مما لم يجعلوه سنة

« الثانى » أن السنة أضافها الى الخلفاء ؛ لالى كل منهم . فقد يقال :  
إما ذلك فيما اتفقوا عليه ؛ دون ما انفرد به بعضهم . وأما القدوة فعين القدوة  
بهذا ، وبهذا . وفي هذا الوجه نظر .

ويستفاد من هذا . أن ما فعله عثمان وعلي من الاجتهاد الذى سبقهما بما هو  
أفضل منه أبو بكر وعمر ودلت النصوص ، وموافقة جمهور الامة على رجحانه  
وكان سببه اقتراق الأمة : لايؤمر بالاعتداء بهما فيه ؛ إذ ليس ذلك من  
سنة الخلفاء ؛ وذلك أن ابا بكر وعمر ساسا الأمة بالرغبة والرهبة ، وسلما  
من التأويل فى الدماء ، والأموال . وعثمان رضى الله عنه غلب الرغبة ، وتأول  
فى الأموال . وعلي غلب الرهبة ، وتأول فى الدماء . وابوبكر وعمر كمل  
زهدهما فى المال ، والرياسة . وعثمان كمل زهده فى الرياسة .  
وعلي كمل زهده فى المال .

وايضاً فكون النبي صلى الله عليه وسلم . استاء للملك بعد خلافة النبوة  
دليل على أنه متضمن ترك بعض الدين الواجب .

وقد يحتج من يجوز « الملك » بالنصوص التي منها قوله للمعاوية :  
« إن ملكت فأحسن » ونحو ذلك ، وفيه نظر . ويحتج بأن عمر  
أقر معاوية لما قدم الشام على مارآه من أبهة الملك ، لما ذكره المصلحة فيه  
فإن عمر قال : لا آمرك ، ولا انهاك ، ويقال في هذا : ان عمر لم ينهه ؛  
لأنه أذن له في ذلك ؛ لأن معاوية ذكر وجه الحاجة الى ذلك ، ولم يثن  
عمر بالحاجة . فصار محل اجتهاد في الجملة

فهذان القولان متوسطان : أن يقال : الخلافة واجبة ، وإنما يجوز  
الخروج عنها بقدر الحاجة . أو أن يقال : يجوز قبولها من الملك بما يسر  
فعل المقصود بالولاية ولا يسره ؛ إذ ما يبعد المقصود بدونه لا بد من اجازته  
وأما [ ملك ] فإيجابه أو استحبابه محل اجتهاد .

وهنا طرفان « أحدهما » من يوجب ذلك في كل حال وزمان وعلى كل  
أحد ، ويذم من خرج عن ذلك مطلقاً أو لحاجة ، كما هو حال أهل البدع ،  
من الخوارج ، والمعتزلة ، وطوائف من المتسنة والمتزهدة . « والثاني »

من يبيع الملك مطلقا ؛ من غير تقيد بسنة الخلفاء ؛ كما هو فعل الظلمة والاباحية ، وافراد المرجئة . وهذا تفصيل جيد ، وسيأتى تمامه .

و«تحقيق الأمر» أن يقال : انتقال الأمر عن خلافة النبوة الى الملك : إما أن يكون لعجز العباد عن خلافة النبوة ، أو اجتهد سائق ، أو مع القدرة على ذلك علما وعملا ؛ فإن كان مع العجز علما أو عملا كان ذو الملك معذورا في ذلك . وإن كانت خلافة النبوة واجبة مع القدرة ؛ كما تسقط سائر الواجبات مع العجز ، كحال النجاشي لما أسلم ، وعجز عن إظهار ذلك في قومه ؛ بل حال يوسف الصديق تشبه ذلك من بعض الوجوه ؛ لكن الملك كان جائزا لبعض الأنبياء كداود وسليمان ويوسف .

وإن كان مع القدرة علما وعملا ، وقدر أن خلافة النبوة مستحبة ليست واجبة وإن اختار الملك جائز في شريعتنا كجوازه في غير شريعتنا : فهذا التقدير إذا فرض أنه حق فلا إثم على الملك العادل أيضا .

وهذا الوجه قد ذكره القاضي أبو يعلى في «المتن» لما تكلم في تثبيت خلافة معاوية ، وبناء ذلك على ظهور إسلامه ، وعدالته وحسن سيرته وأنه ثبتت إمامته بعد موت علي لما عقدها الحسن له ، وسمى ذلك «عام الجماعة» وذكر حديث عبد الله بن مسعود : « تدور رحا الإسلام على رأس خمس

وثلاثين» قال : قال أحمد في رواية ابن الحكم : يروى عن الزهري أن معاوية كان أمره خمس سنين لا ينكر عليه شيء ؛ فكان هذا على حديث النبي صلى الله عليه وسلم « خمس وثلاثين سنة » : قال ابن الحكم : قلت لأحمد : : من قال حديث ابن مسعود « تدور رحا الإسلام لخمس وثلاثين » إنها من مهاجر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لقد أخبر هذا ، وما عليه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم يصف الإسلام بسير هو بالحماه ، إنما يصف ما يكون بعده من السنين .

قال : وظاهر هذا من كلام أحمد أنه أخذ بظاهر الحديث ؛ وإن خلافة معاوية كانت من جملة الخمس والثلاثين ، وذكر أن رجلاً سأل أحمد عن الخلافة فقال : كل يعة كانت بالمدينة فهي خلافة نبوة لنا . قال القاضي : وظاهر هذا : أن ما كان بنير المدينة لم يكن خلافة نبوة .

قلت : نصوص أحمد على أن الخلافة تمت بعلي كثيرة جداً .

ثم عارض القاضي ذلك بقوله : « الخلافة ثلاثون سنة ، ثم تصير ملكاً » قال السائل : فلما خص الخلافة بعده بثلاثين سنة : كان آخرها آخر أيام علي وإن بعد ذلك يكون ملكاً : دل على أن ذلك ليس بخلافة ، فأجاب القاضي : بأنه يحتمل أن يكون المراد به « الخلافة » التي لا يشوبها ملك بعده « ثلاثون

سنة « وهكذا كانت خلافة الخلفاء الأربعة . ومعاوية : قد شابهها الملك ؛ وليس هذا قادحا في خلافة ؛ كما أن ملك سليمان لم يقدح في نبوته ، وإن كان غيره من الأنبياء فقيرا .

قلت : فهذا يقتضى أن شوب الخلافة بالملك جائز في شريعتنا ، وإن ذلك لا ينافي المدالة ، وإن كانت الخلافة المحضة أفضل . وكل من اتصر لمعاوية ، وجعله مجتهدا في أموره ولم ينسبه الى معصية : فعليه أن يقول بأحد القولين : إما جواز شوبها بالملك ، أو عدم اللوم على ذلك فيتجه اذا ( ١ ) قال ان خلافة النبوة واجبة ؛ فلو قدر فان عمل سيئة فكبيرة وإن كان دينا ؛ أو لأن الفاسق من غلبت سيئاته حسنا ؛ وليس كذلك ، وهذا رحمته بالملوك العادلين ؛ اذ هم في الصحابة من يقتدى به .

وأما أهل البدع كالمعتزلة : فيفسقون معاوية لحرب علي ، وغير ذلك ؛ بناء على أنه فعل كبيرة ، وهى توجب التفسيق ، فلا بد من منع احدى المقدمتين . ثم اذا ساغ هذا للملوك : ساغ للقضاة والأمراء ، ونحوهم .

وأما اذا كانت خلافة النبوة واجبة وهى مقدورة ؛ وقد تركت : فترك الواجب سبب للذم ، والمقاب . ثم هل تركها كبيرة أو صغيرة ؟

---

( ١ ) ( ٢ ) خرم بالأصل مقدار سطر

إن كان صغيرة لم يقدح في العدالة ، وإن كان كبيرة ففيه القولان .

لكن يقال هنا : إذا كان القائم بالملك والامارة يفعل من الحسنات الأمور بها ، ويترك من السيئات المنهى عنها ما يزيد به ثوابه على عقوبة ما يتركه من واجب ، أو يفضله من محذور : فهذا قد ترجحت حسناته على سيئاته ؛ فإذا كان غيره مقصرا في هذه الطاعة التي فعلها مع سلامته عن سيئاته ؛ فله « ثلاثة أحوال » إما أن يكون الفاضل من حسنات الأمير أكثر من مجموع حسنات هذا أو أقل . فإن كانت فاضلة أكثر كان أفضل ، وإن كان أقل كان مفضولا وإن تساوى اتكافأ . هذا موجب العدل ؛ ومقتضى نصوص الكتاب ، والسنة في الثواب ، والعقاب .

وهو مبني على قول من يعتبر الموازنة ، والمقابلة في الجزاء ؛ وفي العدالة أيضا . وأما من يقول : انه بالكبيرة الواحدة يستحق الوعيد ؛ ولو كان له حسنات كثيرة عظيمة : فلا يحىء هذا ، وهو قول طائفة من العلماء في العدالة . والأول أصح على ما تدل عليه النصوص .

ويتفرع من هنا « مسألة » وهو ما إذا كان لا يتأتى له فعل الحسنة الراجعة إلى بسطة دونها في المقاب : فلها صورتان .



« احدهما » اذا لم يمكن الا ذلك ، فهنا لا يبقى سيئة ، فان ما لا يتم الواجب ؛ أو المستحب ، الا به ؛ فهو واجب ، أو مستحب . ثم ان كان مفسدته دون تلك المصلحة لم يكن محظورا ، كأكل الميتة للمضطر ونحو ذلك من الأمور المحظورة التي تبيحها الحاجات ، كلبس الحرير في البرد ، ونحو ذلك . وهذا باب عظيم .

فان كثيراً من الناس يستشعر سوء القفل ؛ ولا ينظر الى الحاجة المعارضة له التي يحصل بها من ثواب الحسنة ما يربى على ذلك ؛ بحيث يصير المحظور مندرجا في المحبوب أو يصير مباحا إذا لم يعارضه الا مجرد الحاجة ، كما أن من الأمور المباحة ؛ بل والمأمورها ايجابا ، أو استحبابا : ما يعارضها مفسدة راجعة تجملها محرمة أو مرجوحة ، كالصيام للمريض ، وكالطهارة بالماء لمن يخاف عليه الموت ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « قتلوه قتلهم الله ! هلا سألوا إذا لم يعلموا فإنا شفاء النبي السؤال » .

وعلى هذا الأصل يبنى جواز العدول أحيانا عن بعض سنة الخلفاء ، كما يجوز ترك بعض واجبات الشريعة ، وارتكاب بعض محظوراتها للضرورة ؛ وذلك فيما إذا وقع المجز عن بعض سنتهم ، أو وقعت الضرورة إلى بعض ما نهوا عنه ؛ بأن تكون الواجبات المقصودة بالامارة لا تقوم إلا بما مضرت أقل .

وهكذا « مسألة الترك » كما قلناه أولاً وبيننا أنه لا يخالفه إلا أهل البدع ونحوم من أهل الجمل والظلم .

« والصورة الثانية » إذا كان يمكن فعل الحسنات بلا سيئة ؛ لكن بمشقة لا تطيعه نفسه عليها ، أو بكراهة من طبعه بحيث لا تطيعه نفسه إلى فعل تلك الحسنات الكبار ، المأمور بها إيجاباً ، أو استحباباً ، إن لم يبذل لنفسه ما تحبه من بعض الأمور المنهي عنها ، التي أتعها دون منفعة الحسنة . فهذا القسم واقع كثيراً : في أهل الامارة ، والسياسة ، والجهاد ، وأهل العلم ، والقضاء ، والكلام ؛ وأهل العبادة ، والتصوف ، وفي العامة . مثل من لا تطيعه نفسه إلى القيام بمصالح الامارة — من الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وإقامة الحدود ، وأمن السبل ، وجهاد العدو ، وقسمة المال — إلا بحظوظ منهي عنها ، من الاستئثار ببعض المال ؛ والرياسة على الناس ، والمحابة في القسم ، وغير ذلك من الشهوات ، وكذلك في الجهاد : لا تطيعه نفسه على الجهاد إلا بنوع من التهور . وفي العلم لا تطيعه نفسه على تحقيق علم الفقه ، وأصول الدين ، إلا بنوع من المنهي عنه ، من الرأي ، والكلام . ولا تطيعه نفسه على تحقيق علم العبادة المشروعة ، والمعرفة المأمور بها ، إلا بنوع من الرهبانية .

فهذا القسم كثر في دول الملوك ؛ إذ هو واقع فيهم ، وفي كثير من أمرائهم وقضاتهم ، وعلمائهم ، وعبيادهم . أغنى أهل زمانهم . وبسببه

نشأت الفتن بين الأمة . فأقوام نظروا إلى ما ارتكبه من الأمور المنهي عنها ؛ فذموم ، وأبغضوم . وأقوام نظروا إلى ما فعلوه من الأمور المأمور بها ، فأحبوم . ثم الأولون ربما عدوا حسنتهم سيئات . والآخرون ربما جملوا سيئاتهم حسنات . وقد تقدم أصل هذه المسألة ، وهو أنه إذا تعسر فعل الواجب في الامارة إلا بنوع من الملك : فهل يكون الملك مباحا ، كما يباح عند التعذر ؟ ذكرنا فيه القولين ؛ فإن أقيم التعسر مقام التعذر : لم يكن ذلك إثما ، وإن لم يرقم كان إثما . وأما ما لا تعذر فيه ولا تعسر : فإن الخروج فيه عن سنة الخلفاء اتباع للهوى .

« فالتحقيق » ان الحسنات : حسنات ، والسيئات : سيئات ، وهم خطئوا عملا صالحا ، وآخر سيئا . وحكم الشريعة أنهم لا يؤذن لهم فيما فعلوه من السيئات ، ولا يؤمرون به . ولا يجعل حظ أنفسهم عذرا لهم في فعلهم ؛ إذا لم تكن الشريعة عذرهم ؛ لكن يؤمرون بما فعلوه من الحسنات ، ويحضون على ذلك ؛ ويرغبون فيه . وإن علم أنهم لا يفعلونه إلا بالسيئات المرجوحة ؛ كما يؤمر الأمراء بالجهاد ؛ وإن علم أنهم لا يجاهدون إلا بنوع من الظلم ، الذي تقل مفسدته بالنسبة إلى مصلحة الجهاد .

ثم إذا علم أنهم إذا نهوا عن تلك السيئات تركوا الحسنات الراجعة الواجبة لم ينهوا عنها ؛ لما في النهي عنها من مفسدة ترك الحسنات الواجبة ؛ إلا ان يمكن الجمع بين الأمرين ، فيفعل حيثئذ تمام الواجب ، كما كان

عمر بن الخطاب يستعمل من فيه فجور ؛ لرجحان الصلحة في عمله ؛ ثم يزيل  
فجوره بقوته وعدله .

ويكون ترك النهي عنها حيثئذ : مثل ترك الانكار باليد ، أو بالسلاح  
إذا كان فيه مفسدة راجحة على مفسدة المنكر . فإذا كان النهي مستلزما في  
القضية المينة لترك المعروف الراجح : كان بمنزلة أن يكون مستلزما لفعل  
المنكر الراجح ، كمن أسلم على أن لا يصلي إلا صلاتين . كما هو مأثور عن [ بعض  
من أسلم على عهد ] النبي صلى الله عليه وسلم ، أو أسلم بعض الملوك السلاطين وهو  
يشرب الخمر ، أو يفعل بعض المحرمات . ولو نهي عن ذلك ارتد عن الاسلام .

ففرق بين ترك العالم أو الأمير لنهي بعض الناس عن الشيء إذا كان  
في النهي مفسدة راجحة ، وبين إذنه في فعله . وهذا يختلف باختلاف الأحوال .  
ففي حال أخرى يجب اظهار النهي : اما لبيان التحريم ، واعتقاده ، والخوف  
من فعله . أو لرجاء الترك . أو لاقامة الحجة بحسب الأحوال ؛ ولهذا تنوع  
حال النبي صلى الله عليه وسلم في أمره ، ونهيه ، وجهاده ، وعفوه ، واقامته  
الحدود . وغلظته . ورحمته .

## وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى

### فصل

قد ذكرت فيما تقدم : الكلام على « الملك » : هل هو جائز في شريعتنا  
سكن خلافة النبوة مستحبة وأفضل منه ؟ أم خلافة النبوة واجبة ؟ وانما  
وزير تركها الى الملك للعدر كسائر الواجبات ؟ تكلمت على ذلك .

وأما في شرع من قبلنا ؛ فإن الملك جائز ؛ كالنفي يكون للأنبيا تارة .  
صالحين أخرى ، قال الله تعالى في داود : ( وآتاه الله الملك والحكمة  
علمه مما يشاء ) وقال عن سليمان : ( رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي  
حد من بعدي ؛ إنك أنت الوهاب ) وقال عن يوسف : ( رب قد  
يتنى من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث ) فهؤلاء ثلاثة أنبياء أخبر الله  
آتاهم الملك ، وقال : ( أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله ، فقد  
بنا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما . فمنهم من آمن به  
هم من صد عنه ، وكفى بجهنم سميرا ) فهذا ملك لآل إبراهيم ،  
ملك لآل داود . وقد قال مجاهد في قوله : ( تؤتى الملك من تشاء )  
، : النبوة فجعل . النبوة نفسها ملكا .

والتحقيق أن من النبوة ما يكون ملكا ؛ فإن النبي له ثلاثة أحوال : إما أن يكذب ؛ ولا يتبع ، ولا يطاع : فهو نبي لم يؤت ملكا . وإما أن يطاع . فنفس كونه مطاعا هو ملك ؛ لكن إن كان لا يأمر إلا بما أمر به : فهو عبد رسول ليس له ملك . وإن كان يأمر بما يريد مباحا له ذلك بمنزلة الملك كما قيل لسليمان : ( هذا عطاؤنا فامنن أو امسك بغير حساب ) فهذا نبي ملك . فالملك هنا قسيم العبد الرسول ، كما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم : « اختر إما عبدا رسولا ، وإما نبيا ملكا »

وأما بالتفسير الأول وهو « الطاعة ، والاتباع » فقسم من النبوة والرسالة . وهؤلاء أكل . وهو حال نبينا صلى الله عليه وسلم ، فإنه كان عبدا رسولا . مؤيدا مطاعا متبوعا . فأعطى فائدة كونه مطاعا متبوعا . ليكون له مثل أجر من اتبعه ، ولينتفع به الخلق ، ويرحموا به . ويرحم بهم . ولم يختار أن يكون ملكا ، لئلا ينقص : لما في ذلك من الاستمتاع بالرياسة ، والمال [ عن ] نصيبه في الآخرة ؛ فإن العبد الرسول أفضل عند الله من النبي الملك ؛ ولهذا كان أمر نوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى بن مريم : أفضل من داود ، وسليمان . ويوسف ، حتى إن من أهل الكتاب من طعن في نبوة داود ، وسليمان ، كما يطعن كثير من الناس في ولاية بعض أهل الرياسة والمال ؛ وليس الأمر كذلك .

وأما « الملوك الصالحون » فقوله سبحانه : ( إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا ، قالوا : أنى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال ؟ ! قال إن الله اصطفاه عليكم ، وزاده بسطة في العلم والجسم ، والله يؤتي ملكه من يشاء ، والله واسع عليم . وقال لهم نبيهم إن آية ملكه أن يأتىكم التابوت ( وقوله سبحانه : ( ويسألونك عن ذى القرنين ؟ قل : سأتلوا عليكم منه ذكرا . إنا مكنا له فى الأرض وآتيناه من كل شئ سببا ) الآية . قال مجاهد : ملك الأرض مؤمنان وكافران ، فالؤمنان سليمان ، وذو القرنين . والكافران بختنصر ، وغرود ، وسملكها خامس من هذه الأمة . وقوله تعالى : ( يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فىكم أنبياء وجعلكم ملوكا ) .

وأما « جنس الملوك » فكثيرة كقوله : ( وكان وراثتهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا ) وقوله : ( وقال الملك أنى أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف ) .

## وقال شيخ الإسلام قدس روعه : (١)

اعلم أن الله تعالى بمت محمد صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ؛  
ليظهره على الدين كله ، وأكمل لأئمة الدين ، وأتم عليهم النعمة ، وجعله على  
شريعة من الأمر ، وأمره أن يتبعها ولا يتبع سبيل الذين لا يعلمون ،  
وجعل كتابه مهيمنا على ما بين يديه من الكتب ، ومصداق لها ، وجعل له  
شرعة ومنهاجا ، وشرع لأئمة سنن الهدى ؛ ولن يقوم الدين إلا بالكتاب  
والميزان والحديد . كتاب يهدى به ، وحديد ينصره ، كما قال تعالى :  
( لقد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ؛ ليقوم الناس  
بالقسط ، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ، ومنافع للناس ) فالكتاب به يقوم  
العلم والدين . والميزان به تقوم الحقوق في العقود المالية والقبوض . والحديد  
به تقوم الحدود على الكافرين والمنافقين .

ولهذا كان في الأزمان المتأخرة الكتاب للعلماء والعباد . والميزان للوزراء  
والكتاب . وأهل الديوان . والحديد للأمراء والأجناد . والكتاب  
له الصلاة : والحديد له الجهاد ؛ ولهذا كان أكثر الآيات والأحاديث النبوية  
في الصلاة والجهاد . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في عيادة المريض :  
( اللهم اشف عبيك يشهدك صلاة ؛ وينكأ لك عدو ) وقال عليه السلام  
« رأس الأمر الإسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله »

( ١ ) قاعدة في مواضع الأئمة في جميع الآمة



ولهذا جمع بينهما في مواضع من القرآن : كقوله تعالى : ( إنا  
المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم  
في سبيل الله ) . والصلاة أول أعمال الاسلام ؛ وأصل أعمال الايمان ؛ ولهذا  
سمّاها إيماناً في قوله : ( وما كان الله ليضيع إيمانكم ) أي صلاتكم الى  
بيت المقدس . هكذا نقل عن السلف ، وقال تعالى : ( أجعلتم سقاية  
الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله  
لايستون عند الله ) وقال : ( سوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ،  
أذلة على المؤمنين : أعزة على الكافرين ، يجاهدون في سبيل الله  
ولا يخافون لومة لائم ) فوصفهم بالمحبة التي هي حقيقة الصلاة كما قال  
( : محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار ، رحماء بينهم ، تراهم ركعا  
سجداً يتفتنون فضلاً من الله ورضواناً ) فوصفهم بالشدة على الكفار والضلال .

وفي الصحيح ، أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل : أي العمل أفضل ؟  
قال : « إيمان بالله ، وجهاد في سبيله » فقيل : ثم ماذا ؟ قال : « ثم حج  
مبرور » مع قوله في الحديث الصحيح لما سأله ابن مسعود : أي العمل  
أفضل ؟ قال « الصلاة في وقتها » قال ثم ماذا ؟ قال : « بر الوالدين » قال :  
ثم ماذا ؟ قال : « الجهاد في سبيل الله » فان قوله « إيمان بالله » دخل فيه الصلاة ؛  
ولم يذكر في الأول بر الوالدين ؛ إذ ليس لكل أحد والدان . فالأول مطلق  
والثاني مقيد بمن له والدان .

ولهذا كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسائر خلفائه الراشدين ومن سلك سبيلهم من ولادة الأمور — في الدولة الأموية والعباسية — أن الإمام يكون إماماً في هذين الأصلين جميعاً : الصلاة ، والجهاد . فالذي يؤمهم في الصلاة يؤمهم في الجهاد ، وأمر الجهاد والصلاة واحد في المقام والسفر ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا استعمل رجلاً على بلد : مثل عتاب بن أسيد على مكة ، وعثمان بن أبي العاص على الطائف ، وغيرهما : كان هو الذي يصلي بهم ، ويقيم الحدود ، وكذلك إذا استعمل رجلاً على مثل غزوة ؛ كاستعماله زيد بن حارثة ، وابنه أسامة ، وعمرو بن العاص ، وغيرهم : كان أمير الحرب هو الذي يصلي بالناس ؛ ولهذا استدل المسلمون بتقديسه أبا بكر في الصلاة على أنه قدمه في الإمامة العامة .

وكذلك كان أمراء « الصديق » — كيزيد بن أبي سفيان ، وخالد بن الوليد ، وشرحبيل بن حسنة . وعمرو بن العاص وغيرهم — أمير الحرب هو إمام الصلاة .

وكان نواب « عمر بن الخطاب » كاستعماله على الكوفة عمار بن ياسر على الحرب والصلاة ، وابن مسعود على القضاء وبيت المال ، وعثمان بن حنيف على الخراج .

ومن هنا أخذ الناس ولاية الحرب ، وولاية الخراج ، وولاية القضاء ، فان عمر بن الخطاب هو أمير المؤمنين ، فلما انتشر المؤمنون ، وغلبوا الكافرين على البلاد ، وفتحوها ، واحتاجوا إلى زيادة في الترتيب : وضع

لهم « الديوان » ديوان الخراج للمال المستخرج ، وديوان المطاء والنفقات للمال المصروف ، ومصر لهم الأمصار : فصر الكوفة والبصرة ، ومصر القسطنطينية ؛ فانه لم يؤثر أن يكون بينه وبين جند المسلمين نهر عظيم كدجلة والفرات والنيل ؛ فجعل هذه الأمصار مما يليه .

## فصل

وكانت « مواضع الأئمة » ومجامع الأمة هي المساجد ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم أسس مسجده المبارك على التقوى : فقيه الصلاة ، والقراءة والذكر ؛ وتعليم العلم ، والخطب . وفيه السياسة ، وعقد الأولوية والرايات ، وتأثير الأمراء ، وتعريف العرفاء . وفيه يجتمع المسلمون عنده لما أهمهم من أمر دينهم ودنياهم .

وكذلك عماله في : مثل مكة ، والطائف ، وبلاد اليمن ، وغير ذلك من الأمصار والقرى ، وكذلك عماله على البوادي ؛ فان لهم مجمعا فيه يصلون ، وفيه يساسون ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن بني اسرائيل كان تسوسهم الأنبياء ؛ كلما ذهب نبي خلفه نبي وإنه لاني بعدى ، وستكون خلفاء تعرفون وتنكرون » قالوا : فأتأمرنا ؟ قال : « أوفوا ببيعة الأول فالأول ، واسألوا الله لكم : فان الله سائلهم عما استرعاهم » .

وكان « الخلفاء والأمراء » يسكنون في بيوتهم ، كما يسكن سائر المسلمين في بيوتهم ؛ لكن مجلس الامام الجامع هو المسجد الجامع . وكان سعد بن أبي وقاص قد بنى له بالكوفة قصراً ، وقال: أقطع عني الناس ، فأرسل اليه عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة ، وأمره أن يحرقه ، فاشتري من نبطي حزمة حطب ، وشرط عليه حملها إلى قصره ، فخرقه ؛ فان عمر كره للوالي الاحتجاب عن رعيته ؛ ولكن بنيت قصور الأمراء . فلما كانت إمارة معاوية احتجب لما خاف أن يقتال كما اغتيل علي ، واتخذ المقاصير في المساجد ليصلي فيها ذو السلطان وحاشيته ، واتخذ المراكب ؛ فاستق به الخلفاء الملوك بذلك ، فصاروا مع كونهم يتولون الحرب والصلاة بالناس ، ويباشرون الجمعة والجماعة والجهاد واقامة الحدود : لهم قصور يسكنون فيها وينشام رؤس الناس فيها ، كما كانت « الخضراء » بنى أمية قبلي المسجد الجامع ، والمساجد يجتمع فيها للمبادات . والعلم ، ونحو ذلك .

## فصل

طال الأمد ، وتفرقت الأمة ، وتمسك كل قوم بشعبة من الدين بزيادات زادوها فأعرضوا عن شعبة منه أخرى . أحدثت الملوك والأمراء « القلاع ، والحصون » وانما كانت تبني الحصون والمعقل قديما في الثغور ، خشية أن

يدمها العدو ؛ وليس عندهم من يدفعه عنها ، وكانوا يسمون الثغور الشامية « المواسم » وهي قنسرين ، وحلب .

وأحدثت « المدارس » لأهل العلم . وأحدثت « الربط ، والخواتق » لأهل التعبد . وأظن مبدأ انتشار ذلك في « دولة السلاجقة » . فأول ما بنيت المدارس والرباطات للمساكين ووقفت عليها وقوف تجرى على أهلها في وزارة « نظام الملك » . وأما قبل ذلك فقد وجد ذكر المدارس ، وذكر الربط ؛ لكن ما أظن كان موقوفا عليها لأهلها ؛ وإنما كانت مساكن مختصة ، وقد ذكر الامام معمر بن زياد من أصحاب الواحدى في « أخبار الصوفية » أن أول دويلة بنيت لهم في البصرة . وأما « المدارس » فقد رأيت لها ذكراً قبل دولة السلاجقة في أثناء المائة الرابعة ، ودولتهم إنما كانت في المائة الخامسة ، وكذلك هذه « القلاع ، والحصون » التي بالشام عامتها محدث ، كما بنى الملك العادل قلعة دمشق وبصرى وحران ، وذلك أن النصارى كانوا كثيرى الغزو اليهم . وكان الناس بعد المائة الثالثة قد ضعفوا عن دفاع النصارى عن السواحل ، حتى استملوا على كثير من ثغور الشام الساحلية .

## فصل

في « الخلافة والسلطان » وكيفية كونه ظل الله في الأرض ، قال الله تعالى : ( وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة ) وقال الله تعالى : ( يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض ، فاحكم بين الناس بالحق ، ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ) .

وقوله : ( إني جاعل في الأرض خليفة ) يعم آدم وبنيه ؛ لكن الاسم متناول لآدم عينا ، كقوله : ( لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ) وقوله : ( خلق الإنسان من صلصال كالفخار ، وخلق الجان من مارج من نار ) وقوله : ( وبدأ خلق الإنسان من طين . ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ) ( ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ) إلى أمثال ذلك .

ولهذا كان بين « داود ، وآدم » من المناسبة ما أحب به داود حين أراه ذريته ، وسأل عن عمره ؟ فقل : أربعون سنة . فوهبه من عمره الذي هو ألف سنة ستين سنة . والحديث صحيح رواه الترمذي وغيره وصححه ؛ ولهذا كلاهما ابتلي بما ابتلاه به من الخطيئة ، كما أن كلا منهما

مناسبة للآخرى ؛ إذ جنس الشهوتين واحد ، ورفع درجته بالتوبة العظيمة التي نال بها من محبة الله له وفرحه به ما نال ، ويذكر عن كل منهما من البكاء والندم والحزن ما يناسب بعضه بعضا .

« والخليفة » هو من كان خلفا عن غيره . فميلة بمعنى فاعلة . كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سافر يقول : « اللهم أنت صاحب السفر ، والخليفة في الأهل » وقال صل الله عليه وسلم : « من جهز غازيا فقد غزا ، ومن خلفه في أهله بخير فقد غزا » وقال : « أو كما خرجنا في الغزو خلف أحدم وله نيب كنيب التيس يمنع احداهن اللبنة من اللبن ، لئن أطفرني الله بأحد منهم لأجعلنه نكالا » وفي القرآن : ( سيقول المخلفون من الأعراب ) وقوله : ( فرح المخلفون بمقعدم خلاف رسول الله ) .

والمراد « بالخليفة » أنه خلف من كان قبله من الخلق . والخلف فيه مناسبة ، كما كان أبو بكر الصديق خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه خلفه على أمته بعد موته ، وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سافر لحج أو عمرة أو غزوة يستخلف على المدينة من يكون خليفة له مدة معينة . فيستخلف تارة ابن أم مكتوم ، وتارة غيره ، واستخلف على بن أبي طالب في غزوة تبوك . وتسمى الأمكنة التي يستخلف فيها الامام « مخاليف » مثل : مخاليف اليمن ومخاليف أرض الحجاز ، ومنه الحديث : « حيث خرج من مخلاف الى مخلاف » ، ومنه قوله تعالى : ( وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض ، ورفع بعضكم

فوق بعض درجات ، ليلو كم فيما آتاكم ) وقوله تعالى : ( ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا — الى قوله تعالى — ثم جعلناكم خلائف في الأرض ) ومنه قوله تعالى : ( وعاد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ؛ وليكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم ) الآية .

وقد ظن بعض القائلين بالباطن — كابن عربي — أن « الخليفة » هو الخليفة عن الله ، مثل نائب الله ؛ وزعموا أن هذا بمعنى أن يكون الانسان مستخلفا ، وربما فسروا « تعليم آدم الأسماء كلها » التي جمع معانيها الانسان . ويفسرون « خلق آدم على صورته » بهذا المعنى أيضا ، وقد أخذوا من الفلاسفة قولهم : الانسان هو العالم الصغير . وهذا قريب . وضخوا اليه أن الله هو العالم الكبير ؛ بناء على أصلهم الكفري في وحدة الوجود ، وأن الله هو عين وجود المخلوقات . فالانسان من بين المظاهر هو الخليفة الجامع للأسماء والصفات ، ويتفرع على هذا ما يصيرون اليه من دعوى الربوية والألوهية المخرجة لهم الى الفرعونية والقرمطية والباطنية

وربما جعلوا « الرسالة » مرتبة من المراتب ، وأنهم أعظم منها فيقرون بالربوية ، والوحدانية والألوهية ؛ وبالرسالة ، ويصيرون في الفرعونية . هذا إيمانهم . أو يخرجون في أعمالهم أن يصيروا ( سدى ) لا أمر عليهم ولا نهي ؛ ولا إيجاب ولا تحريم .



والله لا يجوز له خليفة ؛ ولهذا لما قالوا لأبي بكر : يا خليفة الله اقل : لست بخليفة الله ؛ ولكنى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حسبي ذلك . بل هو سبحانه يكون خليفة لغيره ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم أنت صاحب السفر ، والخليفة في الأهل ، اللهم اصحبنا في سفرنا واخلفنا في أهلنا » وذلك لأن الله حي ، شهيد ، مهيم ، قيوم ، رقيب ، حفيظ ، غني عن العالمين ، ليس له شريك ، ولا ظهير ، ولا يشفع أحد عنده إلا بإذنه . والخليفة إنما يكون عند عدم المستخلف بعوت أو غيبة ، ويكون لحاجة المستخلف إلى الاستخلاف . وصمى « خليفة » لأنه خلف عن النزول ، وهو قائم خلفه وكل هذه المعاني متفية في حق الله تعالى . وهو منزله عنها ؛ فانه حي قيوم شهيد ، لا يموت ولا يغيب ، وهو غنى يرزق ولا يرزق ، يرزق عباده ، وينصرهم ، ويهديهم ، ويعافهم : بما خلقه من الأسباب التي هي من خلقه ، والتي هي مفتقرة إليه كافتقار المسببات إلى أسبابها . فانه هو الغنى الحميد ، له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما (يسأله من في السموات والأرض كل يوم هو في شأن ) ( وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله ) ولا يجوز أن أن يكون أحد خلقا منه ، ولا يقوم مقامه ؛ لأنه لاسمى له ، ولا كفه له . فن جعل له خليفة فهو مشرك به .

وأما الحديث النبوي « السلطان ظل الله في الأرض ، يأوى إليه كل ضعيف وملهوف » وهذا صحيح ، فان الظل مفتقر إلى آو ، وهو رفيق له

مطابق له نوعاً من المطابقة ، والآوى الى الظل المكتنف بالمظل صاحب الظل  
فالسلطان عبد الله ، مخلوق ، مفتقر اليه ، لا يستغنى عنه طرفة عين ؛ وفيه من  
القدرة والسلطان والحفظ والنصرة وغير ذلك من معانى السؤدد والصدية التى  
بها قوام الخلق ما يشبه أن يكون ظل الله فى الأرض وهو أقوى الاسباب  
التي بها يصلح أمور خلقه وعباده ، فاذا صلح ذو السلطان صلحت أمور الناس  
واذا فسد فسدت بحسب فسادهم ؛ ولا تفسد من كل وجه ؛ بل لا بد من  
مصلح ؛ إذ هو ظل الله ؛ لكن الظل تارة يكون كاملاً مانعاً من جميع الأذى.  
وتارة لا يمنع الا بعض الأذى. وأما اذا عدم الظل فسد الأمر ، كعدم سر  
الربوبية التى بها قيام الأمة الانسانية . والله تعالى أعلم .

## وقال رحمه الله تعالى

### فصل

حكا أصحابنا — كالقاضي أبي يعلى وغيره — عن الامام أحمد في خلافة أبي بكر ، هل ثبتت باختيار المسلمين له ؟ او بالنص الخفي عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أو البين ؟

« أحدهما » بالاختيار ، وهو قول جمهور العلماء ، والفقهاء ، وأهل الحديث . والمتكلمين : كالمعتزلة ، والأشعرية ، وغيرهم .

و « الثانية » بالنص الخفي ، وهو قول طوائف أهل الحديث ، والمتكلمين ، ويروى عن الحسن البصري . وبعض أهل هذا القول يقولون بالنص الجلي .

وأما قول « الامامية » أنها ثبتت بالنص الجلي على علي . وقول « الزيدية الجارودية » انها بالنص الخفي عليه . وقول « الراوندية » انها بالنص على المباس . فهذه أقوال ظاهرة الفساد عند أهل العلم والدين ؛ وإنما يدين بها . إما جاهل ، وإما ظالم . وكثير ممن يدين بها زنديق .

والتحقيق في « خلافة أبي بكر » وهو الذي يدل عليه كلام أحمد :  
أنها انعقدت باختيار الصحابة ومبايعتهم له ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر  
بوقوعها على سبيل الحمد لها والرضى بها ؛ وأنه أمر بطاعته وتقويض الأمر  
إليه ، وأنه دل الأمة وأرشدهم إلى بيعته . فهذه الأوجه الثلاثة : الخبر ، والأمر  
والإرشاد : ثابت من النبي صلى الله عليه وسلم .

« فالأول » كقوله : « رأيت كائناً على قلب أنزع منها ، فأتى ابن أبي  
تخافة ، فزعه . ذنباً أو ذنوبين » الحديث ، وكقوله : « كأن ميزانا دلي  
من السماء إلى الأرض . فوزنت بالأمة فرجحت ، ثم وزن عمر » الحديث .  
وكقوله : « إدعي لي أباك ، وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً  
لا يختلف عليه الناس من بعدى » ثم قال : « يأتى الله والمؤمنون إلا  
أبا بكر » . فهذا إخبار منه بأن الله والمؤمنون : لا يعقدونها إلا لأبي بكر  
الذي هم بالنص عليه . وكقوله : « أرى الليلة رجلاً صالحاً كان أبا بكر  
نيط برسول الله » الحديث ، وقوله : « خلافة النبوة ثلاثون سنة ،  
ثم تصير ملكاً »

وأما « الأمر » فكقوله : « اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر  
وعمر » وقوله : « عليكم بستي وستة خلفاء الراشدين المهديين من بعدي »  
وقوله : للمرأة التي سألته إن لم أجذك ؟ قال : « فاتي أبا بكر » وقوله لأصحاب  
الصدقات : « إذا لم تجدوه أعطوها لأبي بكر » ونحو ذلك .

و « الثالث » تقديمه له في الصلاة ، وقوله : « سدوا كل خوخة في المسجد إلا خوخة أبي بكر » وغير ذلك ، من خصائصه ومزاياه .  
وهذه الوجوه الثلاثة ، الثابتة بالسنة دل عليها القرآن .

« فالأول » في قوله : ( وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم ) الآية : وقوله : ( فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ) وقوله : ( وسيجزي الله الشاكرين ) .

والثاني قوله : ( ستدعون الى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون ) الآية .

والثالث كقوله : ( وسيجنبها الأتقى ) وقوله : ( النبيين والصديقين ) وقوله : ( والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ) ونحو ذلك .

فثبتت صحة خلافته . ووجوب طاعته بالكتاب ، والسنة ، والاجماع ، وان كانت انما انعقدت بالاجماع ، والاختيار . كما أن الله اذا أمر بتولية شخص أو إنكاحه . او غير ذلك من الأمور معه ؛ فإن ذلك الأمر لا يحصل الا بمقد الولاية ، والنكاح . والنصوص قد دلت على أمر الله بذلك المقد ، ومحبة له فالتصوص دلت على أنهم مأمورون باختياره ، والعقد له ، وأن الله يرضى ذلك ويحبه . وأما حصول المأمورية المحبوب : فلا يحصل الا بالامثال . فلما امتثلوا ما أمروا به عقدوا له باختيارهم ، وكان هذا أفضل في حقهم ، وأعظم في درجاتهم .

## وقال رحمه الله

### فصل

أهل لأهواء في « قتال علي ومن حاربه » على أقوال :

أما « الخوارج » فكفر الطائفتان المقتلان (١) جميعا .

وأما « الرافضة » فكفر من قاتل عليا ؛ مع التواتر عنه من أنه حكم فيهم بحكم المسلمين ، ومنع من تكفيرهم .

ولهم في قتال طلحة ، والزبير ؛ وعائشة ثلاثة أقوال : « أحدها » تسيق الطائفتين ؛ لا بعينها . وهو قول عمرو بن عبيد وأصحابه . و « الثاني » تسيق من قاتله إلا من تاب ، ويقولون : إن طلحة ، والزبير ، وعائشة تابوا ، وهذا مقتضى ما حكى عن جمهورهم ، كأبي الهذيل ، وأصحابه ، وأبي الحسين وغيرهم .

وذهب بمض الناس إلى تخطئه في قتال طلحة ؛ والزبير ؛ دون قتال أهل الشام .

ففي الجملة « أهل البدع » : من الخوارج ، والروافض والمعتزلة ؛ ونحوهم : يحملون القتال موجبا لكفر ، أو لفسق .

---

(١) لغة في المتي .

وأما « أهل السنة » فمتفقون على عدالة القوم ؛ ثم لهم في التصويب ،  
والتخطئة مذاهب لأصحابنا وغيرهم .

« أحدها » أن المصيب علي فقط . و « الثاني » الجميع مصبون .  
و « الثالث » المصيب واحد ؛ لا بعينه . و « الرابع » الإمساك عما شجر  
بينهم مطلقا ؛ مع العلم بأن عليا وأصحابه هم أولى الطائفتين بالحق ، كما في حديث  
أبي سعيد لما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « تمرق مارقة على حين فرقة من  
المسلمين ، فيقتلهم أولى الطائفتين ، بالحق » وهذا في حرب أهل الشام ،  
والأحاديث تدل على أن حرب الجمل فتنه ، وأن ترك القتال فيها أولى ، فلي  
هذا نصوص أحمد وأكثر أهل السنة . وذلك الشجار بالألسنة ، والأيدى  
أصل لما جرى بين الأمة بمد ذلك ؛ في الدين والدنيا . فليعتبر العاقل بذلك ،  
وهو مذهب أهل السنة ؛ والجماعة .

## وسئل رحمه الله

عن طائفتين من الفلاحين اقتلتا ، فكسرت إحداها الأخرى ؛ وانهزمت  
المسكورة ، وقتل منهم بعد الهزيمة جماعة : فهل يحكم للمقتولين من  
المهزومين بالنار ، ويكونون داخلين في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « القاتل  
والمقتول في النار » أم لا ؟ وهل يكون حكم المهزم حكم من يقتل منهم في  
المركة ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إن كان المهزم قد انهزم بنية التوبة عن المقاتلة المحرمة لم يحكم له بالنار ، فإن الله يقبل التوبة عن عباده ، ويغفر عن السيئات .

وأما إن كان انهزاه عجزا فقط ، ولو قدر على خصمه لقتله ، فهو في النار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » قيل : يا رسول الله ! هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ ! قال « إنه أراد قتل صاحبه » فإذا كان المقتول في النار لأنه أراد قتل صاحبه فالمنهزم بطريق الأولى ؛ لأنها اشتركا في الإرادة والفعل ، والمقتول أصابه من الضرر ما لم يصب المهزوم ؛ ثم إذا لم تكن هذه المصيبة مكفرة لأثم المقاتلة فلأن لا تكون مصيبة الهزيمة مكفرة أولى ؛ بل إثم المنهزم المصير على المقاتلة أعظم من إثم المقتول في المعركة ، واستحقاقه للنار أشد ؛ لأن ذلك انقطع عمله السيء بموته ؛ وهذا مصير على الخبث العظيم ؛ ولهذا قالت طائفة من الفقهاء : إن منهزم البغاة يقتل إذا كان له طائفة يأوى إليها فيخاف عوده ؛ بخلاف المشغن بالجرح منهم فإنه لا يقتل . وسببه أن هذا انكف شره ، والمنهزم لم ينكف شره .

وأیضا فالمقتول قد يقال : إنه بمصيبة القتل قد يخفف عنه العذاب ؛ وإن كان من أهل النار ، ومصيبة الهزيمة دون مصيبة القتل . فظهر أن المهزوم أسوء حالا من المقتول إذا كان مصرا على قتل أخيه . ومن تاب فإن الله غفور رحيم .



## وسئل رحمه الله

عن « البغاة ، والخوارج » : هل هي الفاظ مترادفة بمعنى واحد ؟  
أم بينهما فرق ؟ وهل فرقت الشريعة بينهما في الأحكام الجارية عليهما ، أم لا ؟  
وإذا ادعى مدعي الأئمة اجتمعت على أن لا فرق بينهم ، إلا في الاسم ؛  
وخالفه مخالف مستدلاً بأن أمير المؤمنين علياً رضي الله عنه فرق بين أهل الشام  
وأهل النهروان : فهل الحق مع المدعي ؟ أو مع مخالفه ؟

فأجاب : الحمد لله . أما قول القائل : إن الأئمة اجتمعت على أن لا  
فرق بينهما إلا في الاسم . فدعوى باطلة ، ومدعى مجازف ، فإن نقي الفرق  
إنما هو قول طائفة من أهل العلم من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد  
 وغيرهم : مثل كثير من المصنفين في « قتال أهل البغي » فانهم قد يحملون  
قتال أبي بكر لما نعى الزكاة ، وقاتل علي الخوارج ، وقاتل لأهل الجمل وصفين  
 إلى غير ذلك من قتال المنتسبين إلى الاسلام . من باب « قتال  
أهل البغي »

ثم مع ذلك فهم متفقون على أن مثل طلحة والزبير ونحوهما من الصحابة من أهل العدالة ؛ لا يجوز أن يحكم عليهم بكفر ولا فسق ؛ بل مجتهدون ؛ إما مصيبون ، وإما مخطئون . وذنوبهم مغفورة لهم . ويطلقون القول بأن البناء لبسوا فاسقا .

فاذا جعل هؤلاء وأولئك سوا آلمزم ان تكون الحوارج وسائر من يقاتلهم من أهل الاجتهاد الباقيين على العدالة [ سواء ] ؛ ولهذا قال طائفة بفسق البناء ، ولكن أهل السنة متفقون على عدالة الصحابة .

وأما جمهور أهل العلم فيفرون بين « الحوارج المارقين » وبين « أهل الجمل وصفين » وغير أهل الجمل وصفين . ممن يعد من البناء المتأولين . وهذا هو المعروف عن الصحابة ، وعليه عامة أهل الحديث ، والفقهاء ، والمتكلمين وعليه نصوص أكثر الأئمة واتباعهم : من أصحاب مالك ، وأحمد ، والشافعي ، وغيرهم .

وذلك أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ترق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق » وهذا الحديث يتضمن ذكر الطوائف الثلاثة ، وبين أن المارقين نوع ثالث لبسوا من

جنس اولئك ؛ فان طائفة علي أولى بالحق من طائفة معاوية . وقال في حق الخوارج المارقين : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراتهم ، يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم ؛ فان في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة » وفي لفظ : « لويصل الذين يقاتلونهم ما لهم على لسان نبيهم لنكلوا عن العمل » . وقد روى مسلم أحاديثهم في الصحيح من عشرة أوجه وروى هذا البخارى من غير وجه ، ورواه أهل السنن واللسانيد ؛ وهى مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، متلقاة بالقبول ، أجمع عليها علماء الأمة من الصحابة ومن اتبعهم ، واتفق الصحابة على قتال هؤلاء الخوارج .

وأما « أهل الجمل ، وصفين » فكانت منهم طائفة قاتلت من هذا الجانب وأكثر أكاير الصحابة لم يقاتلوا لامن هذا الجانب ولا من هذا الجانب ، واستدل التاركون للقتال بالنصوص الكثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ترك القتال في الفتنة ، وينوا أن هذا قتال فتنة .

وكان علي رضي الله عنه مسروراً لقتال الخوارج ، ويروى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأمر بقتالهم ؛ وأما قتال « صفين » فذكر أنه ليس معه فيه نص ؛ وإنما هو رأي رآه ، و كان أحياناً يحمد من لم ير القتال .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الحسن : « إن ابني هذا سيد ، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » فقد مدح الحسن وأثنى عليه باصلاح الله به بين الطائفتين : أصحاب علي ، وأصحاب معاوية ، وهذا يبين أن ترك القتال كان أحسن ، وأنه لم يكن القتال واجبا ولا مستحبا .

« وقاتل الخوارج » قد ثبت عنه انه أمر به ، وحض عليه ، فكيف يسوى بين ما أمر به وحض عليه ، وبين ما مدح تاركه وأثنى عليه !!؟ . فنرى سوى بين قتال الصحابة الذين اقتتلوا بالجلل وصفين ، وبين قتال ذى الخويصرة التميمي وامثاله من الخوارج المارقين ، والحرورية المعتدين : كان قولهم من جنس أقوال أهل الجهل والظلم المبين . ولزم صاحب هذا القول ان يصير من جنس الرافضة والمعتزلة الذين يكفرون أو يفسقون المتقاتلين بالجلل وصفين ، كما يقال مثل ذلك في الخوارج المارقين ؛ فقد اختلف السلف والأئمة في كفرهم على قولين مشهورين ، مع اتفاقهم على الثناء على الصحابة المقتلين بالجلل وصفين ، والامساك عما شجر بينهم . فكيف نسبة هذا بهذا !!؟

وأياضا فالنبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتال « الخوارج » قبل أن يقاتلوا . وأما « أهل البغي » فان الله تعالى قال فيهم : ( وان طائفتان من المؤمنين

اقتلوا فاصلحوا بينهما ، فان بنت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبني حتى  
تفيء الى أمر الله ، فان فامت فاصلحوا بينهما بالعدل ؛ واقسطوا ؛ ان الله  
يحب المقسطين ) فلم يأمر بقتال الباغية ابتداء . فالإقتال ابتداء ليس مأمورا  
به ؛ ولكن اذا اقتلوا أمر بالاصلاح بينهم ؛ ثم إن بنت الواحدة قوتلت ؛  
ولهذا قال من قال من الفقهاء : إن البغاة لا يبتدئون بقتالهم حتى يقاتلوا . وأما  
الخوارج فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم : « أينما لقيتموهم فاقتلوه فان  
في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة » وقال : « لئن أدر كتهم  
لأقتلهم قتل عاد » .

وكذلك مانعوا الزكاة ؛ فان الصديق والصحابة ابتدؤا قتلهم ، قال  
الصديق : والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لقاتلتهم عليه . وهم يقاتلون اذا امتنعوا من أداء الواجبات وإن أقرروا بالوجوب .  
ثم تنازع الفقهاء في كفر من منعها وقاتل الامام عليها مع إقراره بالوجوب ؟  
على قولين ، هما روايتان عن أحمد ، كالروايتين عنه في تكفير الخوارج .  
وأما أهل البني المجرد فلا يكفرون باتفاق أئمة الدين ؛ فان القرآن قد نص  
على إيمانهم واخوتهم مع وجود الاقتال والبني . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن يلمن « معاوية » فاذا يجب عليه ؟ وهل قال النبي صلى الله عليه وسلم هذه الأحاديث ، وهي إذا « اقتل خليفتان فأحدهما ملعون » ؟ وأيضا « ان عمارا تقتله الفئة الباغية » . وقتله عسكر معاوية ؟ وهل سبوا أهل البيت ؟ أو قتل الحجاج شريفا ؟

فأجاب : الحمد لله . من امن أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم — كماوية بن أبي سفيان ، وعمرو بن العاص ونحوهما ؛ ومن هو أفضل من هؤلاء : كآبي موسى الأشعري ، وآبي هريرة ، ، ونحوهما ؛ أو من هو أفضل من هؤلاء كطلحة ، والزبير ، وعثمان ، وعلى بن أبي طالب ، أو آبي بكر الصديق ، وعمر ، أو عائشة أم المؤمنين ، وغير هؤلاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم — فانه مستحق للمقوبة البليغة باتفاق أئمة الدين . وتنازع العلماء : هل يعاقب بالقتل ؟ أو مادون القتل ؟ كما قد بسطنا ذلك في غير هذا الموضع .

وقد ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده ! لو أنفق أحدكم مثل

أحد ذهباً ما بلغ مد أحدم ولا نصيفه » . واللجنة أعظم من السب . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لمن المؤمن كقتله » فقد جمل النبي صلى الله عليه وسلم لمن المؤمن كقتله .

وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خيار المؤمنين ، كما ثبت عنه أنه قال : « خير القرون القرون التي بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم . ثم الذين يلونهم » وكل من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤمناً به فله من الصحبة بقدر ذلك ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ينزرو جيش ، فيقول : هل فيكم من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فيقولون : نعم . فيفتح لهم . ثم ينزرو جيش فيقول : هل فيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فيقولون ، نعم . فيفتح لهم ، وذكر الطبقة الثالثة » فطلق الحكم برؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما علقه بصحبته .

ولما كان لفظ « الصحبة » فيه عموم وخصوص : كان من اختص من الصحابة بما يتميز به عن غيره يوصف بتلك الصحبة ، دون من لم يشركه فيها ، قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد المتقدم لخالد بن الوليد لما اختصم هو وعبد الرحمن : « يا خالد ! لا نسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده ! لو أتفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدم ولا نصيفه » قال عبد الرحمن بن عوف هو وأمثاله من السابقين الأولين من الذين أتفقوا قبل الفتح فتح الحديبية ، وخالد بن الوليد وغيره ممن أسلم بعد الحديبية وأتفقوا وقتلوا دون أولئك ، قال تعالى : ( لا يستوي منكم من أتفق من قبل الفتح

وقاتل ، أولئك أعظم درجة من الذين اتفقوا من بعد وقاتلوا ، وكلا وعد الله الحسنى) والمراد « بالفتح » فتح الحديبية لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه تحت الشجرة ، وكان الذين بايعوه أكثر من ألف وأربعمائة ، وهم الذين فتحوا خير ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة » .

« وسورة الفتح » الذى فيها ذلك انزلها الله قبل ان تفتح مكة ؛ بل قبل ان يتر النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان قد بايع أصحابه تحت الشجرة عام الحديبية سنة ست من الهجرة ، وصالح المشركين صلح الحديبية المشهور ، وبذلك الصلح حصل من الفتح ما لا يعلمه الا الله ؛ مع انه قد كان كرمه خلق من المسلمين ؛ ولم يعلموا ما فيه من حسن العاقبة حتى قال سهل بن حنيف : أيها الناس ! اتهموا الرأي ، فقد رأيتنى يوم أبى جندل ولو استطيع ان ارد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره لرددت . رواه البخارى وغيره ، فلما كان من العام القابل اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ، ودخل هو ومن اعتمر معه مكة ممترين ، وأهل مكة يومئذ مع المشركين ؛ ولما كان فى العام الثامن فتح مكة فى شهر رمضان ؛ وقد أنزل الله فى سورة الفتح : ( لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمين . محلقين رؤوسكم ومقصرين لا تخافون . فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قريبا ) فوعدم فى سورة الفتح أن يدخلوا مكة آمين ، وانجز مواعده من



العام الثاني ، وأنزل في ذلك : ( الشهر الحرام بالشهر الحرام ، والحرمات قصاص ) وذلك كله قبل فتح مكة . فمن توم أن «سورة الفتح» نزلت بعد فتح مكة فقد غلط غلطا يبتأ .

« والمقصود » أن أولئك الذين صحبوه قبل الفتح اختصوا من الصحبة بما استحقوا به التفضيل على من بعدهم ، حتى قال خالد : « لاتسبوا أصحابي » فانهم صحبوه قبل أن يصحبه خالد وأمثاله .

ولما كان « لأبي بكر الصديق » رضي الله عنه من مزية الصحبة ما تميز به على جميع الصحابة خصه بذلك في الحديث الصحيح ، الذي رواه البخاري عن أبي الدرداء ، أنه كان بين أبي بكر وعمر كلام ، فطلب أبو بكر من عمر أن يستغفر له فامتنع عمر ، وجاء أبو بكر الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ما جرى ؛ ثم إن عمر ندم ، فخرج يطلب أبا بكر في يته ، فذكر له أنه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم يغضب لأبي بكر ؛ وقال : « ايها الناس ! إني جئت اليكم فقلت : إني رسول الله اليكم ، فقلتم كذبت ، وقال ابو بكر صدقت فهل انتم تاركوا لي صاحبي ؟! فهل انتم تاركوا لي صاحبي ؟! » فما اودى بعدها . فهنا خصه باسم الصحبة ، كما خصه به القرآن في قوله تعالى

( ثاني اثنين إذ هما في النار ؛ إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا ) وفي الصحيحين عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن عبداً خيره الله بين الدنيا والآخرة ، فاختار ذلك العبد ما عند الله » فبكى أبو بكر ، فقال : بل قد يدك بأفقسنا ؛ وأموالنا . قال : فجعل الناس يعجبون أن ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عبداً خيره الله بين الدنيا والآخرة ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الخير ، وكان أبو بكر أعلمنا به . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إن أمن الناس علينا في صحبتته وذات يده أبو بكر ، ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ؛ ولكن أخي وصاحبى ، سدوا كل خوخة في المسجد الاخوخة أبى بكر » وهذا من أصح حديث يكون باتفاق العلماء العارفين بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وأفعاله ، وأحواله

« والمقصود » ان الصفة فيها خصوص وعموم ، وعمومها يندرج فيه كل من راه مؤمن به ، ولهذا يقال صحبتته سنة ؛ وشهراً ، وساعة ، ونحو ذلك .

و«مماوية ، وعمر بن العاص ، وامثالهم » من المؤمنين ؛ لم يتهمهم أحد من السلف بنفاق ؛ بل قد ثبت في الصحيح أن عمرو بن العاص لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم قال : على أن ينفر لي ما تقدم من ذنبى . فقال :

« يا عمرو ! أما علمت أن الاسلام يهدم ما كان قبله » ، ومعلوم أن الاسلام الهادم هو اسلام المؤمنين ؛ لاسلام المنافقين .

وأيضاً فعمرو بن العاص وأمثاله ممن قدم مهاجراً إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد الحديبية هاجروا إليه من بلادهم طوعاً لا كرهاً ، والمهاجرون لم يكن فيهم منافق ؛ وإنما كان النفاق في بعض من دخل من الأنصار ؛ وذلك أن الأنصار هم أهل المدينة ؛ فلما أسلم اشراقهم وجمهورهم احتاج الباقون أن يظهرُوا الاسلام نفاقاً ؛ لئلا يظهر الاسلام وظهوره في قومهم . وأما أهل مكة فكان اشراقهم وجمهورهم كفاراً فلم يكن يظهر الايمان إلا من هو مؤمن ظاهراً وباطناً ؛ فإنه كان من أظهر الاسلام يؤذى ويهجر ؛ وإنما المنافق يظهر الاسلام لمصلحة دنياء . وكان من أظهر الاسلام بمكة يتأذى في دنياء ؛ ثم لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة هاجر معه أكثر المؤمنين ، ومنع بعضهم من الهجرة إليه ، كما منع رجال من بني غزوم مثل الوليد بن المغيرة أخو خالد أخو أبي جهل لأمه ؛ ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت لهؤلاء ويقول في قنوته : « اللهم نج الوليد بن الوليد ، وسلة بن هشام . والمستضعفين من المؤمنين . اللهم اشدد وطأتك على مضر ، واجعلها عليهم سنين كسني يوسف » . والمهاجرون من أولهم إلى آخرهم ليس فيهم من اتهمه أحد بالنفاق ؛ بل كلهم مؤمنون مشهود لهم بالايمان « وأمن المؤمن كقتله » .

وأما « معاوية بن أبي سفيان وأمثاله » من الطلقاء الذين أسلموا بعد فتح مكة : كمكرمة بن أبي جهل ، والحريث بن هشام ، وسهيل بن عمرو ، وصفوان بن أمية ، وأبي سفيان بن الحريث بن عبد المطلب : هؤلاء وغيرهم ممن حسن إسلامهم باتفاق المسلمين ، ولم يتهم أحد منهم بعد ذلك بنفاق . ومعاوية قد استكتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « اللهم علمه الكتاب والحساب ، وقه المذاب » .

وكان أخوه يزيد بن أبي سفيان خيراً منه وأفضل ، وهو أحد الأمراء الذين بشهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه في فتح الشام ، ووصاه بوصية معروفة ، وأبو بكر ماش ، ويزيد راكب ، فقال له : يا خليفة رسول الله إما أن تركب وإما أن أنزل . فقال : لست براكب ، ولست بنازل . إني احتسب خطاي في سبيل الله . وكان عمرو بن العاص هو الأمير الآخر والثالث شرحبيل بن حسنة ، والرابع خالد بن الوليد ، وهو أمير المطلق ، ثم عزله عمر ، وولى أبا عبيدة عامر بن الجراح ، الذي ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم شهد له أنه أمين هذه الأمة ، فكان فتح الشام على يد أبي عبيدة ، وفتح العراق على يد سعد بن أبي وقاص .

ثم لما مات يزيد بن أبي سفيان في خلافة عمر استعمل أخاه معاوية ، وكان عمر بن الخطاب من أعظم الناس فراسة ، وأخبرهم بالرجال ، وأقومهم

بالحق ، وأعلمهم به ، حتى قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : كنا نتحدث أن السكينة تنطق على لسان عمر . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله ضرب الحق على لسان عمر وقلبه » وقال : « لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر » وقال ابن عمر : ما سمعت عمر يقول في الشيء أنى لأراه كذا وكذا إلا كان كما رأيته . وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « ما رأيك الشيطان سالكا فجا إلا سلك فجا غير فجك » . ولا استعمل عمر قط ؛ بل ولا أبو بكر على المسلمين : متافقا ، ولا استعمل من أقاربهما ، ولا كان تأخذهما في الله لومة لائم ؛ بل لما قاتلا أهل الردة وأعادوهم إلى الإسلام منعوم ركوب الخيل وحمل السلاح حتى تظهر صحة توبتهم ، وكان عمر يقول لسعد بن أبي وقاص وهو أمير العراق : لا تستعمل احدا منهم ، ولا تشاورهم في الحرب . فانهم كانوا أمراء أكابر : مثل طليحة الأسدي ، والأقرع بن حابس ، وعيينة بن حصن ، والأشعث بن قيس الكندي ، وامثالهم ، فهؤلاء لما تخوف أبو بكر وعمر منهم نوع نفاق لم يولهم على المسلمين .

فلو كان « عمرو بن العاص » و « معاوية بن أبي سفيان » وامثالهما ممن يتخوف منهما النفاق لم يولوا على المسلمين ؛ بل عمرو بن العاص قد أمره النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة ذات السلاسل ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يول على المسلمين متافقا ، وقد استعمل على نجران أباسفيان ابن حرب أبامعاوية ، ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو سفيان.

نائبه على نجران ، وقد اتفق المسلمون على أن اسلام معاوية خير من اسلام  
 أبيه أبي سفيان ، فكيف يكون هؤلاء منافقين والنبي صلى الله عليه وسلم  
 ياتنهم على أحوال المسلمين في العلم والعمل ؟ !!! وقد علم أن معاوية وعمر  
 ابن العاص وغيرهما كان ينهم من الفتن ما كان ، ولم يتهم أحد من أوليائهم ،  
 لا عمار بن جهم ، ولا غير عماريهم : بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ؛  
 بل جميع علماء الصحابة والتابعين بمدح متفقون على أن هؤلاء صادقون على  
 رسول الله ، مأمونون عليه في الرواية عنه ، والمنافق غير مأمون على النبي  
 صلى الله عليه وسلم ؛ بل هو كاذب عليه ، مكذب له .

وإذا كانوا مؤمنين ، محبين لله ورسوله : فن لعنهم فقد عصى الله  
 ورسوله ، وقد ثبت في صحيح البخاري ما معناه : أن رجلا يلقب حماراً ،  
 وكان يشرب الخمر ، وكان كلما شرب أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم جلده  
 فأتى به إليه مرة ، فقال رجل : لعنه الله ! ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم ؟ ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تلعنوه ، فإنه  
 يحب الله ورسوله » . وكل مؤمن يحب الله ورسوله ، ومن لم يحب الله  
 ورسوله فليس بمؤمن ، وإن كانوا متفاضلين في الإيمان وما يدخل فيه من  
 حب وغيره . هذا مع أنه صلى الله عليه وسلم « لعن الخمر ، وعاصرها ،  
 ومعتصرها ، وشاربها ، وساقها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وآكل ثمنها »  
 وقد نهى عن لعنة هذا الممين ، لأن اللعنة من « باب الوعيد » فيحكم به

عموما . وأما المعلن فقد يرتفع عنه الوعيد لتوبة صحيحة ، أو حسنات ماحية أو مصائب مكفرة ، أو شفاعة مقبولة ، أو غير ذلك من الأسباب التي ضررها يرفع العقوبة عن المذنب . فهذا في حق من له ذنب محقق .

وكذلك « حاطب بن أبي بلتعة » فعل ما فعل وكان يسئ إلى عماليكه حتى ثبت في الصحيح أن غلامه قال : يا رسول الله ! والله ليدخلن حاطب ابن أبي بلتعة النار . قال : « كذبت ، إنه شهد بدرآ ، والحديبية » . وفي الصحيح عن علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسله والزيير ابن الموام ، وقال لهما : « إئتيا روضة خاخ ، فإن بها ظعينة » ، ومعهما كتاب . قال علي : فانطلقنا تتعادي بنا خيلنا حتى لقينا الظعينة ، فقلنا : أين الكتاب ؟ فقالت : مامعي كتاب . فقلنا لها : لتخرجن الكتاب ، أو لنلقين الثياب ، قال فاخرجته من عقاصها ، فاتينا به النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا كتاب من حاطب إلى بعض المشركين بمكة يخبرهم ببعض أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما هذا يا حاطب ؟ ! ! » فقال : والله يا رسول الله ! ما فعلت هذا ارتداداً عن ديني ، ولا رضاء بالكفر بعد الاسلام ؛ ولكن كنت امرأة ملصقا في قريش ، ولم أكن من انفسها ، وكان من ممك من المسلمين لهم قرابات يحمون بهم أهاليهم بمكة ، فلحييت إذ فاتني ذلك منهم ان اتخذ عندهم يدا يحمون بها قرايتي . وفي لفظ : وعلمت أن ذلك لا يضرك . يعني لأن الله ينصر رسوله والذين آمنوا . فقال عمر : دعني

أضرب عنق هذا المنافق . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنه قد شهد بدرآ ، وما يدريك ان الله قد اطاع على أهل بدر فقال لهم : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » فهذه السيئة العظيمة غفرها الله له بشهود بدر .

فدل ذلك على أن الحسنة العظيمة ينفر الله بها السيئة العظيمة ، والمؤمنون يؤمنون بالوعد والوعيد ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » وأمثال ذلك : مع قوله : ( إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً ، وسيصلون سعيراً ) .

ولهذا لا يشهد لمعين بالجنة إلا بدليل خاص ، ولا يشهد على معين بالنار إلا بدليل خاص ؛ ولا يشهد لهم بمجرد الظن من اندراجهم في العموم ؛ لأنه قد يندرج في العموم من فيستحق الثواب والعقاب ؛ لقوله تعالى : ( فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ) والعبد إذا اجتمع له سيئات وحسنات فانه وان استحق العقاب على سيئاته فان الله يثيبه على حسناته ، ولا يحبط حسنات المؤمن لأجل ما صدر منه ؛ وانما يقول بحبوط الحسنات كلها بالكبيرة الخوارج والمعتزلة الذين يقولون بتخليد أهل الكبائر ، وأنهم لا يخرجون منها بشفاعة ولا غيرها وان صاحب الكبيرة لا يبقى معه من الايمان شيء . وهذه أقوال فاسدة ، مخالفة للكتاب ، والسنة المتواترة ، واجماع الصحابة .



وسائر أهل السنة والجماعة وأئمة الدين لا يعتقدون عصمة أحد من الصحابة ولا القراية ولا السابقين ولا غيرهم ؛ بل يجوز عندهم وقوع الذنوب منهم ، والله تعالى يفر لهم بالتوبة ، ويرفع بها درجاتهم ، ويفر لهم بحسنات ماحية ، أو بغير ذلك من الأسباب ، قال تعالى : (والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون . لهم ما يشاءون عند ربهم ، ذلك جزاء المحسنين ؛ ليكفر الله عنهم أسوأ الذى عملوا ، ويجزيهم أجرهم باحسن الذى كانوا يعملون ) وقال تعالى : ( حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال رب أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت على وعلى والدى ، وأن أعمل صالحا ترضاه ، وأصلح لى فى ذرىتى ؛ إنى تبت اليك ؛ وإنى من المسلمين . أولئك الذين تقبل عنهم أحسن ما عملوا ؛ وتجاوز عن سيئاتهم فى أصحاب الجنة ) .

ولكن الأنبياء صلوات الله عليهم هم الذين قال العلماء : إنهم معصومون من الاصرار على الذنوب . فأما الصديقون ، والشهداء ؛ والصالحون ؛ فليسوا بمعصومين . وهذا فى الذنوب المحققة . وأما ما اجتهدوا فيه : فتارة يصيبون ، وتارة يخطئون . فإذا اجتهدوا فاصابوا فلم أجران ، وإذا اجتهدوا وخطئوا فلم أجراً على اجتهدهم ، وخطوهم منفور لهم . وأهل الضلال يجهلون الخطأ والاثم متلازمين : فتارة يفلون فيهم ؛ ويقولون : إنهم معصومون . وتارة يحفون عنهم ؛ ويقولون : أنهم باغون بالخطأ . وأهل العلم والايان لا يعصون . ولا يؤثمون .

ومن هذا الباب تولد كثير من فرق أهل البدع والضلال . فطائفة سبت السلف ولعنهم ؛ لاعتقادهم أنهم فعلوا ذنوبا ، وان من فعلها يستحق اللعنة ؛ بل قد يفسقونهم ؛ أو يكفرونهم ، كما فعلت الخوارج الذين كفروا على بن أبي طالب ، وعثمان بن عفان ، ومن تولاها ، ولعنوم ، وسبوم ، واستحلوا قتالهم . وهؤلاء هم الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يحقر أحكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، وقراءته مع قراءتهم ، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية » وقال صلى الله عليه وسلم : ( تمرق مارقة على فرقة من المسلمين ، فتقاتلها أولى الطائفتين لأجل الحق ) وهؤلاء هم المارقة الذين مرقوا على أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، وكفروا كل من تولاها . وكان المؤمنون قد افترقوا فرقتين : فرقة مع على ، وفرقة مع معاوية . فقاتل هؤلاء عليا وأصحابه ، فوقع الأمر كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، وكما ثبت عنه أيضا في الصحيح أنه قال عن الحسن ابنه : « إن ابني هذا سيد ، وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين » « فأصلح الله به بين شيعة على وشيعة معاوية .

وأثنى النبي صلى الله عليه وسلم على الحسن بهذا الصلح الذي كان على يديه وسماه سيداً بذلك ؛ لأجل أن ما فعله الحسن يحبه الله ورسوله ، ويرضاه الله ورسوله . ولو كان الاقتتال الذي حصل بين المسلمين هو الذي أمر الله به ورسوله لم يكن الأمر كذلك ؛ بل يكون الحسن قد ترك الواجب ، أو الأحب الى

الله . وهذا النص الصحيح الصريح يبين أن ما فعله الحسن محمود ، مرضى الله  
ورسوله ، وقد ثبت في الصحيح ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضعه على  
نخذه ، ويضع أسامة بن زيد ، ويقول : « اللهم اني أحبهما ، وأحب من  
يحبهما » وهذا أيضاً مما ظهر فيه محبته ودعوته صلى الله عليه وسلم ؛ فانهما كانا  
أشد الناس رغبة في الأمر الذي مدح النبي صلى الله عليه وسلم به الحسن ، وأشد  
الناس كراهة لما يخالفه

وهذا مما يبين أن القتلى من أهل صفين لم يكونوا عند النبي صلى الله عليه  
وسلم بمنزلة الخوارج المارقين ، الذين أمر بقتالهم ، وهؤلاء مدح الصلح بينهم  
ولم يأمر بقتالهم ؛ ولهذا كانت الصحابة والأئمة متفقين على قتال الخوارج المارقين ،  
وظهر من علي رضي الله عنه السرور بقتالهم ؛ ومن روايته عن النبي صلى الله  
عليه وسلم الأمر بقتالهم : ما قد ظهر عنه وأما قتال الصحابة فلم يرو عن النبي  
صلى الله عليه وسلم فيه أثر ، ولم يظهر فيه سرور ؛ بل ظهر منه الكآبة ،  
وتحنى أن لا يقع ، وشكر بعض الصحابة ، وبرأ الفريقين من الكفر والنفاق ،  
وأجاز الترحم على قتلى الطائفتين ، وأمثال ذلك من الأمور التي يعرف بها اتفاق  
علي وغيره من الصحابة على أن كل واحدة من الطائفتين مؤمنة .

وقد شهد القرآن بأن اقتتال المؤمنين لا يخرجهم عن الإيمان بقوله تعالى :  
( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بنت إحداها على

الأخرى ققاتلوا التي تبني حتى تقيء إلى أمر الله ، فإن قامت فأصلحوا بينها بالعدل ، وأقسطوا إن الله يحب المقسطين . إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم ، واتقوا الله لعلكم ترحمون ) فمما هم « مؤمنين » وجعلهم « إخوة » مع وجود الاقتال والبني .

والحديث المذكور « إذا قتل خليفةان فأحدهما مملعون » كذب مفترى لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث ، ولا هو في شيء من دواوين الاسلام المعتمدة

و « معاوية » لم يدع الخلافة ؛ ولم يبايع له بها حين قاتل علياً ، ولم يقاتل على أنه خليفة ، ولا أنه يستحق الخلافة ، ويقررون له بذلك ، وقد كان معاوية يقر بذلك لمن سأله عنه ، ولا كان معاوية وأصحابه يرون أن يتدعوا علياً وأصحابه بالقتال ، ولا يملوا .

بل لما رأى على رضي الله عنه وأصحابه انه يجب عليهم طاعته ومبايعته ، إذ لا يكون للمسلمين إلا خليفة واحد ، وأنهم خارجون عن طاعته يمتنعون عن هذا الواجب . وهم أهل شوكة رأى أن يقاتلهم حتى يؤدوا هذا الواجب ، فتحصل الطاعة والجماعة .

وهم قالوا : إن ذلك لا يجب عليهم ، وأنهم إذا قاتلوا على ذلك كانوا مظلومين قالوا : لأن عثمان قتل مظلوماً باتفاق المسلمين ، وقتله في عسكر علي ، وهم غالبون

لهم شوكة ، فاذا امتنعنا ظلمونا واعتدوا علينا . وعلي لا يمكنه دفعهم ، كما لم يمكنه  
الدفع عن عثمان ؛ وإنما علينا أن نبايع خليفة يقدر على أن ينصفنا ويبدل  
لنا الانصاف .

وكان في جهال الفريقين من يظن بعلي وعثمان ظنونا كاذبة ، برأ الله منها  
علياً ، وعثمان : كان يظن بعلي أنه أمر بقتل عثمان ، وكان علي يحلف وهو البار  
الصادق بلا عين أنه لم يقتله ، ولا رضي بقتله ، ولم يأت على قتله . وهذا معلوم  
بلا ريب من علي رضي الله عنه . فكان أناس من محبي علي ومن مبغضيه يشيعون  
ذلك عنه : فحبوه يقصدون بذلك الطعن على عثمان بأنه كان يسحق القتل ، وإن  
علياً أمر بقتله . ومبغضوه يقصدون بذلك الطعن على علي ، وأنه أمان على قتل  
الخليفة المظلوم الشهيد ، الذي صبر نفسه ولم يدفع عنها ، ولم يسفك دم مسلم  
في الدفع عنه ، فكيف في طلب طاعته ؟ ! وأمثال هذه الأمور التي يتسبب  
بها الزائغون على المتشيعين العثمانية ، والعلوية .

وكل فرقة من المتشيعين مقررّة مع ذلك بأنه ليس معاوية كفاً لعلي بالخلافة ،  
ولا يجوز أن يكون خليفة مع إمكان استخلاف علي رضي الله عنه ؛ فإن فضل  
علي وسابقيته ، وعلمه ، ودينه ، وشجاعته ، وسأرفضائه : كانت عندهم ظاهرة  
معروفة ، كفضل إخوانه : أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وغيرهم . رضي الله عنهم .

ولم يكن بقي من أهل الشورى غيره وغير سعد ، وسعد كان قد ترك هذا الأمر ، وكان الأمر قد انحصر في عثمان وعلى ؛ فلما توفي عثمان لم يبق لها معين إلا على رضى الله عنه ؛ وانما وقع الشر بسبب قتل عثمان ، فحصل بذلك قوة أهل الظلم والمدون وضعف أهل العلم والایمان ، حتى حصل من الفرقة والاختلاف ما صار يطاع فيه من غيره أولى منه بالطاعة ؛ ولهذا أمر الله بالجماعة والائتلاف ، ونهى عن الفرقة والاختلاف ؛ ولهذا قيل : ما يكرهون في الجماعة خير مما يجمعون من الفرقة .

وأما الحديث الذى فيه « أن عماراً قتلته الفئة الباغية » فهذا الحديث قد طعن فيه طائفة من أهل العلم ؛ لكن رواه مسلم في صحيحه ، وهو في بعض نسخ البخاري : قد تأوله بمضمهم على أن المراد بالباغية الطالبة بدم عثمان ، كما قالوا : بنى ابن عفان بأطراف الأسل . وليس بشئ ؛ بل يقال ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو حق كما قاله ، وليس في كون عماراً قتلته الفئة الباغية ما ينافي ما ذكرناه ، فانه قد قال الله تعالى : ( وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فاصلحوا بينهما ، فان بنت إحداها على الأخرى فقاتلوا التى تبنى حتى تقيء الى أمر الله ، فان فامت فاصلحوا بينهما بالعدل ؛ وأقسطوا ان الله يحب المقسطين . انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين أخويكم ) فقد جعلهم مع وجود الاقتال والبنى مؤمنين إخوة ؛ بل مع أمره بقتال الفئة الباغية جعلهم مؤمنين . وليس كل ما كان

بنيا وظلما أو عدوانا يخرج عموم الناس عن الايمان ، ولا يوجب لعنتهم ؛  
فكيف يخرج ذلك من كان من خير القرون !!

و كل من كان باغيا ، أو ظلما ، أو متديا ، أو مرتكبا ما هو ذنب  
فهو « قسمان » متأول ، وغير متأول ، فالتأول المجتهد : كأهل العلم  
والدين ، الذين اجتهدوا ، واعتقد بعضهم حل أمور ، واعتقد الآخر تحريمها  
كما استحل بعضهم بعض أنواع الأشرية ، وبعضهم بعض المعاملات الربوية  
وبعضهم بعض عقود التحليل والمثمة ، وأمثال ذلك ، فقد جرى ذلك وأمثاله  
من خيار السلف . فهؤلاء المتأولون المجتهدون غايتهم أنهم يخطئون ، وقد  
قال الله تعالى : ( ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ) وقد ثبت في الصحيح  
أن الله استجاب هذا الدعاء .

وقد أخبر سبحانه عن داود وسليمان عليهما السلام أنهما حكما في الحرث ،  
وخص أحدهما بالعلم والحكم ، مع ثنائه على كل منهما بالعلم والحكم . والعلماء  
ورثة الأنبياء ، فإذا فهم أحدهم من المسئلة ما لم يفهمه الآخر لم يكن بذلك  
ملوما ولا مانعا لما عرف من علمه ودينه ، وإن كان ذلك مع العلم بالحكم  
يكون إثمًا وظلما ، والاصرار عليه فسقا ، بل متى علم تحريمه ضرورة كان  
تحليله كفرا . فالبنى هو من هذا الباب .

أما إذا كان الباغي مجتهداً ومتأولاً ، ولم يتبين له أنه باغ ، بل اعتقد أنه على الحق وإن كان مخطئاً في اعتقاده : لم تكن تسميته « باغياً » موجبة لآثمه ، فضلاً عن أن توجب فسقه . والذين يقولون بقتال البغاة المتأولين ؛ يقولون : مع الأمر بقتالهم قتلناهم لدفع ضرر بنعيم ؛ لاعتقوبتهم ؛ بل لمنع من العدوان . ويقولون : إنهم باقون على العدالة ؛ لا يفسقون . ويقولون هم كغير المكلف ، كما يمنع الصبي والمجنون والناسي والمنعى عليه والنائم من العدوان أن لا يصدر منهم ؛ بل تمنع البهائم من العدوان . ويجب على من قتل مؤمناً خطأ الدية بنص القرآن مع أنه لا إثم عليه في ذلك ، وهكذا من رفع إلى الامام من أهل الحدود وتاب بعد القدرة عليه فاقام عليه الحد ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، والباغي المتأول يجلد عند مالك والشافعي وأحمد ونظائره متعددة .

ثم بتقدير أن يكون « البغي » بغير تأويل : يكون ذنباً ، والذنوب تزول عقوبتها بأسباب متعددة : بالחסنات الماحية ، والمصائب المكفرة ، وغير ذلك .

ثم « إن عماراً قتلته الفئة الباغية » ليس نصاً في أن هذا اللفظ للمعاوية وأصحابه ؛ بل يمكن أنه أريد به تلك المصيبة التي حملت عليه حتى قتلته ، وهي خائفة من العسكر ، ومن رضي بقتل عمار كان حكمه حكمهما . ومن المعلوم أنه



كان في المسكر من لم يرض بقتل عمار : كعبد الله بن عمرو بن العاص .  
وغيره ؛ بل كل الناس كانوا منكبين لقتل عمار ، حتى معاوية ، وعمرو .

ويروى أن معاوية تأول أن الذي قتله هو الذي جاء به ؛ دون مقاتليه ؛  
وأن علياً رد هذا التأويل بقوله : فنحن إذا قتلنا حمزة . ولا ريب أن ما قاله  
علي هو الصواب ؛ لكن من نظر في كلام المتناظرين من العلماء الذين ليس  
بينهم قتال ولا ملك ، وأن لهم في النصوص من التأويلات ما هو أضعف من  
معاوية بكثير . ومن تأول هذا التأويل لم ير أنه قتل عمارا ، فلم يعتقد أنه  
باغ ، ومن لم يعتقد أنه باغ وهو في نفس الأمر باغ : فهو متأول مخطيء .

والفقهاء ليس فيهم من رأيه القتال مع من قتل عماراً ؛ لكن لهم قولان  
مشهوران كما كان عليهما أكابر الصحابة : منهم من يرى القتال مع عمار  
وطائفته ، ومنهم من يرى الامساك عن القتال مطلقاً . وفي كل من الطائفتين  
طوائف من السابقين الأولين . ففي القول الأول عمار ، وسهل بن حنيف ،  
وأبو أيوب . وفي الثاني سعد بن أبي وقاص ؛ ومحمد بن مسلمة ؛ وأسامة بن  
زيد ، وعبد الله بن عمر ونحوهم . ولعل أكثر أكابر الصحابة كانوا  
على هذا الرأي ؛ ولم يكن في المسكرين بعد علي أفضل من سعد بن أبي  
وقاص ، وكان من القاعدين ..

و « حديث عمار » قد يحتاج به من رأى القتال ؛ لأنه إذا كان قاتلوه بناءً فاقه يقول : ( فقاتلوا التي تبني ) . والمتمسكون يحتاجون بالأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في « أن القمود عن الفتنة خير من القتال فيها » وتقول : إن هذا القتال ونحوه هو قتال الفتنة ؛ كما جاءت أحاديث صحيحة تبين ذلك ؛ وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالقتال ؛ ولم يرض به ؛ وإنما رضي بالصلح ؛ وإنما أمر الله بقتال الباغي ؛ ولم يأمر بقتاله ابتداء ؛ بل قال : ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتلتا فاصلحوا بينهما ؛ فإن بنت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبني حتى تنفي إلى أمر الله فإن فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل : وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ) قالوا : والقتال الأول لم يأمر الله به ؛ ولا أمر كل من بنى عليه أن يقاتل من بنى عليه ؛ فإنه إذا قتل كل باغ كفر ؛ بل غالب المؤمنين ؛ بل غالب الناس : لا يخلو من ظلم وبنى ؛ ولكن إذا اقتلت طائفتان من المؤمنين فالواجب الإصلاح بينهما ؛ وإن لم تكن واحدة منهما مأمورة بالقتال ، فإذا بنت الواحدة بعد ذلك قوتلت ؛ لأنها لم تترك القتال ؛ ولم تجب إلى الصلح ؛ فلم يندفع شرها إلا بالقتال . فصار قتالها بمنزلة قتال الصائل الذي لا يندفع ظلمه عن غيره إلا بالقتال ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم . « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون حرمة فهو شهيد » . قالوا : فبتقدير أن جميع السكر بناءً فلم تؤمر بتألهم ابتداء ؛ بل أمرنا بالإصلاح

ينهم . و « أيضا » ، فلا يجوز قتالهم اذا كان الذين مع عن نا كلين عن القتال فانهم كانوا كثيري الخلاف عليه ضمنى الطاعة له .

و « المقصود » أن هذا الحديث لا يبيح لمن أحد من الصحابة ، ولا يوجب فسقه .

وأما « أهل البيت » فلم يسبوا قط . والله الحمد .  
ولم يقتل الحجاج أحدًا من بنى هاشم . وإعما قتل رجلا من أشراف العرب ، وكان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر فلم يرض بذلك بنو عبد مناف ولا بنو هاشم ولا بنو أمية حتى فرقوا بينه وبينها : حيث لم يروه كفوءا . والله أعلم .

## ومثل رحمه الله

عن الفتن التي تقع من أهل البر وأمثالها ؛ فيقتل بعضهم بعضا ويستبيح بعضهم حرمة بعض : فما حكم الله تعالى فيهم ؟

فأجاب : الحمد لله . هذه الفتن وأمثالها من أعظم المحرمات ، وأكبر المنكرات ، قال الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ، ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون . واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله

عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم ؛ فأصبحتم بجمته اخوانا : وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ؛ كذلك بين لكم آياته لعلكم تهتدون . ولتسكن منكم أمة يدعوون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون . ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات ؛ وأولئك لهم عذاب عظيم . يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتهم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون ) . وهؤلاء الذين تفرقوا واختلفوا حتى صار عنهم من الكفر ماصار ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا ترجعوا بعدي كفاراً ، يضرب بعضكم رقاب بعض » فهذا من الكفر ؛ وإن كان المسلم لا يكفر بالذنوب ، قال تعالى : ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بنت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء إلى أمر الله ، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل ، وأقسطوا ؛ إن الله يحب المقسطين . إنما المؤمنون إخوة ، فأصلحوا بين أخويكم ، واتقوا الله لعلكم ترحمون ) فهذا حكم الله بين المقتلين من المؤمنين : أخبر أنهم إخوة ، وأمر أولاً بالاصلاح بينهم إذا اقتتلوا ( فإن بنت إحداهما على الأخرى ) ولم يقبلوا الاصلاح ( فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء إلى أمر الله ، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل ) فأمر بالاصلاح بينهم بالعدل بعد أن ( تفيء إلى أمر الله ) أي ترجع إلى أمر الله . فنرجع إلى أمر الله وجب أن يعدل بينه وبين خصمه ، ويسقط بينهما . فقبل أن تقاتل الطائفة الباغية وبعد اقتالها أمرنا بالاصلاح بينهما مطلقاً ؛ لأنه لم تقهر إحدى الطائفتين بقتال .

وإذا كان كذلك فالواجب ان يسمى بين هاتين الطائفتين بالصلح الذى  
 امر الله به ورسوله ، ويقال لهذه : ماتنقم من هذه ؟ ولهذه : ماتنقم  
 من هذه ؟ فان ثبت على إحدى الطائفتين أنها اعتدت على الأخرى : باتلاف  
 شيء من الأتقى ، والأموال : كان عليها ضمان ما أتلقت . وان كان هؤلاء  
 اتلفوا لهؤلاء وهؤلاء اتلفوا لهؤلاء تقاصوا بينهم ، كما قال الله تعالى :  
 ( كتب عليكم القصاص فى القتلى ؛ الحر بالحر والعبد بالعبد ، والأنتى  
 بالأنتى ) وقد ذكرت طائفة من السلف أنها نزلت فى مثل ذلك فى طائفتين اقتلتا  
 فأمرهم الله بالمقاصة ، قال : ( فمن عفى له من أخيه شيء ) والعفو الفضل  
 فاذا فضل لواحدة من الطائفتين شيء على الأخرى ( فاتباع بالمعروف ) والذى  
 عليه الحق يؤديه باحسان . وان تعذر ان تضمن واحدة للأخرى ، فيجوز  
 ان يتحمل الرجل حمالة يؤديها لصلاح ذات البين ، وله أن يأخذها بمثل ذلك  
 من زكاة المسلمين ، ويسأل الناس فى إعائته على هذه الحالة وان كان غنيا .  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم لقبیصة بن مخارق الهلالي : « يا قبيصة إن المسئلة  
 لأتحل الا لثلاثة : رجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل حتى يجد سدادا  
 من عيش ، ثم يمك . ورجل أصابته فاقة ؛ فانه يقوم ثلاثة من ذوى الحجي  
 من قومه ؛ فيقولون : قد أصاب فلانا فاقة ، فيسأل حتى يجد قواما من عيش  
 وسدادا من عيش ؛ ثم يمك . ورجل يحمل حمالة فيسأل حتى يجد حمالة  
 ، ثم يمك » . والواجب على كل مسلم قادر ان يسمى فى الإصلاح بينهم  
 ويأمرهم بما امر الله به مهما أمكن

ومن كان من الطائفتين يظن أنه مظلوم مبني عليه فإذا صبر وعفى  
أعزه الله ونصره : كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
قال : « ما زاد الله عبداً بقوى إلا عزاً ، وما تواضع أحد لله إلا رفاه  
الله ؛ ولا تقصت صدقة من مال » وقال تعالى : ( وجزاء سيئة سيئة  
مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله ) وقال تعالى : ( إنما السبيل على الذين  
يظلمون الناس ويبنون في الأرض بغير الحق ، أولئك لهم عذاب اليم .  
ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ) فالباغي الظالم ينتقم الله منه  
في الدنيا والآخرة ؛ فإن البني مصرعه ، قال ابن مسعود : ولو بنى جبل  
على جبل لجعل الله الباغي منها دكاً . ومن حكمة الشر

قضى الله أن البني يصرع أهله وان على الباغي تدور الدوائر

ويشهد لهذا قوله تعالى : ( إنما بنيكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا )  
الآية ، وفي الحديث : « مامن ذنب أخرى أن يسجل لصاحبه العقوبة في  
الدنيا من البني ، وما حسنة أخرى أن يسجل لصاحبها الثواب من صلة  
الرحم » فمن كان من إحدى الطائفتين باغياً ظالماً فليثق الله وليتب ، ومن  
كان مظلوماً مبنيّاً عليه وصبر كان له البشري من الله ، قال تعالى : ( وبشر  
الصابرين ) قال عمرو بن أوس : هم الذين لا يظلمون إذا ظلموا ، وقد قال  
تعالى للمؤمنين في حق عدوم : ( وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم

شيئا ) وقال يوسف عليه السلام لما فعل به اخوته ما فعلوا فصبر واتقى  
حتى نصره الله ودخلوا عليه وهو في عزه ( وقالوا : أثثك لأنت يوسف ؟ )  
قال : أنا يوسف ، وهذا أخى قد من الله علينا ، أنه من يتقى  
ويصبر فإن الله لا يضيع اجر المحسنين ) فن اتقى الله من هؤلاء وغيرهم  
بصدق وعدل ، ولم يتمد حدود الله ، وصبر على اذى الآخر وظلمه :  
لم يضره كيد الآخر ؛ بل ينصره الله عليه .

وهذه الفتن سببها الذنوب والخطايا ، فعلى كل من الطائفتين ان يستغفر الله  
ويتوب اليه فإن ذلك يرفع العذاب ، وينزل الرحمة ، قال الله تعالى :  
( وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم ، وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون )  
وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من أكثر من الاستغفار  
جمل الله له من كل هم فرجا ، ومن كل ضيق مخرجا ، ورزقه من حيث  
لا يحتسب » قال الله تعالى : ( آلر ، كتاب أحكمت اياته ، ثم فصلت  
من لدن حكيم خبير . أن لاتمبدوا الا الله اننى لكم منه نذير وبشير .  
وان استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يمتعكم متاعا حسنا الى أجل مسمى ،  
ويوت كل ذي فضل فضله ) .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن طائفتين يزعمان أنهما من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ يتدعيان بدعوة الجاهلية : كأسد وهلال ، وثعلبة ، وحرام ، وغير ذلك . وبينهم أحقاد ودماء ؛ فاذا تراءت الفئتان سعى المؤمنون بينهم لقصد التأليف ، واصلاح ذات البين ؛ فيقول أولئك الباغون : إن الله قد أوجب علينا طلب الشأر بقوله : ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس - الى قوله - والجروح قصاص ) ثم إن المؤمنين يرفونهم أن هذا الأمر يفضى الى الكفر : من قتل النفوس ، ونهب الأموال .. فيقولون : نحن لنا عليهم حقوق ، فلا تفارق حتى نأخذ ثأرنا بسيوفهم ، ثم يحملون عليهم ، فن انتصر منهم بنى وتمدى وقتل النفس ، ويفسدون فى الأرض : فهل يجب قتال الطائفة الباغية وقتلها ، بعد أمرهم بالمعروف ؟ أو ماذا يجب على الامام أن يفعل بهذه الطائفة الباغية ؟

فأجاب : الحمد لله : قتال هاتين الطائفتين حرام بالكتاب والسنة والاجماع ، حتى قال صلى الله عليه وسلم « إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول فى النار . قيل يا رسول الله ! هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال :



انه أراد قتل صاحبه » وقال صلى الله عليه وسلم : « لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض » وقال صلى الله عليه وسلم : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، حرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا . إلا ليبلغ الشاهد منكم الغائب ، فرب مبلغ أوعى من سامع » .

والواجب في مثل هذا ما أمر الله به ورسوله ، حيث قال : ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداها على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ، فإن فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين . إنا المؤمنون أخوة ، فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون ) فيجب الإصلاح بين هاتين الطائفتين ، كما أمر الله تعالى . والإصلاح له طرق .

« منها » أن تجمع أموال الزكوات وغيرها حتى يدفع في مثل ذلك فإن الغرم لإصلاح ذات البين ، يبيع لصاحبه أن يأخذ من الزكاة بقدر ما غرم ، كما ذكره الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرها ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لقيصة بن مخارق : « إن المسئلة لا تحل إلا لثلاثة : لرجل تحمل حمالة فيسأل حتى يجد حمالته ، ثم يمسك . ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل حتى يجد سدادا من عيش ، ثم يمسك . ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجى من قومه ، فيقولون : قد أصابت فلانا فاقة ، فيسأل ؛

حتى يجد قواما من عيش ، وسدادا من عيش ، ثم يمسك ، وما سوى ذلك من المسئلة فانه يأكله صاحبه سحتا .

ومن طرق الصلح أن تغفر إحدى الطائفتين أو كلاهما عن بعض ما لها عند الأخرى من الدماء والأموال ( فن عفا وأصلح فأجره على الله إن لا يحب الظالمين ) .

ومن طرق الصلح أن يحكم بينهما بالعدل . فينظر ما ألتفته كل طائفة من الأخرى من النفوس والأموال ، فيتقاصان ( الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأنثى بالأنثى ) وإذا فضل لاحداهما على الأخرى شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان : فان كان يجهل عدد القتلى ، أو مقدار المال : جعل المجهول كالمدوم . وإذا ادعت إحداهما على الأخرى بزيادة : فيما أن تحلفا على نفي ذلك ، وإما أن تقيم البينة ، وإما تمتنع عن اليمين فيقضى برد اليمين أو النكول .

فان كانت إحدى الطائفتين تبغى بأن تمتنع عن العدل الواجب ، ولا تجيب إلى أمر الله ورسوله ، وتقاتل على ذلك أو تطلب قتال الأخرى وإتلاف النفوس والأموال ، كما جرت عادتهم به ؛ فإذا لم يقدر على كفها إلا بالقتل قوتلت حتى تقيء إلى أمر الله ؛ وإن أمكن أن تلزم بالعدل بدون القتال

مثل أن يعاقب بعضهم ، أو يجبس ؛ أو يقتل من وجب قتله منهم ، ونحو ذلك : عمل ذلك ، ولا حاجة الى القتال .

وأما قول القائل : إن الله أوجب علينا طلب الثأر . فهو كذب على الله ورسوله ؛ فان الله لم يوجب على من له عند أخيه المسلم المظن مظلة من دم أو مال أو عرض أن يستوفي ذلك ؛ بل لم يذكر حقوق الآدميين في القرآن الا نذب فيها الى العفو ، فقال تعالى : ( والجروح قصاص ؛ فمن تصدق به فهو كفارة له ) وقال تعالى : ( فنصف ما فرضتم الا أن يعفون ، أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح )

وأما قوله تعالى : ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح القصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ) فهذا مع أنه مكتوب على بني اسرائيل ، وان كان حكما حكهم مما لم ينسخ من الشرائع : فالمراد بذلك التسوية في الدماء بين المؤمنين ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « المسلمون متكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم » . ( فالنفس بالنفس ) وان كان القتاتل رئيسا مطاعا من قبيلة شريفة والمقتول سوقي طارف ، وكذلك ان كان كبيرا وهذا صغيرا ، أو هذا غنيا وهذا فقيرا وهذا عريا وهذا عجميا ، أو هذا هاشميا وهذا قرشيا . وهذا رد لما كان عليه

أهل الجاهلية من أنه اذا قتل كبير من القبيلة قتلوا به عدداً من القبيلة الأخرى غير قبيلة القاتل ، وإذا قتل ضعيف من قبيلة لم يقتلوا قاتله إذا كان رئيساً مطاعاً فابطل الله ذلك بقوله : ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ) فاللكتوب عليهم هو العدل ، وهو ككون النفس بالنفس ؛ إذ الظلم حرام . وأما استيفاء الحق فهو إلى المستحق . وهذا مثل قوله : ( ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً ، فلا يسرف في القتل ) أى لا يقتل غير قاتله .

وأما إذا طلبت إحدى الطائفتين حكم الله ورسوله ، فقالت الأخرى نحن نأخذ حقنا بأيدينا في هذا الوقت : فهذا من أعظم الذنوب الموجبة عقوبة هذا القاتل الظالم الفاجر ، وإذا امتنعوا عن حكم الله ورسوله ولهم شوكة وجب على الأمير قتالهم ؛ وإن لم يكن لهم شوكة : عرف من امتنع من حكم الله ورسوله ، وألزم بالعدل .

وأما قولهم : لنا عليهم حقوق من سنين متقدمة . فيقال لهم نحن نحكم بينكم في الحقوق القديمة والحديثة ، فإن حكم الله ورسوله يأتي على هذا .

وأما من قتل أحداً من بعد الاصطلاح ، أو بعد المعاهدة والمعاقدة : فهذا يستحق القتل ، حتى قالت طائفة من العلماء : إنه يقتل حداً ، ولا يجوز العفو عنه لأولياء المقتول . وقال الأكثرون : بل قتله قصاص ، والخيار فيه إلى أولياء المقتول .

وان كان الباغي طائفة فانهم يستحقون العقوبة ، وان لم يمكن كف  
صنيعهم إلا بقتالهم قوتلوا ، وان أمكن بما دون ذلك عوقبوا بما ينعمهم من  
البنوي والعدوان وتقض العهد والميثاق . قال صلى الله عليه وسلم : « ينصب  
لكل غادر لواء يوم القيامة عند استه بقدر غدرته ، فيقال : هذه غدره فلان »  
وقد قال تعالى : ( فن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه  
ياحسان ، ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ، فن اعتدى بعد ذلك فله عذاب  
أليم ) قالت طائفة من العلماء المعتدى هو القاتل بعد العفو ، فهذا يقتل حتما .  
وقال آخرون : بل يمدب بما ينعمه من الاعتداء . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن أقوام لم يصلوا ولم يصوموا ، والذي يصوم لم يصل : وما لهم حرام ،  
ويأخذون أموال الناس ، ويكرمون الجار والضعيف ، ولم يعرف لهم مذهب ،  
وهم مسلمون ؟

فأجاب : الحمد لله . هؤلاء وإن كانوا تحت حكم ولاية الأمور فانه يجب أن  
يأمرهم بإقامة الصلاة ، ويعاقبوا على تركها . وكذلك الصيام . وإن أقروا  
بوجوب الصلاة الخمس وصيام رمضان والزكاة المفروضة ؛ وإلا فن لم يقر بذلك  
فهو كافر ، وإن أقروا بوجوب الصلاة وامتنعوا عن إقامتها عوقبوا حتى

يقيمونها ، ويجب قتل كل من لم يصل إذا كان بالغا عاقلا عند جماهير العلماء ، كمالك ، والشافعي ، وأحمد . وكذلك تقام عليهم الحدود .

وإن كانوا طائفة ممتنعة ذات شوكة ؛ فإنه يجب قتالهم حتى يلتزموا أداء الواجبات الظاهرة والمتواترة : كالصلاة ، والصيام . والزكاة ، وترك المحرمات . كالزنا ، والربا ، وقطع الطريق . ونحو ذلك . ومن لم يقر بوجوب الصلاة والزكاة فإنه كافر يستتاب فإن تاب وإلا قتل . ومن لم يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر والجنة والنار فهو كافر أو كافر من اليهود والنصارى . وعقوق الوالدين من الكبائر الموجبة للنار .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن أقوام مقيمون في الثغور ، ينفرون على الأرمين وغيرهم ، ويكسبوا المال ينفقون على الحجر والزنا : هل يكونون شهداء إذا قتلوا ؟

فأجاب : الحمد لله . إن كانوا إنما ينفرون على الكفار المحاربين ، فأنما الأعمال بالنيات . وقد قالوا يارسول الله ! الرجل يقاتل شجاعة ، ويقاتل حمية ؛ ويقاتل رياء : فأَيُّ ذلك في سبيل الله ؟ فقال : « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » فإن كان أحدهم لا يقصد إلا أخذ المال ،

واقفاه في المعاصي : فهؤلاء فساق مستحقون للوعيد . وإن كان مقصودهم أن تكون كلمة الله هي العليا ؛ ويكون الدين لله : فهؤلاء مجاهدون ؛ لكن إذا كانت لهم كباثر كان لهم حسنات وسيئات . وأما ان كانوا يغيرون على المسلمين الذين هناك : فهؤلاء مفسدون في الأرض ؛ يحاربون الله ورسوله ؛ مستحقون للمعقوبة البليغة في الدنيا والآخرة . والله أعلم .

## وسئل ربه الله تعالى

عن جندي مع أمير ، وطلع السلطان إلى الصيد ، ورسم السلطان بنهب ناس من العرب وقتلهم ، فطلع إلى الجبل فوجد ثلاثين نفرأ فهربوا ، فقال الأمير : سوقوا خلفهم ، فردوا عليهم ليحاربوا ، فوقع من الجندي ضربة في واحد فمات : فهل عليه شيء أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إذا كان هذا المطلوب من الطائفة المفسدة الظلمة الذين خرجوا عن الطاعة وفارقوا الجماعة وعدوا على المسلمين في دمائهم وأموالهم بنير حق ؛ وقد طلبوا ليقام فيهم أمر الله ورسوله : فهذا الذي عاد منهم مقاتلا يمحوز قتاله ، ولا شيء على من قتله على الوجه المذكور : بل المحاربون يستوى فيهم المعاول والمباشر عند جمهور الأئمة : كأبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد . فمن كان معاونا كان حكمه حكمهم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن « الأخوة » التي يفعلها بعض الناس في هذا الزمان . والزام كل منهم بقوله : إن مالي مالك ، ودمي دمك ، وولدي ولدك ، ويقول الآخر كذلك ، ويشرب أحدهم دم الآخر : فهل هذا الفعل مشروع ، أم لا ؟ وإذا لم يكن مشروعا مستحسنا : فهل هو مباح ، أم لا ؟ وهل يترتب على ذلك شيء من الأحكام الشرعية التي تثبت بالأخوة الحقيقية ، أم لا ؟ وما معنى الأخوة التي آخى بها النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذا الفعل على هذا الوجه المذكور ليس مشروعا باتفاق المسلمين ؛ وإنما كان أصل الأخوة أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والأنصار ، وحالف بينهم في دار أنس بن مالك ، كما آخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف ، حتى قال سعد لعبد الرحمن : خذ شطر مالي ، واختر إحدى زوجتي حتى أطلقها وتنكحها فقال عبد الرحمن : بارك الله لك في مالك وأهلك ، دلوني على السوق . وكما آخى بين سلمان الفارسي وأبي الدرداء . وهذا كله في الصحيح .



وأما ما يذكر بعض المصنفين في « السيرة » من أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين علي وأبي بكر ، ونحو ذلك : فهذا باطل باتفاق أهل المعرفة بمحدثه ؛ فإنه لم يؤاخ بين مهاجر ومهاجر ، وأنصاري وأنصاري ، وإنما آخى بين المهاجرين والأنصار ، وكانت المواخاة والمخالفة يتوارثون بها دون أقاربهم ، حتى أنزل الله تعالى : ( وألوه الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) فصار الميراث بالرحم دون هذه المواخاة والمخالفة .

وتنازع العلماء في مثل هذه المخالفة والمواخاة : هل يورث بها عند عدم الورثة من الأقارب والموالي ؟ على قولين : « أحدهما » يورث بها ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في إحدى الروايتين ، لقوله تعالى : ( والذين عقدت إيمانكم فآتوهم نصيبهم ) . « والثاني » لا يورث بها بحال ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد في الرواية المشهورة عند أصحابه . وهؤلاء يقولون هذه الآية منسوخة .

وكذلك تنازع الناس هل يشرع في الإسلام أن يتآخى اثنان ويتحالفا كما فعل المهاجرون والأنصار ؟ قليل : أن ذلك منسوخ ، لما رواه مسلم في صحيحه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا حلف في الإسلام وما كان من حلف في الجاهلية فلم يزد الإسلام إلا شدة » ولأن الله قد جعل المؤمنين إخوة بنص القرآن ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « المسلم أخو

المسلم « لا يسلمه ، ولا يظلمه ، والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحبه لنفسه ؛ فمن كان قائماً بواجب الإيمان كان أئماً لكل مؤمن . ووجب على كل مؤمن أن يقوم بحقوقه ، وإن لم يجر بينهما عقد خاص ؛ فإن الله ورسوله قد عقدا الأخوة بينهما بقوله : ( إنما المؤمنون أخوة ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « وددت أني قد رأيت إخواني » .

ومن لم يكن خارجاً عن حقوق الإيمان وجب أن يعامل بموجب ذلك ، فيحمد على حسناته : ويوالي عليها ، وينهى عن سيئاته ، ويحارب عليها بحسب الامكان ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » قلت يا رسول الله ! أنصره مظلوماً ، فكيف أنصره ظالماً ؟ قال : « تمنعه من الظلم ، فذلك نصرك إياه » .

والواجب على كل مسلم أن يكون حبه وبنفضه ، وموالاته ومعاداته : تابعا لأمر الله ورسوله . فيحب ما أحبه الله ورسوله ، وينفض ما أبغضه الله ورسوله ، ويوالي من يوالي الله ورسوله ، ويمادي من يعادي الله ورسوله . ومن كان فيه ما يوالي عليه من حسنات وما يعادي عليه من سيئات عومل بموجب ذلك ، كفساق أهل الملة ؛ إذ هم مستحقون للثواب والعقاب ، والموالات والمعاداة ، والحب والبغض ؛ بحسب ما فيهم من البر والفجور ، فإن ( من يعمل مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ) .

وهذا مذهب أهل السنة والجماعة ، بخلاف الخوارج والمعتزلة ، وبخلاف  
المرجئة والجهمية ؛ فإن أولئك يميلون إلى جانب ، وهؤلاء إلى جانب .  
وأهل السنة والجماعة وسط . ومن الناس من يقول : تشرع تلك المواخاة  
والمخالفة ، وهو يناسب من يقول بالتوارث بالمخالفة ؛

لكن لانزاع بين المسلمين في أن ولد أحدهما لا يصير ولد الآخر بآرثه  
مع أولاده . والله سبحانه قد نسخ التبنى الذي كان في الجاهلية حيث كان يتبنى  
الرجل ولد غيره ، قال الله تعالى : ( ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه ،  
وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل أدعياءكم أبناءكم )  
وقال تعالى : ( أدعوم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم  
فأخوانكم في الدين )



وكذلك لا يصير مال كل واحد منهما مالا للآخر يورث عنه ماله ؛ فإن  
هذا ممتنع من الجانبين ؛ ولكن إذا طابقت شخص كل واحد منهما بما يتصرف  
فيه الآخر من ماله فهذا جائز ، كما كان السلف يفعلون ، وكان أحدهما يدخل  
بيت الآخر ويأكل من طعامه مع غيبته ؛ لعلمه بطيب نفسه بذلك ، كما  
قال تعالى : ( أو صدقكم ) .

وأما شرب كل واحد منهما دم الآخر . فهذا لا يجوز بحال ، وأقل  
ما في ذلك مع النجاسة التشبيه بالذين يتآخون متعاونين على الإثم والعدوان :

إما على فواحش ، أومعة شيطانية ، كحبة المردان ونحوهم ، وإن اظهروا خلاف ذلك من اشتراك في الصنائع ونحوها . وأما تعاون على ظلم الغير ، وأكل مال الناس بالباطل ؛ فإن هذا من جنس مواخاة بعض من ينتسب الى المشيخة والسلوك للنساء ، فيواخي أحدهم المرأة الأجنبية ، ويخلو بها . وقد أقر طوائف من هؤلاء بما يجري بينهم من الفواحش . فمثل هذه المواخاة وامثالها مما يكون فيه تعاون على مانع الله عنه كائنا ما كان : حرام باتفاق المسلمين

وأما النزاع في مواخاة يكون مقصودها بها التعاون على البر والتقوى ، بحيث تجمعها طاعة الله ، وتفرق بينهما معصية الله ، كما يقولون : تجمعنا السنة ، وتفرقنا البدعة . فهذه التي فيها النزاع . فأكثر العلماء لا يرونها ، استثناء بالمواخاة الايمانية التي عقدها الله ورسوله ؛ فإن تلك كافية محصلة لكل خير ؛ فينبغي أن يجتهد في تحقيق اداء واجباتها ؛ إذ قد أوجب الله للمؤمن على المؤمن من الحقوق ما هو فوق مطلوب النفوس . ومنهم من سوغها على الوجه المشروع إذا لم تشتمل على شيء من مخالفة الشريعة

وأما ان يقال على المشاركة في الحسنات والسيئات ، فن دخل منها اللجنة أدخل صاحبه ، ونحو ذلك مما قد بشرطه بعضهم على بعض : فهذه الشروط وأمثالها لاتصح ، ولا يمكن الوفاء بها ؛ فاد الشفاعة لاتكون

الا باذن الله ، والله اعلم بما يكون من حالهما ، وما يستحقه كل واحد منهما ، فكيف يلزم المسلم ما ليس اليه فطره ، ولا يعلم حاله فيه ، ولا حال الآخر ؟! ولهذا نجد هؤلاء الذين يشترطون هذه الشروط لا يدرون ما يشترطون ؛ ولو استشعر أحدهم أنه يؤخذ منه بعض ماله في الدنيا قاله أعلم هل كان يدخل فيها ، أم لا ؟

وبالجملة فجميع ما يقع بين الناس من الشروط والمقود والمخالفات في الأخوة وغيرها ترد الى كتاب الله وسنة رسوله ، فكل شرط يوافق الكتاب والسنة يوفى به ، و « من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل ؛ وان كان مائة شرط . كتاب الله أحق ، وشرطه أوثق » فتى كان الشرط يخالف شرط الله ورسوله كان باطلا : مثل ان يشترط ان يكون ولد غيره ابنة ، أو عتق غير مولاة ، أو أن ابنة أو قريبه لا يرثه ، أو أنه يعاونه على كل ما يريد ، وينصره على كل من عاداه سواء كان بحق أو يباطل ، أو يطعمه في كل ما يأمره به ، أو أنه يدخله الجنة ويعنمه من النار مطلقا ، ونحو ذلك من الشروط . واذا وقعت هذه الشروط وفي منها بما أمر الله به ورسوله ؛ ولم يوف منها بما نهى الله عنه ورسوله . وهذا متفق عليه بين المسلمين . وفي المباحات نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه .

وكذا في شروط البيوع ، والهبات ، والوقوف ، والنذور ؛ وعقود  
البيعة للأئمة ؛ وعقود المشايخ ؛ وعقود المتأخين ، وعقود أهل الأنساب  
والقبائل ، وأمثال ذلك ؛ فانه يجب على كل أحد أن يطيع الله ورسوله  
في كل شيء ؛ ويجتنب معصية الله ورسوله في كل شيء ؛ ولا طاعة  
لمخلوق في معصية الخالق . ويجب ان يكون الله ورسوله أحب اليه  
من كل شيء ، ولا يطيع الا من آمن بالله ورسوله . والله أعلم .

---

## باب حكم المرتد

### سئل شيخ الإسلام رضي الله عنه

عن رجلين تكلمتا في « مسألة التأير » فقال أحدهما : من نقص الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو تكلم بما يدل على نقص الرسول كفر ؛ لكن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين ؛ فان بعض العلماء قد يتكلم في مسألة باجتهاده فيخطئ فيها فلا يكفر ؛ وان كان قد يكفر من قال ذلك القول إذا قامت عليه الحجة المكفرة ، ولو كفرنا كل عالم بمثل ذلك لزمننا أن نكفر فلانا — وسمى بعض العلماء المشهورين الذين لا يستحقون التكفير وهو النزالي — فانه ذكر في بعض كتبه تخطيط الرسول في مسألة تأير النخل : فهل يكون هذا تنقيصا بالرسول بوجه من الوجوه ؟ وهل عليه في تنزيه العلماء من الكفر إذا قالوا مثل ذلك تنزير ، أم لا ؟ وإذا نقل ذلك وتعذر عليه في الحال نفس الكتاب الذي نقله منه وهو معروف بالصدق : فهل عليه في ذلك تنزير أم لا ؟ وسواء أصاب في النقل عن العالم أم أخطأ ؟ وهل يكون في ذلك تنقيص بالرسول صلى الله عليه وسلم ومن اعتدى على مثل هذا ، أو نسبه إلى تنقيص بالرسول ، أو العلماء ، وطلب عقوبته على ذلك : فأيجب عليه ؟ أفتونا ماجورين .

فأجاب : الحمد لله . ليس في هذا الكلام تنقص بالرسول صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه باتفاق علماء المسلمين ، ولا فيه تنقص لملء المسلمين ؛ بل مضمون هذا الكلام تعظيم الرسول وتوقيره ، وأنه لا يتكلم في حقه بكلام فيه نقص ؛ بل قد أطلق القائل تكفير من نقص الرسول صلى الله عليه وسلم أو تكلم بما يدل على نقصه ، وهذا مبالغة في تعظيمه ؛ ووجوب الاحتراز من الكلام الذي فيه دلالة على نقصه .

ثم هو مع هذا بين أن علماء المسلمين المتكلمين في الدنيا باجتهادهم لا يجوز تكفير أحدهم بمجرد خطأ أخطأه في كلامه ، وهذا كلام حسن يجب موافقته عليه ؛ فإن تسليط الجهال على تكفير علماء المسلمين من أعظم المنكرات ؛ وإنما أصل هذا من الخوارج والروافض الذين يكفرون أئمة المسلمين ؛ لما يمتقدون أنهم أخطأوا فيه من الدين . وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن علماء المسلمين لا يجوز تكفيرهم بمجرد الخطأ المحظ ؛ بل كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وليس كل من يترك بعض كلامه خطأ أخطأه يكفر ولا يفسق ؛ بل ولا يأثم ؛ فإن الله تعالى قال في دعاء المؤمنين : ( ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ) وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن الله تعالى قال قد فعلت »

واتفق علماء المسلمين على أنه لا يكفر أحد من علماء المسلمين المنازعين في عصمة الأنبياء ، والذين قالوا : إنه يجوز عليهم الصنائر والخطأ ولا يقرون



على ذلك لم يكفر أحد منهم باتفاق المسلمين ؛ فان هؤلاء يقولون : إنهم معصومون من الاقرار على ذلك ، ولو كفر هؤلاء لزم تكفير كثير من الشافعية ، والمالكية ، والحنفية ، والحنبلية ، والأشعرية ، وأهل الحديث ، والتفسير ، والصوفية : الذين ليسوا كفاراً باتفاق المسلمين ؛ بل أئمة هؤلاء يقولون بذلك .

فالذي حكاه عن الشيخ أبي حامد الغزالي قد قال مثله أئمة أصحاب الشافعي أصحاب الوجوه الذين هم أعظم في مذهب الشافعي من أبي حامد ، كما قال الشيخ أبو حامد الأسفرائيني ، الذي هو إمام المذهب بعد الشافعي ، وابن سريج في تعليقه : وذلك أن عندنا أن النبي صلى الله عليه وسلم يجوز عليه الخطأ كما يجوز علينا ؛ ولكن الفرق بيننا أنا نقر على الخطأ والنبي صلى الله عليه وسلم لا يقر عليه ، وإنما يسهو لبسن ، وروي عنه أنه قال : «إنما أسهو لأسن لكم» .

وهذه المسئلة قد ذكرها في أصول الفقه هذا الشيخ أبو حامد ، وأبو الطيب الطبري ، والشيخ أبو اسحاق الشيرازي ، وكذلك ذكرها بقية طوائف أهل العلم : من أصحاب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي حنيفة . ومنهم من ادعى اجماع السلف على هذا القول ، كما ذكر ذلك عن أبي سليمان الخطابي ونحوه ؛ ومع هذا فقد اتفق المسلمون على أنه لا يكفر أحد من هؤلاء الأئمة ؛ ومن كفرهم بذلك استحق العقوبة الفليظة التي تزجره

وأمثاله عن تكفير المسلمين ؛ وإنما يقال في مثال ذلك : قولهم صواب أو خطأ . فن وافقهم قال : إن قولهم الصواب . ومن نازعهم قال : إن قولهم خطأ ، والصواب قول مخالفهم .

وهذا المستول عنه كلامه يقتضي أنه لا يوافقهم على ذلك ؛ لكنه ينفي التكفير عنهم . ومثل هذا تجب عقوبة من اعتدى عليه ، ونسبه إلى تنقيص الرسول صلى الله عليه وسلم أو العلماء ؛ فانه مصرح بنقيض هذا ، وهذا .

وقد ذكر القاضى عياض هذه المسئلة ، وهو من أبلغ القائلين بالعصمة ، قسم الكلام فى هذا الباب ، إلى أن قال : « الوجه السابع » أن يذكر ما يجوز على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويختلف فى إقراره عليه ، وما يطرأ من الأمور البشرية منه ويمكن اضافتها اليه ، أو يذكر ما امتحن به وصبر فى ذات الله على شدته من مقاسات أعدائه وأذام له ، ومعرفة ابتداء حاله ، وسيرته ، ومالقيه من بؤس زمنه ، وصر عليه من معانات عيشه ، كل ذلك على طريق الرواية ، ومذاكرة العلم ومعرفة ما صحت به العصمة للأنبياء ، وما يجوز عليهم . فقال : هذا فن خارج من هذه الفنون الستة ؛ ليس فيه غمض ولا نقص ولا إضرار ولا استخفاف ، ولا فى ظاهر اللفظ ولا فى مقصد الالفاظ ؛ لكن يجب أن يكون الكلام مع أهل العلم ، وطلبة الدين ممن يفهم مقاصده ، ويحققون فوائده ؛ ويجنب ذلك ممن عساه لا يفقه ، أو يخشى به فتنة .

وقد ذكر القاضي عياض قبل هذا : أن يقول القائل شيئاً من أنواع السب حاكياً له عن غيره ، وآثر آله عن سواء . قال : فهذا ينظر في صورة حكايته ، وقرينة مقالته ؛ ويختلف الحكم باختلاف ذلك على « أربعة وجوه » الوجوب ، والتدب ، والكرامة ، والتحريم . ثم ذكر أنه يحمل من ذلك ما ذكره على وجه الشهادة ونحوها بما فيه اقامة الحكم الشرعي على القائل ، أو على وجه الرذالة والنقص على قائله ؛ بخلاف من ذكره لنير هذين . قال : وليس التفكه بمرض النبي صلى الله عليه وسلم ، والتمضمض بسوء ذكره لأحد لا إذا كره ، ولا آثر لنير غرض شرعي مباح .

فقد تبين من كلام القاضي عياض أننا ذكره هذا القائل ليس من هذا الباب ؛ فانه من مسائل الخلاف ، وأنما كان من هذا الباب ليس لأحد أن يذكره لنير غرض شرعي مباح .

وهذا القائل إنما ذكر لدفع التكفير عن مثل الغزالي وأمثاله من علماء المسلمين ، ومن المعلوم أن المنع من تكفير علماء المسلمين الذين تكلموا في هذا الباب ؛ بل دفع التكفير عن علماء المسلمين وإن أخطأوا : هو من أحق الأغراض الشرعية ؛ حتى لو فرض أن دفع التكفير عن القائل يعتقد أنه ليس بكافر حماية له ، ونصر أخيه المسلم : لكان هذا غرضاً شرعياً حسناً ، وهو إذا اجتهد في ذلك فأصاب فله أجران ، وإن اجتهد فيه فأخطأ فله أجر واحد .

فبكل حال هذا القاتل محمود على ما فعل ، مأجور على ذلك ، مثاب عليه إذا كانت له فيه نية حسنة ؛ والنكر لما فعله أحق بالتميز منه ؛ فإن هذا يقتضى قوله القدح فى علماء المسلمين من الكفر ، ومطلو أن الأول أحق بالتميز من الثانى إن وجب التميز لأحدهما ، وإن كان كل منهما مجتهداً اجتهداً سائماً بحيث يقصد طاعة الله ورسوله بحسب استطاعته فلا إثم على واحد منهما ، وسواء أصاب فى هذا النقل أو أخطأ فليس فى ذلك تنقيص للنبي صلى الله عليه وسلم .

وكذلك أحضر النقل أو لم يحضره ؛ فانه ليس فى حضوره فائدة ؛ إذ ما نقله عن النزالي قد قال مثله من علماء المسلمين من لا يحصى عددهم إلا الله تعالى ؛ وفيهم من هو أجل من النزالي ؛ وفيهم من هو دونه . ومن كفر هؤلاء استحق العقوبة باتفاق المسلمين ؛ بل أكثر علماء المسلمين وجمهور السلف يقولون مثل ذلك ، حتى المتكلمون ، فان أبا الحسن الأشعري قال : أكثر الأشعرية والمعتزلة يقولون بذلك ؛ ذكره فى « أصول الفقه » وذكره صاحبه أبو عمرو بن الحاجب . والمسئلة عندهم من الظنيات ؛ كما صرح بذلك الأستاذ أبو المعالى ، وأبو الحسن الأمدى ، وغيرهما ؛ فكيف يكفر علماء المسلمين فى مسائل الظنون ؟! أم كيف يكفر جمهور علماء المسلمين ؛ أو جمهور سلف الأئمة وأعيان العلماء بغير حجة أصلاً ؟! والله تعالى أعلم .

## وسئل رحمه الله

ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضي الله عنهم أجمعين في رجل قال أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ولم يصل ، ولم يقيم بشيء من القرائن ، وأنه لم يضربه ، ويدخل الجنة ، وأنه قد حرم جسده على النار ؟ وفي رجل يقول : أطلب حاجتي من الله ومنك : فهل هذا باطل ، أم لا ؟ وهل يجوز هذا القول ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إن من لم يستقد وجوب الصلوات الخمس ، والزكاة المفروضة ، وصيام شهر رمضان ، وحج البيت العتيق ، ولا يحرم ما حرم الله ورسوله من الفواحش ، والظلم ، والشرك ، والافك : فهو كافر مرتد ، يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل باتفاق أئمة المسلمين ، ولا ينفي عنه التكلم بالشهادتين .

وإن قال : أنا أقر بوجوب ذلك علي ، وأعلم أنه فرض ، وأن من تركه كان مستحقاً لدم الله وعقابه ؛ لكني لأفعل ذلك : فهذا أيضاً مستحق للعقوبة

في الدنيا والآخرة باتفاق المسلمين ، ويجب أن يصلي الصلوات الخمس باتفاق العلماء . وأكثر العلماء يقولون : يؤمر بالصلاة ؛ فإن لم يصل وإلا قتل . فإذا أمر على المجنود حتى قتل كان كافراً باتفاق الأئمة ؛ لا ينسل ؛ ولا يصلي عليه ؛ ولا يدفن في مقابر المسلمين .

ومن قال : إن كل من تكلم بالشهادتين ، ولم يؤد الفرائض ، ولم يجتنب المحارم : يدخل الجنة ، ولا يعضب أحد منهم بالنار : فهو كافر مرتد . يجب أن يستتاب . فإن تاب وإلا قتل ؛ بل الذين يتكلمون بالشهادتين « أصناف » منهم منافقون في الدرك الأسفل من النار ، كما قال تعالى : ( إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ، ولن تجد لهم نصيراً . إلا الذين تابوا وأصلحوا ، واعتصموا ) بالله ، وأخلصوا دينهم لله ، فأولئك مع المؤمنين ) الآية ، وقال تعالى : ( إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم ، وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى الآية ، وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تلك صلاة المنافق ، تلك صلاة المنافق ، تلك صلاة المنافق يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً » فين النبي صلى الله عليه وسلم أن الذي يؤخر الصلاة وينقرها منافق . فكيف بمن لا يصلي ؟ !؟ وقد قال تعالى : ( فويل للمصلين . الذينهم عن صلاتهم ساهون . الذينهم يراؤن ) قال العلماء : « الساهون عنها » الذين يؤخرونها عن وقتها ، والذين يفرطون في واجباتها . فإذا كان هؤلاء المصلون الويل لهم ، فكيف بمن لا يصلي ؟ !؟

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه يعرف أمته بأنهم غر محجلون من آثار الوضوء » وإنما تكون الفرة والتحجيل لمن توضأ وصلى ، فايض وجهه بالوضوء ، وايضت يده ورجلاه بالوضوء ، فصلى أغر محجلاً . فمن لم يتوضأ ولم يصل لم يكن أغر ولا محجلاً ، فلا يكون عليه سيما المسلمين التي هي الرنك للنبي صلى الله عليه وسلم ، مثل الرنك الذي يعرف به المتقدم أصحابه ، ولا يكن هذا من أمة محمد صلى الله عليه وسلم . وثبت في الصحيح « أن النار تأكل من ابن آدم كل شيء إلا آثار السجود » فمن لم يكن من أهل السجود للواحد المعبود ، الغفور الودود ، ذو العرش المجيد : أكلته النار . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليس بين العبد وبين الشرك إلا ترك الصلاة » وقال : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر » وقال : « أول ما يحاسب عليه العبد من عمله الصلاة » .

ولا ينبغي للعبد أن يقول : ماشاء الله ، وشاء فلان ، ومالي إلا الله وفلان ، وأطلب حاجتي من الله ؛ ومن فلان ، ونحو ذلك ؛ بل يقول : ماشاء الله ، ثم شاء فلان . وأطلب حاجتي من الله ؛ ثم من فلان ، كما في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تقولوا ماشاء الله وشاء محمد ؛ ولكن قولوا ماشاء الله ثم شاء محمد » وقال له رجل : ماشاء الله ، وشئت ، فقال : « أجعلتني لله ندا ؟ ! بل ماشاء الله وحده » . والله أعلم . وصلى الله على محمد .

## ما تقول السادة العلماء رضى الله عنهم

فى «الحلاج الحسین بن منصور» هل كان صديقا؟ أو زنديقا؟ وهل كان وليا لله متقيا له؟ أم كان له حال رحمانى؟ أو من أهل السحر والخزيبات؟ وهل قتل على الزندقة بمحض من علماء المسلمين؟ أو قتل مظلوما؟ أقتونا مأجورين؟ (١)

فأجاب شيخ الاسلام ابو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية قدس الله روحه .

الحمد لله رب العالمين . الحلاج قتل على الزندقة ، التى ثبتت عليه بإقراره ، وبنيير إقراره ؛ والأمر الذى ثبت عليه بما يوجب القتل باتفاق المسلمين . ومن قال إنه قتل بنيير حق فهو إما منافق ملحد ، وإما جاهل ضال . والذى قتل به ما استفاض عنه من أنواع الكفر ، وبمضه يوجب قتله ؛ فضلا عن جميعه . ولم يكن من أولياء الله المتقين ؛ بل كان له عبادات ورياضات ومجاهدات : بمضها شيطانى ، وبمضها قسائى ، وبمضها موافق للشريعة من وجه دون وجه . فلبس الحق بالباطل .

وكان قد ذهب الى بلاد الهند ، وتعلم أنواعا من السحر ، وصنف كتابا فى السحر معروفًا ، وهو موجود الى اليوم ، وكان له أقوال شيطانية ، ومخاريق بهتانية .

---

(١) تقدم نعوها فى توحيد الربوبية لأجل الحلول والاتحاد



وقد جمع العلماء أخباره في كتب كثيرة أرخواها ؛ الذين كانوا في زمنه ،  
والذين نقلوا عنهم مثل أبي علي الحطاي ذكره في « تاريخ بندگان » والحافظ  
أبو بكر الخطيب ذكر له ترجمة كبيرة في « تاريخ بندگان » وأبو يوسف  
القزويني صنف مجلدا في أخباره ، وأبو الفرج بن الجوزي له فيه مصنف  
سماه « رفع اللجاج في أخبار الحلاج » . وبسط ذكره في تاريخه أبو عبد الرحمن  
السلمي في « طبقات الصوفية » أن كثيرا من المشائخ ذموه وأنكروا عليه  
، ولم يمدوه من مشائخ الطريق ؛ وأكثرهم حط عليه . ومن ذمه وحط عليه  
أبو القاسم الجندي ؛ ولم يقتل في حياة الجندي ؛ بل قتل بعد موت الجندي ؛ فان  
الجندي توفي سنة ثمان وتسعين ومئتين ،

والحلاج قتل سنة بضع وثلاثمائة ، وقد مواهه إلى بندگان راكبا على  
جل ينادى عليه : هذا داعي القرامطة ! وأقام في الحبس مدة حتى وجد من  
كلامه الكفر والزندقة ، واعترف به : مثل أنه ذكر في كتاب له : من  
فاته الحج فانه يبني في داره بيتا يطوف به ، كما يطوف بالبيت ، ويتصدق  
على ثلاثين يتيما بصدقة ذكرها ، وقد أجزأه ذلك عن الحج . فقالوا له :  
أنت قلت هذا ؟ قال نعم . فقالوا له : من أين لك هذا ؟ قال ذكره الحسن  
البصري في « كتاب الصلاة » فقال له القاضي أبو عمر : تكذب يا زنديق !  
أنا قرأت هذا الكتاب وليس هذا فيه ، فطلب منهم الوزير أن يشهدوا بما  
سمعوه ، ويفتوا بما يجب عليه ، فاتفقوا على وجوب قتله .

لكن العلماء لهم قولان في الزنديق اذا أظهر التوبة : هل تقبل توبته فلا يقتل ؟ أم يقتل ؛ لأنه لا يعلم صدقه ؛ فانه مازال يظهر ذلك ؟ فافق طائفة بأنه يستاب فلا يقتل ، وأفقى الأكثرون بأنه يقتل وان أظهر التوبة فان كان صادقا في توبته نفعه ذلك عند الله وقتل في الدنيا ، وكان الحد تطييراً له ، كما لو تاب الزاني والسارق ونحوهما بعد أن يرفموا إلى الأمام فانه لا بد من إقامة الحد عليهم ؛ فانهم ان كانوا صادقين كان قتلهم كفارة لهم ، ومن كان كاذبا في التوبة كان قتله عقوبة له .

فان كان الحلاج وقت قتله تاب في الباطن فإن الله ينفعه بتلك التوبة وان كان كاذبا فانه قتل كافراً .

ولما قتل لم يظهر له وقت القتل شيء من الكرامات ؛ وكل من ذكر أن دمه كتب على الأرض اسم الله ، وأن رجله انقطع ماؤها ، أو غير ذلك ، فانه كاذب . وهذه الأمور لا يحكيها إلا جاهل أو منافق ، وانما وضعها الزنادقة وأعداء الاسلام ، حتى يقول قائلهم : إن شرع محمد بن عبد الله يقتل أولياء الله . حتى يسموا أمثال هذه الهذيانات ؛ والا فقد قتل أنبياء كثيرون ، وقتل من أصحابهم وأصحاب نبينا صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم من الصالحين من لا يحصى عددهم الا الله ، قتلوا بسيوف الفجار والكفار والظلمة غيرهم ، ولم يكتب دم أحدهم اسم الله . والدم أيضا نجس ،

فلا يجوز أن يكتب به اسم الله تعالى . فهل الحلاج خير من هؤلاء ، ودمه  
أطهر من دماهم ؟ !! وقد جزع وقت القتل ، وأظهر التوبة والسنة فلم يقبل  
ذلك منه : ولو عاش افتتن به كثير من الجبال ، لأنه كان صاحب خزعبلات  
بهتانية ، وأحوال شيطانية .

ولهذا إنما يعظمه من يعظم الأحوال الشيطانية ، والنفسانية ، والبهتانية .  
وأما أولياء الله العالمون بحال الحلاج فليس منهم واحد يعظمه ؛ ولهذا لم يذكره  
القشيري في مشايخ رسالته ؛ وإن كان قد ذكر من كلامه كلمات استحسناها .  
وكان الشيخ أبو يعقوب النهرجوري قد زوجه بابته ، فلما اطلع على زندقته  
نزعها منه . وكان عمرو بن عثمان يذكر أنه كافر ، ويقول : كنت معه  
فسمع قارئاً يقرأ القرآن ، فقال : أقدر أن أصنف مثل هذا القرآن . أو  
نحو هذا من الكلام .

وكان يظهر عند كل قوم ما يستجلبهم به إلى تعظيمه ؛ فيظهر عند أهل  
السنة أنه سني ، وعند أهل الشيعة أنه شيعي ، ويلبس لباس الزهاد تارة ،  
ولباس الأجناد تارة :

وكان من « مخارقه » أنه بعث بعض أصحابه إلى مكان في البرية يخبأ  
فيه شيئاً من الفاكهة والحلوى ، ثم يجيء بجماعة من أهل الدنيا إلى قريب من

ذلك المكان ، فيقول لهم : ما تشتهون أن آتيكم به من هذه البرية ؟ فيشتهي أحدهم فاكهة ، أو حلالة ، فيقول : امكثوا ؛ ثم يذهب إلى ذلك المكان ويأتي بما خبأ أو يبعثه ، فيظن الحاضرون أن هذه كرامة له !! وكان صاحب سبى و شياطين تخدعه أحيانا ، كانوا معه على جبل أبي قيس ، فطلبوا منه حلالة ، فذهب إلى مكان قريب منهم وجاء بصحن حلوى ، فكشفوا الأمر فوجدوا ذلك قد سرق من دكان حلوي باليمن ، حملة شيطان من تلك البقعة .

ومثل هذا يحصل كثيرا لغير الحلاج ممن له حال شيطاني ، ونحن نعرف كثيرا من هؤلاء في زماننا وغير زماننا : مثل شخص هو الآن بدمشق كان الشيطان يحمله من جبل الصالحية إلى قرية حول دمشق ، فيجىء من الهوى إلى طاقة البيت الذي فيه الناس ، فيدخل وهم يرونه . ويجىء بالليل إلى « باب الصغير » فيعبر منه هو ورقفته ، وهو من أخطر الناس .

وآخر كان بالشويك ، في قرية يقال لها : « الشاهدة » يطير في الهوى إلى رأس الجبل والناس يرونه ، وكان شيطان يحمله ، وكان يقطع الطريق . وأكثرهم شيوخ الشر ، يقال لأحدهم « البوى » أي الخبث ، ينصبون له حركات في ليلة مظلمة ، ويصنعون خبزا على سبيل القربات ، فلا يذكر الله ، ولا يكون عندهم من يذكر الله ، ولا كتاب فيه ذكر الله ؛ ثم يصعد ذلك

البنوى فى الهوى ، وم يرونه . ويسمعون خطابه للشيطان ، وخطاب الشيطان له ، ومن ضحك أو شرق بالخبز ضربه الدف . ولا يرون من يضرب به .

ثم إن الشيطان يخبرهم ببعض ما يسألونه عنه ، وبأمرهم بأن يقربوا له بقرأ وخيلا وغير ذلك وأن يخنفوها خنقا ولا يذكرون اسم الله عليها ، فإذا فعلوا قضى حاجتهم .

وشيوخ آخر أخبر عن نفسه أنه كان يزنى بالنساء ، ويتلوط بالصبيان الذين يقال لهم « الحوارات » وكان يقول : يأتينى كلب أسود بين عينيه نكتان بيضاوان ، فيقول لى : فلان ! إن فلانا نذر لك نذراً ، وغداً يأتيك به ، وأنا قضيت حاجته لأجلك ، فيصبح ذلك الشخص يأتيه بذلك النذر ؛ ويكاشفه هذا الشيخ الكافر . قال : وكنت إذا طلب منى تفتير مثل اللاذن أقول حتى أغيب عن عقلى ؛ وإذا باللاذن فى يدى ، أوفى فى وأنا لا أدرى من وضعه !! قال : وكنت أمشى وبين يدي عمود أسود عليه نور . فلما تاب هذا الشيخ ، وصار يصلى ، ويصوم ويحْتَنِبُ المحارم : ذهب الكلب الأسود وذهب التغير ؛ فلا يؤتى بلاذن ولا غيره .

وشيوخ آخر كان له شياطين يرسلهم يصرعون بعض الناس ، فيأتى أهل ذلك المصروع الى الشيخ يطلبون منه ، إبراءه ، فيرسل الى اتباعه فيفارقون ذلك

المصروع ، ومطون ذلك الشيخ درام كثيرة . وكان أحيانا تأتيه الجن  
بدرام وطعام تسرقه من الناس ، حتى إن بعض الناس كان له تين في  
كؤارة ، فيطلب الشيخ من شياطينه تينا ، فيحضرونه له ، فيطلب أصحاب  
الكؤارة التين فوجدوه قد ذهب .

وآخر كان مشتغلا بالعلم والقراءة ، فجاءته الشياطين أغرته ، وقالوا  
له : نحن نسقط عنك الصلاة ، ونحضر لك ما تريد . فكانوا يأتونه بالحلوى  
والفاكهة ، حتى حضر عند بعض الشيوخ العارفين بالسنة فاستتابه ،  
وأعطى أهل الخلاوة ثمن حلاوتهم التي أكلها ذلك المفتون بالشیطان .

فكل من خرج عن الكتاب والسنة ، وكان له حال : من مكاشفة ،  
أو تأثير ؛ فإنه صاحب حال قسائي ؛ أو شيطاني . وإن لم يكن له حال  
بل هو يشبه بأصحاب الأحوال فهو صاحب محال بهتاني . وعامة أصحاب  
الأحوال الشيطانية يجمعون بين الحال الشيطاني ، والحال البهتاني ، كما قال  
تمالي : ( هل أنبتكم على من تنزل الشياطين . تنزل على كل أفاك أثيم ) .

و«الحلاج» كان من أئمة هؤلاء أهل الحال الشيطاني ، والحال البهتاني .  
وهؤلاء طوائف كثيرة .

فأمة هؤلاء هم شيوخ المشركين الذين يعبدون الأصنام مثل الكهان .  
والسحرة الذين كانوا للعرب المشركين ، ومثل الكهان الذين هم بأرض الهند  
والترك وغيرهم .

ومن هؤلاء من اذا مات لهم ميت يعتقدون أنه يحىء بعد الموت ؛ فيكلمهم  
ويقضى ديونه ، ويردد دأئمه ويوصيهم بوصايا ، فانهم تأتيتهم تلك الصورة التي  
كانت في الحياة ، وهو شيطان يتمثل في صورته ؛ فيظنونه إياه .

وكثير ممن يستغيث بالمشائخ فيقول : ياسيدى فلان ! أو ياشيخ فلان !  
أقضى حاجتى . فيرى صورة ذلك الشيخ تخاطبه ، ويقول : أنا أقضى حاجتك  
وأطيب قلبك فيقضى حاجته ، أو يدفع عنه عدوه ، ويكون ذلك شيطانا  
قد تمثل في صورته لما أشرك بالله فدعى غيره .

وأنا أعرف من هذا وقائع متعددة ؛ حتى إن طائفة من أصحابى ذكروا  
أنهم استغاثوا بى في شدائد أصابتهم . أحدهم كان خائفا من الأرمن ، والآخركان  
خائفا من التتر : فذكر كل منهم أنه لما استغاث بى رآنى فى الهوى وقد  
دفعت عنه عدوه . فاخبرتهم أنى لم أشعر بهذا ، ولا دفعت عنكم شيئا ؛ وإنما  
هذا الشيطان تمثل لأحدهم فأغواه لما أشرك بالله تعالى . وهكذا جرى لنسير  
واحد من أصحابنا المشائخ مع أصحابهم ؛ يستغيث أحدهم بالشيخ ، فيرى

الشيخ قد جاء وقضى حاجته ، ويقول ذلك الشيخ : إني لم أعلم بهذا ، فيتبين أن ذلك كان شيطاناً . وقد قلت لبعض أصحابنا لما ذكر لي أنه استغاث بثنين كانا يفتقدهما ، وأنها أتياه في الهوى ؛ وقال له طيب قلبك ، نحن ندفع عنك هؤلاء ، وقفل ، ونصنع . قلت له : فهل كان من ذلك شيء ؟ فقال : لا . فكان هذا ممادله على أنها شيطانان ؛ فإن الشياطين وإن كانوا يخبرون الإنسان بقضية أو قصة فيها صدق فإنهم يكذبون أضعاف ذلك ، كما كانت الجن يخبرون الكهان .

ولهذا من اعتمد على مكاشفته التي هي من أخبار الجن كان كذبه أكثر من صدقه ؛ كشيخ كان يقال له : « الشيخ » توبناه ، وجددنا إسلامه ، كان له قرين من الجن يقال له : « عتر » يخبره بأشياء ، فيصدق تارة ويكذب تارة ، فلما ذكرت له أنك تعبد شيطاناً من دون الله ، اعترف بأنه يقول له : يا عتر ! لا سبحانك ؛ إنك إله قدر ، وتاب من ذلك ، في قصة مشهورة .

وقد قتل سيف الشرع من قتل من هؤلاء مثل الشخص الذي قتلناه سنة خمس عشرة وكان له قرين يأتيه ويكشفه فيصدق تارة ، ويكذب تارة . وقد اتقاده طائفة من المنسويين إلى أهل العلم والرئاسة ، فيكشفهم حتى كشف الله لهم . وذلك أن القرين كان تارة يقول له : أنا رسول الله ، ويذكر أشياء



تنا في حال الرسول ، فشهد عليه أنه قال : إن الرسول يأتي ، ويقول لي كذا وكذا من الأمور التي يكفر من أضافها الى الرسول ؛ فذكرت لولاة الأمور ان هذا من جنس الكهان ، وان الذي يراه شيطانا ؛ ولهذا لا يأتيه في الصورة المعروفة للنبي صلى الله عليه وسلم ، بل يأتيه في صورة منكرة ، ويذكر عنه أنه يخضع له ؛ ويبيح له أن يتناول المسكر وأموراً أخرى . وكان كثير من الناس يظنون أنه كاذب فيما يخبر به من الرؤية ؛ ولم يكن كاذبا في أنه رأى تلك الصورة ؛ لكن كان كافراً في اعتقاده ان ذلك رسول الله . ومثل هذا كثير .

ولهذا يحصل لهم تنزلات شيطانية بحسب ما فعلوه من مراد الشيطان ؛ فكلموا بعدوا عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وطريق المؤمنين قربوا من الشيطان . فيطرون في الهواء ؛ والشيطان طار بهم . ومنهم من يصرع الحاضرين ، وشياطينه صرعتهم . ومنهم من يحضر طعاما وإداما وملاً الأبريق ماء من الهوى ، والشياطين فعلت ذلك . فيحسب الجاهلون أن هذه كرامات أولياء الله المتقين ؛ وانما هي من جنس أحوال السحرة والكهنة وأمثالهم .

ومن لم يميز بين الأحوال الرحانية والنفسانية اشتبه عليه الحق بالباطل ، ومن لم ينور الله قلبه بحقائق الايمان واتباع القرآن لم يعرف طريق الحق من

المبطل ؛ والتبس عليه الأمر والحال ، كما التبس على الناس حال مسيلة صاحب  
اليمان وغيره من الكذابين في زعمهم أنهم أنبياء ؛ وانما هم كذابون ، وقد قال  
صلى الله عليه وسلم : « لا تقوم الساعة حتى يكون فيكم ثلاثون دجالون  
كذابون ، كلهم يزعم أنه رسول الله » .

وأعظم الدجاجة فتنة « الدجال الكبير » الذى يقتله عيسى بن مريم ؛ فانه  
ما خلق الله من لدن آدم الى قيام الساعة أعظم من فتنته ، وأمر المسلمين أن  
يستميزوا من فتنته في صلاتهم . وقد ثبت « أنه يقول للسماء : أمطرى ؛  
فتمطر ؛ وللأرض أنبتى ، فتنبت » « وأنه يقتل رجلا مؤمنا ؛ ثم يقول له  
قم فيقوم ؛ فيقول أنا ربك ؛ فيقول له كذبت ؛ بل أنت الأعرور الكذاب  
الذى أخبرنا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله ما ازددت فيك الا بصيرة  
فيقتله مرتين ، فيريد أن يقتله في الثالثة فلا يسلطه الله عليه » وهو يدعى  
الالهية . وقد بين له النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث علامات تنافى ما يدعيه :  
أحدها « أنه أعرور ؛ وإن ربكم ليس بأعرور » . والثانية « أنه مكتوب بين  
عينيه كافر يقرؤه كل مؤمن من قارىء وغير قارىء » . والثالثة قوله :  
« واعلموا أن أحدكم لا يرى ربه حتى يموت » .

فهذا هو الدجال الكبير ودونه دجاله منهم من يدعى النبوة ؛ ومنهم من يكذب بنير ادعاء النبوة ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم : « يكون في آخر الزمان دجالون كذابون ، يحدثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم ، فإياكم وإياهم » .

فالحلاج كان من الدجاله بلاريب ؛ ولكن إذا قيل : هل تاب قبل الموت ، أم لا ؟ قال الله أعلم ؛ فلا يقول ما ليس له به علم ؛ ولكن ظهر عنه من الأقوال والأعمال ما أوجب كفره وقتله باتفاق المسلمين . والله أعلم به .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن « المزمع بن تميم » الذى بنى القاهرة ، والقصريين : هل كان شريفا فاطميا ؟ وهل كان هو وأولاده معصومين ؟ وأنهم أصحاب العلم الباطن ؟ وإن كانوا ليسوا اشرافا : فما الحجة على القول بذلك ؟ وإن كانوا على خلاف الشريعة : فهل هم « بناة » أم لا ؟ وما حكم من تقل ذلك عنهم من العلماء المعتمدين الذين يحتج بقولهم ؟ ولتبسطوا القول فى ذلك .

فأجاب : الحمد لله . أما القول بأنه هو أو أحد من أولاده أو نحوم كانوا معصومين من الذنوب والخطأ ، كما يدعيه الرافضة فى « الأثنى عشر » فهذا القول شر من قول الرافضة بكثير ؛ فان الرافضة ادعت ذلك فيمن لاشك فى ايمانه وتقواه ، بل فيمن لا يشك أنه من أهل الجنة : كعلي ، والحسن ، والحسين . رضى الله عنهم . ومع هذا فقد اتفق أهل العلم والايان على أن هذا القول من أفسد الأقوال ؛ وانه من أقوال أهل الافك والبهتان ؛ فان العصمة فى ذلك ليست لنبي الأنبياء عليهم السلام .

بل كان من سوى الأنبياء يؤخذ من قوله ويترك ، ولا تجب طاعة من سوى الأنبياء والرسل فى كل ما يقول ، ولا يجب على الخلق اتباعه والايان

به في كل ما يامر به ويمنع به ، ولا تكون مخالفته في ذلك كفراً ؛ بخلاف الأنبياء ؛ بل إذا خالفه غيره من نظرائه وجب على المجتهد النظر في قوليهما ، وأيهما كان أشبه بالكتاب والسنة تابعه ، كما قال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فان تنازعت في شيء فردوه إلى الله والرسول ؛ إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ؛ ذلك خير وأحسن تأويلاً ) فأمر عند التنازع بالرد إلى الله وإلى الرسول ؛ إذ المعصوم لا يقول إلا حقاً . ومن علم أنه قال الحق في موارد النزاع وجب اتباعه ، كما لو ذكر آية من كتاب الله تعالى ، أو حديثاً ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصد به قطع النزاع .

أما وجوب اتباع القائل في كل ما يقوله من غير ذكر دليل يدل على صحة ما يقول فليس بصحيح ؛ بل هذه المرتبة هي « مرتبة الرسول » التي لا تصلح إلا لله ، كما قال تعالى : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ، ويسلموا تسليماً ) وقال تعالى : ( وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ، ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً ) وقال تعالى : ( قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ) وقال تعالى : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) وقال تعالى : ( انما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله

ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا ، وأولئك هم المفلحون ) وقال :  
 ( ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين ؛  
 والصديقين ، والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقا ) وقال تعالى :  
 ( تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار  
 خالدين فيها ، وذلك الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده  
 يدخله ناراً خالداً فيها ، وله عذاب مهين ) وقال تعالى : ( رسلاً مبشرين  
 ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ) وقال تعالى : ( وما كنا  
 معذنين حتى نبعث رسولا ) وقال تعالى : ( لئن أقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة  
 وآمتم برسلي وعزرتهم وأقرضتم الله قرضا حسنا لا كفرن عنكم سيئاتكم ) .  
 وأمثال هذه في القرآن كثير ، بين فيه سعادة من آمن بالرسول واتبعهم  
 وأطاعهم ، وشقاوة من لم يؤمن بهم ولم يتبعهم ؛ بل عصاهم .

فلو كان غير الرسول معصوما فيما يأمر به وينهى عنه لكان حكمه في  
 ذلك حكم الرسول . والنبي المبعوث إلى الخلق رسول إليهم ؛ بخلاف من  
 لم يبعث إليهم . فمن كان أمراً ناهياً للخلق : من إمام ، وعالم ، وشيخ ، وأولي  
 أمر غير هؤلاء من أهل البيت أو غيرهم ، وكان معصوما : كان بمنزلة  
 الرسول في ذلك ، وكان من اطاعه وجبت له الجنة ، ومن عصاه وجبت له  
 النار ، كما يقوله القائلون بصمة علي أو غيره من الأئمة : بل من أطاعه يكون  
 مؤمناً ؛ ومن عصاه يكون كافراً ؛ وكان هؤلاء كأنبياء بني إسرائيل ؛ فلا

يصح حينئذ قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لاني بعدى » وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « العلماء ورثة الأنبياء ، إن الأنبياء لم يورثوا درهما ولا ديناراً وإنما ورثوا العلم ، فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر » . ففاية العلماء من الأئمة وغيرهم من هذه الأمة أن يكونوا ورثة أنبياء .

وأيضاً فقد ثبت بالنصوص الصحيحة والاجماع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للصدیق فی تأویل رؤیا عبرها : « أصبت بعضاً ، وأخطأت بعضاً » وقال الصدیق : أطيعوني ما أطعت الله ، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم . وغضب مرة على رجل فقال له أبو بردة : دعني أضرب عنقه ، فقال له : أأكنت فاعلاً؟! قال : نعم . فقال : ما كانت لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولهذا اتفق الأئمة على أن من سب نبياً قتل ، ومن سب غير النبي لا يقتل بكل سب سبه ؛ بل يفصل في ذلك : فإن من قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم ، قتل مسلماً كان أو كافراً ؛ لأنه قدح في نسبه ، ولو قذف غير أم النبي صلى الله عليه وسلم ممن لم يعلم براءتها لم يقتل .

وكذلك عمر بن الخطاب كان يقر على نفسه في مواضع بمثل هذه ، فيرجع عن أقوال كثيرة إذا تبين له الحق في خلاف ما قال ، ويسأل الصحابة عن بعض السنة حتى يستفيدها منهم ، ويقول في مواضع : والله ما يدري عمر أصاب الحق أو أخطأه . ويقول : امرأة أصابت ، ورجل أخطأ . ومع هذا فقد ثبت في

الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « قد كان في الأمم قبلكم محدثون؛ فإن يكن في أمتي أحد فعمر » وفي الترمذي: « لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر » وقال: « إن الله ضرب الحق على لسان عمر وقلبه » فإذا كان المحدث الملم الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه بهذه المنزلة يشهد على نفسه بأنه ليس بمصوم، فكيف يبيّره من الصحابة وغيرهم الذين لم يبلغوا منزلته !؟

فإن أهل العلم متفقون على أن أبا بكر وعمر أعلم من سائر الصحابة، وأعظم طاعة لله ورسوله من سائرهم، وأولى بعرفة الحق واتباعه منهم، وقد ثبت بالنقل المتواتر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « خير هذه الأمة بعد نبيا أبو بكر، ثم عمر » روي ذلك عنه من نحو ثمانين وجهاً، وقال علي رضي الله عنه: لا أوق بأحد فضلي على أبي بكر وعمر إلا جلده حد المفتري. والأقوال المأثورة عن عثمان وعلي وغيرهما من الصحابة [كثرة].

بل أبو بكر الصديق لا يحفظ له فتيا أقتى فيها بخلاف نص النبي صلى الله عليه وسلم، وقد وجد لملي وغيره من الصحابة من ذلك أكثر مما وجد لعمر. وكان الشافعي رضي الله عنه يناظر بعض فقهاء الكوفة في مسائل الفقه، فيحتجون عليه بقول علي، فنصف كتاب « اختلاف علي وعبد الله بن مسعود » وبين فيه مسائل كثيرة تركت من قولها؛ لحيء السنة بخلافها، ونصف بعده محمد بن نصر الثوري كتاباً أكبر من ذلك، كما ترك من قول علي رضي الله عنه



أن المعتدة المتوفى عنها إذا كانت حاملاً فاتها تمتد أبعد الأجلين ، و يروى ذلك عن ابن عباس أيضاً ، و اتفقت آفة الفتيا على قول عثمان وابن مسعود وغيرهما في ذلك ، وهو أنها إذا وضعت حملها حلت ، لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن سبيعة الأسلمية كانت قد وضعت بعد زوجها بليال ، فدخل عليها أبو السنابل بن بمكك . فقال : ما أنت بنا كح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشرآ ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال : « كذب أبو السنابل . حلت فانكحي » فكذب النبي صلى الله عليه وسلم من قال بهذه الفتيا . وكذلك المفوضة التي تزوجها ومات عنها ولم يفرض لها مهر قال فيها علي وابن عباس إنها لامهر لها ، وأقوى فيها ابن مسعود وغيره إن لها مهر المثل ، فقام رجل من اشجع فقال : نشهد « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق بمثل ما قضيت به في هذه » . ومثل هذا كثير .

وقد كان علي وابناه وغيرهم يخالف بعضهم بعضاً في العلم والفتيا ، كما يخالف سائر أهل العلم بعضهم بعضاً ، ولو كانوا معصومين لكان مخالفة المعصوم للمعصوم ممتنعة ، وقد كان الحسن في أمر القتال يخالف أباه ويكره كثيرآ مما يفعله ، ويرجع علي رضي الله عنه في آخر الأمر الى رأيه ، وكان يقول :

لئن عجزت عجة لا أعذر      سوفأ كيس بعدها وأستمر  
وأجبر الرأي النسيب المنتشر

وتبين له في آخر عمره ان لو فعل غير الذي كان فعله لكان هو الأصوب وله فتاوى رجع يعضها عن بعض ، كقوله في أمهات الأولاد ، فان له فيها قولين « أحدهما » المنع من يمين . « والثاني » إباحة ذلك . والمصوم لا يكون له قولان متناقضان ؛ إلا أن يكون أحدهما ناسخا للآخر ، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم السنة استقرت فلا يرد عليها بعده نسخ إذ لا نبي بعده

وقد وصى الحسن أخاه الحسين بأن لا يطيع أهل العراق ، ولا يطلب هذا الأمر ، وأشار عليه بذلك ابن عمر وابن عباس وغيرهما ممن يتولاه ويحبه ورأوا أن مصلحته ومصلحة المسلمين أن لا يذهب اليهم ، لا يجيهم الى ما قالوه من الحجى اليهم والقتال معهم ؛ وان كان هذا هو المصلحة له وللمسلمين ولكنه رضى الله عنه فعل ما رآه مصلحة ، والرأى يصيب ويخطئ . والمصوم ليس لأحد ان يخالفه ؛ وليس له أن يخالف معصوماً آخر ؛ إلا أن يكونا على شريعتين ، كالرسولين ، ومعلوم أن شريعتها واحدة . وهذا باب واسع مبسوط في غير هذا الموضع

« والمقصود » ان من ادعى عصمة هؤلاء السادة ، المشهود لهم بالإيمان والتقوى والجنة : هو في غاية الضلال والجهالة ، ولم يقل هذا القول من له في الأمة لسان صدق ؛ بل ولا من له عقل محموداً .

فكيف تكون العصمة في ذرية « عبد الله بن ميمون القداح » مع شهرة  
النفاق والكذب والضلal ؟! وهب أن الأمر ليس كذلك : فلا ريب  
أن سيرتهم من سيرة الملوك ، وأكثرها ظلما وانها كاللحمرات ، وابتدعها  
عن إقامة الأمور والواجبات ، وأعظم اظهارا للبدع المخالفة للكتاب  
والسنة ، واعانة لأهل النفاق والبدعة .

وقد اتفق أهل العلم على أن دولة بنى أمية وبنى العباس أقرب الى الله  
ورسوله من دولتهم ، وأعظم علما وإيمانا من دولتهم ، وأقل بدعا وفجورا  
من بدعتهم ، وأن خليفة الدولتين أطوع لله ورسوله من خلفاء دولتهم ؛  
ولم يكن في خلفاء الدولتين من يجوز أن يقال فيه انه معصوم ، فكيف يدعى  
العصمة من ظهرت عنه الفواحش والمنكرات ، والظلم والبغى ، والعدوان  
والعداوة لأهل البر والتقوى من الأمة ، والاطمئنان لأهل الكفر والنفاق ؟!  
فهم من أفسق الناس . ومن أكفر الناس . وما يدعى العصمة في النفاق  
والفسوق الا جاهل مبسوط الجبل ، أو زنديق يقول بلا علم

ومن المعلوم الذى لا ريب فيه أن من شهد لهم بالإيمان والتقوى ، أو  
بصحة النسب فقد شهد لهم بما لا يعلم ، وقد قال الله تعالى : ( ولا تتف ما ليس  
لك به علم ) وقال تعالى : ( الا من شهد بالحق وهم يعلمون ) وقال عن اخوة  
يوسف : ( وما شهدنا الا بما علمنا ) وليس احد من الناس يعلم صحة نسبهم

ولا ثبوت ايمانهم وتقوام ؛ فان غاية ما يزعمه أنهم كانوا يظهرون الاسلام والتزام شرائعه ؛ وليس كل من اظهر الاسلام يكون مؤمنا في الباطن ؛ إذ قد عرف في المظهرين للاسلام المؤمنين والمنافق ، قال الله تعالى : ( ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين ) وقال تعالى ( اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله ، والله يعلم انك لرسوله ، والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ) وقال تعالى : ( قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ، ولما يدخل الايمان في قلوبكم ) وهؤلاء القوم يشهد عليهم علماء الأمة وأئمتها وجماهيرها أنهم كانوا منافقين زنادقة ، يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر . فاذا قدر أن بعض الناس خالفهم في ذلك صار في ايمانهم نزاع مشهور . فالشاهد لهم بالايمان شاهد لهم بما لا يعلمه ؛ إذ ليس معه شيء يدل على ايمانهم مثل ما مع منازعيه ما يدل على قفاقهم وزندقته

وكذلك « النسب » قد علم أن جمهور الأمة تطعن في نسبهم ، ويذكرون أنهم من أولاد المجوس ، أو اليهود . هذا مشهور من شهادة علماء الطوائف : من الحنيفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وأهل الحديث ، وأهل الكلام ، وعلماء النسب ، والعامة ، وغيرهم . وهذا أمر قد ذكره عامة المصنفين لأخبار الناس واياهم ، حتى بعض من قد يتوقف في أمرهم كابن الأثير الموصلي في تاريخه ونحوه ؛ فإنه ذكر ما كتبه علماء المسلمين بخطوطهم في القدرح في نسبهم .

وأما جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين حتى القاضي ابن خلكان في تاريخه ، فانهم ذكروا بطلان نسبهم ، وكذلك ابن الجوزي ، وأبو شامة وغيرهما من أهل العلم بذلك ، حتى صنف العلماء في كشف أسرارهم وهتك أستارهم ، كما صنف القاضي أبو بكر الباقلاني كتابه المشهور في كشف أسرارهم وهتك أستارهم ، وذكر انهم من ذرية المجوس ، وذكر من مذاهبهم ما بين فيه أن مذاهبهم شر من مذاهب اليهود والنصارى ؛ بل ومن مذاهب الغالية الذين يدعون الالهية علي أو نبوته ، فهم أكفر من هؤلاء ؛ وكذلك ذكر القاضي أبو يعلى في كتابه « المتعمد » فصلا طويلا في شرح زندقتهم وكفرهم ، وكذلك ذكر أبو حامد النزالي في كتابه الذي سماه « فضائل المستظهرية ، وفضائح الباطنية » قال : ظاهر مذهبهم الرفض ، وباطنه الكفر المحض .

وكذلك القاضي عبد الجبار بن أحمد وأمثاله من المعتزلة المتشعبة الذين لا يفضلون علي غيره ؛ بل يفسقون من قاتله ولم يتب من قتاله : يحملون هؤلاء من أكابر المنافيين الزنادقة . فهذه مقالة المعتزلة في حقهم ، فكيف تكون مقالة أهل السنة والجماعة ؟!! والرافضة الامامية — مع انهم من أجهل الخلق ، وأنهم ليس لهم عقل ولا نقل ، ولا دين صحيح ، ولا دنيا منصوره نعم — يعلمون أن مقالة هؤلاء مقالة الزنادقة المنافيين ؛ ويعلمون أن مقالة هؤلاء

الباطنية شر من مقالة الغالية الذين يمتدنون الهية علي رضى الله عنه . وأما القدح  
في نسبهم فهو مأثور عن جماهير علماء الأمة من علماء الطوائف .

وقد تولى الخلافة غيرهم طوائف ، وكان في بعضهم من البدعة والظلم  
ما فيه ؛ فلم يقدح الناس في نسب أحد من أولئك ، كما قد حوا في نسب هؤلاء  
ولا نسبهم إلى الزندقة والنفاق كما نسبوا هؤلاء . وقد قام من ولد علي  
طوائف : من ولد الحسن ، وولد الحسين ، كمحمد بن عبد الله بن حسن ، وأخيه  
إبراهيم بن عبد الله بن حسن ، وأمثالهما . ولم يطمئن أحد لا من أعدائهم ولا من  
غير أعدائهم لا في نسبهم ولا في إسلامهم ، وكذلك الداعي القائم بطبرستان  
وغيره من العلويين ، وكذلك بنو حمود الذين تغلبوا بالأندلس مدة ،  
وأمثال هؤلاء لم يقدح أحد في نسبهم ، ولا في إسلامهم . وقد قتل جماعة  
من الطالبيين من علي الخلافة ، لاسيما في الدولة العباسية ، وحبس طائفة  
كموسى بن جعفر وغيره ، ولم يقدح أعداؤهم في نسبهم ، ولا دينهم .

وسبب ذلك ان الأنساب المشهورة أمرها ظاهر متدارك مثل الشمس  
لا يقدر المدوأن يطفئه ؛ وكذلك اسلام الرجل وصحة إيمانه بالله والرسول  
أمر لا يخفى ، وصاحب النسب والدين لو أراد عدوه أن يبطل نسبه ودينه  
وله هذه الشهرة لم يمكنه ذلك ، فان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على قتله .  
ولا يجوز أن تتفق على ذلك أقوال العلماء .

وهؤلاء « بنو عبيد القداح » ما زالت علماء الأمة المأمونون علما ودينا يقدحون في نسبهم ودينهم ؛ لا ينمونهم بالرفض والتشيع ؛ فان لهم في هذا شركاء كثيرين ؛ بل يحملونهم « من القرامطة الباطنية » الذين منهم الاسماعلية والنصيرية ، ومن جنسهم الحرمية المحمرة وأمثالهم من الكفار المنافقون ، الذين كانوا يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر ؛ ولا ريب أن اتباع هؤلاء باطل ؛ وقد وصف العلماء أئمة هذا القول بانهم الذين ابتدعوه ووضعوه ؛ وذكروا ما بنوا عليه مذاهبهم ؛ وانهم أخذوا بعض قول المجوس وبعض قول الفلاسفة ؛ فوضعوا لهم « السابق » و « التالى » و « الاساس » و « الحجج » ، و « الدعاوى » وأمثال ذلك من المراتب . وترتيب الدعوة سبع درجات ؛ آخرها « البلاغ الأكبر » والناموس الأعظم « مما ليس هذا موضع تفصيل ذلك .

وإذا كان كذلك فمن شهد لهم بصحة نسب أو إيمان فأقل ما في شهادته انه شاهد بلا علم ، قاف ما ليس له به علم ؛ وذلك حرام باتفاق الأمة ؛ بل ما ظهر عنهم من الزندقة والنفاق . ومعاداة ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ دليل على بطلان نسبهم الفاطمي ؛ فان من يكون من أقارب النبي صلى الله عليه وسلم القائمين بالخلافة في أمته لا تكون معاداته لدينه كمعاداة هؤلاء ؛ فلم يعرف في بني هاشم ، ولا ولد أبي طالب ، ولا بنى أمية ؛ من كان خليفة وهو معاد لدين الاسلام ؛ فضلا عن أن يكون معاديا كمعاداة

هؤلاء ؛ بل أولاد الملوك الذين لا دين لهم فيكون فيهم نوع حية لدين آباؤهم وأسلافهم ، فمن كان من ولد سيد ولد آدم الذي بعثه الله بالهدى ودين الحق كيف يعادى دينه هذه المعادة ؛ ولهذا نجد جميع المأمونين على دين الاسلام باطنا وظاهرا معادين لهؤلاء ، إلا من هو زنديق عدو لله ورسوله ، أو جاهل لا يعرف ما بعث به رسوله . وهذا مما يدل على كفرهم ، وكذبهم في نسبهم .

## فصل

وأما سؤال القائل « إنهم أصحاب العلم الباطن » فدعواهم التي ادعواها من العلم الباطن هو أعظم حجة ودليل على أنهم زنادقة منافقون ؛ لا يؤمنون بالله ، ولا برسوله ، ولا باليوم الآخر ، فإن هذا العلم الباطن الذي ادعوه هو كفر باتفاق المسلمين واليهود والنصارى ؛ بل أكثر المشركين على أنه كفر أيضا ؛ فإن مضمونه أن للكتب الالهية بواطن تخالف المعلوم عند المؤمنين في الأوامر ، والنواهي ، والأخبار .

أما « الأوامر » فإن الناس يعلمون بالاضطرار من دين الاسلام أن محمداً صلى الله عليه وسلم أمرهم بالصلوات المكتوبة ، والزكاة المفروضة ، وصيام شهر رمضان ، وحج البيت العتيق .



وأما « النواهي » فإن الله تعالى حرم عليهم الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم ، والبني بنير الحق ، وأن يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ، وأن يقولوا على الله ما لا يعلمون ، كما حرم الخمر ، ونكاح ذوات المحارم ، والربا والميسر ، وغير ذلك . فزعم هؤلاء أنه ليس المراد بهذا ما يعرفه المسلمون ، ولكن لهذا باطن يعلمه هؤلاء الأئمة الاسماعيلية ، الذين انتسبوا إلى محمد بن اسماعيل بن جعفر ، الذين يقولون انهم معصومون ، وأنهم أصحاب العلم الباطن ، كقولهم : « الصلاة » معرفة أسرارنا ؛ لا هذه الصلوات ذات الركوع والسجود والقراءة . و « الصيام » كتمان أسرارنا ليس هو الامساك عن الأكل والشرب والنكاح . و « الحج » زيارة شيوخنا المقدسين . وأمثال ذلك . وهؤلاء المدعون للباطن لا يوجبون هذه العبادات ولا يحرمون هذه المحرمات ؛ بل يستحلون الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ونكاح الأمهات والبنات ، وغير ذلك من المنكرات ، ومعلوم أن هؤلاء أكفر من اليهود والنصارى ، فمن يكون هكذا كيف يكون معصوما ؟ ! !

وأما « الأخبار » فانهم لا يقرون بقيام الناس من قبورهم لرب العالمين ؛ ولا بما وعد الله به عباده من الثواب والعقاب ؛ بل ولا بما أخبرت به الرسل من الملائكة ؛ بل ولا بما ذكرته من أسماء الله وصفاته ، بل أخبارهم الذي يتبعونها اتباع المتفلسفة المشائين التابعين لأرسطو ، ويريدون أن يجمعوا

بين ما أخبر به الرسل وما يقوله هؤلاء ، كما فعل أصحاب « رسائل إخوان الصفا » وم على طريقة هؤلاء المبيدين ، ذرية « عبيد الله بن ميمون القداح » . فهل ينكر أحد ممن يعرف دين المسلمين ، أو اليهود ، أو النصارى : أن ما يقوله أصحاب « رسائل إخوان الصفا » مخالف للملل الثلاث وإن كان في ذلك من العلوم الرياضية ، والطبيعية ، وبعض المنطقية ، والالهية ، وعلوم الأخلاق ، والسياسة ، والمنزل : مالا ينكر ؛ فإن في ذلك من مخالفة الرسل فيما أخبرت به وأمرت به ، والتكذيب بكثير مما جاءت به ، وتبديل شرائع الرسل كلهم بما لا يخفى على عارف بملة من الملل . فهوؤلاء خارجون عن الملل الثلاث .

ومن أكاذيبهم وزعمهم : أن هذه « الرسائل » من كلام جعفر بن محمد الصادق . والعلماء يعلمون أنها إنما وضعت بعد المائة الثالثة زمان بناء القاهرة ، وقد ذكر واضعها فيها ما حدث في الإسلام من استيلاء النصارى على سواحل الشام ، ونحو ذلك من الحوادث التي حدثت بعد المائة الثالثة . وجعفر بن محمد — رضي الله عنه — توفي سنة ثمان وأربعين ومائة ، قبل بناء القاهرة بأكثر من مائتي سنة ؛ إذ القاهرة بنيت حول الستين وثلاثمائة ، كما في « تاريخ الجامع الأزهر » . ويقال : إن ابتداء بنائها سنة ثمان وخمسين ، وأنه في سنة اثنين وستين قدم « معد بن تميم » من المغرب واستوطنها .

وبما بين هذا ان المتفلسفة الذين يعلم خروجهم من دين الاسلام كانوا من اتباع مبشر بن فالك أحد أمراءهم ، وأبي علي بن الهيثم اللذين كانا في دولة الحاكم تازلين قريبا من الجامع الأزهر . وابن سينا وابنه وأخوه كانوا من أتباعهما : قال ابن سينا : وقرأت من الفلسفة ، وكنت أسمع أبي وأخي يذكران « العقل » « النفس » ، وكان وجوده على عهد الحاكم ، وقد علم الناس من سيرة الحاكم ما علموه ، وما فعله هشكين الدرزي بأمره من دعوة الناس الى عبادته ، ومقاتلته أهل مصر على ذلك ، ثم ذهب الى الشام حتى أضل وادي التيم بن ثعلبة . والزندقة والتناق فيهم الى اليوم ، وعندهم كتب الحاكم ، وقد أخذتها منهم ، وقرأت ما فيها من عبادتهم الحاكم ؛ واسقاطه عنهم الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وتسمية المسلمين الموحدين لهذه الواجبات المحرمين لما حرم الله ورسوله بالحشوية . الى أمثال ذلك من أنواع النفاق التي لا تكاد تحصى .

وبالجملة « فلم الباطن » الذي يدعون مضمونه الكفر بالله ، وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر ؛ بل هو جامع لكل كفر ، لكنهم فيه على درجات فليسوا مستوين في الكفر ؛ اذ هو عندهم سبع طبقات ، كل طبقة مخاطبون بها طائفة من الناس بحسب بعدم من الدين وقربهم منه .

ولهم ألقاب وترتيبات ركبوها من مذهب المجوس ، والفلاسفة ، والرافضة مثل قولهم : « السابق » و « التالي » جعلوها بازاء « العقل »

و « النفس » كالنبي يذكره الفلاسفة ، وبإزاء النور والظلمة كالنبي يذكره  
المجوس . وهم ينتمون الى محمد بن اسماعيل بن جعفر « ويدعون أنه هو السابع  
ويتكلمون في الباطن ، والأساس ، والحجة ، والباب ، وغير ذلك مما يطول  
وصفهم .

ومن وصاياهم في « الناموس الأكبر ، والبلاغ الأعظم » أنهم يدخلون  
على المسلمين من « باب التشيع » وذلك لملهم بان الشيعة من أجل  
الطوائف ، وأضعفها عقلا وعلمًا ، وأبدها عن دين الاسلام علما وعملا ،  
ولهذا دخلت الزنادقة على الاسلام من باب المتشعبة قديما وحديثا ، كما دخل  
الكفار المحاربون مدائن الاسلام بغداد بعمالة الشيعة ، كما جرى لهم في دولة  
الترك الكفار ببغداد وحلب وغيرها ؛ بل كما جرى بتغير المسلمين مع  
النصارى وغيرهم ، فهم يظهرون التشيع لمن يدعونه ، وإذا استجاب لهم نقلوه  
الى الرفض والقدر في الصحابة ، فان رأوه قابلا نقلوه الى الطعن في علي وغيره  
ثم نقلوه الى القدر في نبينا وسائر الأنبياء ، وقالوا : ان الأنبياء لهم بواطن  
وأسرار تخالف ما عليه أمتهم ، وكانوا قوما أذكيا فضلاء قالوا باغراضهم  
الدينية بما وضعوه من التواميس الشرعية ، ثم قدحوا في المسيح ونسبوه  
الى يوسف النجار ، وجعلوه ضيف الرأي . حيث تمكن عدوه منه حتى صلبه  
فيوافقون اليهود في القدر في المسيح ؛ لكنهم شر من اليهود . فانهم  
يقدرحون في الأنبياء . وأما موسى ومحمد فيمظنون أمرهما ، لتمكنهما وقهر

عدوهما ؛ ويدعون أنهما أظهرهما ما أظهرهما من الكتاب لذنب العامة ، وإن  
لذلك أسراراً باطنة من عرفها صار من الكمل البالغين .

ويقولون إن الله أحل كل ما نشتهي من الفواحش والمنكرات ، وأخذ أموال  
الناس بكل طريق ؛ ولم يجب علينا شيء مما يجب على العامة : من صلاة ، وزكاة  
وصيام وغير ذلك ؛ إذ البالغ عندهم قد عرف أنه لاجنة ولا نار ؛ ولا ثواب  
ولا عقاب .

وفي « اثبات واجب الوجود » المبدع للعالم على قولين لأنهم تنكروا  
وتزعم أن المشائين من الفلاسفة في نزاع الافي واجب الوجود ؛ ويستهيئون  
بذكر الله واسمه حتى يكتب أحدهم اسم الله واسم رسوله في أسفله ؛ وأمثال  
ذلك من كفرهم كثير . وذو الدعوة التي كانت مشهورة ؛ والاسماعيلية الذين  
كانوا على هذا المذهب بقلاع الأملوت وغيرها في بلاد خراسان ؛ وبارض اليمن  
وجبال الشام ؛ وغير ذلك : كانوا على مذهب الميدين المستول عنهم ؛ وابن  
الصباح الذي كان رأس الاسماعيلية ؛ وكان الفزالي يناظر أصحابه لما كان قدم  
إلى مصر في دولة المستنصر ، وكان أطولهم مدة ؛ وتلقى  
عنه أسرارهم .

وفي دولة المستنصر كانت فتنة البساسري في المائة الخامسة سنة خمسين .  
وأربعمائة لما جاهد البساسري خارجاً عن طاعة الخليفة القائم بأمر الله العباسي ،

واتفق مع المستنصر العبيدي وذهب يحشر إلى العراق ، وأظهروا في بلاد الشام والعراق شعار الرافضة كما كانوا قد أظهروها بأرض مصر ، وقتلوا طوائف من علماء المسلمين وشيوخهم كما كان سلفهم قتلوا قبل ذلك بالمغرب طوائف ، وأذنوا على المنابر : « حي على خير العمل » حتى جاء الترك « السلاجقة » الذين كانوا ملوك المسلمين فهزموهم وطردهم إلى مصر ، وكان من أواخرهم « الشهيد نور الدين محمود » الذي فتح أكثر الشام ، واستنقذه من أيدي النصارى ؛ ثم بعث عسكره إلى مصر لما استنجدوه على الافرنج ، وتكرر دخول المسكر اليها مع صلاح الدين الذي فتح مصر ؛ فأزال عنها دعوة العبيديين من القرامطة الباطنية ، وأظهر فيها شرائع الاسلام ، حتى سكنها من حينئذ من أظهر بها دين الاسلام .

وكان في أثناء دولتهم يخاف الساكن بمصر أن يروى حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقتل ، كما حكى ذلك ابراهيم بن سعد الجبال صاحب عبد الغنى بن سعيد ، وامتنع من رواية الحديث خوفا أن يقتلوه ، وكانوا يتادون بين القصرين : من لمن وسب ، فله دينار وارdeb . وكان بالجامع الأزهر عدة مقاصير يلمن فيها الصحابة ؛ بل يتكلم فيها بالكفر الصريح ، وكان لهم مدرسة بقرب « المشهد » الذي بنوه ونسبوه إلى الحسين وليس فيه الحسين ، ولا شيء منه : باتفاق العلماء . وكانوا لا يدرسون في مدرستهم علوم المسلمين ؛ بل المنطق ، والطبيعة ، والالهى ، ونحو ذلك من مقالات الفلاسفة . وبنوا أرصاداً على

الجبّال وغير الجبال ، يرصدون فيها الكواكب ، يسبدونها ، ويسبحونها ،  
ويستزلون روحانياتها التي هي شياطين تنزل على المشركين الكفار ،  
كشياطين الأصنام ، ونحو ذلك .

« والمعز بن تميم بن معد » أول من دخل القاهرة منهم في ذلك ، فصنف  
كلّما معروفاً عند اتباعه ؛ وليس هذا « المعز بن باديس » فإنّ ذلك كان مسلماً  
من أهل السنة ، وكان رجلاً من ملوك المغرب ، وهذا بعد ذلك بمدة . ولأجل  
ما كانوا عليه من الزندقة والبدعة بقيت البلاد المصرية مدة دولتهم نحو مائتي  
سنة قد انطفأ نور الاسلام والايان ، حتى قالت فيها العلماء : إنها كانت دار  
ردة ونفاق ، كدار مسيلة الكذاب .

« والقرامطة » الخارجين بأرض العراق الذين كانوا سلفاً لهؤلاء القرامطة  
ذهبوا من العراق إلى المغرب ، ثم جاؤا من المغرب إلى مصر ؛ فنكفروا  
هؤلاء وردتهم من أعظم الكفر والردة ، وهم أعظم كفر وأردة من كفر اتباع  
مسيلة الكذاب ونحوه من الكذابين ؛ فإنّ أولئك لم يقولوا في الإلهية  
والربوبية والشرائع مآلهة هؤلاء . ولهذا يميز بين قبورهم وقبور المسلمين ،  
كما يميز بين قبور المسلمين والكفار ؛ فإنّ قبورهم موجهة إلى غير القبلة .

وإذا أصاب الخيل مغل أتوا بها إلى قبورهم ، كما يأتون بها إلى قبور  
الكفار ، وهذه عادة معروفة للخيل إذا أصاب الخيل مغل ذهبوا بها إلى قبور

النصارى بدمشق ، وإن كانوا بحسب الكنيسة النصرية ونحوها ذهبوا بها إلى قبورهم ، وإن كانوا بحسب ذهبوا بها إلى قبور اليهود والنصارى ، أولهؤلاء الميدين الذين قد يتسمون بالأشراف ، وليسوا من الأشراف . ولا يذهبون بالخليل إلى قبور الأنبياء والصالحين ؛ ولا إلى قبور عموم المسلمين وهذا أمر محرب معلوم عند الجند وعلماهم . وقد ذكر سبب ذلك : أن الكفار يعاقبون في قبورهم ، فتسمع أصواتهم البهائم ، كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك أن الكفار يعذبون في قبورهم ، ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان راكباً على بغلته ، فر بقبور فآذت به كآذت تلقيه ، فقال : هذه أصوات يهود تعذب في قبورها » فإن البهائم إذا سمعت ذلك الصوت المنكر أوجب لها من الحرارة ما يذهب المنل ، وكان الجبال يظنون أن تمشية الخليل عند قبور هؤلاء لديهم وفضلهم ، فلما تبين لهم أنهم يمضونها عند قبور اليهود والنصارى والنصرية ونحوهم دون قبور الأنبياء والصالحين ، وذكر العلماء أنهم لا يمضونها عند قبر من يعرف بالدين بحسب الشام وغيرها ؛ إنما يمضونها عند قبور الفجار والكفار : تبين بذلك ما كان مشتبهاً .

ومن علم حوادث الاسلام ، وما جرى فيه بين أوليائه وأعدائه الكفار والمنافقين : علم أن عداوة هؤلاء الممتدين للاسلام الذي بعث الله به رسوله أعظم من عداوة التار ، وأن علم الباطن الذي كانوا يدعون حقيقته هو ابطال الرسالة التي بعث الله بها محمداً : بل إبطال جميع المرسلين ؛ وأنهم لا يقرون



بما جاء به الرسول عن الله ، ولا من خبره ، ولا من أمره ؛ وأن لهم قصداً  
مؤكدآ في إبطال دعوته وإفساد ملته ، وقتل خاصته واتباع عترته . وأنهم  
في معاداة الاسلام ؛ بل وسائر الملل : أعظم من اليهود والنصارى ؛ فإن  
اليهود والنصارى يقرون بأصل الجمل التي جاءت بها الرسل : كتابات الصانع ،  
والرسل ؛ والشرائع ، واليوم الآخر ، ولكن يكذبون بعض الكتب  
والرسل ، كما قال الله سبحانه : ( إن الذين يكفرون بالله ورسله ، ويريدون  
أن يفرقوا بين الله ورسله ، ويقولون تؤمن ببعض ونكفر ببعض ،  
ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً . أولئك هم الكافرون حقا ، واعتدنا  
للكافرين عذاباً مهيناً ) .

وأما هؤلاء القرامطة فانهم في الباطن كافرون بجميع الكتب والرسل ،  
يخفون ذلك ويكتمونه عن غير من يتقون به ؛ لا يظهرونه ، كما يظهر أهل  
الكتاب دينهم ، لأنهم لو أظهروه لنفر عنهم جماهير أهل الأرض من  
المسلمين وغيرهم ، وهم يفرقون بين مقالاتهم ومقالة الجمهور ؛ بل الرفضة الذين  
ليسوا زنادقة كفاراً يفرقون بين مقالاتها ومقالة الجمهور ، ويرون كتمان  
مذهبهم ، واستعمال التقية ، وقد لا يكون من الرفضة من له نسب صحيح  
مسلم في الباطن ولا يكون زنديقا ؛ لكن يكون جاهلا مبتدعا . وإذا  
كان هؤلاء مع صحة نسبهم واسلامهم يكتمون ما هم عليه من البدعة والهووى  
لكن جمهور الناس يخافونهم : فكيف بالقرامطة الباطنية الذين يكفرونهم  
أهل الملل كلها من المسلمين واليهود والنصارى .

وانما يقرب منهم « الفلاسفة المشاؤون أصحاب أرسطو » فان بينهم وبين القرامطة مقارنة كبيرة .

ولهذا يوجد فضلاء القرامطة في الباطن متفلسفة : كستان الذي كان بالشام ، والطوسي الذي كان وزيرا لهم بالألوت ، ثم صار منجبا لهؤلاء ، وملك الكفار ، وصنف « شرح الاشارات لابن سينا » وهو الذي اشار على ملك الكفار بقتل الخليفة وصار عند الكفار الترك هو المقدم على الذين يسمونهم « الداسميدية » فهؤلاء وأمثالهم يعلمون ان ما يظفرونه القرامطة من الدين والكرامات ونحو ذلك أنه باطل ؛ لكن يكون أحدهم متفلسفا ، ويدخل معهم لموافقتهم له على ما هو فيه من الاقرار بالرسول والشرائع في الظاهر ، وتأويل ذلك بأمور يعلم بالاضطرار أنها مخالفة لما جاءت به الرسل .

فان « المتفلسفة » متأولون ما أخبرت به الرسل من أمور الايمان بالله واليوم الآخر بالنفي والتعطيل الذي يوافق مذهبهم ، وأما الشرائع العملية فلا ينفونها كما ينفونها القرامطة ؛ بل يوجبونها على العامة ؛ ويوجبون بعضها على الخاصة ، أولا يوجبون ذلك . ويقولون إن الرسل فيما أخبروا به وأمروا به لم يأتوا بحقائق الأمور ؛ ولكن أتوا بأمر فيه صلاح العامة ، وإن كان هو كذبا في الحقيقة .

ولهذا اختار كل مبطل أن يأتي بخاريق لقصد صلاح العامة ، كما فعل « ابن التومرت » الملقب بالمهدي ، ومذهبه في الصفات مذهب الفلاسفة

لأنه كان مثلها في الجملة ، ولم يكن مناققا مكذبا للرسل معطلا للشرائع ، ولا يحمل للشريعة العملية باطنا يخالف ظاهرها ؛ بل كان فيه نوع من رأى الجهمية الموافق لرأى الفلاسفة ، ونوع من رأى الخوارج الذين يرون السيف ويكفرون بالذنوب .

فهؤلاء « القرامطة » هم في الباطن والحقيقة أكفر من اليهود والنصارى وأما في الظاهر فيدعون الاسلام ؛ بل وإيصال النسب الى المترة النبوية ، وعلم الباطن الذي لا يوجد عند الأنبياء والأولياء ، وان أمامهم معصوم . فهم في الظاهر من أعظم الناس دعوى بحقائق الايمان ، وفي الباطن من أكفر الناس بالرحمن بمنزلة من ادعى النبوة من الكذابين ، قال تعالى : ( ومن اعظم ممن افترى على الله كذبا ، أو قال أوحى الي ولم يوح اليه شيء ، ومن قال : سأزل مثل ما أنزل الله ) . وهؤلاء قد يدعون هذا وهذا .

فان الذى يضاهى الرسول الصادق لا يخلو : إما أن يدعى مثل دعوته ، فيقول : إن الله أرسلنى وأنزل علي . و كذب على الله . أو يدعى أنه يوحى اليه ولا يسمى موحيه ، كما يقول : قيل لي ، ونوديت ، وخطبت ونحو ذلك ، ويكون كاذبا ، فيكون هذا قد حذف الفاعل . أو لا يدعى واحدا من الأمرين ؛ لكنه يدعى أنه يمكنه أنه يأتي بما أتى به الرسول . ووجه القسمة أن ما يدعيه في مضاهاة الرسول : إما أن يضيفه الى الله ، أو الى نفسه أو لا يضيفه الى أحد .

فهؤلاء في دعواهم مثل الرسول هم أكفر من اليهود والنصارى ، فكيف بالقرامطة الذين يكذبون على الله أعظم مما فعل مسيلمة ، وألحدوا في أسماء الله وآياته أعظم مما فعل مسيلمة ، وحاربوا الله ورسوله أعظم مما فعل مسيلمة . وبسط حالهم يطول : لكن هذه الأوراق لاتسع أكثر من هذا .

وهذا الذي ذكرته حال أئمتهم وقادتهم العالمين بحقيقة قولهم ، ولارب أنه قد انضم اليهم من الشيعة والرافضة من لا يكون في الباطن عالما بحقيقة باطنهم ، ولا موافقا لهم على ذلك ، فيكون من أتباع الزنادقة المرتدين ، الموالي لهم ؛ الناصر لهم ؛ بمنزلة اتباع الاتحادية ؛ الذين يوالونهم ؛ ومعظمونهم ؛ وينصرونهم . ولا يعرفون حقيقة قولهم في وحدة الوجود ؛ وأن الخالق هو المخلوق . فمن كان مسلما في الباطن وهو جاهل معظم لقول ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم من أهل الاتحاد فهو منهم ، وكذا من كان معظما للقائلين بمذهب الحلول والاتحاد ؛ فإن نسبة هؤلاء الى الجهمية كنسبة أولئك الى الرافضة والجهمية ، ولكن القرامطة أكفر من الاتحادية بكثير ؛ ولهذا كان أحسن حال عوامهم أن يكونوا رافضة جهمية . وأما الاتحادية ففي عوامهم من ليس برافضي ولا جهمي صريح ؛ ولكن لا يفهم كلامهم ؛ ويستقد أن كلامهم كلام الأولياء المحققين . وبسط هذا الجواب له مواضع غير هذا . والله أعلم .

## وسئل ربه الله تعالى

ما تقول السادة العلماء أئمة الدين ، رضي الله عنهم أجمعين ، وأعانهم على  
إظهار الحق المبين ، واتخاذ شعب المبتليين : في « النصيرية » القائلين  
بإستحلال الخمر ، وتناسخ الأرواح ، وقدم العالم ، وإنكار البعث والنشور  
والجنة والنار في غير الحياة الدنيا ، وبأن « الصلوات الخمس » عبارة عن  
خمس أسماء ، وهي : علي ، وحسن ، وحسين ، ومحسن ، وفاطمة .  
فذكر هذه الأسماء الخمسة على رأيهم يحزيهم عن الفصل من الحنابة ، والوضوء  
وبقية شروط الصلوات الخمسة وواجباتها . وبأن « الصيام » عندهم عبارة  
عن اسم ثلاثين رجلا ، واسم ثلاثين امرأة ، يعدونهم في كتبهم ، ويضيق  
هذا الموضع عن إبرازهم ؛ وبأن إلههم الذي خلق السموات والأرض هو علي  
ابن طالب رضي الله عنه : فهو عندهم الإله في السماء ، والامام في الأرض ،  
فكانت الحكمة في ظهور اللاهوت بهذا الناسوت على رأيهم أن يؤنس خلقه  
وعبيده ؛ ليعلمهم كيف يعرفونه ويعبدونه .

وبأن النصيري عندهم لا يصير نصيريا مؤمنا مجالسونه ، ويشربون معه  
الخمر ، ويظلمونه على أسرارهم ، ويزوجونه من نسائهم : حتى يخاطبه معلمه .  
وحقيقة الخطاب عندهم أن يحلفوه على كتمان دينه ، ومعرفة مشائخه ،

وأكابر أهل مذهبه ؛ وعلى أن لا ينصح مسلماً ولا غيره إلا من كان من أهل دينه ، وعلى أن يعرف ربه وإمامه بظهوره في أنواره وأدواره ، فيعرف انتقال الاسم والمعنى في كل حين وزمان . فالاسم عندهم في أول الناس آدم والمعنى هو شيث ، والاسم يعقوب ، والمعنى هو يوسف . ويستدلون على هذه الصورة كما يزعمون بما في القرآن العظيم حكاية عن يعقوب ويوسف — عليهما الصلاة والسلام — فيقولون : أما يعقوب فانه كان الاسم ، فما قدر أن يتمدى منزلته فقال : ( سوف أستغفر لكم ربي ) وأما يوسف فكان المعنى المطلوب فقال : ( لا تريب عليكم اليوم ) فلم يعلق الأمر بغيره : لأنه علم أنه الإله المتصرف ، ويجعلون موسى هو الاسم ، ويوشع هو المعنى ، ويقولون : يوشع ردت له الشمس لما أمرها فأطاعت أمره ؛ وهل ترد الشمس إلا لرهبها ؟! ويجعلون سليمان هو الأسم ، وآصف هو المعنى القادر المقتدر . ويقولون : سليمان عجز عن احضار عرش بلقيس ، وقدر عليه آصف لأن سليمان كان الصورة ، وآصف كان المعنى القادر المقتدر ، وقد قال قائلهم :

هايل شيث يوسف يوشع      آصف شمعون الصفا حيدر

ويعمدون الأنبياء والمرسلين واحداً واحداً على هذا النمط إلى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيقولون : محمد هو الاسم ، وعلي هو المعنى ، ويوصلون العدد على هذا الترتيب في كل زمان إلى وقتنا هذا . فمن حقيقة الخطاب في الدين عندهم ان علياً هو الرب ، وأن محمداً هو الحجاب ، وأن

سلمان هو الباب ، وأنشد بعض أكابر رؤسائهم وفضلائهم لنفسه في شهر  
سنة سبع مائة فقال :

أشهد أن لا إله إلا      حيدرة الأزع البطين  
ولا حجاب عليه إلا      محمد الصادق الأمين  
ولا طريق إليه إلا      سلمان ذو القوة المتين

ويقولون إن ذلك على هذا الترتيب لم يزل ولا يزال ، وكذلك  
الخمسة الايتام ، والاثنا عشر تقياً ، وأصمأؤم مشهورة عندم ، ومعلومة  
من كتبهم الخبيثة ، وأنهم لا يزالون يظهرون مع الرب والحجاب والباب  
في كل كور ودور أبداً سرمداً على الدوام والاستمرار ، ويقولون : إن  
ابليس الأبالسة هو عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وليه في رتبة  
الأبليسية أبوبكر رضى الله عنه ؛ ثم عثمان - رضى الله عنهم أجمعين وشرفهم  
وأعلى رتبهم عن أقوال الملحدين واتحال أنواع الضالين والمفسدين - فلا  
يزالون موجودين في كل وقت دائماً حسباً ذكر من الترتيب . ولذا هم  
الفاسدة شمع وتفاصيل ترجع الى هذه الأصول المذكورة .

وهذه الطائفة الملعونة استولت على جانب كبير من بلاد الشام (وهم)  
معروفون مشهورون متظاهرون بهذا المذهب ، وقد حقق أحوالهم كل من  
خالطهم وعرفهم من عقلاء المسلمين وعلمائهم ، ومن عامة الناس أيضاً في

هذا الزمان ؛ لأن أحوالهم كانت مستورة عن أكثر الناس وقت استيلاء  
الافرنج المخفولين على البلاد الساحلية ؛ فلما جاءت أيام الاسلام انكشف  
حالهم وظهر ضلالهم . والابتلاء بهم كثير جدا .

فهل يجوز لمسلم أن يزوجهم ، أو يتزوج منهم ؟ وهل محل أكل  
ذبائحهم والحالة هذه ، أم لا ؟ وما حكم الجبن الممول من اتفحة ذبيحتهم ؟  
وما حكم أو انيهم وملابسهم ؟ وهل يجوز دفعهم بين المسلمين ، أم لا ؟  
وهل يجوز استخدامهم في ثنور المسلمين وتسليمها اليهم ؟ أم يجب على  
ولي الأمر قطعهم واستخدام غيرهم من رجال المسلمين الكفاة ، وهل  
يأثم اذا أخر طردهم ؟ أم يجوز له التمثل مع أن في عزمه ذلك ؟ واذا  
استخدمهم وأقطعهم أو لم يقطعهم هل يجوز له صرف أموال بيت المال  
عليهم ، واذا صرفها وتأخر لبعضهم بقية من معلومه المسمى ؛ فأخذه  
ولي الأمر عنه وصرفه على غيره من المسلمين أو المستحقين ، أو أرصده لذلك :  
هل يجوز له فعل هذه الصور ؟ أم يجب عليه ؟ وهل دماء النصيرية  
المذكورين مباحة وأموالهم حلال ، أم لا ؟ واذا جاهدهم ولي الأمر  
أيده الله تعالى باخذ باطلهم ، وقطعهم من حصون المسلمين ، وحذر أهل  
الاسلام من مناكتهم ، وأكل ذبائحهم ، وألزمهم بالصوم والصلاة ، ومنهم  
من اظهار دينهم الباطل وهم الذين يلونه من الكفار : هل ذلك أفضل  
وأكثر أجراً من التصدي والترصد لقتال التارفي بلادهم وهدم بلاد



سيس وديار الافرنج على أهلها ؟ أم هذا أفضل من كونه يجاهد النصيرية المذكورين مرابطاً ؟ وسكون أجراً من رابط في الثنور على ساحل البحر خشية قصد الفرنج أكبر ، أم هذا أكبر أجراً ؟ وهل يجب على من عرف المذكورين ومذاهبهم أن يشهر أمرهم ويساعد على ابطال باطلهم واظهار الاسلام بينهم ، فلعل الله تعالى أن يهدي بعضهم الى الاسلام وأن يجعل من ذريتهم وأولادهم مسلمين بعد خروجهم من ذلك الكفر العظيم أم يجوز التفاؤل عنهم والاهمال ؟ وما قدر المجتهد على ذلك، والمجاهديه ، والمرباط له والملازم عليه ؟ ولتبسطوا القول في ذلك مثاين مأجورين إن شاء الله تعالى انه على كل شيء قدير ؛ وحسبنا الله ونعم الوكيل .

فأجاب شيخ الاسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية : الحمد لله رب العالمين . هؤلاء القوم المسمون بالنصيرية هم وسائر أصناف القرامطة الباطنية أ كفر من اليهود والنصارى ؛ بل وأ كفر من كثير من المشركين وضررهم على أمة محمد صلى الله عليه وسلم أعظم من ضرر الكفار المحاربين مثل كفار التار والفرنج وغيرهم ؛ فإن هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالتشيع ، ومولات أهل البيت ، وهم في الحقيقة لا يؤمنون بالله ، ولا برسوله ولا بكتابه ، ولا بأمر ولا نهي ، ولا ثواب ولا عقاب ، ولا جنة ولا نار ولا بأحد من المرسلين قبل محمد صلى الله عليه وسلم ، ولا بآلة من الملل السالفة بل يأخذون كلام الله ورسوله المعروف عند علماء المسلمين يتأولونه على أمور

يفترونها ؛ يدعون أنها علم الباطن ؛ من جنس ما ذكر من السائل ، ومغير هذا الجنس ؛ فانه ليس لهم حد محدود فيما يدعونه من الالحاد في أسماء الله تعالى وآياته ، وتحريف كلام الله تعالى ورسوله عن مواضعه ؛ إذ مقصودهم انكار الايمان وشرائع الاسلام بكل طريق مع التظاهر بأن لهذه الأمور حقائق يعرفونها من جنس ما ذكر السائل ، ومن جنس قولهم : إن « الصلوات الخمس » معرفة أسرارهم ، و « الصيام المفروض » كتمان أسرارهم ، « وحج البيت العتيق » زيارة شيوخهم ، وإن ( يدا أبي لهب ) هما أبو بكر وعمر ، وإن ( النبأ العظيم ) والامام المبين هو علي بن أبي طالب ؛ ولهم في مادة الاسلام وأهله وقائع مشهورة وكتب مصنفة ، فإذا كانت لهم مكتبة سفكوا دماء المسلمين ؛ كما قتلوا مرة الحجاج والقوم في بئر زمزم ، وأخذوا مرة الحجر الأسود وبقي عندم مدة ، وقتلوا من علماء المسلمين ومشايخهم ما لا يحصى عدده الا الله تعالى وصفوا كتباً كثيرة بما ذكره السائل وغيره ، وصنف علماء المسلمين كتباً في كشف أسرارهم وهتك أستارهم ؛ وبينوا فيها مام عليه من الكفر والزندقة والالحاد ، الذي هم به أكفر من اليهود والنصارى ، ومن براهمة الهند الذين يعبدون الأصنام . وما ذكره السائل في وصفهم قليل من الكثير الذي يعرفه العلماء في وصفهم .

ومن المعلوم عندنا أن السواحل الشامية إنما استولى عليها النصارى من جهتهم ، وهم دائماً مع كل عدو للمسلمين ؛ فهم مع النصارى على المسلمين . ومن

أعظم المصائب عندهم فتح المسلمين للسواحل ، واقبحار النصارى ؛ بل ومن أعظم المصائب عندهم انتصار المسلمين على التار . ومن أعظم أعيادهم إذا استولى — والعاذ بالله تعالى — النصارى على ثغور المسلمين ، فإن ثغور المسلمين مازالت بأيدي المسلمين ، حتى جزيرة قبرص يسر الله فتحها عن قريب ، وفتحها المسلمون في خلافة أمير المؤمنين « عثمان بن عفان » رضي الله عنه ، فتحها « معاوية بن أبي سفيان » إلى أثناء المائة الرابعة .

فهؤلاء المحادون لله ورسوله كثروا حينئذ بالسواحل وغيرها فاستولى النصارى على الساحل ؛ ثم بسببهم استولوا على القدس الشريف وغيره ؛ فإن أحوالهم كانت من أعظم الأسباب في ذلك ؛ ثم لما أقام الله ملوك المسلمين المجاهدين في سبيل الله تعالى « كنور الدين الشهيد ، وصلاح الدين » وأتباعها ، وفتحوا السواحل من النصارى ، ومن كان بها منهم ، وفتحوا أيضاً أرض مصر ؛ فانهم كانوا مستولين عليها نحو مائتي سنة ، واتفقوا هم والنصارى ، فجاهدهم المسلمون حتى فتحوا البلاد ، ومن ذلك التاريخ انتشرت دعوة الاسلام بالديار المصرية والشامية .

ثم ان التار مادخلوا بلاد الاسلام وقتلوا خليفة بغداد وغيره من ملوك المسلمين الابعماوتهم ومؤازرتهم ؛ فان منجم هولاء كوالذي كان وزيرهم وهو « النصير

الطوسي « كان وزيراً لهم بالألموت، وهو الذي أمر بقتل الخليفة وبولاية هؤلاء .

ولهم « القاب » مروفة عند المسلمين تارة يسمون « الملاحدة » وتارة يسمون « القرامطة » وتارة يسمون « الباطنية » وتارة يسمون « الاسماعيلية » وتارة يسمون « النصيرية » وتارة يسمون « الخرمية » وتارة يسمون « المحمرة » وهذه الأسماء منها ما يسمهم ، ومنها ما يخص بعض أصنافهم ، كما أن الاسلام والايان يعم المسلمين ولبعضهم اسم يخصه : إما لنسب ، وأما لمذهب ، وإما لبلد ، وإما لغير ذلك .

وشرح مقاصدم يطول ، وم كما قال العلماء فيهم : ظاهر مذهبهم الرفض ، وباطنه الكفر المحض . وحقيقة أمرهم أنهم لا يؤمنون بنبي من من الأنبياء والمرسلين ؛ لابنوح . ولا ابراهيم ، ولا موسى ، ولا عيسى ولا محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، ولا بشيء من كتب الله المنزلة ؛ لا التورة ، ولا الانجيل ، ولا القرآن . ولا يقولون بان للعالم خالقا خلقه ؛ ولا بأن له ديناً أمر به ، ولا أن له داراً يجزى الناس فيها على أعمالهم غير هذه الدار .

وهم تارة يبنون قولهم على مذاهب الفلاسفة الطبيعيين أو الآلهيين، وتارة يبنونه على قول المجوس الذين يعبدون النور ، ويضمون الى ذلك الرفض .

ويحتجون لذلك من كلام النبوات : إما بقول مكذوب ينقلونه ، كما ينقلون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أول ما خلق الله العقل » والحديث موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث ؛ ولفظه « إن الله لما خلق العقل ، فقال له : أقبل ، فأقبل . فقال له : أدبر ، فأدبر » فيحرفون لفظه فيقولون « أول ما خلق الله العقل » ليوافقوا قول المتفلسفة أتباع أرسطوفى أن أول الصادرات عن واجب الوجود هو العقل . وإما بلفظ ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحرفونه عن مواضعه ، كما يصنع أصحاب « رسائل إخوان الصفا » ونحوهم ، فانهم من أئمتهم .

وقد دخل كثير من باطلهم على كثير من المسلمين ، وراج عليهم حتى صار ذلك في كتب طوائف من المنتسبين الى العلم والدين ؛ وإن كانوا لا يوافقونهم على أصل كفرهم : فان هؤلاء لهم في اظهار دعوتهم الملعونة التي يسمونها « الدعوة الهادية » درجات متعددة ، ويسمون النهاية « البلاغ الأكبر » ، والناموس الأعظم « ومضمون البلاغ الأكبر جحد الخالق تعالى ؛ والاستهزاء به ، وعن يقر به . حتى قد يكتب أحدهم اسم الله في أسفل رجله ، وفيه أيضا جحد شرائعه ودينه وما جاء به الأنبياء ، ودعوى أنهم كانوا من جنسهم طالبيين للرئاسة ، فمنهم من أحسن في طلبها ، ومنهم من أساء في

طلبها حتى قتل ، ويحملون محمدًا وموسى من القسم الأول ، ويحملون المسيح من القسم الثانى . وفيه من الاستهزاء بالصلاة ، والزكاة والصوم ، والحج ومن تحليل نكاح ذوات المحارم ، وسائر الفواحش : ما يطول وصفه . ولهم إشارات ومخاطبات يعرف بها بعضهم بعضا . وهم اذا كانوا فى بلاد المسلمين التى يكثروا فيها أهل الايمان فقد يخفون على من لا يعرفهم ، واما اذا كثروا فانه يعرفهم طامة الناس فضلا عن خاصتهم .

وقد اتفق علماء المسلمين على أن هؤلاء لا تجوز منا كحتهم ؛ ولا يجوز أن ينكح الرجل مولاته منهم ، ولا يتزوج منهم امرأة ، ولا تباع ذبايحهم .

وأما « الجبن الممولى بأفحتهم » ففيه قولان مشهوران للعلماء ، كسائر أفحة الميتة ، وكأفحة ذبيحة المجوس ؛ وذبيحة الفرنج الذين يقال عنهم أنهم لا يذكون النبائح . فذهب أبى حنيفة وأحمد فى إحدى الروايتين أنه يحل هذا الجبن ؛ لأن أفحة الميتة طاهرة على هذا القول ؛ لأن الأفحة لاتعوت بموت البيمة ، وملاقة الوماء النجس فى الباطن لا ينجس . ومذهب مالك والشافعى وأحمد فى الرواية الأخرى أن هذا الجبن نجس لأن الأفحة عند هؤلاء نجسة ؛ لأن لبن الميتة وافحتها عندهم نجس . ومن لا تؤكل ذبيحته فذبيحته كاليتة . وكل من أصحاب القولين يحتج بآثار ينقلها عن الصحابة فأصحاب القول الأول نقلوا انهم أكلوا جبن المجوس . وأصحاب القول الثانى

تقلو انهم أكلوا ما كانوا يظنون انه من جبن النصارى . فهذه مسألة اجتهد ؛  
للمقلد أن يقلد من يفتى بأحد القولين .

واما «أوانيهم وملابسهم» فكأواني المجوس وملابس المجوس ، على  
ما عرف من مذاهب الأئمة . والصحيح في ذلك أن أوانيهم لاتستعمل إلا بعد  
غسلها ؛ فان ذبائحهم ميتة ، فلا بد أن يصيب أوانيهم المستعملة ما يطبخونه من  
ذبائحهم فتتجنس بذلك ، فأما الآنية التي لا يغلب على الظن وصول النجاسة اليها  
فتستعمل من غير غسل كآنية اللبن التي لا يضعون فيها طيخهم ، أو يفسلونها  
قبل وضع اللبن فيها ، وقد توسأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه من جرة نصرانية .  
فاشك في نجاسته لم يحكم بنجاسته بالشك .

ولا يجوز دفنهم في مقابر المسلمين ، ولا يعلى على من مات منهم ؛ فان  
الله سبحانه وتعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على المنافقين : كبد الله  
ابن أبي ، ونحوه ؛ وكانوا يتظاهرون بالصلاة والزكاة والصيام والجهاد مع  
المسلمين ؛ ولا يظهرون مقالة تخالف دين الاسلام ؛ لكن يسرون ذلك ، فقال  
الله : ( ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ، ولا تقم على قبره ؛ إنهم كفروا  
بالله ورسوله ، وماتوا وهم فاسقون ) فكيف بهؤلاء الذين هم مع الزندقة والنفاق  
يظهرون الكفر والالحاد .

وأما استخدام مثل هؤلاء في ثغور المسلمين أو حصونهم أو جندهم فانه من  
الكبائر . وهو بمنزلة من يستخدم الذئب لرعي الغنم : فانهم من أغش الناس

للمسلمين ولولادة أمورهم ، وهم أحرص الناس على فساد المملكة والدولة  
وهم شر من الخمار الذي يكون في السكر ؛ فان الخمار قد يكون له  
غرض : إما مع أمير السكر ، وإما مع العدو . وهؤلاء مع الملة . وبنيتها  
ودينها . وملوكها ؛ وعلماؤها ، وعامتها ، وخاصتها ، وهم أحرص الناس على  
تسليم الحصون الى عدو المسلمين ، وعلى إفساد الجند على ولي الأمر ،  
واخراجهم عن طاعته .

والواجب على ولاية الأمور قطعهم من دواوين المقاتلة فلا يتركون  
في ثغر ، ولا في غير ثغر ؛ فان ضررهم في الثغر أشد ، وأن يستخدم بدلهم  
من يحتاج الى استخدامه من الرجال المأمونين على دين الاسلام ، وعلى  
النصح لله ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم ؛ بل اذا كان ولي الأمر  
لا يستخدم من ينشئه وإن كان مسلماً فكيف بمن ينشئ المسلمين كلهم !!

ولا يجوز له تأخير هذا الواجب مع القدرة عليه : بل أي وقت  
قدر على الاستبدال بهم وجب عليه ذلك :

وأما إذا استخدموا وعملوا العمل المشروط عليهم فلمهم إما المسمى وأما  
أجرة المثل ، لأنهم عوقدوا على ذلك . فان كان المقد صحيحاً وجب المسمى  
وإن كان فاسداً وجبت أجرة المثل ، وإن لم يكن استخدامهم من جنس



الاجارة اللازمة فهي من جنس الجمالة الجائزة ؛ لكن هؤلاء لا يجوز  
استخدامهم ، فالمقد عقد فاسد ، فلا يستحقون إلا قيمة عملهم . فان لم يكونوا  
عملوا عملا له قيمة فلا شيء لهم ؛ لكن دماؤهم وأموالهم مباحة .

وإذا أظهروا التوبة ففي قبولها منهم نزاع بين العلماء ؛ فن قبل توبتهم  
إذا التزموا شريعة الاسلام أقر أموالهم عليهم . ومن لم يقبلها لم تنقل إلى ورثتهم  
من جنسهم ؛ فان مالهم يكون فيأ لبيت المال ؛ لكن هؤلاء إذا أخذوا  
فانهم يظهرون التوبة ؛ لأن أصل مذهبهم التقية وكتان أمرهم ، وفيهم من  
يعرف ، وفيهم من قد لا يعرف . فالطريق في ذلك أن يحتاط في أمرهم ،  
فلا يتركون مجتمعين ، ولا يمكنون من حمل السلاح ، ولا أن يكونوا من  
المقاتلة ، ويلزمون شرائع الاسلام : من الصلوات الخمس ، وقراءة القرآن .  
ويترك بينهم من يعلمهم دين الاسلام ، ويحال بينهم وبين معلمهم .

فان أبا بكر الصديق رضي الله عنه وسائر الصحابة لما أظهروا على أهل  
الردة ، وجاؤوا اليه ، قال لهم الصديق : اختاروا إما الحرب المجلية .  
وإما سلم المخزية . قالوا : يا خليفة رسول الله ! هذه الحرب المجلية قد عرفناها  
فما سلم المخزية ؟ قال : تدون قتلانا ، ولا نندي قتلاكم ، وتشهدون أن  
قتلانا في الجنة وقتلاككم في النار ، وتقسم ما أصبنا من أموالكم ، وتردون  
ما أصبتم من أموالنا ، وتزرع منكم الحلقة والسلاح ، وتمنعون من ركوب

الخليل . وتتركون تتبعون أذئاب الابل حتى يرى الله خليفة رسوله والمؤمنين  
أمراً بعد رد تكلم . فوافقته الصحابة على ذلك ؛ إلا في تضييع قتل المسلمين  
فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال له : هؤلاء قتلوا في سبيل الله فأجورهم  
على الله . يعني هم شهداء فلا دية لهم ، فاتفقوا على قول عمر في ذلك .

وهذا الذي اتفق الصحابة عليه هو مذهب أئمة العلماء ، والذي تنازعوا  
فيه تنازع فيه العلماء . فمذهب أكثرهم ان من قتل المرتدون المجتمعون المحاربون  
لا يضمن ؛ كما اتفقوا عليه آخرأ ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى  
الروايتين . ومذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى هو القول الأول .  
فهذا الذي فعله الصحابة بأولئك المرتدين بعد عودهم إلى الاسلام يفعل عن  
أظهر الاسلام والتهمة ظاهرة فيه ، فيمنع أن يكون من أهل الخليل والسلاح  
والدرع التي تلبسها المقاتلة ، ولا يترك في الجند من يكون يهوديا ولا نصرانيا .  
ويلزمون شرائع الاسلام حتى يظهر ما يضلونه من خير أو شر . ومن كان  
من أئمة ضلالهم وأظهر التوبة أخرج عنهم ، وسير إلى بلاد المسلمين التي ليس  
لهم فيها ظهور . فاما أن يهديه الله تعالى ، وإما أن يموت على تفاقه من غير  
مضرة للمسلمين .

ولا ريب ان جهاد هؤلاء واقامة الحدود عليهم من أعظم الطاعات  
وأكبر الواجبات ، وهو أفضل من جهاد من لا يقاتل المسلمين من المشركين  
وأهل الكتاب ؛ فان جهاد هؤلاء من جنس جهاد المرتدين ، والصادق

وسائر الصحابة بدؤا بجهاد المرتدين قبل جهاد الكفار من أهل الكتاب :  
فان جهاد هؤلاء حفظ لما فتح من بلاد المسلمين ، وأن يدخل فيه من أراد  
الخروج عنه . وجهاد من لم يقاتلنا من المشركين وأهل الكتاب من زيادة  
إظهار الدين . وحفظ رأس المال مقدم على الربح .

وأيضا فضرر هؤلاء على المسلمين أعظم من ضرر أولئك ؛ بل ضرر  
هؤلاء من جنس ضرر من يقاتل المسلمين من المشركين وأهل الكتاب ،  
وضررهم في الدين على كثير من الناس أشد من ضرر المحاربين من المشركين  
وأهل الكتاب .

ويجب على كل مسلم أن يقوم في ذلك بحسب ما يقدر عليه من الواجب  
فلا يحل لأحد أن يكتّم ما يعرفه من أخبارهم : بل يفشيها ويظهرها ليعرف  
المسلمون حقيقة حالهم ولا يحل لأحد أن يماونهم على بقائهم في الجند  
والمستخدمين، ولا يحل لأحد السكوت عن القيام عليهم بما أمر الله به ورسوله.  
ولا يحل لأحد أن ينهى عن القيام بما أمر الله به ورسوله ؛ فان هذا من أعظم  
أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله تعالى ؛ وقد  
قال الله تعالى لنبه صلى الله عليه وسلم : ( يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين  
واغلظ عليهم ) وهؤلاء لا يخرجون عن الكفار والمنافقين .

والمعاون على كف شرهم وهدايتهم بحسب الامكان له من الأجر والثواب  
ملا يعلمه إلا الله تعالى ؛ فان المقصود بالمقصود الأول هو هدايتهم : كما قال الله

تعالى ( كنتم خير أمة أخرجت للناس ) قال أبو هريرة كنتم خير الناس للناس تأتون بهم في القيود والسلاسل حتى تدخلوهم الاسلام . فالمقصود بالجهاد ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر : هداية العباد لمصالح المعاش والمعاد بحسب الامكان ، فمن هداه الله سعد في الدنيا والآخرة ، ومن لم يهتد كف الله ضرره عن غيره .

ومعلوم ان الجهاد ، والأمر بالمعروف . والنهي عن المنكر : هو أفضل الأعمال ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « رأس الأمر الاسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله تعالى » وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن في الجنة لمائة درجة ما بين الدرجة إلى الدرجة كما بين السماء إلى الأرض ، أعدها الله عز وجل للمجاهدين في سبيله » وقال صلى الله عليه وسلم : « رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه » ومن مات مرابطاً مات مجاهداً وجرى عليه عمله وأجرى عليه رزقه من الجنة وأمن الفتنة . والجهاد أفضل من الحج والعمرة ، كما قال تعالى : ( أجمعتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله ؟ ! لا يستون عند الله ، والله لا يهدي القوم الظالمين ، الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأ أنفسهم أعظم درجة عند الله ، وأولئك هم الفائزون . ينشرهم ربهم برحمة منه ، ورضوان ، وجنات لهم فيها نعيم مقيم ، خالدين فيها أبداً ، إن الله عنده أجر عظيم ) . والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن « الدرزية » و « النصيرية » : ما حكمهم ؟

فأجاب : هؤلاء « الدرزية » و « النصيرية » كفار باتفاق المسلمين ، لا يحل أكل ذبائحهم ، ولا نكاح نسائهم ؛ بل ولا يقرون بالجزية ؛ فإنهم مرتدون عن دين الاسلام ، ليسوا مسلمين ؛ ولا يهود ، ولا نصارى ، لا يقرون بوجوب الصلوات الخمس ، ولا وجوب صوم رمضان ، ولا وجوب الحج ؛ ولا تحريم ما حرم الله ورسوله من الميتة والحمر وغيرها . وإن اظهروا الشهادتين مع هذه العقائد فهم كفار باتفاق المسلمين .

فأما « النصيرية » فهم اتباع أبي شبيب محمد بن نصير ، وكان من الفلاة الذين يقولون : إن عليا إله ، وهم ينشدون

أشهد إن لا إله إلا حيدرة الأ نزع البطين

ولا حجاب عليه إلا محمد الصادق الأمين

ولا طريق إليه إلا سلمان ذو القوة المتين

وأما « الدرزية » فاتباع هشتكين الدرزي ؛ وكان من موالى الحاكم أرسله إلى أهل وادى تيم الله بن ثلمبة ، فدعاهم إلى الالهية الحاكم ، ويسمونه

« البارى ، الملام » ويخلفون به ، وهم من الامم اعلى القائلين بان محمد بن اسماعيل نسخ شريعة محمد بن عبد الله ، وهم أعظم كفرأ من الغالية ، يقولون بقدوم العالم ، وانكار المعاد ، وانكار واجبات الاسلام ومحرماته ، وهم من القرامطة الباطنية الذين هم أكفر من اليهود والنصارى ومشركى العرب ، وغايتهم أن يكونوا « فلاسفة » على مذهب أرسطو وأمثاله ، أو « مجوسا » . وقولهم مركب من قول الفلاسفة والمجوس ، ويظهرون التشيع نفاقا . والله أعلم .

## وقال شيخ الاسلام رحمه الله

ردا على نبد لطوائف من « الدروز »

كفر هؤلاء مما لا يختلف فيه المسلمون ؛ بل من شك فى كفرهم فهو كافر مثلهم ؛ لاه بمنزلة أهل الكتاب ولا المشركين ؛ بل هم الكفرة الضالون فلا يباح أكل طعامهم ، وتسبى نساؤهم ، وتؤخذ أموالهم . فإنهم زنادقة مرتدون لا تقبل توبتهم ؛ بل يقتلون انما ثقفوا ؛ ويلعنون كما وصفوا ؛ ولا يجوز استخدامهم للحراسة والبوابة والحفاظ . ويجب قتل علمائهم وصلحاءهم لثلاثيضاوا غيرهم ؛ ويحرم النوم معهم فى بيوتهم ؛ ورفقتهم ؛ والمشى معهم ؛ وتشيع جنازتهم إذا علم موتها . ويحرم على ولاة أمور المسلمين اضاءة مأمر الله من اقامة الحدود عليهم بأي شيء يراه المقيم لا المقام عليه . والله المستعان وعليه التكلان .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن هؤلاء « القلندية » الذين يحلقون ذقونهم : مأم ؟ ومن أى الطوائف يحسبون ؟ وما قولكم فى اعتقادهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم شيخهم قلندر عبثاً ، وكلمه بلسان المعجم ؟

فأجاب : أما هؤلاء « القلندية » المحلقى اللحى : فمن أهل الضلالة والجهالة ، وأكثرهم كافرون بالله ورسوله ، لا يرون وجوب الصلاة والصيام ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق ؛ بل كثير منهم أكفر من اليهود والنصارى ، وهم ليسوا من أهل الملة ؛ ولا من أهل الذمة . وقد يكون فيهم من هو مسلم ؛ لكن مبتدع ضال ، أو فاسق فاجر .

ومن قال إن « قلندر » موجود فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب وافترى ؛ بل قد قيل : أصل هذا الصنف أنهم كانوا قوماً من نساك الفرس ، يدورون على ما فيه راحة قلوبهم بعد أداء الفرائض واجتناب المحرمات . هكذا فرم الشيخ أبو حفص السهروردى فى عوارفه ، ثم إنهم بعد ذلك تركوا الواجبات ، وفعلوا المحرمات .

بمنزلة « الملامية » الذين كانوا يحفون حسنتهم ، ويظهرون مالا يظن بصاحبه الصلاح من زي الأغنياء ، ولبس العامة ، فهذا قريب . وصاحبه مأجور على نيته ؛ ثم حدث قوم فدخلوا في أمور مكروهة في الشريعة ؛ ثم زاد الأمر ففعل قوم المحرمات من القواحش والمنكرات ، وترك الفرائض والواجبات ؛ وزعموا أن ذلك دخول منهم في « الملاميات » ولقد صدقوا في استحقاقهم اللوم والذم والعقاب من الله في الدنيا والآخرة ؛ وتجب عقوبتهم جميعهم ، ومنهم من هذا الشعار الملعون ، كما يجب ذلك في كل معلن يبدع أو فجور .

وليس ذلك مختصاً بهم ؛ بل كل من كان من التنسكة ، والمتفقه ، والمتنبدة ، والمتفجرة ، والمتزهدة ، والتكلمة ، والفلسفة ، ومن وافقهم من الملوك ، والأغنياء ؛ والكتاب ؛ والحساب ؛ والأطباء ؛ وأهل الديوان والعامة ؛ خارجا عن الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسوله ، لا يقرب بجميع ما أخبر الله به على لسان رسوله ؛ ولا يحرم ما حرمه الله ورسوله ؛ أو يدين بدين يخالف الدين الذي بعث الله به رسوله باطناً وظاهراً ؛ مثل من يمتد أن شيخه يرزقه ؛ أو ينصره أو يهديه ؛ أو يغيثه ؛ أو يعينه ؛ أو كان يعبد شيخه أو يدعوهم ويسجد له ؛ أو كان يفضل على النبي صلى الله عليه وسلم تفضيلاً مطلقاً ؛ أو مقيداً في شيء من الفضل الذي يقرب إلى الله تعالى ؛ أو كان يرى أنه هو أو شيخه مستغن عن متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ فكل هؤلاء كفار إن اظهروا ذلك ؛ ومناقضون إن لم يظهروه .



وهؤلاء الأجناس وان كانوا قد كثروا في هذا الزمان ، فقلقة دماء العلم والايان ، وفتور آثار الرسالة في أكثر البلدان وأكثر هؤلاء ليس عندهم من آثار الرسالة وميراث النبوة ما يرفون به الهدى ، وكثير منهم لم يبلغهم ذلك . وفي أوقات الفترات ، وأمكنة الفترات : يثاب الرجل على مامعه من الايمان القليل ، ويغفر الله فيه لمن لم تقم الحجة عليه ما لا يغفر به لمن قامت الحجة عليه ، كما في الحديث المعروف : « يأتي على الناس زمان لا يعرفون فيه صلاة ولا صياماً ، ولا حجاباً ، ولا عمرة ، إلا الشيخ الكبير ؛ والمجوز الكبيرة . ويقولون : أدر كنا آباءنا وهم يقولون لا إله الا الله » قيل لحذيفة بن اليمان : ماتنفي عنهم لا إله الا الله ؟ فقال : تنجيهم من النار .

وأصل ذلك أن المقالة التي هي كفر بالكتاب والسنة والاجماع يقال هي كفر قولاً يطلق ، كما دل على ذلك الدلائل الشرعية ؛ فإن « الايمان » من الأحكام المتلقاة عن الله ورسوله ؛ ليس ذلك مما يحكم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم . ولا يجب أن يحكم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر حتى يثبت في حقه شروط التكفير ، وتتنفي موانعه ، مثل من قال : ان الحمر أو الربا حلال : لقرب عهده بالاسلام ؛ أو لنشؤنه في بادية بعيدة ، أو سمع كلاماً أنكره ولم يعتقد أنه من القرآن ولا أنه من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما كان بعض السلف ينكر أشياء حتى يثبت عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم قالها . وكما كان الصحابة يشكون في أشياء مثل رؤية الله وغير ذلك

حتى يسألوا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومثل الذى قال : إذا  
أنامت فاسحقونى ، وذروني فى اليم ؛ لى أصل عن الله ، ونحو ذلك ؛  
فان هؤلاء لا يكفرون حتى تقوم عليهم الحجة بالرسالة ، كما قال الله تعالى :  
( لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ) وقد عفى الله لهذه الأمة عن  
الخطأ والنسيان . وقد أشبعنا الكلام فى القواعد التى فى هذا الجواب فى  
أماكنها ، والفتوى لا تحتل البسط أكثر من هذا . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن يمتد أن الكواكب لها تأثير فى الوجود ، أو يقول : إن له  
نجما فى السماء يسعد بسعادته ويشقى بمكسه ، ويحتج بقوله تعالى : ( فالمدبرات  
أمرأ ) وبقوله : ( فلا أقسم بمواقع النجوم ) ويقول : إنها صنعة ادرىس عليه  
السلام ، ويقول عن النبى صلى الله عليه وسلم : إن نجمة كان بالمقرب والمريخ .  
فهل هذا من دين الاسلام ، أم لا ؟ وحتى لو لم يكن من الدين : فإذا يجب  
على قائله ؟ والمنكرون على هؤلاء يكونون من الأمرين بالمعروف ؛  
والناهين عن المنكر ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله : النجوم من آيات الله الدالة عليه ، المسيحة له ، الساجدة  
له ؛ كما قال تعالى : ( ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ومن فى الأرض ؛

والشمس ؛ والقمر ؛ والنجوم ؛ والجبال ؛ والشجر ، والدواب ، و كثير من الناس ) ثم قال : ( و كثير حق عليه العذاب ) وهذا التفريق بين أنه لم يرد السجود لجرد ما فيها من الدلالة على ربوبيته ، كما يقول ذلك طوائف من الناس ؛ إذ هذه الدلالة ؛ يشترك فيها جميع المخلوقات ؛ فجميع الناس فيهم هذه الدلالة ؛ وهو قد فرق : فلم أن ذلك قول زائد من جنس ما يختص به المؤمن ويتميز به عن الكافر الذي حق عليه العذاب .

وهو سبحانه مع ذلك قد جعل فيها منافع لعباده ، وسخرها لهم ، كما قال تعالى : ( وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ؛ وسخر لكم الليل والنهار ) وقال : ( والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ) وقال : « سخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه ) ومن منافعها الظاهرة ما يجعله سبحانه بالشمس من الحر والبرد ، والليل والنهار ونضاج الثمار وخلق الحيوان والنبات والمعادن ؛ وكذلك ما يجعل بها لهم من الترطيب والتيسير ؛ وغير ذلك من الأمور المشهودة ، كما جعل في النار الاشرار والاحراق ، وفي الماء التطهير والسقي وأمثال ذلك من نعمه التي يذكرها في كتابه كما قال تعالى : ( وأنزلنا من السماء ماءً طهورا . لنحيي به بلدة ميتا ، ونسقيه مما خلقنا أنعاما وأناسي كثيرا ) وقد أخبر الله في غير موضع أنه يجعل حياة بعض مخلوقاته ببعض : ( كما قال تعالى لنحيي به بلدة ميتا ) وكما قال : ( وهو الذي يرسل الرياح بشرأ بين يدي رحمته حتى إذا أقلت سحابا ثقالا سقناه لبلد ميت ؛ فانزلنا به الماء ؛ فاخرجنا به

من كل الثمرات) وكما قال : ( وأنزل من السماء ماء فاحيا به الأرض بعد موتها  
وبث فيها من كل دابة ) .

فمن قال من أهل الكلام : ان الله يفضل هذه الأمور عندها ؛ لا بها . فعبارته  
مخالفة لكتاب الله والأمور المشهودة ؛ كمن زعم أنها مستقلة بالفعل هو مشرك  
مخالف العقل والدين .

وقد أخبر سبحانه في كتابه من منافع النجوم ، فانه يهتدى بها في ظلمات  
البر والبحر ، وأخبر أنها زينة للسماء الدنيا ، وأخبر ان الشياطين ترجم بالنجوم  
وإن كانت النجوم التي ترجم بها الشياطين من نوع آخر غير النجوم الثابتة في  
السماء التي يهتدى بها ؛ فان هذه لا تزول عن مكانها ؛ بخلاف تلك ؛ ولهذا  
حقيقة مخالفة لتلك ؛ وان كان اسم النجوم يجمعها ، كما يجمع اسم الدابة والحيوان  
للملك ، والآدي ، والبهايم ، والذباب ، والبعوض .

وقد ثبت بالأخبار الصحيحة التي اتفق عليها العلماء عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه أمر بالصلاة عند كسوف الشمس والقمر ؛ وأمر بالدعاء والاستغفار  
والصدقة والعتق ، وقال : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله  
لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته » وفي رواية « آيتان من آيات الله  
يخوف بهما عباده » هذا قاله ردأ لما قاله بعض جهال الناس : إن الشمس  
كسفت لموت ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم ، فانها كسفت يوم موته  
وظن بعض الناس لما كسفت ان كسوفها كان لأجل موته ، وان موته هو

السبب لكسوفها . كما يحدث عن موت بعض الأكاير مصائب في الناس  
فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن الشمس والقمر لا يكون كسوفهما عن موت  
أحد من أهل الأرض ، ولا عن حياته : وتنف أن يكون للموت والحياة أثر آف  
كسوف الشمس والقمر ، وأخبر أنها من آيات الله ، وأنه يخوف عباده .

فذكر أن من حكمة ذلك تخويف العباد ؛ كما يكون تخويفهم في سائر  
الآيات : كالرياح الشديدة ، والزلازل ، والجذب ، والأمطار المتواترة ، ونحو  
ذلك من الأسباب التي قد تكون عذابا ؛ كما عذب الله أمما بالريح  
والصيحة ، والطوفان ، وقال تعالى : ( فكلأ أخذنا بذنبه ، فنفهم من أرسلنا  
عليه حاصبا ، ومنهم من أخذته الصيحة ؛ ومنهم من خسفنا به الأرض ومنهم  
من أغرقنا ) وقد قال : ( وآتينا نمود الناقة مبصرة فظلموا بها ، وما نرسل بالآيات  
الا تخويفا ) وإخباره بأنه يخوف عباده بذلك يبين أنه قد يكون سببا لعذاب  
ينزل كالرياح العاصفة الشديدة . وإنما يكون ذلك اذا كان الله قد جعل ذلك  
سببا لما ينزل في الأرض .

فن أراد بقوله : إن لها تأثيرا . ما قد علم بالحس وغيره من هذه الأمور :  
فهذا حق ؛ ولكن الله قد أمر بالعبادات التي تدفع عنا ما ترسل به من الشر  
كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عند الخسوف بالصلاة والصدقة والدعاء والاستغفار  
والعتق ، وكما كان صلى الله عليه وسلم اذا هبت الريح أقبل وأدبر وتفسير ،  
وأمر أن يقال عند هبوبها : « اللهم إنا نسألك خير هذه الريح ، وخير ما

أرسلت به ، ونموذ بك من شر هذه الريح وشر ما أرسلت به » وقال : « إن الريح من روح الله ، وانها تأتي بالرحمة وتأتي بالمذاب ، فلا تسبوها ؛ ولكن سلوا الله من خيرها وتمودوا بالله من شرها » فأخبر أنها تأتي بالرحمة ، وتأتي بالمذاب . وأمر أن نسأل الله من خيرها ، ونموذ بالله من شرها .

فهذه السنة في أسباب الخير والشر : أن يفعل العبد عند أسباب الخير الظاهرة والأعمال الصالحة ما يجلب الله به الخير ، وعند أسباب الشر الظاهرة من العبادات ما يدفع الله به عنه الشر فأما ما يخفى من الأسباب فليس العبد مأمورا بان يتكلف معرفته ؛ بل اذا فعل ما أمر به وترك ما حظر : كفاه الله مؤنة الشر ، ويسر له أسباب الخير ( ومن يتقى الله يجعل له مخرجا . ويرزقه من حيث لا يحتسب ؛ ومن يتوكل على الله فهو حسبه ، إن الله بالغ أمره ، قد جعل الله لكل شئ قدرا ) .

وقد قال تعالى فيمن يتعاطى السحر جلب متافع الدنيا : ( واتبعوا ما اتلوا الشياطين على ملك سليمان ؛ وما كفر سليمان — الى قوله — ولو أنهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون ) فأخبر سبحانه أن من اعتاض بذلك يعلم أنه لا نصيب له في الآخرة ؛ وإنما يرجو بزعمه نفعه في الدنيا . كما يرجون بما يفعلونه من السحر المتعلق بالكواكب وغيرها مثل الرياسة والمال . ثم قال : ( ولو أنهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله

خير لو كانوا يعلمون ) فيبين أن الايمان والتقوى هو خير لهما في الدنيا والآخرة ، قال تعالى : ( ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ، ولا هم يحزنون . الذين آمنوا وكانوا يتقون ) الآية ، وقال في قصة يوسف : ( وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء ، نصيب برحمتنا من نشاء ، ولا نضيع أجر المحسنين . ولأجر الآخرة خير للذين آمنوا وكانوا يتقون ) فاجبر أن أجر الآخرة خير للمؤمنين المتقين مما يعطون في الدنيا من الملك والمال كما أعطي يوسف .

وقد أخبر سبحانه بسوء عاقبة من ترك الايمان والتقوى في غير آية في الدنيا والآخرة ؛ ولهذا قال تعالى : ( لا يفلح الساحر حيث أتى ) والفلح الذي ينال المطلوب وينجو من المهووب . فالساحر لا يحصل له ذلك ، وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر »

و « السحر » محرم بالكتاب والسنة والاجماع : وذلك أن النجوم التي من السحر نوعان « أحدهما » علمي ، وهو الاستدلال بحركات النجوم على الحوادث ؛ من جنس الاستقسام بالأزلام . « الثاني » عملي ، وهو الذي يقولون إنه القوى السماوية بالقوى المنفصلة الأرضية : كطلاسم ونحوها ، وهذا من أرفع أنواع السحر . وكلما حرمه الله ورسوله فضرره أعظم من نفعه .

« فالثانى » وان توم المتوهم أن فيه تقدمة للمعرفة بالحوادث ، وأن ذلك ينفع . فالجبل فى ذلك أضعف ، ومضرة ذلك أعظم من منفعة ؛ ولهذا قد علم الخاصة والعامة بالتجربة والتواتر أن الأحكام التى يحكم بها المنجمون يكون الكذب فيها أضعاف الصدق ، وهم فى ذلك من أنواع الكهان ، وقد ثبت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قيل له : إن منا قوماً يأتون الكهان ، فقال : «إنهم ليسوا بشيء» فقالوا : يا رسول الله ! إنهم يحدثونا أحيانا بالشئ فيكون حقا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تلك الكلمة من الحق يسمعا الجنى يقرها فى أذن وليه » وأخبر « أن الله اذا قضى بالأمر ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا لقوله ، كأنه سلسلة على صفوان ، حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا : ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الحق . وأن كل أهل السماء يخبرون أهل السماء التى تليهم ، حتى ينتهى الخبر إلى السماء الدنيا ، وهناك مسترقة السمع بعضهم فوق بعض ، فربما سمع الكلمة قبل أن يدركه الشهاب ، وربما أدركه الشهاب بعد أن يلقيها » قال صلى الله عليه وسلم : « فلو اتوا بالأمر على وجهه ؛ ولكن يزيدون فى الكلمة مائة كذبة »

وهكذا « المنجمون » حتى إنى خاطبتهم بدمشتى ، وحضر عندي رؤساؤهم . وبينت فساد صناعتهم بالأدلة العقلية التى يعترفون بصحتها قال رئيسهم : والله إنا نكذب مائة كذبة ، حتى نصدق فى كلمة .



وذلك أن مبنى علمهم على أن الحركات العلوية هي السبب في الحوادث ،  
والعلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب ، وهذا إما يكون إذا علم السبب التام الذي  
لا يتخلف عنه حكمه ، وهؤلاء أكثر ما يعلمون - إن علموا - جزاءً يسيراً من  
جملة الأسباب الكثيرة ، ولا يعلمون بقية الأسباب ، ولا الشروط ، ولا الموانع  
مثل من يعلم أن الشمس في الصيف تملأ الرأس حتى يشتد الحر ، فيريد أن  
يعلم من هذا - مثلاً - أنه حيثئذ أن العنب الذي في الأرض الفلانية يصير  
زيباً ؛ على أن هناك عنباً ، وأنه ينضج ، وينشره صاحبه في الشمس وقت الحر  
فيتزيب . فهذا وإن كان يقع كثيراً ؛ لكن اخذ هذا من مجرد حرارة  
الشمس جهل عظيم ؛ إذ قد يكون هناك عنب وقد لا يكون ؛ وقد يثمر ذلك  
الشجر أن خدّم وقد لا يثمر . وقد يؤكل عنباً وقد يعصر ، وقد يسرق ،  
وقد يزيب ، وأمثال ذلك .

والدلالة الدالة على فساد هذه الصناعة وتحريمها كثيرة ؛ وليس هذا موضعها  
وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أتى  
عراقاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين يوماً » و « المراف » قد قيل إنه  
اسم عام للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم ممن يتكلم في تقدم المعرفة بهذه الطرق  
ولو قيل : إنه في اللغة اسم لبعض هذه الأنواع فسأرها يدخل فيه بطريق  
العموم للمعنوي ، كما قيل في اسم الخمر والميسر ونحوهما .

واما إنكار بعض الناس أن يكون شيء من حركات الكواكب وغيرها من الأسباب فهو أيضا قول بلا علم ؛ وليس له في ذلك دليل من الأدلة الشرعية ولا غيرها ؛ فان النصوص تدل على خلاف ذلك ، كما في الحديث الذي في السنن عن عائشة رضى الله عنها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نظر الى القمر فقال : « يا عائشة ! تموزى بالله من شر هذا ، فهذا الفاسق اذا وقب » وكما تقدم في حديث الكسوف حيث أخبر « أن الله يخوف بها عباده »

وقد تبين أن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يخفان لموت أحد ولا حياته » أى لا يكون الكسوف معللا بالموت ، فهو نفي المصلحة الفاعلة ، كما في الحديث الآخر الذي في صحيح مسلم عن ابن عباس ، عن رجال من الأنصار ، أنهم كانوا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ رمى بنجم فلستار ، فقال : « ما كنتم تقولون لهذا في الجاهلية ؟ » فقالوا : كنا نقول : ولد الليلة عظيم ، أو مات عظيم ، فقال : « إنه لا يرمى بها لموت أحد ولا حياته ، ولكن الله اذا قضى بالامر سيع حمله المرش » ، وذكر الحديث في مسترق السمع . ففنى النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون الرمي بها لأجل أنه قد ولد عظيم أو مات عظيم ؛ بل لأجل الشياطين المسترقين السمع . ففى كلا الحديثين من أن موت الناس وحياتهم لا يكون سببا لكسوف الشمس والقمر ولا الرمي بالنجم ؛ وان كان موت بعض الناس قد يقتضى حدوث أمر في السموات ، كما ثبت في الصحيح « أن المرش عرش الرحمن اهتز لموت سعد

ابن معاذ « وأما كون الكسوف أو غيره قد يكون سببا لحادث في الأرض من عذاب يقتضى موتا أو غيره : فهذا قد أثبتته الحديث نفسه .

وما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم لا يناق لكون الكسوف له وقت محدود يكون فيه ، حيث لا يكون كسوف الشمس إلا في آخر الشهر ليلة السرار ، ولا يكون خسوف القمر إلا في وسط الشهر وليالي الابدار . ومن ادعى خلاف ذلك من المتفقهة أو العامة فليقدم علمه بالحساب ، ولهذا يمكن المعرفة بما مضى من الكسوف وما يستقبل كما يمكن المعرفة بما مضى من الأهلة وما يستقبل ؛ إذ كل ذلك بحساب ، كما قال تعالى : ( جعل الليل سكنا والشمس والقمر حسانا ) وقال تعالى : ( والشمس والقمر بحسبان ) وقال تعالى : ( هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب ) وقال : ( ويسئلونك عن الأهلة ؟ قل هي مواقيت للناس والحج )

ومن هنا صار بعض العامة إذا رأى المنجم قد أصاب في خبره عن الكسوف المستقبل يظن أن خبره عن الحوادث من هذا النوع ؛ فإن هذا جهل ، وإذا أخبر الأول بمنزلة إخباره بأن الهلال يطلع : إما ليلة الاثنين ، وإما ليلة احدى وثلاثين فإن هذا أمر أجرى الله به العادة لا يحرم أبداً ؛ وبمنزلة خبره أن الشمس تغرب آخر النهار وأمثال ذلك . فن عرف منزلة الشمس والقمر ، ومجاريهما علم ذلك . وإن كان ذلك علما قليل المنفعة .

فإذا كان الكسوف له أجل مسمى لم يناف ذلك أن يكون عند أجله يحمله الله سببا لما يقضيه من عذاب وغيره لمن يعذب الله في ذلك الوقت ، أو لغيره ممن ينزل الله به ذلك ، كما أن تعذيب الله لمن عذبه بالريح الشديدة الباردة كقوم عاد كانت في الوقت المناسب ، وهو آخر الشتاء ، كما قد ذكر ذلك أهل التفسير وقصص الأنبياء ؛ وكان النبي صلى الله عليه وسلم « إذا رأى غيلة — وهو السحاب الذي يخال فيه المطر — أقبل وأدبر ، وتغير وجهه ، فقالت له عائشة : إن الناس إذا رأوا غيلة استبشروا ؟ فقال : « يا عائشة ! وما يؤمنني ؟ قدرأى قوم عاد العذاب عارضا مستقبل أوديتهم فقالوا ( هذا عارض ممطرنا قال الله تعالى : ( بل هو ما استمجلتم به ريح فيها عذاب اليم ) وكذلك الأوقات الذي ينزل الله فيها الرحمة ، كالعشر الآخرة من رمضان ، والأول من ذى الحجة ، وكجوف الليل ؛ وغير ذلك هي أوقات محدودة لا تتقدم ولا تأخر وينزل فيها من الرحمة ما لا ينزل في غيرها .

وقد جاء في بعض طرق احاديث الكسوف ما رواه ابن ماجه وغيره في قوله صلى الله عليه وسلم : « إنهما لا ينكسفان لموت احدولا لحياته ، ولكن الله اذا تجلى لشيء من خلقه خشع له » وقد طعن في هذا الحديث ابو حامد ونحوه ، وردوا ذلك : لا من جهة علم الحديث ؛ فانهم قليلوا المعرفة به كما كان ابو حامد يقول عن نفسه : أنا مزجى البضاعة في علم الحديث ،

ولكن من جهة كونهم اعتقدوا أن سبب الكسوف إذا كان — مثلاً —  
 كون القمر إذا حاذها منع نورها أن يصل إلى الأرض لم يجوز أن يطل ذلك  
 بالتجلى . والتجلى المذكور لا يتنافى السبب المذكور ؛ فان خشوع الشمس  
 والقمر لله في هذا الوقت إذا حصل لنوره ما يحصل من انقطاع يرفع تأثيره  
 عن الأرض ؛ وحيل بينه وبين عمل سلطانه وموضع انتشاره وتأثيره : فان  
 الملك المتصرف في مكان بعيد لو منع ذلك لذل لذلك .

وأما قوله تعالى : ( فالدبريات أمراً ) فالدبريات هي الملائكة .  
 وأما اقسام الله بالنجوم ، كما أقسم بها في قوله : ( فلا أقسم بالخنس الجوار  
 الكنس ) فهو كاقسامه بنير ذلك من مخلوقاته ، كما أقسم بالليل والنهار ،  
 والشمس والقمر ، وغير ذلك : يقتضى تعظيم قدر المقسم به ، والتفنيه على  
 ما فيه من الآيات والعبرة ، والمنفعة للناس ؛ والانعام عليهم ، وغير ذلك ؛  
 ولا يوجب ذلك أن تتعلق القلوب به ، أو يظن أنه هو السعد للنجس .  
 كما لا يظن ذلك في ( الليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى ) وفي ( الداريات  
 ذرواً ، والحاملات ورقراً ) وفي ( الطور ، وكتاب مسطور ) وأمثال ذلك .

واعتماد المعتقد ان نجما من النجوم السبعة هو المتولي لسعده ونجسه  
 اعتقاده فاسد ، وان المعتقد أنه هو المدبر له : فهو كافر . وكذلك إن  
 انظم الى ذلك دعاؤه والاستمانة به كان كفراً ؛ وشركاً محضاً ، وغاية

من يقول ذلك ان يبنى ذلك على ان هنا الولد حين ولد بهذا الطالع .  
وهذا التقدير يمتنع ان يكون وحده هو المؤثر في احوال هذا المولود ؛  
بل غايته أن يكون جزءاً يسيراً من جملة الأسباب . وهذا القدر لا يوجب  
ما ذكر ؛ بل ما علم حقيقة تأثيره فيه مثل حال الوالدين ، وحال البلد الذي  
هو فيه ؛ فان ذلك سبب محسوس في أحوال المولود ؛ ومع هذا فليس  
هذا مستقلاً .

ثم إن الأوائل من هؤلاء المنجيين المشركين الصابئين واتباعهم قد  
قيل إنهم كانوا اذا ولد لهم المولود أخذوا طالع المولود ، وسموا المولود  
باسم يدل على ذلك ، فاذا كبر سئل عن اسمه ، أخذ السائل حال الطالع .  
فجاء هؤلاء الطريقة يسألون الرجل عن اسمه واسم امه ، ويزعمون أنهم  
يأخذون من ذلك الدلالة على أحواله ، وهذه ظلمات بعضها فوق بعض  
منافية للعقل والدين . وأما اختياراتهم ، وهو أنهم يأخذون  
الطالع لما يفعلونه من الأفعال : مثل اختياراتهم للسفر أن يكون القمر  
في شرفه وهو « السرطان » وأن لا يكون في هبوطه وهو « العقرب »  
فهو من هذا الباب المذموم .

ولما اراد على بن أبي طالب أن يسافر لقتال الخوارج عرض له منجم  
فقال : يا أمير المؤمنين ! لا تسافر ؛ فان القمر في العقرب ؛ فانك إن سافرت

والقمر في المقرب هزم أصحابك — أو كما قال — فقال علي : بل أسافر ثقة بالله ، وتوكلا على الله ، وتكذيبا لك ؛ فسافر فبورك له في ذلك السفر ، حتى قتل عامة الخوارج ، وكان ذلك من أعظم ماسربه ؛ حيث كان قتاله لهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما يذكره بعض الناس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تسافر والقمر في المقرب » فكذب غثلق باتفاق اهل الحديث .

واما قول القائل : إنها صنعة ادريس .

فيقال « أولاً » هذا قول بلاعلم ؛ فان مثل هذا لا يعلم الا بال نقل الصحيح ؛ ولا سبيل لهذا القائل الى ذلك ؛ ولكن في كتب هؤلاء « هرمس الهرامسة » ويزعمون أنه هو ادريس . « والهرمس » عندهم اسم جنس ؛ ولهذا يقولون : « هرمس الهرامسة » وهذا القدر الذي يذكرونه عن هرمسهم يعلم المؤمن قطعاً أنه ليس هو مأخوذاً عن نبي من الأنبياء على وجهه ؛ لمافيه من الكذب والباطل .

ويقال « ثانياً » : هذا ان كان أصله مأخوذاً عن ادريس فانه كان معجزة له ، وعلماً اعطاه الله اياه ، فيكون من العلوم النبوية . وهو لاء انما يحتجون بالتجربة والقياس ؛ لا بأخبار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .

ويقال « ثالثا » إن كان بعض هذا مأخوذاً عن نبي فمن المعلوم قطعاً أن فيه من الكذب والباطل أضغاف ما هو مأخوذ من ذلك النبي . ومعلوم قطعاً أن الكذب والباطل الذي في ذلك أضغاف الكذب والباطل الذي عند اليهود والنصارى فيما يأترونه على الأنبياء ، وإذا كان اليهود والنصارى قد تيقنا قطعاً أن أصل دينهم مأخوذ عن المرسلين ، وأن الله أنزل التوراة والإنجيل والزيور كما أنزل القرآن ، وقد أوجب الله علينا أن نؤمن بما أنزل علينا وما أنزل على من قبلنا ، كما قال تعالى : ( قولوا آمنا بالله . وما أنزل إلينا ، وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط ، وما أوتي موسى وعيسى ، وما أوتي النبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ) ثم مع ذلك قد أخبرنا الله أن أهل الكتاب حرفوا وبدلوا ، وكذبوا وكتموا ؛ فإذا كانت هذه حال الوحي المحقق ، والكتب المنزلة يقينا ؛ مع أنها إلينا أقرب عهداً من ادريس ، ومع أن ثقلها أعظم من ثقله النجوم ، وأبعد عن تمعد الكذب والباطل ، وأبعد عن الكفر بالله ورسوله واليوم الآخر . فإلظن بهذا القدر أن كان فيه ما هو منقول عن ادريس ؟!! فإنا نعلم أن فيه من الكذب والباطل والتحريف أعظم مما في علوم أهل الكتاب .

وقد ثبت في صحيح البخارى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
 « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، وقولوا



آمن بالله وما أنزل إلينا ، وما أنزل إليكم ، والمنا والمهم واحد ، ونحن له عسلمون » فإذا كنا مأمورين فيما يحدثنا به أهل الكتاب أن لانصدق إلا بما نعلم أنه الحق ، كما لانكذب إلا بما نعلم أنه باطل : فكيف يجوز تصديق هؤلاء فيما يزعمون أنه منقول عن ادريس عليه السلام ، وهم في ذلك أبعد عن علمهم المصدق من أهل الكتاب !!!

ويقال « رابعا » : لاريب أن النجوم « نوعان » : حساب ، وأحكام . فأما الحساب فهو معرفة أقدار الأفلاك والكواكب . وصفاتها ومقادير حركاتها ، وما يتبع ذلك فهذا في الأصل علم صحيح لاريب فيه ، كمعرفة الأرض وصفتها ، ونحو ذلك ؛ لكن جمهور التدقيق منه كثير التعب ، قليل الفائدة ؛ كالعلم مثلا بمقادير الدقائق ، والثواني ، والثالث في حركات السبعة المتحيرة ( الخنس ، الجوار الكنس ) . فان كان أصل هذا مأخوذاً عن ادريس فهذا ممكن ، والله أعلم بحقيقة ذلك ، كما يقول ناس إن أصل الطب مأخوذ عن بعض الأنبياء .

وأما الأحكام التي هي من جنس السحر فنالمتنع أن يكون نبي من الأنبياء كان ساحرا ، وهم يذكرون أنواعا من السحر ، ويقولون : هذا يصلح لعمل النواميس . أى « الشرائع ، والسنن » ومنها ما هو دعابة الكواكب ، وعبادة لها ، وأنواع من الشرك الذى يعلم كل من آمن بالله ورسوله بالاضطرار أن نبيا من الأنبياء لا يأمر بذلك

ولا علمه ، وإضافة ذلك إلى بعض الأنبياء كإضافة من أضاف ذلك إلى سليمان عليه السلام ، لما سخر الله له الجن والانس والطير ؛ فرغم قوم أن ذلك كان بأنواع من السحر ؛ حتى إن طوائف من اليهود والنصارى لا يحملونه نبيا حكيما ، فزعمه الله عن ذلك فقال تعالى : ( واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان ؛ وما كفر سليمان ؛ ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ) الآية . وكذلك أيضا الاستدال على الحوادث بما يستدلون به من الحركات العلوية ، والاختيارات للأعمال : هذا كله يعلم قطعا أن نبيا من الأنبياء لم يؤمر قط بهذا ؛ إذ فيه من الكذب والباطل ما ينزه عنه العقلاء الذين هم دون الأنبياء بكثير ، وما فيه من الحق فهو شبيه بما قال إمام هؤلاء ومعلمهم الثاني « أبو نصر الفارابي » قال ما مضمونه : إنك لو قلبت أوضاع النجمين ؛ فجعلت مكان السمد نحسا ، ومكان النحس سمدا ، أو مكان الحار باردا ، أو مكان البارد حارا ، أو مكان المذكر مؤنثا ، أو مكان المؤنث مذكرا ، وحكمت : لكان حكمك من جنس أحكامهم ، يصيب تارة ، ويخطئ أخرى . وما كان بهذه المثابة فهم ينزهون عنه بقراط ؛ وأفلاطون ، وأرسطو ، وأصحابه الفلاسفة المشائين ، الذين يوجد في كلامهم من الباطل والضلال نظير ما يوجد في كلام اليهود والنصارى ؛ فإذا كانوا ينزهون عنه هؤلاء الصابئين ، وأنبياءهم الذين أقل نسبة ، وأبعد عن معرفة الحق من اليهود والنصارى ؛ فكيف يجوز نسبته إلى نبي كريم ؟ ! !

ونحن نعلم من أحوال أئمتنا أنه قد أضيف إلى جعفر الصادق — وليس هو بنبي من الأنبياء — من جنس هذه الأمور ما يعلم كل عالم بحال جعفر رضي الله عنه أن ذلك كذب عليه ؛ فإن الكذب عليه من أعظم الكذب ، حتى نسب إليه أحكام « الحركات السفلية » كاختلاج الأعضاء وحوادث الجو من الرعد ، والبرق ، والهالة ، وقوس الله ، التي يقال له : « قوس قزح » وأمثال ذلك ، والعلماء يعلمون أنه بريء من ذلك كله .

وكذلك نسب إليه « الجدول » الذي بنى عليه الضلال طائفة من الرافضة ، وهو كذب مقتعل عليه ، اقتعله عليه عبد الله بن معاوية أحد المشهورين بالكذب ؛ مع ريلسته ، وعظمته عند أتباعه .

وكذلك أضيف إليه كتاب « الجفر » ، والبطاقة ، والهفت « وكل ذلك كذب عليه باتفاق أهل العلم به ، حتى أضيف إليه « رسائل اخوان الصفا » وهذا في غاية الجهل ؛ فإن هذه الرسائل إنما وضعت بعد موته بأكثر من مائتي سنة ؛ فإنه توفي سنة ثمان وأربعين ومائة ، وهذه الرسائل وضعت في دولة بنى بويه في أثناء المائة الرابعة في أوائل دولة بنى عبيد الذين بنوا القاهرة ، وضمتها جماعة ؛ وزعموا أنهم جمعوا بها بين الشريعة والفلسفة ؛ فضلوا وأضلوا .

وأصحاب « جعفر الصادق » الذين أخذوا عنه العلم ؛ كمالك بن أنس وسفيان بن عيينة ، وأمثالهما من الأئمة أئمة الاسلام براء من هذه الأكاذيب .

وكذلك كثير ما يذكره الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي في « كتاب حقائق التفسير » عن جمع من الكذب الذي لا يشك في كذبه أحد من أهل المعرفة بذلك ؛ وكذلك كثير من المذاهب الباطلة التي يحكيها عنه الرافضة . وهي من أين الكذب عليه . وليس في فرق الأمة أكثر كذبا واختلافا من « الرافضة » من حين نبؤا .

فأول من اتبع الرض كان منافقا زنديقا ، يقال له « عبد الله بن سبأ » فاراد بذلك إفساد دين المسلمين ، كما فعل « بولص » صاحب الرسائل التي بأيدي النصارى ، حيث ابتدع لهم بدعا أفسد بها دينهم ، وكان يهوديا ، فظهر النصرانية ثقافا فقصدها ، وكذلك كان « ابن سبأ » يهوديا فقصده ذلك ، وسعى في الفتنة لقصده إفساد الملة ، فلم يتمكن من ذلك ؛ لكن حصل بين المؤمنين تحريش وفتنة قتل فيها عثمان رضي الله عنه ، وجرى ماجرى من الفتنة ، ولم يجمع الله — والله الحمد — هذه الأمة على ضلالة ؛ بل لا يزال فيها طائفة قاعة بالحق لا يضرها من خالفها ولا من خذلها حتى تقوم الساعة ؛ كما شهدت بذلك النصوص المستفيضة في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ولما أحدثت البدع الشيعة في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ردها . وكانت « ثلاثة طوائف » غالية ؛ وسبابة ، ومفضلة

فأما « النالية » فانه حرقهم بالنار ، فانه خرج ذات يوم من باب كندة فسجد له أقوام ، فقال : ما هذا ؟ فقالوا : أنت هو الله . فاستتابهم ثلاثا فلم يرجعوا ، فأمر في الثالث بأخاديد تخذت ، وأضرم فيها النار ، ثم قذفهم فيها ، وقال :

لما رأيت الأمر أمراً منكراً أجبت ناري ودعوت قنبرا

وفي صحيح البخاري ان عليا أتى بزنادقهم فحرقهم ، وبلغ ذلك ابن عباس فقال : أما أنا فلو كنت لم أحرقهم ؛ لنعي النبي صلى الله عليه وسلم أن يعذب بعذاب الله ، ولضربت أعناقهم ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه فاقتلوه »

وأما « السبابة » فانه لما بلغه من سب أبي بكر وعمر طلب قتله فهرب منه الى قرقيسيا ؛ وكله فيه ، وكان علي يداري أمراءه ؛ لأنه لم يكن متمكنا ولم يكونوا يطيعونه في كل ما يأمرهم به .

وأما « المفضلة » فقال : لا أوتي بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر الا جلده حد المقترين ، وروي عنه من أكثر من ثمانين وجها أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ، ثم عمر . وفي صحيح البخاري عن محمد بن الحنفية أنه قال لأبيه : يا أبت ! من خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه

وسلم ؟ فقال يابى ؟ أو ما تعرف ؟ قال : لا . قال : أبو بكر ؛ قال : ثم من ؟ قال : عمر . وفى الترمذى وغيره أن عليا روى هذا التفضيل عن النبي صلى الله عليه وسلم .

« والمقصود هنا » أنه قد كذب على علي بن أبي طالب من أنواع الكذب الذى لا يجوز نسبتها الى أقل المؤمنين ، حتى أضافت اليه القرامطة والباطنية والخرمية والمزدكية والاسماعيلية والنصيرية مذاهبها التى هى من أفسد مذاهب العالمين ، وادعوا أن ذلك من العلوم الموروثة عنه . وهذا كله إنما أحدثه المنافقون الزنادقة الذين قصدوا إظهار ما عليه المؤمنون وهم ييطنون خلاف ذلك واستتبموا الطوائف الخارجة عن الشرائع ؛ وكان لهم دول ؛ وجرى على المؤمنين منهم فتن ، حتى قال « ابن سينا » : إنما اشتغلت فى علوم الفلاسفة لأن أبي كان من أهل دعوة المصريين . يعنى من بنى عبيد الرفضة القرامطة ، فانهم كانوا ينتحلون هذه العلوم الفلسفية ؛ ولهذا تجددين هؤلاء وبين الرفضة ونحوهم من البعد عن معرفة النبوات اتصال وانضمامات يجمعهم فيه الجهل الصميم ، بالصراط المستقيم ؛ صراط الذين أنعم الله عليهم من التبيين والصديقين ، والشهداء والصالحين .

فاذا كان فى الزمان الذى هو أقل من سبعمائة سنة قد كذب على أهل بيته وأصحابه وغيرهم ، وأضيف اليهم من مذاهب الفلاسفة والمنجمين ما يعلم

كل عاقل براءتهم منه ، وتفق ذلك على طوائف كثيرة منتسبة الى هذه الملة مع وجود من يبين كذب هؤلاء وينعى عن ذلك ، وينذب عن الملة بالقلب واليد واللسان ، فكيف الظن بما يضاف الى « ادريس » وغيره من الأنبياء من أمور النجوم والفلسفة . مع تطاول الزمان ، وتنوع الحدثان ، واختلاف الملك والملل والأديان ، وعدم من يبين حقيقة ذلك من حجة وبرهان ، واشتمال ذلك على ما لا يحصى من الكذب والبهتان ؟ .

و كذلك دعوى المدعى أن نجم النبي صلى الله عليه وسلم كان بالمقرب والمريخ ، وأمه بالزهرة ، وأمثال ذلك : هو من أوضح الهذيان ، المبينة لأحوال النبي صلى الله عليه وسلم لما يدعونه من هذه الأحكام ، فإن من أوضح الكذب قولهم إن نجم المسلمين بالزهرة ، ونجم النصارى بالمشتري ؛ مع قولهم إن المشتري يقتضى العلم والدين ، والزهرة تقتضى اللهو واللعب .

و كل عاقل يعلم أن النصارى أعظم الملل جهلا وضلالة ، وأبعدم عن معرفة المعقول والمنقول ، وأكثر اشتغالا بالملاهى وتمبذا بها .

والفلاسفة متفقون كلهم على أنه ما قرع العالم ناموس أعظم من التاموس الذى جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، وأمه أكل عقلا ودينا وعلماء باتفاق الفلاسفة ؛ حتى فلاسفة اليهود والنصارى ، فانهم لا يرتابون فى أن المسلمين أفضل عقلا ودنيا .

وإنما يكتأفد على دينه : أما اتباع الهواه ورعاية لمصلحة دنياه في  
 زعمه ؛ وإما ظنا منه أنه يجوز التمسك بأي ملة كانت ، وأن الملل شديدة بالمذاهب  
 الإسلامية ؛ فإن جمهور الفلاسفة والمنجيين وأمثالهم يقولون بهذا ، ويعملون  
 الملل بمنزلة الدول الصالحة ، وإن كان بعضها أفضل من بعض .

وأما الكتب السماوية المتواترة عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ،  
 فمناطق بأن الله لا يقبل من أحد ديناً سوى الخيفية ، وهي الإسلام العام : عبادة  
 الله وحده لا شريك له ، والإيمان بكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ،  
 كما قال تعالى : ( إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والنصارى ، والصابئين : من  
 آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً : فلهم أجرهم عند ربهم ، ولا خوف عليهم  
 ولا هم يحزنون ) وبذلك أخبرنا عن الأنبياء المتقدمين وأممهم ، قال نوح : ( فإن  
 توليتم فاسألتكم من أجر أن أجري الأعلى الله ؛ وأمرت أن أكون من  
 المسلمين ) وقال في إبراهيم : ( ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه  
 ولقد اصطفيناه في الدنيا ، وإنه الآخرة عن الصالحين : إذ قال له ربه  
 أسلم ، قال أسلمت لرب العالمين . ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب ؛ يابني  
 إن الله اصطفى لكم الدين ، فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون ) وقال موسى ( يا قوم  
 إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين ) وقال : ( إنا أنزلنا التوراة  
 فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا ) وقالت بلقيس  
 : ( رب إني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين ) وقال في



الحوارين : ( ان آمنوا بى وبرسولى ، قالوا آمنا ، وأشهد بأننا مسلمون ) وقد قال مطلقا : ( شهد الله انه لا اله الا هو ، والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط ؛ لا اله الا هو العزيز الحكيم . ان الدين عند الله الاسلام ) وقال : ( قولوا آمنا بالله ؛ وما أنزل علينا ، وما أنزل على ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والأسباط ؛ وما أوتى موسى وعيسى ؛ والنيون من ربهم لا تفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون . ومن يتبع غير الاسلام دنيا فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين ) .

فإذا كان المسلمون باتفاق كل ذى عقل أولى أهل الملل بالعلم والعقل والعدل وأمثال ذلك مما يناسب عندهم آثار المشتري ، والنصارى أبعد عن ذلك ، وأولى باللغو واللعب وما يناسب عندهم آثار الزهرة : كان ما ذكره ظاهر الفساد .

ولهذا لا تزال أحكامهم كاذبة متهافة ، حتى ان كبير الفلاسفة الذى يسمونه « فيلسوف الاسلام » يعقوب بن اسحاق الكندى عمى تسييرا لهذه الملة : زعم أنها تنقضى عام ثلاث وتسعين وستائة ، وأخذ ذلك منه من أخرج « مخرج الاستخراج » من حروف كلام ظهر فى الكشف لبعض من أعاده ، ووافقهم على ذلك من من زعم أنه استخرج بقاء هذه الملة من حساب الجمل ، التى للحروف التى فى

أوائل السور ، وهي مع حذف التكرير أربعة عشر حرفا . وحسابها في  
الجملة الكثير ستمائة وثلاثة وتسعون . ومن هذا ايضا ماذكر في التفسير  
أن الله لما أنزل ( الم ) قال بعض اليهود : بقا هذه اللمة احدى وثلاثون ،  
فلما أنزل بعد ذلك ( الر ) و ( الم ) قالوا . خلط علينا .

فهذه الأمور التي توجد في ضلال اليهود والنصارى ، وضلال المشركين  
والصائبين من المتفلسفة والمنجيين : مشتملة من هذا الباطل على مالا يعلمه  
الا الله تعالى .

وهذه الأمور وأشباهاها خارجة عن دين الاسلام محرمة فيه ؛ فيجب  
إنكارها ، والنهي عنها على المسلمين على كل قادر : بالعلم والبيان ، واليد واللسان  
فان ذلك من أعظم ما أوجبه الله من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهؤلاء  
وأشباهم أعداء الرسل ، وسوس الملل .

ولا يفتق الباطل في الوجود الا بشوب من الحق ؛ كما أن أهل الكتاب  
لبسوا الحق بالباطل بسبب الحق اليسير الذي معهم ، يضلون خلقا كثيرا عن  
الحق الذي يجب الايمان به ، ويدعونه الى الباطل الكثير الذي هم عليه .  
وكثيرا ما يعارضهم من أهل الاسلام من لا يحسن التمييز بين الحق والباطل ،  
ولا يقيم الحجة التي تدحض باطلهم ، ولا يبين حجة الله التي أقامها برسله ،  
فيحصل بسبب ذلك فتنة . وقد بسطنا القول في هذا الباطل ونحوه في غير  
هذا الموضع . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

ما يقول السادة الفقهاء أئمة الدين رضى الله عنهم أجمعين فى هؤلاء  
« المنجمين » الذين يجلسون على الطرق ، وفى الخوانيت وغيرها ، ويجلس  
عندهم النساء . والفساق أيضا بسبب النساء ، ويزعم هؤلاء المنجمون أنهم  
يخبرون بالأمور المغيبة ، معتمدين فى ذلك على صناعة التنجيم ، ويكتبون  
للناس الأوقاف ، ويسحرون ، ويكتبون الطلاسم ، ويعلمون النساء  
السحر لأزواجهن وغيرهم ، ويجتمع النساء والرجال على أبواب الخوانيت  
بسبب ذلك ، وربما آل الأمر الى غير ذلك من افساد النساء على أزواجهن ،  
وافساد عقائد الناس ، وتعلق همجهم بالسحر والكواكب ، وإعراضهم  
عن الله عز وجل والتوكل عليه فى الحوادث والتوازل : فهل يحل  
ذلك ، أم لا ؟

وهل صناعة « التنجيم » محرمة ، أم لا ؟ وهل يجوز أخذ الأجرة  
على ذلك ، وبذلها حرام ، أم لا ؟ وهل يجوز لمن له تعلق بالخانوت من ناظر  
ومالك ووكيل ان يؤجره من ذلك أم لا ؟ وهل الأجرة حرام ، أم لا ؟  
وهل يجب على ولي الأمر وكل مسلم يقدر على ذلك ازالة ذلك ، أم لا ؟

وهل إذا لم يفعل ولي الأمر الإنكار عليهم يدخل في وعيد الحديث الصحيح المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو قوله : « مامن وال يسترعيه الله رعية ، ثم لم يجهد لهم ، ونصح لهم ، إلا لم يدخل معهم الجنة »

وإذا أنكر ولي الأمر هذا المنكر يدخل في قوله تعالى : ( وتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف ؛ وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون ) ؟ وهل يثاب على ذلك الثواب الجزيل إذا أنكره أم لا ؟ وإن روأ ان يدكروا ما حضرهم من الأحاديث الوعيدية في ذلك مأجورين . ان شاء الله تعالى ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . لا يحل شيء من ذلك ، وصناعة « التنجيم » التي مضمونها الأحكام والتأثير . وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية ، والتمزيج بين القوى الفلكي والقوايل الأرضية : صناعة محرمة بالكتاب والسنة ، وإجماع الأمة ؛ بل هي محرمة على لسان جميع المسلمين في جميع الملل ، قال الله تعالى : ( ولا يفلح الساحر حيث أتى ) وقال : ( ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ) قال عمر وغيره : الجبت السحر .

وروى أبو داود في سننه بإسناد حسن ، عن قبيصة بن مخارق عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المياقة والطرق والطيرة من الجبت » قال عوف

راوى الحديث : العياقة زجر الطير ؛ والطرق الخط يخط في الأرض . وقيل  
بالمكس . فاذا كان الخط ونحوه الذى هو من فروع النجامة من الجبت ؛  
فكيف بالنجامة ؟ » وذلك أنهم يولدون الأشكال في الأرض ؛ لأن ذلك متولد  
من أشكال الفلك .

وروى احمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم باسناد صحيح عن ابن عباس  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من اقتبس علما من النجوم اقتبس  
شعبة من السحر ؛ زاد ما زاد » فقد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بان  
علم النجوم من السحر ؛ وقد قال الله تعالى : ( ولا يفلح الساحر حيث أتى )  
وهكذا الواقع ؛ فإن الاستقراء يدل على أن أهل النجوم لا يفلحون ؛  
لا في الدنيا ولا في الآخرة .

وروى أحمد ومسلم في الصحيح ؛ عن صفية بنت عبيد ؛ عن بعض  
ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من  
أتى عرافا فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين يوما » والمنجم يدخل في اسم  
العراف عند بعض العلماء . وعند بعضهم هو في معناه . فاذا كانت هذه  
حال السائل فكيف بالمستؤول .

وروى أيضا في صحيحه عن معاوية بن الحكم السلمي قال : قلت يا رسول  
الله ! ان قوما منا يأتون الكهان . قال : « فلا تأتوهم » فنهى النبي صلى الله  
عليه وسلم عن اتيان الكهان ، والمنجم يدخل في اسم الكاهن عند الخطابي

وغيره من العلماء ، وحكى ذلك عن العرب . وعند آخرين هو من جنس الكاهن وأسوء حالاً منه ، فلحق به من جهة المعنى .

وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( ثمن الكلب خيث . ومهر البني خيث . وحلوان الكاهن خيث » وحلوانه الذى تسميه العامة « حللوانته » ويدخل فى هذا المعنى ما يعطيه النجم وصاحب الأزلام التى يستقسم بها مثل الخشبة المكتوب عليها . أ . ب ، ج ، د ، والضارب بالخصى ونحوهم فإعطى هؤلاء حرام . وقد حكى الإجماع على تحريمه غير واحد من العلماء : كالبنوى ، والقاضى عياض ؛ وغيرهما .

وفي الصحيحين عن زيد بن خالد قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحدادية على أثر سماء كانت من الليل ، فقال : « أتدرون ماذا قال ربكم الليلة ؟ » قلنا : الله ورسوله أعلم ، قال « أصبح من عبادى مؤمن بى وكافر بى ، فمن قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بى وكافر بالكواكب » وفى صحيح مسلم عن أبى هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما أنزل الله من السماء من بركة إلا أصبح فريق من الناس بها كافرين ؛ ينزل الله النيث ويقولون بكواكب كذا ، وكذا . » وفى صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم ؛ أنه قال : « اربع فى أمتى من أمر الجاهلية : الفخر بالأحساب ، والطمع فى الأنساب ، والنياحة ، والاستسقاء بالأنواء » وفيه عن ابن عباس ؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم : ( وتعملون رزقكم أنكم تكذبون ) قال : هو الاستسقاء بالأنواء ؛ أو كما قال .

والتصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر الأمة بالنهي عن ذلك أكثر من أن يتسع هذا الموضع لذكرها .

وقد تبين بما ذكرناه أن الأجرة للأخوذة على ذلك ، والهبة ، والكرامة حرام على الدافع ؛ والآخذ ، وأنه يحرم على الملك والنظار والوكلاء إكراء الحوانيت المملوكة أو الموقوفة أو غيرها من هؤلاء الكفار والفساق بهذه المنفعة ؛ إذا غلب على ظنهم أنهم يفعلون فيها هذا الجبت الملعون .

ويجب على ولي الأمر وكل قادر السعي في إزالة ذلك . ومنهم من الجلوس في الحوانيت أو الطرقات ؛ أو دخولهم على الناس في منازلهم لذلك ، وإن لم يفعل ذلك فيكفيه قوله تعالى : ( كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ) وقوله سبحانه وتعالى : ( لولا إنهم الرابيونو الأخبار عن قولهم الاعم وأكلهم السحت ) فإن هؤلاء الملاحين يقولون الاعم ويأكلون السحت باجماع المسلمين ؛ وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم برواية الصديق عنه أنه قال : « إن الناس إذا رأوا المنكر ولم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه » وأى منكر أنكر من عمل هؤلاء الأخابث ؛ سوس الملك ؛ واعداء الرسل ؛ وأفراخ الصابئة عباد الكواكب ؟ !! فهل كانت بعثة الخليل صلاة الله وسلامه عليه إمام الخفاء إلا إلى سلف هؤلاء ؛ فإن نمرود بن كئمان كان ملك هؤلاء ؛ وعلماء الصابئة هم المنجمون ونحوم وهل عبدت الأوثان في غالب الأمر إلا عن رأي هذا الصنف الخبيث ، الذين يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله ؟ !!

ومن استقووه ممن ينتسب إلى الدين بكتاب فانه الخلق بأن يأخذ  
 بنصيب من قوله : ( ولما جاءهم رسول من عند الله مصدقا لما معهم نبذ فريق  
 من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون . واتبعوا  
 ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان ، وما كفر سليمان ولكن الشياطين  
 كفروا ، يعلمون الناس السحر ، وما أنزل على الملكين يسابل هاروت  
 وماروت ، وما يعلمان من أحد حتى يقولان إنما نحن فتنة فلا تكفر ، فيتعلمون  
 منها ما يفرقون به بين المرء وزوجه ، وما هم بضارين به من أحد إلا بأذن  
 الله ، ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ، ولقد علموا لمن اشتراه ما له في  
 الآخرة من خلاق . وليئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون . ولو أنهم  
 آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون ) .

وهكذا قد اعترف رؤساء المنجمين من الأولين والآخرين أن أهل الايمان  
 أهل العبادات والدعوات يرفع الله عنهم يركة عباداتهم ودعاءهم وتوكلهم على  
 الله ما يزعم المنجمون أن الأفلاك توجهه ، ويعترفون أيضا بأن أهل العبادات  
 والدعوات ذوى التوكل على الله يعطون من ثواب الدنيا والآخرة ما ليس في  
 قوى الأفلاك أن تجلبه . فالحمد لله الذى جعل خير الدنيا والآخرة فى اتباع  
 المرسلين ، وجعل خير أمة هم الذين يأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر  
 وقال تعالى : ( فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذلة على المؤمنين  
 أعزة على الكافرين . يجاهدون فى سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ؛ ذلك



فضل الله يؤتیه من یشاء ، والله واسع عليم ) . والله يؤيد ويمین علی الدین  
واتباع سبیل المؤمنین . والله سبحانه وتعالی أعلم ، وأحكم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن صناعة « التنجيم » والاستدلال بها على الحوادث : هل هو حلال  
أم حرام ؟ يحل أخذ الأجرة وبذلها ، أم لا ؟ وهل يجب على ولي الأمر منهم  
وازالهم من الجلوس في الدكاكين ؟

فأجاب : بل ذلك محرم بإجماع المسلمين ، وأخذ الأجرة على ذلك ،  
ومن الجلوس في الحوانيت والطرفات ، ومنع الناس من أن يكرههم . والقيام  
في ذلك من أفضل الجهاد في سبيل الله . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن قال لشريف : يا كلب ! يا ابن الكلب ! لا تعد يدك الى حوض  
الحمام . فقيل له : إنه شريف ، فقال : لعنه الله ، ولعن من شرفه . فقيل  
له : أين عقلك ؟ هذا شريف !! فقال : كلب بن كلب ، فقام اليه وضربه  
فهل يجب قتله أم لا ؟ وشهد عليه بذلك عدوه له ؟

فأجاب : لا تقبل شهادة العدو على عدوه ولو كان عدلا ؛ وليس هذا الكلام مجردة من باب السب الذى يقتل صاحبه ، بل يستفسر عن قوله : من شرفه . فان ثبت بتفسيره أو بقرائن حاله أو لفظية أنه أراد لمن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قتله .

وإن لم يثبت ذلك ، أو ثبت بقرائن حاله أو لفظية أنه أراد غير النبي صلى الله عليه وسلم : مثل أن يريد لمن من يعظمه . أو يبجله ، أو لمن من يعتقد شريفا : لم يكن ذلك موجبا للقتل باتفاق العلماء ؛ لا يظن بالذى ليس بزندق أنه يقصد لمن النبي صلى الله عليه وسلم . فن عرف من حاله أنه مؤمن ليس بزندق كان ذلك دليلا على أنه لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم . ولا يجب قتل مسلم بسب أحد من الأشراف باتفاق العلماء ، إنما يقتل من سب الأنبياء . وفيمن سب الصحابة تفصيل ونزاع بين العلماء .

ولكن من ثبت عليه أنه اعتدى بقوله أو فعله على شريف أو غيره عوقب على عدوانه : إما بالقصاص بما يكون فيه المماثلة ، وإما التميز بما يمنعه من العدوان ، وإما بمحد القذف ان كان العدوان قذفا يوجب الحد .

وتجب عقوبة المعتدين أيضا وإن كان شريفا ، فقد ثبت فى الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إنما هلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، والذي

نفس محمد يده ! لو سرت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها » . وما يشرع فيه القصاص في الدماء والأموال وغيرها ، ولا فرق فيه بين الشريف وغيره ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « المسلمون تكافأ دمائهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم » الحديث . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل أراد أن يشتكي على رجل ، فشفع فيه جماعة ، فقال : لو جاءني محمد بن عبد الله فيه ما قبلت . فقالوا : كفرت ! استغفر الله من قولك ، فقال : ما أقول ؟

فأجاب رحمه الله تعالى : أما قول الرجل لوجاءني محمد بن عبد الله . إذا ثبت عليه هذا الكلام فإنه يقتل على ذلك ؛ ولو تاب بعد رفعه إلى الامام لم يسقط عنه القتل في أظهر قولي العلماء ؛ ولكن إن تاب قبل رفعه إلى الامام سقط عنه القتل في أظهر القولين ؛ وإن عزر بعد التوبة كان سائئنا .

## وسئل رحمه الله

عن رجل لمن اليهود ، ولعن دينه ، وسب التوراة : فهل يجوز لمسلم أن يسب كتابهم ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله ليس لأحد أن يلعن التوراة ؛ بل من أطلق لعن التوراة فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل . وإن كان ممن يعرف أنها منزلة من عند الله ، وأنه يجب الإيمان بها : فهذا يقتل بشتمه لها ؛ ولا تقبل توبته في أظهر قولي العلماء .

وأما إن لعن دين اليهود الذي هم عليه في هذا الزمان فلا بأس به في ذلك ، فإنهم ملعونون هم ودينهم ، وكذلك ان سب التوراة التي عندهم بما يبين أن قصده ذكر تحريفها مثل أن يقال نسخ هذه التوراة مبدلة لا يجوز العمل بما فيها ، ومن عمل اليوم بشرائنها المبدلة والمنسوخة فهو كافر : فهذا الكلام ونحوه حق لا شيء على قائله . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل يفضل اليهود والنصارى على الرافضة ؟

فأجاب : الحمد لله . كل من كان مؤمناً بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم فهو خير من كل من كفر به ؛ وإن كان في المؤمن بذلك نوع من البدعة ، سواء كانت بدعة الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية أو غيرهم ؛ فإن اليهود والنصارى كفار ، كفرأ معلوماً بالاضطرار من دين الاسلام . والمبتدع إذا كان يحسب أنه موافق للرسول صلى الله عليه وسلم لا يخالف له لم يكن كافراً به ؛ ولو قدر أنه يكفر فليس كفره مثل كفر من كذب الرسول صلى الله عليه وسلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة » وقال آخر : إذا سلك الطريق الحيدة واتبع الشرع دخل ضمن هذا الحديث ، وإذا فعل غير ذلك ولم يبال ما نقص من دينه

وزاد في ديناه لم يدخل في ضمن هذا الحديث . قال له ناقل الحديث : أنا لو فعلت كل مالا يليق ، وقلت لا إله إلا الله : دخلت الجنة ولم أدخل النار ؟

فأجاب رحمه الله : الحمد لله رب العالمين . من اعتقد أنه بمجرد تلفظ الانسان بهذه الكلمة يدخل الجنة ولا يدخل النار بحال فهو ضال ، مخالف للكتاب والسنة واجماع المؤمنين ؛ فإنه قد تلفظ بها المنافقون الذين هم في الدرك الأسفل من النار ، وهم كثيرون ؛ بل المنافقون قد يصومون ويصلون ويتصدقون ؛ ولكن لا يتقبل منهم ، قال الله تعالى : ( إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم ، وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى . يراؤن الناس ، ولا يذكرون الله إلا قليلا ) وقال تعالى : ( قل انفقوا طوعا أو كرها لن يتقبل منكم ؛ انكم كنتم قوما فاسقين . وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم الا أنهم كفروا بالله وبرسوله ، ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ، ولا ينفقون إلا وهم كارهون ) وقال تعالى : ( إذا لله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا ) وقال تعالى : ( يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه ، نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم يقولون ربنا أئتم لنا نورنا — الى قوله — فالיום لا يؤخذ منكم فدية ولا من الذين كفروا ) .

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان ، » ولمسلم « وإيا

صلى وصام وزعم أنه مسلم » وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
« أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خصلة  
منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ؛ وإذا وعد  
أخلف ؛ وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر »

ولكن ان قال : لا اله الا الله خالصا صادقا من قلبه ومات على ذلك فانه  
لا يخلد في النار : إذ لا يخلد في النار من في قلبه مثقال حبة خردل من ايمان كما  
صحت بذلك الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لكن من دخلها من « فساق  
أهل القبلة » من أهل السرقة ، والزنا وشرب الخمر ، وشهادة الزور  
وأكل الربا وأكل مال اليتيم ؛ وغير هؤلاء ، فانهم اذا عذبوا فيها عذبهم  
على قدر ذنوبهم ، كما جاء في الأحاديث الصحيحة « منهم من تأخذه النار الى كعبه  
ومنهم من تأخذه الى ركبتيه ، ومنهم من تأخذه الى حقويه » ومكثوا فيها  
ما شاء الله أن يمكثوا أخرجوا بمد ذلك كالحلم ؛ فيلقون في نهر يقال له  
الحياة ، فينبتون فيه كما تنبت الحبة في حميل السيل ، ويدخلون الجنة مكتوب  
على رقابهم : هؤلاء الجهنميون عتقاء الله من النار . وتفصيل هذه المسألة في  
غير هذا الموضع . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل حبس خصما له عليه دين بحكم الشرع ، فحضر اليه زجل يشفع فيه فلم يقبل شفاعته ، فتخاصما بسبب ذلك ، فشهد الشافع على الرجل ، لأنه صدر منه كلام يقتضى الكفر ، وخاف الرجل غائلة ذلك ، فاحضر الى حاكم شافعي ، وادعى عليه رجل من المسلمين بأنه تلفظ بما قيل عنه ، وسأل حكم الشرع في ذلك . فقال الحاكم للخصم عن ذلك فلم يعترف ، فلحن أن يعترف ليم له الحكم بصحة اسلامه وحقن دمه فاعترف بأن ذلك صدر منه جاهلا بما يترتب عليه ، ثم أسلم ، ونطق بالشهادتين ، وتاب واستغفر الله تعالى ، ثم سأل الحاكم المذكور أن يحكم له باسلامه وحقن دمه وتوبته وبقاء ماله عليه ، فأجابه الى سؤاله ، وحكم باسلامه ، وحقن دمه ، وبقاء ماله عليه ، وقبول توبته وعززه تعزير مثله وحكم بسقوط تعزير ثان عنه ، وقضى بموجب ذلك كله . ثم نفذ ذلك حاكم آخر حنفي : فهل الحكم المذكور صحيح في جميع ماحكم له به ، أم لا ؟ وهل يفتقر حكم الشافعي الى حضور خصم من جهة بيت المال : أم لا ؟ وهل لأحد أن يتعرض بما صدر منه من أخذ ماله أو شيء منه بعد اسلامه ، أم لا ؟ وهل يحل لحاكم آخر بعد الحكم



والتنفيذ المذكورين أن يحكم في ماله بخلاف الحكم الأول وتنفيذه  
أم لا ؟ وهل ثياب ولي الأمر على من يتعرض إليه باخذ ماله أو شيء  
منه بما ذكر ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم الحكم المذكور صحيح ، وكذلك تنفيذه  
وليس لبيت المال في مال مثل هذا حق باتفاق المسلمين ؛ ولا يفترق  
الحكم بإسلامه وعصمة ماله الى حضور خصم من جهة بيت المال ؛  
فإن ذلك لا يتوقف على الحكم ؛ إذ الأئمة متفقون على أن المرتد إذا أسلم  
عصم بإسلامه دمه وماله وإن لم يحكم بذلك حاكم ؛ ولا كلام لولي بيت  
المال في مال من أسلم بعد رده ؛ بل مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد  
أيضا في المشهور عنه أن من شهد عليه بينة بالردة فأنكر وتشهد  
الشهادتين المعتبرتين حكم بإسلامه ، ولا يحتاج أن يقر بما شهد به عليه ،  
فكيف إذا لم يشهد عليه عدل ؟ فانه من هذه الصورة لا يفترق الحكم  
بعصمة دمه وماله الى اقراره باتفاق المسلمين :

ولا يحتاج عصمة دم مثل هذا الى أن يقر ثم يسلم بعد اخراجه  
الى ذلك ، فقد يكون فيه الزام له بالكذب على نفسه أنه كفر ؛  
ولهذا لا يجوز أن يبنى على مثل هذا الاقرار حكم الاقرار الصحيح ؛  
فانه قد علم أنه لقن الاقرار ، وأنه مكره عليه في المعنى ؛ فانه انما فعله

خوف القتل . ولو قدر أن كفر المرتد كفر سب فليس في الأحكام بذهب الأئمة الأربعة من يحكم بأن ماله لبيت المال بحد اسلامه ؛ انما يحكم من يحكم بقتله لكونه يقتل حدا عندم على المشهور . ومن قال يقتل لزندقة فان مذهبه أنه لا يؤخذ بمثل هذا الاقرار .

وأیضا قال الزنديق عند أكثر من قال بذلك لورثته من المسلمين فان المناقین الذین كانوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانوا اذا ماتوا ورثهم المسلمون مع الجزم بنفاقهم ؛ كعبدا لله بن أبي وأمثلة ممن ورثهم ورتهم الذین یعلمون بنفاقهم ، ولم يتوارث أحد من الصحابة غير الميراث متافق . والمتافق هو الزنديق في اصطلاح الفقهاء الذین تكلموا في توبة الزنديق .

وأیضا لحکم الحاكم اذا نفذ في دمه الذی قد يكون فيه نزاع نفذ في ماله بطريق الأولى ؛ إذ ليس في الأمة من يقول يؤخذ ماله ولا يساح دمه ، فلو قيل بهذا كان خلاف الاجماع ؛ فاذا لم يتوقف الحكم بعصمة دمه على دعوى من جهة ولي الأمر فاله أولى .

وقد تبين أن الحكم بحال مثل هذا لبيت المال غير ممكن من وجوه « أحدها » أنه لم يثبت عليه ما يبيح دمه ؛ لا بيئته . ولا باقرار متعين ؛

ولكن باقرار قصد به عسمة ماله ودمه من جنس الدعوى على الخصم  
 المسخر . « الثانى » أن الحكم بعسمة دمه وماله واجب فى مذهب الشافعى  
 والجمهور وإن لم يقر ؛ بل هو واجب بالاجماع مع عدم اليقنة والاقرار .  
 « الثالث » أن الحكم صحيح بلا ريب . « الرابع » انه لو كان حكم مجتهد  
 فيه لزال ذلك بتنفيذ المنفذ له . « الخامس » أنه ليس فى الأحكام من  
 يحكم بمال هذا لبيت المال ولو ثبت عليه الكفر ثم الاسلام ؛ ولو كان  
 الكفر سببا ؛ فكيف اذا لم يثبت عليه ؟ ! أم كيف إذا حكم بعسمة ماله ؟ !  
 بل مذهب مالك وأحمد الذى يستند اليها فى مثل هذه من أبعد المذاهب  
 عن الحكم بمال مثل هذا لبيت المال ؛ لأن مثل هذا الاقرار عندهم  
 اقرار تلجئة لا يلتفت اليه ؛ ولما عرف من مذهبها فى الساب . والله أعلم .



# كتاب الأطعمة

## مسئل شيخ الإسلام قدس روع

عن أكل لحوم الخيل : هل هي حلال ؟

فأجاب ، الحمد لله . هي حلال عند جمهور العلماء : كالشافعي ، وأحمد ، وصاحب أبي حنيفة ، وعامة فقهاء الحديث ، وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم : « حرم عام خير لحوم الحمر ، وأباح لحوم الخيل » وقد ثبت : « أنهم نحر وأعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساو أكل لحمه »

## مسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن بغل تولد من حمار وحش وفرس : هل يؤكل ، أم لا ؟

فأجاب : اذا تولد البغل بين فرس وحمار وحش ، أو بين أتان وحصان جاز أكله وهكذا كل متولد بين أصليين مباحين ؛ وإنما حرم ما تولد من بين حلال وحرام « كالبغل » الذي أحد أبويه حمار أهلي ، و « كالسمع » المتولد بين الضبع والذئب . « والاسبار » المتولد من بين الذئب والضبع . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن نمجة ولدت خروفاً، نصفه كلب ونصفه خروف، وهو نصفين  
بالطول : هل يحل أكله ؛ أو تحل ناحية الخروف ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يؤكل من ذلك شيء ، فإنه متولد من حلال  
وحرام ، وإن كان مميزاً . لأن الأكل لا يكون إلا بعد التذكية ؛  
ولا يصح تذكية مثل هذا لأجل الاختلاط . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن غنزل رجل ولدت عناقاً وماتت المنزة ؛ فأرضعت امرأته العناق ؛  
فهل يجوز أكل لحما . أو شرب لبنها ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم يجوز له ذلك

## وسئل رحمه الله

هل يجوز شرب « الاقما » ؟

فأجاب : الحمد لله . اذا كانت من زبيب فقط فانه يباح شربه ثلاثة أيام اذا لم يشتد باتفاق العلماء : أما ان كان من خليطين يفسد أحدهما الآخر مثل الزبيب والبسر ، أو بقي أكثر من الثلاث : فهذا فيه نزاع . وان وضع فيه ما يحمضه كالخل ونحوه وماء الليمون كما يوضع في الفقاع المشذب فهذا يجوز شربه مطلقا ، فان حموضته تمنعه أن يشتد . فكل هذه الأشربة اذا حمضت ولم تصر مسكرة يجوز شربها .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل : نزل عند قوم ولم يكن معه ما يأكل هو ولادابته ، وامتنع القوم أن يديموه وان يضيفوه ، فحصل له ضرر ولادابته : فهل له أن يأخذ منهم ما يكفيه بغير اختيارهم ؟

فأجاب : إذا اضطر هو ودابته وعندم مال يطمونه ولم يطموه  
 فله أن يأخذ كفايته بغير اختيارم ، ويمطيهم عن المثل . وإن كان في سفر  
 وجب عليهم أن يضيفوه ان كانوا قادرين على ضيافته ؛ فان لم يضيفوه  
 أخذ ضيافته بغير اختيارم ولا شيء عليه ، قال النبي صلى الله عليه وسلم :  
 « حق الضيف واجب على كل مسلم » وقال : « أيا رجل نزل بقوم فعليهم  
 أن يقروه ، فان لم يقروه فله أن يعاقبهم بمثل قراه من زرعههم ومالههم »  
 وقال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم ولية  
 والضيافة ثلاثة أيام ، وما كان بعد ذلك فهو صدقة » . والله أعلم .



## باب الذكاة

### سئل شيخ الإسلام قدس الله روحه

عن جماعة من المسلمين اشتد نكيرهم على من أكل ذبيحة يهودي أو نصراني مطلقا ، ولا يدري ما حالهم : هل دخلوا في دينهم قبل نسخه وتحريفه وقبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أم بعد ذلك ؟ بل يتناكحون وتقر مناتحتهم عند جميع الناس ، وهم أهل ذمة يؤدون الجزية ، ولا يعرف من هم ، ولا من آباؤهم : فهل للمنكرين عليهم منهم من الذبح للمسلمين ؟ أم لهم الأكل من ذبائحهم ، كسائر بلاد المسلمين .

فأجاب : رضى الله عنه . ليس لأحد ان ينكر على أحد أكل من ذبيحة اليهود والنصارى في هذا الزمان ، ولا يحرم ذبحهم للمسلمين ، ومن أنكر ذلك فهو جاهل ، مخطيء ؛ يخالف لإجماع المسلمين ، فإن أصل هذه المسألة فيها نزاع مشهور بين علماء المسلمين ومسائل الاجتهاد لا يسوغ فيها الإنكار الا ببيان الحجة وإيضاح المحجة : لا الإنكار المجرد المستند إلى



محض التقليد ؛ فإن هذا فعل أهل الجبل والاهواء كيف والقول بتحريم ذلك في هذا الزمان وقبله قول ضيف جداً ، مخالف لما علم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولما علم من حال أصحابه والتابعين لهم بإحسان !! وذلك لأن النكر لهذا لا يخرج عن « قولين » .

إما أن يكون ممن يحرم « ذبائح أهل الكتاب » مطلقاً ، كما يقول ذلك من يقوله من الرافضة . وهؤلاء يحرمون نكاح نسائهم ، وأكل ذبائحهم . وهذا ليس من أقوال أحد من أئمة المسلمين المشهورين بالفتيا ، ولا من أقوال أتباعهم . وهو خطأ مخالف للكتاب والسنة والاجماع القديم فان الله تعالى قال في كتابه : ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات ، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ) .

فإن قيل هذه الآية معارضة بقوله : ( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ) وبقوله تعالى : ( ولا تمسكوا بعصم الكوافر ) .

قيل الجواب من ثلاثة أوجه .

أحدها ان الشرك المطلق في القرآن لا يدخل فيه أهل الكتاب ؛ وإنما يدخلون في الشرك المقيد . قال تعالى : ( لم يكن الذين كفروا من أهل

الكتاب والمشركون ) فجعل المشركين قسما غير أهل الكتاب ، وقال تعالى : ( إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والصابئين والنصارى ، والمجوس ، والذين أشركوا ) جعلهم قسما غيرهم .

فأما دخولهم في المقيد ففي قوله تعالى : ( اتخذوا أجبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم ، وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون ) فوصفهم بأنهم مشركون .

وسبب هذا أن أصل دينهم الذي أنزل الله به الكتب وأسل به الرسل ليس فيه شرك ، كما قال تعالى : ( وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ) وقال تعالى : ( واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا ، أجمعنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ) وقال : ( ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ) ولكنهم بدلوا وغيروا فابتدعوا من الشرك ما لم ينزل به الله سلطانا ، فصار فيهم شرك باعتبار ما ابتدعوا : لا باعتبار أصل الدين .

وقوله تعالى : ( ولا تمسكوا بعصم الكرافر ) هو تعريف الكوافر المعروفات اللاتي كن في عصم المسلمين ، وأولئك كن مشركات : لا كتابات من أهل مكة ، ونحوها .

« الوجه الثاني » إذا قدر أن لفظ « الشركات » و « الكوافر » يعم الكتابات : فأية المائدة خاصة ، وهي متأخرة نزلت بعد سورة البقرة والمتحنة باتفاق العلماء ، كما في الحديث : « المائدة من آخر القرآن نزولا ، فأحلوا حللها ، وحرّموا حرامها » والخاص المتأخر يقضي على العام المتقدم باتفاق علماء المسلمين ؛ لكن الجمهور يقولون : انه مفسر له . فتبين أن صورة التخصيص لم ترد باللفظ العام . وطائفة يقولون : إن ذلك نسخ بعد أن شرع .

« الوجه الثالث » إذا فرضنا النصين خاصين ، فأحد النصين حرم ذبائحهم ونكاحهم ، والآخر أحلها . فالنص المحلل لهما هنا يجب تقديعه لوجهين .

« أحدهما أن سورة المائدة هي المتأخرة باتفاق العلماء ، فتكون ناسخة للنص المتقدم . ولا يقال إن هذا نسخ للحكم مرتين ؛ لأن فعل ذلك قبل التحريم لم يكن بخطاب شرعى حل ذلك ؛ بل كان لعدم التحريم ؛ بمنزلة شرب الخمر ، وأكل الخنزير ، ونحو ذلك . والتحريم المبتدأ لا يكون نسخا لاستصحاب حكم الفعل ؛ ولهذا لم يكن تحريم النبي صلى الله عليه وسلم « لكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير » ناسخا لما دل عليه قوله تعالى : ( قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما على طاعم يطعمه ) الآية من أن الله عز وجل لم يحرم قبل نزول الآية إلا هذه الأصناف الثلاثة ؛ فان هذه الآية نفت تحريم ما سوى الثلاثة إلى حين نزول هذه الآية ؛ ولم يثبت تحليل

ما سوى ذلك ؛ بل كان ما سوى ذلك عفواً لا تحليل فيه ولا تحرّم ، كفعل  
الصبي والمجنون . وكما في الحديث المعروف « الحلال ما حله الله في كتابه ،  
والحرام ما حرّمه الله في كتابه وما سكّته فهو مما عفا عنه » وهذا محفوظ  
عن سلمان الفارسي موقوفاً عليه أو مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

ويدل على ذلك انه قال في سورة المائدة : ( اليوم أحل لكم الطيبات )  
فاخبر انه أحلها ذلك اليوم ، وسورة المائدة مدنية بالاجماع ، وسورة الأنعام  
مكية بالاجماع . فعلم أن تحليل الطيبات كان بالمدينة لا بمكة ، وقوله تعالى :  
( يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا  
الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ) إلى آخرها . فثبت نكاح  
الكتايبات ، وقبل ذلك كان إما عفواً على الصحيح ، وإما محرماً ثم نسخ .  
يدل عليه ان آية المائدة لم ينسخها شيء .

« الوجه الثاني » انه قد ثبت حل طعام أهل الكتاب بالكتاب والسنة  
والاجماع ، والكلام في نسائهم كالكلام في ذبائهم ، فاذا ثبت حل أحدهما  
ثبت حل الآخر ؛ وحل أطمعهم ليس له معارض أصلاً . ويدل على ذلك أن  
حذيفة بن اليمان تزوج يهودية ولم ينكر عليه أحد من الصحابة ، فدل على  
أنهم كانوا مجتمعين على جواز ذلك .

فان قيل قوله تعالى : ( وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم ) محمول على الفواكه والحبوب . قيل : هذا خطأ لوجوه .

« أحدهما » ان هذه مباحة من أهل الكتاب والمشركون والمجوس ، فليس في تخصيصها بأهل الكتاب فائدة .

« الثانى » ان اضافة الطعام اليهم يقتضى أنه صار طعاما بفعلهم ، وهذا انما يستحق في الذبائح التى صارت لحما بذكائهم . فاما الفواكه فان الله خلقها مطعومة لم تصر طعاما بفعل آدي .

« الثالث » انه قرن حل الطعام بحل النساء ، وأباح طعامنا لهم كما أباح طعامهم لنا . ومعلوم أن حكم النساء يختص بأهل الكتاب دون المشركون . فكذلك حكم الطعام . والفواكه والحب لا يختص بأهل الكتاب .

« الرابع » ان لفظ « الطعام » عام . وتناوله اللحم ونحوه أقوى من تناوله للفواكه ، فيجب إقرار اللفظ على عمومه ؛ لاسيما وقد قرن به قوله تعالى : ( وطعامكم حل لهم ) ونحن يجوز لنا أن نطعمهم كل أنواع طعامنا ، فكذلك يحل لنا أن نأكل جميع أنواع طعامهم .

وأيضا فقد ثبت في الصحاح ؛ بل بالنقل المستفيض : ان النبي صلى الله عليه وسلم أهدت له اليهودية عام خير شاة مشوية ، فاكل منها لقمة ، ثم

قال : « إن هذه تخبرني ان فيها سما » ولولا أن ذبائحهم حلال لما تناول من تلك الشاة . وثبت في الصحيح : « أنهم لما غزوا خيبر أخذ بعض الصحابة جرابا فيه شحم ، قال قلت لأطعم اليوم من هذا أحداً ، فالتفت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحك ! ولم ينكر عليه » . وهذا مما استدل به العلماء على جواز أكل جيش المسلمين من طعام أهل الحرب قبل القسمة .

وأيضا فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أجاب دعوة يهودي الى خبز شعير وإهالة سنخة » رواه إمام أحمد . و « الإهالة » من الودك الذي يكون من الذبيحة من السمن ونحوه الذي يكون في أوعيتهم التي يطبخون فيها في المائدة ، ولو كانت ذبائحهم محرمة لكانت أوانيهم كأواني المجوس ونحوهم ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن الأكل في أوعيتهم حتى رخص أن يفسل » .

وأيضا فقد استفاد أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتحوا الشام والعراق ومصر كانوا يأكلون من ذبائح أهل الكتاب اليهود والنصارى وإنما امتنعوا من ذبائح المجوس . ووقع في جبن المجوس من النزاع ما هو معروف بين المسلمين ؛ لأن الجبن يحتاج الى الافححة . وفي افححة الميتة نزاع معروف بين العلماء . فأبو خيفة يقول بطهارتها ، ومالك والشافعي يقولان بنجاستها ، وعن أحمد روايتان .

## فصل

« المأخذ الثاني » الانكار على من يأكل ذبائح أهل الكتاب هو كون هؤلاء الموجودين لا يعلم أنهم من ذرية من دخل في دينهم قبل النسخ والتبديل وهو المأخذ الذي دل عليه كلام السائل ؛ وهو المأخذ الذي تنازع فيه علماء المسلمين أهل السنة والجماعة . وهذا مبني على أصل ؛ وهو أن قوله تعالى : ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ؛ وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات ، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ) : هل المراد به من هو بعد نزول القرآن متدين بدين أهل الكتاب ؟ أو المراد به من كان آباؤه قد دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل ؟ على قولين للعلماء .

« فالقول الأول » هو قول جمهور المسلمين من السلف والخلف ، وهو مذهب أبي حنيفة ؛ ومالك ، وأحد القولين في مذهب أحمد ؛ بل هو المنصوص عنه صريحا .

و « الثاني » قول الشافعي ؛ وطائفة من أصحاب أحمد .

وأصل هذا القول أن عليا وابن عباس تنازعا في ذبائح بني تغلب ، فقال علي : لا تباع ذبائحهم ولا نسأؤهم ؛ فانهم لم يتمسكوا من النصرانية إلا بشرب

الحزب وروى عنه | أنه قال [ فنزوم لأنهم لم يقوموا بالشروط التي شرطها عليهم عثمان ؛ فانه شرط عليهم ان ( ١ ) وغير ذلك من الشروط . وقال ابن عباس : بل تباح ؛ لقوله تعالى : ( ومن يتولهم منكم فانه منهم ) . وعامة المسلمين من الصحابة وغيرهم لم يحرموا بذابحهم ؛ ولا يعرف ذلك الا عن علي وحده ، وقد روى معنى قول ابن عباس عن عمر بن الخطاب .

فمن العلماء من رجح قول عمر وابن عباس ، وهو قول الجمهور : كأبي حنيفة ومالك ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، وصحها طائفة من أصحابه ؛ بل هي آخر قوليهِ ؛ بل عامة المسلمين من الصحابة والتابعين وتابعيهم على هذا القول . وقال ابو بكر الأثرم : ما علمت أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كرهه الا عليا ، وهذا قول جماهير فقهاء الحجاز والمراق ، وفقهاء الحديث والرأى كالحسن و ابراهيم النخعي والزهري وغيرهم وهو الذي نقله عن أحمد أكثر أصحابه ، وقال ابراهيم بن الحارث : كان آخر قول أحمد على أنه لا يرى بذابحهم بأسا .

ومن العلماء من رجح قول علي ، وهو قول الشافعي ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه . وأحمد إنما اختلف اجتهداه في بني تغلب ؛ وهم الذين تنازع فيهم الصحابة . فأما سائر اليهود والنصارى من العرب مثل : تنوخ ، وبهراء



وغيرهما من اليهود : فلا أعرف عن أحمد في حل ذبايحهم نزاها ؛ ولا عن الصحابة  
ولا عن التابعين وغيرهم من السلف ؛ وإنما كان النزاع بينهم في بني  
تغلب خاصة ؛ ولكن من أصحاب أحمد من جعل فيهم روايتين كبنى تغلب .  
والحل مذهب الجمهور كابى حنيفة ومالك ، وما أعلم للقول الآخر قدوة  
من السلف .

ثم هؤلاء المذكورون من أصحاب أحمد [ قالوا ] من كان أحد أبويه  
غير كتابي بل مجوسيا لم تحل ذبيحته ومناحة نسائه . وهذا مذهب الشافعي  
فما إذا كان الأب مجوسيا . وأما الأم فله فيها قولان ، فإن كان الأبوان  
مجوسيين حرمت ذبيحته عند الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد ، وحكى  
ذلك عن مالك . وغالب ظنى أن هذا غلط على مالك ؛ فأنى لم أجده في كتب  
أصحابه ، وهذا تفريع على الرواية المخرجة عن أحمد في سائر اليهود والنصارى  
من العرب . وهذا مبني على إحدى الروايتين عنه في نصارى بني تغلب ، وهو  
الرواية التي اختارها هؤلاء . فأما إذا جعل الروايتان في بني تغلب دون غيرهم  
من العرب ، أو قيل إن النزاع عام وفرعنا على القول بجعل ذبايح بني تغلب  
ونسائهم كما هو قول الأكثرين : فإنه على هذه الرواية لاعتبرة بالنسب ؛  
بل لو كان الأبوان جميعا مجوسيين أو وثنيين والولد من أهل الكتاب فحكمه  
حكم أهل الكتاب على هذا القول بلا ريب ، كما صرح بذلك الفقهاء من أصحاب  
أحمد وإبي حنيفة وغيرهم .

ومن ظن من أصحاب أحمد وغيرهم أن تحريم نكاح من أبواه مجوسيان أو أحدهما مجوسي قول واحد في مذهبه فهو غلط خطأ لا ريب فيه ، لأنه لم يعرف أصل النزاع في هذه المسألة ؛ ولهذا كان من هؤلاء من يتناقض فيجوز أن يقر بالجزية من دخل في دينهم بعد النسخ والتبديل ، ويقول مع هذا بتحريم نكاح نصراني العرب مطلقا ومن كان أحد أبويه غير كتابي ، كما فعل ذلك طائفة من أصحاب أحمد . وهذا تناقض . والقاضي أبو يعلى وإن كان قد قال هذا القول هو وطائفة من أتباعه فقد رجع عن هذا القول في « الجامع الكبير » وهو آخر كتبه ، فذكر فيمن انتقل إلى دين أهل الكتاب من عبدة الأوثان : كالروم وقبائل من العرب ، وهم تنوخ ؛ وبهراء ، ومن بنى تغلب هل تجوز منا كحتمهم ؛ وأكل ذبائحهم ؛ وذكر أن المنصوص عن أحمد أنه لا بأس بنكاح نصارى بنى تغلب ، وإن الرواية الأخرى مخرجة على الروايتين عنه في ذبائحهم ؛ واختار أن المتقل إلى دينهم حكمه حكمهم ، سواء كان انتقاله بعد مجيء شريعتنا أو قبلها ، وسواء انتقل إلى دين المبدلين أو دين لم يبدل ، ويجوز منا كحتمه وأكل ذبيحته . وإذا كان هذا فيمن أبواه مشركان من العرب والروم فمن كان أحد أبويه مشركا فهو أولى بذلك . هذا هو المنصوص عن أحمد فإنه قد نص على أنه من دخل في دينهم بعد النسخ والتبديل كمن دخل في دينهم في هذا الزمان فإنه يقر بالجزية . قال أصحابه : وإذا أقررناه بالجزية حلت ذبائحهم ونساؤهم ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وغيرهما .

وأصل النزاع في هذه المسألة ما ذكرته من نزاع علي وغيره من الصحابة في بنى تغلب والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه ( ١ ) والجمهور أحلواها وهي الرواية الأخرى عن أحمد .

ثم الذين كرهوا ذبائح بني تغلب تنازعوا في مأخذ علي . فظن بعضهم أن علياً إنما حرم ذبائحهم ونساءهم ، لكونه لم يعلم أن آباءهم دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل . وبنوا علي هذا أن الاعتبار في أهل الكتاب بالنسب لا بنفس الرجل ، وإن من شككنا في أجداده هل كانوا من أهل الكتاب أم لا ؟ أخذنا بالاحتياط فحقتنا دمه بالجزية احتياطاً ، وحرمانا ذبيحته ونسائه احتياطاً . وهذا مأخذ الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد . وقال آخرون : بل علي لم يكره ذبائح بني تغلب إلا لكونهم ما تدينوا بدين أهل الكتاب في واجباته ومحظوراته ؛ بل أخذوا منه حل المحرمات فقط ؛ ولهذا قال : إنهم لم يتمسكوا من دين أهل الكتاب إلا بشرب الخمر . وهذا المأخذ من قول علي هو المنصوص عن أحمد وغيره ، وهو الصواب .

« وبالجملة » فالقول بأن أهل الكتاب المذكورين في القرآن هم من كان دخل جده في ذلك قبل النسخ والتبديل قول ضعيف . والقول بأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أراد ذلك قول ضعيف ؛ بل الصواب المقطوع به أن كون ( ١ ) مياض بالأصليين

الرجل كتابيا أو غير كتابي هو حكم مستقل بنفسه لا بنسبه ، وكل من تدين  
 بدين أهل الكتاب فهو منهم ، سواء كان أبوه أو جده دخل في دينهم أو لم  
 يدخل ، وسواء كان دخوله قبل النسخ والتبديل أو بعد ذلك . وهذا مذهب  
 جمهور العلماء كافي حنيفة ومالك ، والمنصوص الصريح عن أحمد ، وإن كان بين  
 أصحابه في ذلك نزاع معروف . وهذا القول هو الثابت عن الصحابة رضي الله  
 عنهم ، ولا أعلم بين الصحابة في ذلك نزاعا ، وقد ذكر الطحاوي أن هذا إجماع  
 قديم ، واحتج بذلك في هذه المسئلة على من لا يقر الرجل في دينهم بعد النسخ  
 والتبديل ، كمن هو في زماننا إذا انتقل إلى دين أهل الكتاب ، فإنه تؤكل  
 ذبيحته ، وتنكح نسأوه . وهذا يبين خطأ من يناقض منهم . وأصحاب هذا  
 القول الذي هو قول الجمهور يقولون من دخل هو أو أبواه أو جده في دينهم بعد  
 النسخ والتبديل أقر بالجزية ، سواء دخل في زماننا هذا أو قبله . وأصحاب  
 القول الآخر يقولون : متى علمنا أنه لم يدخل إلا بعد النسخ والتبديل لم تقبل منه  
 الجزية ؛ كما يقوله بعض أصحاب أحمد مع أصحاب الشافعي . والصواب قول  
 الجمهور ؛ والدليل عليه وجوه .

« أحدها » أنه قد ثبت أنه كان من أولاد الانصار جماعة تهودوا قبل  
 مبعث النبي صلى الله عليه وسلم بقليل ، كما قال ابن عباس . إن المرأة كانت  
 مقلاتا — والمقلات التي لا يعيش لها ولد . كثيرة القلت ، والقلت الموت  
 والهلاك ، كما يقال : امرأة مذكار ومينات إذا كانت كثيرة الولادة

لذ كور والانات والسما (١) الكثيرة الموت . قال ابن عباس — فكانت المرأة تنذر إن عاش لها ولدان تحمل أحدهما يهوديا ، لكون اليهود كانوا أهل علم وكتاب ، والعرب كانوا أهل شرك وأوثان ؛ فلما بعث الله محمدا كان جماعة من أولاد الأنصار يهودوا ، فطلب آبائهم أن يكرهوهم على الاسلام ، فانزل الله تعالى : ( لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ) الآية . فقد ثبت أن هؤلاء كان آباءهم موجودين يهودوا . ومعلوم أن هذا دخول بانفسهم في اليهودية قبل الاسلام وبعد بعث المسيح صلوات الله عليه ، وهذا بعد النسخ والتبديل ، ومع هذا نهى الله عز وجل عن إكراه هؤلاء الذين يهودوا بعد النسخ والتبديل على الاسلام وأقرهم بالجزية . وهذا صريح في جواز عقد النمة لمن دخل بنفسه في دين أهل الكتاب بعد النسخ والتبديل . فعمل ان هذا القول هو الصواب دون الآخر . ومتى ثبت أنه يعقد له النمة ثبت أن العبارة بنفسه لا بنسبه ، وأنه تباع ذبيحته وطعامه باتفاق المسلمين ؛ فان المانع لذلك لم ينمعه الا بناء على ان هذا الصنف ليسوا من أهل الكتاب فلا يدخلون فاذا ثبت بنص الستة أنهم من أهل الكتاب دخلوا في الخطاب بلا نزاع .

« الوجه الثاني » أن جماعة من اليهود الذين كانوا بالمدينة وحولها كانوا عربا ودخلوا في دين اليهود ؛ ومع هذا فلم يفصل النبي صلى الله عليه وسلم في أكل طعامهم ، وحل نساءهم ، واقرارهم بالنمة : بين من دخل أبواه بعد بعث عيسى عليه السلام ؛ ومن دخل قبل ذلك ؛ ولا بين المشكوك في نسبه ؛ بل حكم (١) بياض بالاصلين

في الجميع حكما واحدا عاما . فلم أن التفريق بين طائفة وطائفة ، وجعل طائفة لا تقر بالجزية وطائفة تقر ولا تؤكل ذبائحهم ، وطائفة يقرون وتؤكل ذبائحهم : تفرق ليس له أصل في سنة رسول صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه . وقد علم بالنقل الصحيح المستفيض أن أهل المدينة كان فيهم يهود كثير من العرب وغيرهم من بني كنانة وحير وغيرهما من العرب ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن : « إنك تأتي قوما أهل كتاب » « وأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله ماعفياً » ولم يفرق بين من دخل أبوه قبل النسخ أو بعده . وكذلك وفد نجران وغيرهم من النصارى الذين كان فيهم عرب كثيرون أقرم بالجزية ، وكذلك سائر اليهود والنصارى من العرب لم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من خلفائه وأصحابه بين بعضهم وبعض بل قبلوا منهم الجزية ، وأباحوا ذبائحهم ، ونساءهم . وكذلك نصارى الروم وغيرهم لم يفرقوا بين صنف وصنف . ومن تدبر السيرة النبوية علم كل هذا بالضرورة ، وعلم أن التفريق قول محدث لا أصل له في الشريعة .

« الوجه الثالث » أن كون الرجل مسلماً أو يهودياً أو نصرانياً ونحو ذلك من أسماء الدين هو حكم يتعلق بنفسه ؛ لاعتقاده وإرادته وقوله وعمله ؛ لا يلحقه هذا الاسم بمجرد اتصاف آبائه بذلك ؛ لكن الصغير حكمه في أحكام الدنيا حكم أبويه ؛ لكونه لا يستقل بنفسه ، فإذا بلغ وتكلم بالاسلام أو بالكفر كان حكمه معتبراً بنفسه باتفاق المسلمين ، فلو كان أبواه

يهودا أو نصارى فأسلم كان من المسلمين باتفاق المسلمين ؛ ولو كانوا مسلمين فكفر  
كان كافرا باتفاق المسلمين ؛ فان كفر بردة لم يقر عليه لكونه مرتدا لأجل  
آبائه . وكل حكم علق بأسماء الدين من اسلام وإيمان وكفر وتفاق وردة  
وتهود وتنصر إنما ثبت لمن اتصف بالصفات الموجبة لذلك . وكون الرجل من  
المشركين أو أهل الكتاب هو من هذا الباب ؛ فن كان بنفسه مشركا  
فحكمه حكم أهل الشرك وان كان أبواه غير مشركين ، ومن كان أبواه  
مشركين وهو مسلم فحكمه حكم المسلمين لا حكم المشركين ، فكذلك اذا  
كان يهوديا أو نصرانيا وآبؤه مشركين فحكمه حكم اليهود والنصارى .  
أما اذا تعلق عليه حكم المشركين مع كونه من اليهود والنصارى لأجل كون  
آبائه قبل النسخ والتبديل كانوا مشركين فهذا خلاف الأصول .

« الوجه الرابع » أن يقال : قوله تعالى : ( لم يكن الذين كفروا من  
أهل الكتاب والمشركين ) وقوله : ( وقل للذين أتوا الكتاب والأمة  
أأسلمتم ، فإن أسلموا فقد اهتدوا ) وأمثال ذلك إنما هو خطاب لهؤلاء  
الموجودين وإخبار عنهم . والمراد بالكتاب هو الكتاب الذي بأيديهم الذي  
جرى عليه من النسخ والتبديل ما جرى ، ليس المراد به من كان متمسكا به  
قبل النسخ والتبديل فان أولئك لم يكونوا كفارا ؛ ولا هم ممن خوطبوا بشرائع  
القرآن ولا قيل لهم في القرآن : ( يا أهل الكتاب ) فانهم قد ماتوا قبل  
نزول القرآن . وإذا كان كذلك فكل من تدين بهذا الكتاب الموجود عند

أهل الكتاب فهو من أهل الكتاب ، وم كفار تمسكوا بكتاب مبذل منسوخ ؛ وم مخلصون في نار جهنم كما يخلصائر أنواع الكفار ، والله تعالى مع ذلك شرع إقرارهم بالجزية ، وأحل طعامهم ونساءهم .

«الوجه الخامس» أن يقال : هؤلاء الذين كفروا من أهل الكتاب بالقرآن م كفار وان كان أجدادهم كانوا مؤمنين ، وليس عذابهم في الآخرة بأخف من عذاب من كان أبوه من غير أهل الكتاب ؛ بل وجود النسب الفاضل هو إلى تليظ كفرهم أقرب منه إلى تخفيف كفرهم . فن كان أبوه مسلما وارتد كان كفره أغلظ من كفر من أسلم هو ثم ارتد ؛ ولهذا تنازع الناس فيمن ولد على الفطرة إذا ارتد ثم عاد إلى الاسلام : هل تقبل توبته ؟ على قولين . هما روايتان عن أحمد .

وإذا كان كذلك فن كان أبوه من أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل ثم إنه لما بست الله عيسى ومحمدا صلى الله عليه وسلم كفر بهما وبما جاء به من عند الله واتبع الكتاب المبدل المنسوخ كان كفره من أغلظ الكفر ، ولم يكن كفره أخف من كفر من دخل بنفسه في هذا الدين المبدل ، ولا له بمجرد نسبه حرمة عند الله ولا عند رسوله ، ولا يتفمه دين آبائه إذا كان هو مخالفا لهم ، فان آباءه كانوا إذ ذاك مسلمين ؛ فان دين الله هو الاسلام في كل وقت فكل من آمن بكتب الله ورسله في كل زمان فهو مسلم ، ومن كفر بشيء من كتب الله ورسله فليس مسلما في أي زمان كان .



وإذا لم يكن لأولاد بني إسرائيل إذا كفروا مزية على أمثالهم من الكفار الذين ما ثلّوهم في اتباع الدين المبدل المنسوخ علم بذلك بطلان الفرق بين الطائفتين ، وإكرام هؤلاء بأقرارهم بالجزية وحل ذبائحهم ونسائهم دون هؤلاء وأنه فرق مخالف لأصول الاسلام ، وأنه لو كان الفرق بالعكس كان أولى ، . ولهذا يوضح الله بني إسرائيل على تكذيبهم بمحمد صلى الله عليه وسلم ما لا يوضحه غيرهم من أهل الكتاب ؛ لأنه تعالى أنعم على أجدادهم نعمًا عظيمة في الدين والدنيا فكفروا نعمته ، وكذبوا رسله وبدلوا كتابه ، وغيروا دينه ( فضربت عليهم الذلة أينما تقفوا إلا بحبل من الله وحبل من الناس وباؤا بغضب من الله وضربت عليهم المسكنة . ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير الحق ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ) . فهم مع شرف آبائهم وحق دين أجدادهم من أسوء الكفار عند الله وهو أشد غضبا عليهم من غيرهم ؛ لأن في كفرهم من الاستكبار والحسد والمعاودة والقسوة وكرمان العلم وتحريف الكتاب وتبديل النص وغير ذلك ما ليس في كفر هؤلاء ، فكيف يجعل هؤلاء الأرجاس الأنجاس الذين هم من أبنض الخلق إلى الله مزية على اخوانهم الكفار ، مع أن كفرهم إما مماثل لكفر اخوانهم الكفار ، وإما أغلظ منه ؛ إذ لا يمكن أحداً أن يقول : إن كفر الداخلين أغلظ من كفر هؤلاء مع تماثلهما في الدين بهذا الكتاب الموجود .

« الوجه السادس » أن تعليق الشرف في الدين بمجرد النسب هو حكم من أحكام الجاهلية ، الذين اتبعتهم عليه الرافضة وأشباههم من أهل الجبل ؛ فإن الله تعالى قال : ( يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ، ان أكرمكم عند الله أتقاكم ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأسود على أبيض ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى . الناس من آدم وآدم من تراب » ولهذا ليس في كتاب الله آية واحدة يمدح فيها أحدا بنسبه ، ولا يذم أحدا بنسبه ؛ وإنما يمدح بالايان والتقوى ، ويذم بالكفر والفسوق والمصيان وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال : « أربع من أمر الجاهلية في أمي لن يدعوهم الفخر بالأحساب . والطنن في الأنساب ، والنياحة ، والاستسقاء بالنجوم » . فجعل الفخر بالأحساب من أمور الجاهلية ، فإذا كان المسلم لا غر له على المسلم بكون أجداده لهم حسب شريف ، فكيف يكون لكافر من أهل الكتاب غر على كافر من أهل الكتاب بكون أجداده كانوا مؤمنين ، وإذا لم تكن مع التماثل في الدين فضيلة [ لأحد الفريقين ] على الآخرين في الدين لأجل النسب علم أنه لا فضل لمن كان من اليهود والنصارى أباء مؤمنين متمسكين بالكتاب الأول قبل النسخ والتبديل على من كان أبوه داخل فيه بعد النسخ والتبديل . وإذا تماثل دينها تماثل حكمهما في الدين .

والشريمة إنما علقت بالنسب أحكاماً مثل كون الخلافة من قريش ، وكون ذوى القربى لهم الخمس ، وتحريم الصدقة على آل محمد صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك ؛ لأن النسب الفاضل مظنة أن يكون أهله أفضل من غيرهم ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الناس معادن كعادن الذهب والفضة ، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا » والمظنة تعلق الحكم بها إذا خفيت الحقيقة أو انتشرت . فأما إذا ظهر دين الرجل الذى به تعلق الأحكام وعرف نوع دينه وقدره لم يتعلق بنسبه الأحكام الدينية ، ولهذا لم يكن لأبى لهب مزية على غيره لما عرف كفره كان أحق بالذم من غيره ؛ ولهذا جعل لمن يأتي بفاحشة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ضعفين من المذاب ، كما جعل لمن يقتل منهن الله ورسوله أجزين من الثواب .

فدووا الأتساب الفاضلة إذا أساؤا كانت إساءتهم أغلظ من إساءة غيرهم ، وعقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم . فكفر من كفر من بنى إسرائيل ان لم يكن أشد من كفر غيرهم وعقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم فلا أقل من المساواة بينهم ؛ ولهذا لم يقل أحد من العلماء إن من كفر وفق من قريش والعرب تخفف عنه العقوبة في الدنيا أو في الآخرة ؛ بل إما أن تكون عقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم في أشهر القولين ؛ أو تكون عقوبتهم أغلظ في القول الآخر ؛ لأن من أكرمه بنعمته ورفع قدره إذا قابل حقوقه بالمعاصي وقابل نعمه بالكفر كان أحق بالعقوبة ممن لم ينعم عليه كما أنعم عليه .

« الوجه السابع » أن يقال : أصحاب رسو الله صلى الله عليه وسلم لما فتحوا الشام والعراق ومصر وخراسان وغيرهم كانوا يأكلون ذبائحهم ؛ لا يعيزون بين طائفة وطائفة ؛ ولم يعرف عن أحد من الصحابة الفرق بينهم بالأنساب ؛ وإنما تنازعوا في بني تغلب خاصة ؛ لأمر يختص بهم كما أن عمر ضعف عليهم الزكاة وجعل جزيتهم مخالفة لجزية غيرهم ، ولم يلحق بهم سائر العرب ، وإنما ألحق بهم من كان بمنزلتهم .

« الوجه الثامن » أن يقال : هذا القول مستلزم أن لا يحل لنا طعام جمهور من أهل الكتاب ؛ لأننا لانعرف نسب كثير منهم ، ولا نعلم قبل أيام الاسلام أن أجداده كانوا يهودا او نصارى قبل النسخ والتبديل ومن المعلوم أن حل ذبائحهم ونسائهم ثبت بالكتاب والسنة والاجماع ، فإذا كان هذا القول مستلزما رفع ما ثبت بالكتاب والسنة والاجماع علم أنه باطل .

« الوجه التاسع » أن يقال : مازال المسلمون في كل عصر ومصر يأكلون ذبائحهم ، فن أنكر ذلك فقد خالف إجماع المسلمين . وهذه الوجوه كلها لبيان رجحان القول بالتحليل ، وانه مقتضى الدليل . فأما أن مثل هذه المسئلة أو نحوها من مسائل الاجتهاد يجوز لمن تمسك فيها بأحد القولين أن ينكر على الآخر بنير حجة ودليل فهذا خلاف إجماع المسلمين .

فقد تنازع المسلمون في جبن المجوس والمشركين ، وليس لمن رجح أحد القولين أن ينكر على صاحب القول الآخر إلا بحجة شرعية . وكذلك تنازعوا في متروك التسمية ، وفي ذباح أهل الكتاب إذا سما عليها غير الله ، وفي شحم الثرب والكليتين ، وذبحهم لنوات الظفر كالابل والبط ونحو ذلك مما حرمه الله عليهم ، وتنازعوا في ذبح الكتابي للضحايا ونحو ذلك من مسائل ، وقد قال بكل قول طائفة من أهل العلم المشهورين فن صار الى قول مقلدا لقائله لم يكن له أن ينكر على من صار الى القول الآخر مقلدا لقائله ؛ لكن إن كان مع أحدهما حجة شرعية وجب الاتقياد للحجج الشرعية اذا ظهرت .

ولا يجوز لأحد أن يرجح قولاً على قول بغير دليل ، ولا يتعصب لقول على قول ولا قائل على قائل بغير حجة ؛ بل من كان مقلدا لزم حكم التقليد ؛ فلم يرجع ؛ ولم يزيّف ؛ ولم يصوب ؛ ولم يخطئ ؛ ومن كان عنده من العلم والبيان ما يقوله سمع ذلك منه ، فقبل ما تبين أنه حق ، ورد ما تبين أنه باطل ، ووقف ما لم يتبين فيه أحد الأمرين . والله تعالى قد فاوت بين الناس في قوى الأذهان ، كما فاوت بينهم في قوى الأبدان .

وهذه المسئلة ونحوها فيها من أغوار الفقه وحقائقه ما لا يعرفه الا من عرف أقاويل العلماء وما أخذهم ، فأما من لم يعرف الا قول عالم واحد وحجته دون قول العالم الآخر وحجته فانه من العوام المقلدين ؛ لا من العلماء الذين يرجحون ويزيفون . والله تعالى يهدينا واخواننا لما يحببه ويرضاه : وبالله التوفيق . والله أعلم .

## وقال رحمه الله تعالى

وتجوز ذكاة المرأة والرجل ، وتذبح المرأة وإن كانت حائضاً ؛ فإن  
حيضتها ليست في يدها . وذكاة المرأة جائزة باتفاق المسلمين ، وقد ذبحت  
امرأة شاة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن العادة كالجاموس وغيره في الماء فيذبح ويموت في الماء : هل يؤكل ؟

فأجاب : إذا كان الجرح غير موح وغاب رأس الحيوان في الماء لم يحل  
أكله ؛ فإنه اشترك في حكمه الحاضر والمبيع ، كما قال النبي صلى الله عليه  
وسلم لعدي بن حاتم : « إن خالط كلبك كلاب فلا تأكل ؛ فانك إنما  
سميت على كلبك ولم تسم على غيره » . وإن كان بدنه في الماء ورأسه خارج  
الماء لم يضر ذلك شيئاً . وإن كان الجرح موحياً ففيه نزاع معروف .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن دابة ذبحت ؛ فخرج منها دم كثير ، ولم تتحرك ؟

فأجاب : إذا خرج منها الدم الذي يخرج من الحي المذبوح في العادة هو دم الحي فإنه يحل أكلها في أظهر قولي العلماء . والله تعالى أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن « المنخقة » ، وأخواتها « إذا بلغت مبلغا لا تعيش بعده : هل تعمل فيها الذكاة ؟ وفي المتردية في البئر أو النهر إذا لم يقدر على تذكيتهما ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذه المسألة فيها نزاع معروف . وأظهر الأقوال أنها إذا تحركت عند الذبح وجرى دمها أكلت : فهذا هو المتقول عن الصعابة ، وعليه يدل الكتاب والسنة : فإن الله تعالى قال : ( والمنخقة — إلى قوله — إلا ما ذكيتم ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما أثمر الدم وذكر اسم الله عليه فكل » .

وأما ما وقع في بئر ونحوها ولم يوصل إلى مذبحة فتجرح حيث أمكن مثل الطمن في غنّها ، كما يفعل بالصيد المتنّ ، وتباح بذلك عند جمهور العلماء ؛ إلا أن يكون أمان على موتها سبب آخر : مثل أن يكون رأسها غاطسا في الماء ، فتكون قد ماتت بالجرح والفرق ؛ فلا تباح حينئذ . والله أعلم .

## وسئل ربه الله

عن « النعم ، والبقر » ونحو ذلك إذا أصابه الموت وأتاه الانسان هل يذكر شيئا منه وهو متيقن حياته حين ذبحه ، وأن بعض الدواب لم تحرك منه جارحة حين ذكاته : فهل الحركة تدل على وجود الحياة ، وعدمها يدل على عدم الحياة ، أم لا ؟ فإن غالب الناس يتحقق حياة الدابة عند ذبحها وإزاحة دماها ولم تحرك ، فيقول : إنها ميتة فيرميها ؟ وهل الدم الأحمر الرقيق الجارى حين الذبح يدل على أن فيها حياة مستقرة ، والدم الأسود الجامد القليل دم الموت ، أم لا ؟ وما أراد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا » ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . قال الله تعالى : ( حرمت عليكم الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، وما أهل لغير الله به ، والمنخنقة ، والموقوذة ، والمتردية ،



والنطيحة وما أكل السبع ؛ إلا ما ذكيتم . وقوله تعالى : ( إلا ما ذكيتم )  
عائد إلى ما تقدم : من المنخقة ، والموقوذة ، والمتردية ، والنطيحة ، وأكلية  
السبع : عند عامة العلماء ؛ كالشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وأبي حنيفة ، وغيرهم  
فما أصابه قبل أن يموت أيسح .

لكن تنازع العلماء فيما يذكي من ذلك . ففهم من قال : ما يتقن موته  
لا يذكي ، كقول مالك ، ورواية عن أحمد . ومنهم من يقول : ما يعيش معظم  
اليوم ذكي . ومنهم من يقول : ما كانت فيه حياة مستقرة ذكي ، كما يقوله من  
يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد . ثم من هؤلاء من يقول : الحياة المستقرة  
ما يزيد على حركة المذبوح . ومنهم من يقول : ما يمكن أن يزيد على حياة  
المذبوح . والصحيح : أنه إذا كان حيا فذكي حل أكله ، ولا يعتبر في ذلك  
حركة مذبوح ؛ فان حركات المذبوح لا تنضبط ؛ بل فيها ما يطول زمانه  
وتعظم حرركته . وقد قال صلى الله عليه وسلم « ما أنهر الدم وذكر اسم الله  
عليه فكلوا » فتي جرى الدم الذي يجري من المذبوح الذي ذبح وهو  
حي حل أكله .

والناس يفرقون بين دم ما كان حيا ودم ما كان ميتا ؛ فان الميت يجمد  
دمه ويسود ؛ ولهذا حرم الله الميتة ؛ لاحتقان الرطوبات فيها ؛ فاذا جرى  
منها الدم الذي يخرج من المذبوح الذي ذبح وهو حي حل أكله ؛ وإن يتقن

أنه يموت ؛ فإن المقصود ذبح وما فيه حياة فهو حي وإن تيقن أنه يموت بعد ساعة . فممر بن الخطاب رضي الله عنه تيقن أنه يموت وكان حيا ، جازت وصيته ، وصلاته وعموده .

وقد أفتى غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم بأنها إذا مضت بذنبها أو طرقت بعينها ، أو ركضت برجلها بعد الذبح ؛ حلت ؛ ولم يشروطوا أن تكون حركتها قبل ذلك أكثر من حركة المذبح . وهذا قاله الصحابة لأن الحركة دليل على الحياة ، والدليل لا ينمكس ، فلا يلزم إذا لم يوجد هذا منها أن تكون ميتة ؛ بل قد تكون حية وإن لم يوجد منها مثل ذلك . والانسان قد يكون نائما فيذبح وهو نائم ولا يضطرب ، وكذلك المنى عليه يذبح ولا يضطرب ، وكذلك الدابة قد تكون حية فتذبح ولا تضطرب لضعفها عن الحركة وإن كانت حية ؛ ولكن خروج الدم الذي لا يخرج الا من مذبح وليس هو دم الميت دليل على الحياة . والله اعلم .

## وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه

### فصل

و « التسمية على الذبيحة » مشروعة ؛ لكن قيل : هي مستحبة كقول الشافعي . وقيل : واجبة مع العمد وتسقط مع السهو كقول أبي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه . وقيل : تجب مطلقا ؛ فلا تؤكل الذبيحة بدونها ، سواء تركها عمداً أو سهواً كالرواية الأخرى عن أحمد اختارها أبو الخطاب وغيره ، وهو قول غير واحد من السلف . وهذا أظهر الأقوال ؛ فإن الكتاب والسنة قد علق الحل بذكر اسم الله في غير موضع ، كقوله : ( فكلوا مما أمسكن عليكم ، واذكروا اسم الله عليه - إلى قوله - فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ) ( ومالكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه ) ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) وفي الصحيحين أنه قال : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا » وفي الصحيح أنه قال لمدي : « إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله فقتل فكل ، وإن خالط كلبك كلاب آخر فلا تأكل ؛ فإنك إنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره » .

وثبت في الصحيح ان الجن سألوه الزاد لهم ولدوا بهم فقال : « لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه أوفر ما يكون لحما ، وكل بكرة علقا لدوابكم » قال النبي صلى الله عليه وسلم : « فلا تستنجوا بها ؛ فانها زاد اخوانكم من الجن » فهو صلى الله عليه وسلم لم يبيع للجن المؤمنين الا ما ذكر اسم الله عليه ؛ فكيف بالانس ؛ ولكن إذا وجد الانسان لحما قد ذبحه غيره جاز له أن يأكل منه ، ويذكر اسم الله عليه ؛ لحل أمر الناس على الصحة والسلامة ، كما ثبت في الصحيح أن قوما قالوا يا رسول الله إن ناسا حديثي عهد بالاسلام يأتون باللحم ولا ندرى أذكروا اسم الله عليه أم لم يذكروا ؟ فقال : « سموا أتم وكلوا »

## وسئل رحمه الله تعالى

عن « الذبيحة » التي يتيقن أنه ما سمي عليها : هل يجوز أكلها ؟ وهل تنجس الأواني ؟

فأجاب : الحمد لله . « التسمية » عليها واجبة بالكتاب والسنة ، وهو قول جمهور العلماء ؛ لكن إذا لم يعلم الانسان هل سمى الذابح أم لم يسم أكل منها ، وإن تيقن أنه لم يسم لم يأكل ، وكذلك الأضحية .

## باب الأيمان والندور

### قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى

« القاعدة الخامسة » في « الأيمان ، والندور » قال الله تعالى : ( يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك والله غفور رحيم . قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ، والله مولاكم ، وهو العزيز الحكيم ) وقال تعالى : ( ولا تجملوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس والله سميع عليم ) وقال تعالى : ( لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ؛ ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور حليم . للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فأن فاضوا فإن الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ) وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ، ولا تمتدوا أن الله لا يحب المعتدين . واكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا ، واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون . لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارة إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة .

فن لم يجد فصيام ثلاثه أيام ، ذلك كفارة أيمانكم اذا حلقتم ، واحفظوا أيمانكم ) . وفيها « قواعد عظيمة » لكن تحتاج الى تقديم مقدمات نافعة جدا في هذا الباب وغيره .

« المقدمة الأولى » أن اليمين تشتمل على جملتين جملة : مقسم بها ، وجملة مقسم عليها . ومسائل الأيمان إما في حكم المحلوف به ، وإما في حكم المحلوف عليه . فأما المحلوف به فالأيمان التي يحلف بها المسلمون مما قد يلزم بها حكم « ستة أنواع » ليس لها سابغ .

« أحدها » اليمين بالله ، وما في معناها مما فيه التزام كفر على تقدير الخبر كقوله هو يهودى أو نصرانى أن فعل كذا . على ما فيه من الخلاف بين الفقهاء

« الثانى » اليمين بالنذر الذى يسمى « نذر الحاج والغضب » كقوله على الحج لأفعل كذا ، أو إن فعلت كذا فلي الحج ، أو مالي صدقة ان فعلت كذا ، ونحو ذلك .

« الثالث » اليمين بالطلاق .

« الرابع » اليمين بالعناق .

« الخامس » اليمين بالحرام ، كقوله على الحرام لا أفعل كذا .

« السادس » الظهار ؛ كقوله : أنت على كظهر أمى إن فعلت كذا فهذا مجموع ما يحلف به المسلمون مما فيه حكم .

فاما « الحلف بالمخلوقات » كالحلف بالكعبة ، أو قبر الشيخ ، أو بركة السلطان ، أو بالسيف ، أو بحاج أحد من المخلوقين : فاعلم بين العلماء خلافا أن هذه اليمين مكروهة منهي عنها ، وأن الحلف بها لا يوجب حشا ، ولا كفارة . وهل الحلف بها محرم ، أو مكروه كراهة تنزيه ؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره : أصحهما أنه محرم .

ولهذا قال أصحابنا كالتقاضي أبي يعلى وغيره : إنه إذا قال : أيما المسلمين تلزمني إن فعلت كذا ، لزمه ما يفعله في اليمين بالله والنذر والطلاق والعتاق والظهار ، ولم يذكروا الحرام ؛ لأن يمين الحرام ظهار عند أحمد وأصحابه فلما كان موجبا واحدا عندما دخل الحرام في الظهار ؛ ولم يدخل النذر في اليمين بالله وإن جاز أن يكفر يمينه بالنذر ؛ لأن موجب الحلف بالنذر المسمى « بنذر اللجاج والغضب » عند الحنف هو التخيير بين التكفير وبين فعل المنذور ، وموجب الحلف بالله هو التفكير فقط . فلما اختلف موجبا جعلوهما يمينين . نعم إذا قالوا بالرواية الأخرى عن أحمد ، وهو أن الحلف بالنذر موجب الكفارة فقط دخلت اليمين بالنذر في اليمين بالله تعالى . أما اختلافهم واختلاف غيرهم من العلماء في أن مثل هذا الكلام . هل تنعقد به اليمين ؟ أولا تنعقد ؟ فسأذكره إن شاء الله تعالى ، وإنما غرضي هنا حصر الأيمان التي يحلف بها المسلمون .

وأما أيمان البيعة فقالوا : أول من أحشها الحجاج بن يوسف الثقفي وكانت السنة أن الناس يبايعون الخلفاء كما يبايع الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم

يعقدون البيعة كما يعقدون عقد البيع والنكاح ونحوها . وإما أن يذكر والشروط التي يابمون عليها ؛ ثم يقولون : بيمينك على ذلك ، كما بايت الأنصار النبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة . فلما أحدث الحجاج ما أحدث من السفك كان من جلته أن حلف الناس على يمينهم لعبد الملك بن مروان بالطلاق والعتاق واليمين بالله وصدقة المال . فهذه الأيمان الأربعة هي كانت أيمان البيعة القديمة المبتدعة ثم أحدث المستخلفون عن الأمراء من الخلفاء والملوك وغيرهم أيماناً كثيرة أكثر من تلك ، وقد تختلف فيها عاداتهم ؛ ومن أحدث ذلك فعليه إنم ما ترتب على هذه الأيمان من الشر .

« المقدمة الثانية » أن هذه الأيمان يحلف بها تارة بصيغة القسم ، وتارة بصيغة الجزاء ؛ لا يتصور أن تخرج اليمين عن هاتين الصيغتين . « فالأول » كقوله والله لا أفعل كذا ، أو الطلاق يلزمني أن أفعل كذا ، أو علي الحرام لا أفعل كذا ؛ أو علي الحج لا أفعل . « والثاني » كقوله إن فعلت كذا فانا يهودي ، أو نصراني ، أو بري من الاسلام . أو إن فعلت كذا فامرأتى طالق ، أو إن فعلت كذا فامرأتى حرام ، أو فعلى علي كظهر أمي ، أو إن فعلت كذا فعلى الحج . أو فإلى صدقة .

ولهذا عقد الفقهاء لمسائل الأيمان باين أحدهما « باب تعليق الطلاق بالشروط » فيذكرون فيه الحلف بصيغة الجزاء : كإن ومتى ، وإذا ، وما أشبه



ذلك ، وان دخل فيه صيغة القسم ضمنا وتبعاً . والباب الثانى « باب جامع الأيمان » مما يشترك فيه الحلف بالله والطلاق والعناق وغير ذلك ؛ فيذكرون فيه الحلف بصيغة القسم ، وان دخلت صيغة الجزاء ضمنا وتبعاً . ومسائل أحد الباين مختلطة بمسائل الباب الآخر ، لا تعلقهما فى المعنى كثيرا ، أو غالبا . وكذلك طائفة من الفقهاء كأبى الخطاب وغيره — لما ذكروا فى كتاب الطلاق « باب تعليق الطلاق بالشروط » أردفوه « باب جامع الأيمان » وطائفة أخرى كالخرق والقاضى أبى يعلى وغيرهما إنما ذكروا « باب جامع الأيمان » فى « كتاب الأيمان » لأنه أوسع . ونظير هذا « باب حد القذف » منهم من يذكره عند « باب اللعان » لا اتصال أحدهما بالآخر . ومنهم من يؤخره الى « كتاب الحدود » لأنه به أخص .

وإذا تبين أن اليمين « صيغتين » صيغة القسم ، وصيغة الجزاء . فالقدم فى صيغة القسم مؤخر فى صيغة الجزاء ، والمؤخر فى صيغة الجزاء مقدم فى صيغة القسم . والشرط المثبت فى صيغة الجزاء منفي فى صيغة القسم ، فانه اذا قال : الطلاق يلزمنى لا أقبل كذا . فقد حلف بالطلاق أن لا يفعل ، فالطلاق مقدم مثبت ؛ والفعل مؤخر منفي : فلو حلف بصيغة الجزاء فقال : إن فعلت كذا فاصرأتى طالق كان يقدم الفعل مثبتا ويؤخر الطلاق منفيا ، كما أنه فى القسم قدم الحكم وأخر الفعل . وهذه القاعدة تنحل مسائل من مسائل الأيمان .

فأما « صيغة الجزاء » فهي « جملة فعلية » في الأصل ؛ فإن أدوات الشرط لا يتصل بها في الأصل الا الفعل . « وأما صيغة التسم » فتكون فعلية ، كقوله أحلف بالله ؛ أو تالله ، أو والله ، ونحو ذلك . وتكون « اسمية » كقوله لعمر الله لأفعلن ، والحل علي حرام لأفعلن . ثم هذا التقسيم ليس من خصائص الأيمان التي بين المبد وبين الله ؛ بل غير ذلك من العقود التي تكون بين الآدميين . تارة تكون بصيغة التمليق الذي هو الشرط والجزاء ، كقوله في « الجمالة » من رد عبدي الآبق فله كذا ؛ وقوله في « السبق » من سبق فله كذا . وتارة بصيغة التنجيز : أما « صيغة خبر » كقوله بعث وزوجت . وأما « صيغة طلب » كقوله بعني واخلفني .

« المقدمة الثالثة » — وفيها يظهر سر مسائل الأيمان ونحوها — ان صيغة التعليق التي تسمى « صيغة الشرط ، وصيغة المجازاة » تنقسم الى « ستة أنواع » لأن الخالف إما أن يكون مقصوده وجود الشرط فقط ؛ أو وجود الجزاء فقط ، أو وجودهما ؛ وإما أن لا يقصد وجود واحد منهما بل يكون مقصوده عدم الشرط فقط ، أو الجزاء فقط ، أو عدمهما .

« فالأول » بمنزلة كثير من صور الخلع ، والكتابة ، ونذر التبرر ؛ والجمالة ، ونحوها ، فإن الرجل اذا قال لامرأته . إن أعطيني ألفا فأنت طالق ، أو فقد خلعتك . أو قال لعبد : ان أدبت ألفا فأنت حر ، أو قال . إن رددت عبدي الآبق فلك ألف ، أو قال : إن شفى الله مريضى ، أو

سلم مالى النائب: فلي عتق كذا؛ والصدقة بكذا: فالملق قد لا يكون مقصوده  
 الا أخذ المال ورد المبد وسلامة العتق والمال، وإنما التزم الجزاء على سبيل الموض  
 كالبايع الذى إنما مقصوده أخذ الثمن والتزم رد المبيع على سبيل الموض. فهذا  
 الضرب شبيهه بالمعاوضة فى البيع والاجارة. وكذلك إذا كان قد جعل الطلاق عقوبة  
 لها مثل أن يقول: إذا ضربت أمة فأت طالق، أو إن خرجت من الدار فأت  
 طالق، فانه فى الخلع طأوضها بالتطبيق عن المال، لأنها تريد الطلاق، وهناعوضها  
 عن معصيتها بالطلاق.

وأما «الثانى» فمثل أن يقول لامرأته: إذا طهرت فأت طالق، أو يقول  
 لعبده: إذا مت فأت حر، أو اذا جاء رأس الحول فأت حر، أو فالى  
 صدقة، ونحو ذلك من التعليق الذى هو توقيت محض. فهذا الضرب بمنزلة  
 المنجز فى أن كل واحد منهما قصد الطلاق والعتاق، وإنما أخره الى الوقت  
 المعين، بمنزلة تأجيل الدين، وبمنزلة من يؤخر الطلاق من وقت الى وقت  
 لنرض له فى التأخير؛ لا لموض، ولا لعتق، على طلب، أو خبر؛ ولهذا  
 قال الفقهاء من أصحابنا وغيرهم: اذا حلف أنه لا يحلف مثل أن يقول: والله  
 لأحلف بطلاقك أو ان حلفت بطلاقك فعبدى حر، أو فأت طالق. فانه إذا  
 قال: إن دخلت أو لم تدخل ونحو ذلك مما فيه معنى الخفض أو المنع فهو حالف  
 ولو كان تعليقاً محضاً، كقوله: إذا طلعت الشمس فأت طالق، أو ان  
 طلعت الشمس، فاختلقوا فيه، فقال أصحاب الشافعى ليس بحالف. وقال  
 أصحاب أبى حنيفة والقاضى فى «الجامع»: هو حالف.

وأما « الثالث » وهو أن يكون مقصوده وجودهما جميعا ، فمثل  
الذى قد آذته امرأته حتى أحب طلاتها واسترجاع الفدية منها ، فيقول :  
إن أبرأتني من صداقك أو من نفقتك ، فأنت طالق ، وهو يريد  
كلا منهما .

وأما « الرابع » وهو أن يكون مقصوده عدم الشرط لكنه إذا وجد  
لم يكره الجزاء ؛ بل يحبه ، أو لا يحبه ولا يكرهه ؛ فمثل أن يقول لامرأته  
إن زنت فأنت طالق ، أو إن ضربت أمي فأنت طالق ، ونحو ذلك من  
التعليق الذى يقصد فيه عدم الشرط ؛ ويقصد وجود الجزاء عند وجوده ،  
بحيث تكون إذا زنت أو إذا ضربت أمه يحب فراقها لأنها لا تصلح له ، فهذا  
فيه معنى اليمين ومعنى التوقيت ؛ فإنه منها من الفعل ، وقصد إيقاع الطلاق  
عنده ، كما قصد إيقاعه عند أخذ الموض منها ، أو عند طهرها ، أو  
طلوع الهلال .

وأما « الخامس » وهو أن يكون مقصوده عدم الجزاء ، وتعليقه  
بالشرط لئلا يوجد ؛ وليس له غرض فى عدم الشرط ؛ فهذا قليل ، كمن يقول  
إن أصبت مائة رمية أعطيتك كذا .

وأما « السادس » وهو أن يكون مقصوده عدم الشرط والجزاء ؛  
واتما تعلق الجزاء بالشرط ليمتنع وجودهما ، فهو مثل نذر اللجاج والنضب .

ومثل الحلف بالطلاق والعتاق على حض أو منع أو تصديق أو تكذيب مثل أن يقال له ؛ تصدق . فيقول : إن تصدق فطليه صيام كذا و كذا ، أو فامرأته طالق ، أو فمبيده أحرار . أو يقول : إن لم أفعل كذا و كذا فلي نذر كذا . أو امرأتي طالق ، أو عبدى حر . أو يحلف على فعل غيره ممن يقصد منه — كعبده ونسيبه وصديقه ممن يحضه على طاعته — فيقول له : إن فعلت ، أو إن لم تفعل : فلي كذا ؛ أو فامرأتي طالق ؛ أو فمبيدى حر ، ونحو ذلك : فهذا نذر اللجاج والنضب .

وهذا وما أشبهه من الحلف بالطلاق والعتاق يخالفه في المعنى « نذر التبرر والتقرب » وما أشبهه من « الخلع » و « الكتابة » ؛ فإن النبي يقول إن سلمني الله ، أو سلم مالى من كذا ، أو إن أعطاني الله كذا ؛ فلي أن أتصدق ؛ أو أصوم ؛ أو أحج . قصده حصول الشرط الذي هو النعمة أو السلامة ؛ وقصد أن يشكر الله على ذلك بما نذره له ؛ وكذلك المخالعة والمكاتب قصده حصول العوض وبذل الطلاق والعتاق عوضا عن ذلك وأما النذر في اللجاج والنضب إذا قيل له : افعل كذا فامتنع من فعله ، ثم قال : إن فعلته فلي الحج أو الصيام . فهنا مقصوده أن لا يكون الشرط ؛ ثم إنه لقوة امتناعه ألزم نفسه إن فعله بهذه الأمور الثقيلة عليه ؛ ليكون لزوما له إذا فعل ما نهاه من الفعل ؛ وكذلك إذا قال : إن فعلته فامرأتي طالق ؛ أو فمبيدى أحرار ؛ إنما مقصوده الامتناع والتزم بتقدير الفعل ما هو شديد عليه

من فراق أهله وذهاب ماله ؛ ليس غرض هذا أن يتقرب الى الله بتق أو صدقة ولا أن يفارق امرأته .

ولهذا سمي العلماء هذا « نذر اللجاج ؛ والغضب » مأخوذ من قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه في الصحيحين « لأن يلج أحدكم يمينه في أهله آثم له عند الله من أن يأتي الكفارة التي فرض الله له » فصورة هذا النذر صورة نذر التبرر في اللفظ ؛ ومعناه شديد المباينة لمعناه . ومن هنا نشأت « الشبهة » التي سنذكرها في هذا الباب — إن شاء الله تعالى — على طائفة من العلماء ؛ ويتبين فقه الصحابة رضى الله عنهم الذين نظروا الى معانى الألفاظ لا إلى صورها . اذا ثبتت هذه الأنواع الداخلة في قسم التعليق فقد علمت أن بعضها معناه معنى اليمين بصيغة القسم ؛ وبعضها ليس معناه ذلك . فمتى كان الشرط المقصود حضا على فعل ، أو مناعته ، أو تصديقا لخبر ؛ أو تكذيبا ؛ كان الشرط مقصود بعدم هو وجزاؤه ؛ كنذر اللجاج ؛ والخلف بالطلاق على وجه اللجاج والغضب .

« القاعدة الأولى » ان الخالف بالله سبحانه وتعالى قد بين الله تعالى حكمه بالكتاب والسنة والاجماع ، فقال تعالى : ( ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ) وقال : ( قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ) وقال تعالى : ( ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته اطعام عشرة مساكين

من أوسط ما تطعمون أهليكم ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد  
فصيام ثلاثة أيام ، ذلك كفارة أيمانكم إذا حلقتم ، واحفظوا أيمانكم ،  
كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون .

وأما السنة ففي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود ، ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال له : « يا عبد الرحمن ! لا تسأل الامارة ؛ فانك إن أعطيتها عن مسألة  
وكلت اليها ، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها ، وإذا حلفت على عيني  
فرايت غيرها خيراً منها فأت الذي هو خير وكفر عن عيذك » فبين له النبي  
صلى الله عليه وسلم حكم الأمانة الذي هو الامارة ، وحكم العهد الذي هو اليمين .

وكانوا في أول الاسلام لا يخرج لهم من اليمين قبل أن تشرع الكفارة  
ولهذا قالت عائشة : كان أبو بكر لا يحنث في عيّن ، حتى أنزل الله كفارة  
اليمين ، وذلك لأن اليمين بالله عقد بالله فيجب الوفاء به ، كما يجب بسائر العقود  
وأشد ؛ لأن قوله : أحلف بالله ، أو أقسم بالله ، ونحو ذلك : في معنى  
قوله أعقد بالله ؛ ولهذا عدى بحرف الالتصاق الذي يستعمل في الربط والمقد  
فينعقد المحلوف عليه بالله كما تنعقد إحدى اليدين بالأخرى في المعاقدة ؛ ولهذا  
سماه الله عقداً في قوله : ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان ) فاذا كان قد  
عقدها بالله كان الحنث فيها تقضا لعهد الله وميثاقه لولا ما فرضه الله من التحلة  
ولهذا سمي حلها حثاً . و « الحنث » هو الاثم في الأصل ، فالحنث فيها  
سبب للاثم لولا الكفارة الماحية ، فانما الكفارة منته أن يوجب إثمًا .

ونظير الرخصة في كفارة اليمين بمد عقدها الرخصة أيضا في كفارة الظهار بمد أن كان الظهار في الجاهلية وأول الإسلام طلاقا ، وكذلك الإيلاء كان عندهم طلاقا ، فإن هذا جار على قاعدة وجوب الوفاء بمقتضى اليمين ، فإن الإيلاء إذا وجب الوفاء بمقتضاه من ترك الوطء صار الوطء محرما ، وتحريم الوطء محرما مطلقا مستلزما لزوال الملك الذي هو الطلاق ، وكذلك الظهار إذا وجب التحريم فالتحريم مستلزم لزوال الملك ؛ فإن الزوجة لا تكون محرمة على الإطلاق ؛ ولهذا قال سبحانه : ( يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتنى مرضات أزواجك والله غفور رحيم . قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ) « والتحلة » مصدر حلت الشيء أحله تحليلا وتحلة ، كما يقال كرمته تكريما وتكرمة . وهذا مصدر يسمى به المحلل نفسه الذي هو الكفارة ، فإن أريد المصدر فالمعنى فرض الله لكم تحليل اليمين وهو حلها الذي هو خلاف العقد .

ولهذا استدل من استدل من أصحابنا وغيرهم كابى بكر عبد العزيز بهذه الآية على التكفير قبل الحنث ، لأن التحلة لا تكون بعد الحنث ؛ فإنه بالحنث تنحل اليمين ؛ وإنما تكون التحلة إذا أخرجت قبل الحنث لتنحل اليمين وإنما هي بعد الحنث كفارة ؛ لأنها كفرت ما فى الحنث من سبب الإنم لنقض عهد الله . فاذا تبين أن ما اقتضته اليمين من وجوب الوفاء بها رفعه الله عن هذه الأمة بالكفارة التي جعلها بدلا من الوفاء فى جملة ما رفعه عنها من الأصار التي نبه عليها بقوله : ( ويضع عنهم إصرهم ) .



فالأفعال « ثلاثة » إما طاعة ، وإما معصية ، وإما مباح . فإذا حلف ليفعلن مباحا أو ليركته فهنا الكفارة مشروعة بالاجماع . وكذلك إذا كان المحلوف عليه فعل مكروه أو ترك مستحب وهو المذكور في قوله تعالى : ( ولا تجملوا الله عرضة لأيمانكم أن تبرؤوا وتتقوا وتصلحوا بين الناس ) . وأما إن كان المحلوف عليه فعل واجب أو ترك محرم فها هنا لا يجوز الوفاء بالاتفاق ؛ بل يجب التكفير عند عامة العلماء . وأما قبل أن تشرع الكفارة فكان الحالف على مثل هذا لا يحمل له الوفاء بيمينه ، ولا كفارة له ترفع عنه مقتضى الحث ؛ بل يكون عاصيا بمعصية لا كفارة فيها ، سواء وفى أو لم يف كما لو نذر معصية عند من لم يحمل في نذره كفارة ؛ وكما إن كان المحلوف عليه فعل طاعة غير واجبة .

## فصل

فأما الحلف بالنذر الذى هو « نذر اللجاج ، والنصب » مثل أن يقول : إن فعلت كذا فعلى الحج ، أو فالى صدقة ، أو فعلى صيام . يريد بذلك أن يمنع نفسه عن الفعل . أو أن يقول : إن لم أفعل كذا فعلى الحج ونحوه : فذهب أكثر أهل العلم أنه يجوز له كفارة يمين من أهل مكة ، والمدينة ، والبصرة ، والكوفة ، وهو قول فقهاء الحديث : كالشافعى ، وأحمد . واسحق ، وأبى عبيد ، وغيرهم ، وهذا إحدى الروايتين عن أبى حنيفة . وهو الرواية المتأخرة عنه .

ثم اختلف هؤلاء فأكثرهم قالوا : هو خير بين الوفاء بنذره ، وبين كفارة يمين ؛ وهذا قول الشافعي ، والمشهور عن أحمد . ومنهم من قال : بل عليه الكفارة عينا ، كما يلزمه ذلك في اليمين بالله ، وهو الرواية الأخرى عن أحمد ، وقول بعض أصحاب الشافعي . وقال مالك وأبو حنيفة في الرواية الأخرى وطائفة : بل يجب الوفاء بهذا النذر ، وقد ذكروا أن الشافعي سئل عن هذه المسئلة بمصر فأفتى فيها بالكفارة ، فقال له السائل : يا أبا عبد الله ! هذا قولك ؟ قال : قول من هو خير مني عطاء بن أبي رباح . وذكروا أن عبد الرحمن بن القاسم حث ابنه في هذه اليمين ، فأفتاه بكفارة يمين بقول الليث بن سعد ، وقال : إن عدت أفتيتك بقول مالك ، وهو الوفاء به . ولهذا يفرع أصحاب مالك مسائل هذه اليمين على النذر ؛ لمومات الوفاء بالنذر ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « من نذر أن يطيع الله فليطعه » ولأنه حكم جائز معلق بشرط فوجب عند ثبوت شرطه كسائر الأحكام .

والقول الأول هو صحيح . والدليل عليه - مع ما سنذكره إن شاء من دلالة الكتاب والسنة - ما اعتمده الامام أحمد وغيره ، قال أبو بكر الأثرم في « مسائله » سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل قال : ماله في رتاج الكعبة ؟ قال كفارة يمين ، واحتج بحديث عائشة . قال : وسمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل يحلف بالشيء إلى بيت الله ، أو الصدقة بالملك ، ونحو ذلك من الأيمان ؟ فقال :

إذا حنت فكفارة ؛ إلا أنى لأحمله على الحنت ، ما لم يحنت قيل له تفعل .  
 قيل لأبى عبد الله : فإذا حنت كفر ؟ قال : نعم . قيل له : أليس كفارة  
 عين ؟ قال : نعم . قال : وصمم أباعد الله يقول فى حديث لى بنت  
 العجاء حين حلفت بكذا وكذا ، وكل مملوك لها حر ، فافيت بكفارة عين ،  
 فاحتج بحديث ابن عمر وابن عباس حين أفتيا فىمن حلف بمتق جارية وأيمان ،  
 فقال : أما الجارية فتمتق . وقال الأثرم حدثنا الفضل بن دكين ، ثنا حسن  
 عن ابن أبى نجيح ، عن عطاء ، عن عائشة ، قالت : من قال مالى فى  
 ميراث الكعبة ، وكل مالى فهو هدى ، وكل مالى فى المساكن  
 فليكفر بعينه .

وقال حدثنا طارم بن الفضل ، ثنا معمر بن سليمان ، قال قال أبى حدثنا  
 بكر بن عبد الله ، أخبرنى أبو رافع ، قال قالت مولاتى لى بنت العجاء : كل  
 مملوك لها حر ، وكل مال لها هدى ، وهى يهودية ، وهى نصرانية : إن لم  
 تطلق امرأتك ، أو تفرق بينك وبين امرأتك . قال : فأفيت زينب بنت  
 أم سلمة ، وكانت إذا ذكرت امرأة بالمدينة فقهيمة ذكرت زينب ، قال  
 فأتيتها ، فجاءت معى إليها ، فقالت : فى البيت هاروت وماروت ؟ قالت : يا زينب  
 جعلني الله فداك ، إنها قالت : كل مملوك لها حر ، وكل مال لها هدى ، وهى  
 يهودية وهى نصرانية . فقالت : يهودية ، ونصرانية ! خلى بين الرجل وبين

امراته ، فأثبت حفصة أم المؤمنين فارسلت إليها فأتتها ، فقالت : يا أم المؤمنين !  
 جعلني الله فداك : إنها قالت : كل مملوك لها حر ، وكل مال لها هدي . وهي  
 يهودية وهي نصرانية ، فقالت : يهودية ونصرانية ، خلى بين الرجل وبين امرأته  
 قال فأتيت عبد الله بن عمر ، فجاء معي إليها ، فقام على الباب فسلم ، فقال : أمن  
 حجارة أنت ؟ أم من حديد أنت ! أم من أي شيء أنت ! أفنتك زينب ؛  
 وأنتك أم المؤمنين : فلم تقبلي فتياها ؟ ! قالت يا أبا عبد الرحمن ! جعلني الله  
 فداك إنها قالت : كل مملوك لها حر ، وكل مال لها هدي ، وهي يهودية وهي  
 نصرانية . فقال : يهودية ونصرانية ، كفري عن عيذك وخلى بين الرجل  
 وبين امرأته .

وقال الأثرم حدثنا عبد الله بن رجاء ، أنبأنا عمران ، عن قتادة ، عن زرارة  
 ابن أبي أوفى : أن امرأة سألت ابن عباس أن امرأة جعلت بردها عليها هديا إن  
 لبسته ، فقال ابن عباس : في غضب ، أم في رضى ؟ قالوا : في غضب . قال :  
 إن الله تبارك وتعالى لا يتقرب إليه بالغضب ؛ لتكفر عن عينها . وقال :  
 حدثني ابن الطباع ، ثنا أبو بكر بن عياش . عن الملاء بن المسيب ، عن يعلى  
 ابن النعمان ، وعكرمة ، عن ابن عباس : سئل عن رجل جعل ماله في المساكين ؟  
 فقال : أمسك عليك مالك ، وأفققه على عيالك . وأقض به دينك ،  
 وكفر عن عيذك

وروى الأثرم عن أحمد حدثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريح مثل عطاء عن رجل قال علي ألف بدنة ؟ قال عيين . وعن رجل قال علي ألف حجة ؟ قال عيين . وعن رجل قال : مالي هدى ؟ قال : عيين . وعن رجل قال : مالي في المساكين ؟ قال : عيين . وقال أحمد : حدثنا عبد الرزاق ، أنبأنا معمر عن قتادة : عن الحسن وجابر بن زيد ، في الرجل يقول : إن لم أفعل كذا وكذا فانا محرم بحجة ؟ قالا : ليس الاحرام الا على من نوى الحج ، عيين يكفرها . وقال أحمد : ثنا عبد الرزاق ، أنبأنا معمر ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، قال : عيين يكفرها . وقال حرب الكرماني حدثنا المسيب بن واضح ، ثنا يوسف بن أبي السفر ؛ عن الأوزاعي ، عن عطاء بن أبي رباح سألت ابن عباس عن الرجل يحلف بالمشي الى بيت الله الحرام ؟ قال : إنما المشي على من نواه ، فأما من حلف في الفضب فعليه كفارة عيين .

وأيضاً فإن الاعتبار في الكلام بمعنى الكلام لا بلفظه ؛ وهذا الخالف ليس مقصوده قربة لله ، وإنما مقصوده الحض على فعل أو المنع منه ، وهذا معنى اليمين . فإن الخالف يقصد الحض على فعل أو المنع منه ، ثم اذا علق ذلك الفعل بالله تعالى أجزأته الكفارة ، فلا تجزئه إذا علق به وجوب عبادة ، أو تحريم مباح بطريق الأولى ، لأنه إذا علقه بالله ثم حنث كان موجب حنثه أنه قد هتك إيمانه بالله حيث لم يف بعهده ، واذا علق به وجوب فعل أو تحريمه فأما يكون موجب حنثه ترك واجب أو فعل محرم ، ومعلوم أن الحنث الذي

موجبه خلل في التوحيد أعظم مما وجبه معصية من المعاصي ؛ فإذا كان الله قد شرع الكفارة لاصلاح ما اقتضى الحث في التوحيد فسادة ونحو ذلك وجبره فلا أن يشرع لاصلاح ما قضى الحث فسادة في الطاعة أولى وأحرى .

وأيضا فانا نقول : إن موجب صيغة القسم مثل موجب صيغة التعليق . والنذر نوع من اليمين ، وكل نذر فهو يمين ، فقول الناذر : الله علي أن أفعل . بمنزلة قوله : أحلف بالله لأفعلن ؛ موجب هذين القولين التزام الفعل مطلقا بالله . والدليل على هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم : « النذر حلف » فقوله إن فعلت كذا فعلي الحجج لله . بمنزلة قوله : إن فعلت كذا فوالله لأحجن . وطرده هذا أنه إذا حلف ليفعلن برأيه فله ولم يكن له أن يكفر ، فإن حلفه ليفعله نذر لفعله . وكذلك طرده هذا أنه إذا نذر ليفعلن معصية أو مباحا فقد حلف على فعلها ، بمنزلة ما لو قال : والله لأفعلن كذا : ولو حلف بالله ليفعلن معصية أو مباحا لزمته كفارة يمين ، فكذلك لو قال : الله علي أن أفعل كذا . ومن الفقهاء من أصحابنا وغيرهم من يفرق بين البابين

## فصل

فأما اليمين « بالطلاق ، والعتاق » في اللجاج والغضب : مثل أن يقصد بها حضا أو منعا أو تصديقا أو تكديبا : كقوله الطلاق يلزمني لأفعلن

كذا ، أولا فعلت كذا ، وإن فعلت كذا فسيدي أحرار ، أو إن لم أفعله  
فسيدي أحرار . فن قال من الفقهاء المتقدمين : إن نذر اللجاج والنضب يجب  
فيه الوفاء فانه يقول هنا يقع الطلاق والمتاق أيضا .

وأما الجمهور الذين قالوا في نذر اللجاج والنضب تجزئه الكفارة فاختلفوا  
هنا — مع أنه لم يلفتني عن أحد من الصحابة في الحلف بالطلاق كلام ، وإنما  
بلغنا الكلام فيه عن التابعين ومن بعدهم ؛ لأن اليمين به محدثة لم يكن يعرف  
في عصرهم . ولكن بلغنا الكلام في الحلف بالعتق ، كما سذكركه ان شاء  
الله . فاختلف التابعون ومن بعدهم — في اليمين بالطلاق والمتاق ، ففهم من فرق  
بينه وبين اليمين بالنذر ؛ وقالوا : إنه يقع الطلاق والمتاق بالحنث ولا تجزئه  
الكفارة ؛ بخلاف اليمين بالنذر . هذا رواية عوف عن الحسن ؛ وهو  
قول الشافعي ، وأحمد في الصريح المنصوص عنه ، واسحق بن راهويه وإبي  
عبيد ، وغيرهم . فروى حرب الكرماني ، عن معتمر بن سليمان ، عن عوف  
عن الحسن قال : كل يمين وإن عظمت ، ولو حلف بالحج والعمرة ؛ وإن جمل  
ماله في المساكين ، ما لم يكن طلاق امرأة في ملكه يوم حلف ، أو عتق غلام  
في ملكه يوم حلف . فانما هي يمين . وقال اسماعيل بن سعيد : سألت أحمد  
ابن حنبل عن الرجل يقول لابنه : إن كنتك فامرأتى طالق . وعبدى حر ؟  
فقال : لا يقوم هذا مقام اليمين ؛ ويلزمه ذلك في النضب والرضا . وقال  
سليمان بن داود : يلزمه الحنث في الطلاق والمتاق ، وبه قال أبو خيثمة ، قال

اسماعيل : وأخبرنا أحمد بن حنبل ، حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن اسماعيل ابن أمية عن عثمان بن أبي حازم ، ان امرأة حلفت بالله في سبيل الله أو في المساكين ، وجارتها حرة ان لم تقبل كذا وكذا ، فسألت ابن عمر وابن عباس ؟ فقالا : أما الجارية فتعتق ، وأما قولها في المال فانها تزي المال .

قال أبو اسحق الجوزجاني : الطلاق والعتق لا يحلان في هذا محل الأيمان ، ولو كان المجري فيها مجرى الأيمان لوجب على الحالف بها اذا حنت كفارة وهذا مما لا يختلف الناس فيه أن لا كفارة فيها .

قلت : أخبر أبو اسحق بما بلغه من العلم في ذلك ؛ فان أكثر مفتي الناس في ذلك الزمان من أهل المدينة وأهل العراق أصحاب أبي حنيفة ومالك كانوا لا يفتون في نذر اللجاج والفضب الا بوجوب الوفاء لا بالكفارة . وان أكثر التابعين مذهبهم فيها الكفارة ؛ حتى ان الشافعي لما أفتى بمصر بالكفارة كان غريبا بين أصحابه المالكية ، وقال له السائل : يا أبا عبد الله هذا قولك ؟ فقال : قول من هو خير مني عطاء بن أبي رباح . فلما أفتى فقهاء الحديث كالشافعي ، وأحمد ، واسحق ، وأبي عبيد ، وسليمان بن داود ، وابن أبي شيبه ، وعلي بن المديني ونحوهم في الحلف بالنذر بالكفارة ؛ وفرق من فرق بين ذلك وبين الطلاق والعتاق لما سذكروه صار الذي يعرف قول هؤلاء وقول اولئك



لا يعلم خلافا في الطلاق والعتق . والافسند كرا الخلاف ان شاء الله تعالى عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

وقد اعتذر الامام أحمد عما ذكرناه عن الصحابة في كفارة العتق بعذرين « أحدهما » انفراد سليمان التيمي بذلك . « والثاني » معارضته بما رواه ابن عمر وابن عباس أن العتق يقع من غير تكفير .

وما وجدت أحدا من العلماء المشاهير بلغه في هذه المسئلة من العلم المأثور عن الصحابة ما بلغ أحمد ، قال المروزي : قال أبو عبد الله : إذا قال : كل مملوك له حر . يعتق عليه إذا حنت ؛ لأن الطلاق والعتق ليس فيهما كفارة . وقال : وليس يقول كل مملوك لها حر في حديث ليلي بنت العجماء حديث أبي رافع أنها سألت ابن عمر وحفصة وزينب وذكرت العتق فأمروها بكفارة إلا التيمي ؛ وغيره لم يذكروا العتق ، قال سألت أبا عبد الله عن حديث أبي رافع قصة امرأته وأنها سألت ابن عمر وحفصة فأمروها بكفارة يمين ، قلت فيها المشي ؟ قال نعم أذهب الى أن فيه كفارة يمين . وقال أبو عبد الله ليس يقول فيه كل مملوك إلا التيمي . قلت : فإذا حلف بعتق مملوكه ، فحنت ؟ قال : يعتق ، كذا يروى عن ابن عمر وابن عباس أنها قالوا الجارية تعتق ؛ ثم قال : ما سمعنا الا من عبد الرزاق ، عن ميمر . قلت : فأيش استاده ؟ قال : معمر ، عن اسماعيل ؛ عن عثمان بن أبي حازم عن ابن عمر وابن عباس ، وقال : اسماعيل ابن أنية وأيوب بن موسى وهما مكيان .

فقد فرق بين الحلف بالطلاق والعتق والحلف بالنذر بانهما لا يكفران  
 واتبع ما بلغه في ذلك عن ابن عمر وابن عباس ، وبه عارض ما روى من  
 الكفارة عن ابن عمر وحفصة وزينب مع ائفراد التيمي بهذه الزيادة . وقال  
 صالح بن أحمد قال أبي : واذا قال : جارتى حرة ان لم أصنع كذا وكذا ؛ قال :  
 قال ابن عمر وابن عباس : يعتق . واذا قال : كل مالى فى المساكين لم يدخل فيه  
 جاريته ، فيه كفارة ، فان ذا لا يشبهه ذا ألا ترى ان ابن عمر فرق بينهما ؟!  
 العتق والطلاق لا يكفران .

وأصحاب أبي حنيفة يقولون : اذا قال الرجل : مالى فى المساكين أنه يتصدق  
 به على المساكين ، واذا قال : مالى على فلان صدقة . وفرقوا بين قوله : ان فعلت  
 كذا فالى صدقة أو فلي الحج ؛ وبين قوله : فاصرأتى طالق ؛ أو فبعدى حر : بانه  
 هناك موجب القول وجوب الصدقة والحج لوجود الصدقة والحج ، فاذا اقتضى  
 الشرط وجوب ذلك كانت الكفارة بدلا عن هذا الواجب ، كما يكون بدلا  
 عن غيره من الواجبات ، كما كانت فى أول الاسلام بدلا عن الصوم الواجب ،  
 وبقيت بدلا عن الصوم على الماجز عنه و كما يكون بدلا عن الصوم الواجب  
 فى ذمة الميت ؛ فان الواجب إذا كان فى النعمة أمكن أن يخير بين أدائه  
 وبين اداء غيره . وأما العتق والطلاق فان وجوب الكلام وجودهما ، فاذا  
 وجد الشرط وجد العتق والطلاق ، واذا وقعا لم يرتقيا بمذوقهما ؛ لأنهما  
 لا يقبلان الفسخ ؛ بخلاف مالهو قال ان فعلت كذا فله على أن أعق ؛ فانه

هنا لم يعلق المتق ؛ وإنما علق وجوبه بالشرط ، فيخير بين فعل هذا الاعتاق  
الذى أوجبه على نفسه وبين الكفارة التي هي بدل عنه ؛ ولهذا لو قال : إذا  
مت فمبدي حر . عتق بموته من غير حاجة الى الاعتاق ؛ ولم يكن له فسخ  
هذا التدبير عند الجمهور ؛ إلا قولاً للشافعي ، ورواية عن أحمد . وفي يعه  
الخلافاً المشهور . ولو وصى بعتقه فقال : إذا مت فاعتقوه كان له الرجوع  
في ذلك كسائر الوصايا ، وكان له يعه هنا وإن لم يجزيع المدبر .

وذكر أبو عبدالله إبراهيم بن محمد بن محمد بن عرفة في تاريخه : أن  
المهدي لما أرى ما أجمع عليه رأي أهل بيته من المهادي ابنه عزم على خلع عيسى  
ودعاهم الى البيعة لموسى ؛ فامتنع عيسى من الخلع ، وزعم أن عليه أيماناً تخرجه  
من أملاكه ، وتطلق نسأوه . فاحضر له المهدي ابن علانة ومسلم  
ابن خالد وجماعة من الفقهاء فافتوه بما يخرجهم عن يمينه ، واعتاض عما يلزمه  
في يمينه بما لكثير ذكره ، ولم يزل إلى أن خلع وبوع للمهدي ، ولموسى  
المهادي بعده .

وأما « أبو ثور » فقال في المتق المطلق على وجه اليمين يخرجته كفارة  
عين ، كنفذ اللجاج والغضب ؛ لأجل ما تقدم من حديث لى بنت العجماء  
التي أفتاها عبدالله بن عمر ، وحفصة أم المؤمنين وزينب ربيبة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في قولها : إن لم أفرق بينك وبين امرأتك فكل مملوك  
لي محرر . وهذه القصة هي مما اعتمدها الفقهاء المستدلون في مسألة « نذر

اللجاج والغضب » لكن توقف أحد وأبو عبيد عن العتق فيها لما ذكرته من الفرق . وعارض أحد ذلك . وأما الطلاق فلم يبلغ أبا ثور فيه أثر فتوقف عنه ، مع أن القياس عنده مساواته للعتق ؛ لكن خاف أن يكون مخالفا للاجماع .

و « الصواب » ان الخلاف في الجميع — الطلاق وغيره — لما سذكروه ولو لم ينقل في الطلاق نفسه خلاف معين لكان فنيا من أقوى من الصحابة في الحلف بالعتاق بكفارة معين من باب التنبيه على الحلف بالطلاق ؛ فانه إذا كان نذر العتق الذي هو قرينة لما خرج مخرج اليمين أجزأت فيه الكفارة ؛ فالحلف بالطلاق ليس بقرينة إما أن تجزئ فيه الكفارة أولا يجب فيه شيء ، على قول من يقول نذر غير الطاعة لشيء فيه . ويكون قوله : إن فعلت كذا فانت طالق . بمنزلة قوله : فعلي أن أطلقك ، كما كان عند أولئك الصحابة ومن وافقهم قوله : فميسدى أحرار . بمنزلة قوله : فعلي أن اعتقهم .

على أنني الى الساعة لم يلفتني عن أحد من الصحابة كلام في الحلف بالطلاق وذلك — والله أعلم — لأن الحلف بالطلاق لم يكن قد حدث في زمانهم ، وإنما ابتدعه الناس في زمن التابعين ومن بعدهم ، فاختلف فيه التابعون ومن بعدهم . « فأحد القولين » أنه يقع به ، كما تقدم . و « القول الثاني » أنه لا يلزم الوقوع . ذكر عبدالرزاق عن ابن جريج عن ابن طاووس ، عن أبيه : أنه

كان يقول : الحلف بالطلاق ليس شيئا . قلت : أكان يراه يمينا ؟ قال : لأدرى .  
فقد أخبر ابن طاووس عن أبيه أنه كان لا يراه موقعا للطلاق ، وتوقف في  
كونه يمينا يوجب الكفارة ؛ لأنه من باب نذر ما لا قربة فيه .

وفي كون مثل هذا يمينا خلاف مشهور ، وهذا قول أهل الظاهر :  
كداود ، وأبي محمد بن حزم ؛ لكن بناء على أنه لا يقع طلاق معلق ولا عتق  
معلق . واختلفوا في المؤجل ، وهو بناء على ما تقدم من أن العقود لا يصح  
منها إلا ما دل نص أو إجماع على وجوبه أو جوازه ، وهو بني على « ثلاث  
مقدمات » يخالفون فيها .

« أحدها » كون الأصل تحريم العقود . « الثاني » أنه لا يباح ما كان  
في معنى النصوص . « الثالث » أن الطلاق المؤجل والمعلق لم يندرج في  
عموم النصوص .

وأما المأخذ المتقدم من كون هذا كنذر اللجاج والغضب ، فهذا قياس قول  
الذين جوزوا التكفير في نذر اللجاج والغضب ، وفرقوا بين نذر التبرر ونذر  
الغضب ، فإن هذا الفرق يوجب الفرق بين المعلق الذي يقصد وقوعه عند  
الشرط وبين المعلق المحلوف به الذي يقصد عدم وقوعه ؛ إلا أن يصح الفرق  
المذكور بين كون المعلق هو الوجود أو الوجوب . وسنتكلم عليه .

وقد ذكرنا أن هذا القول يخرج على أصول أحمد من مواضع قد  
ذكرناها ، وكذلك هو أيضا لازم لمن قال في نذر اللجاج والغضب بكفارة

كما هو ظاهر من مذهب الشافعي واحدى الروايتين عن أبي حنيفة التي اختارها أكثر متأخري أصحابه ، واحدى الروايتين عن ابن القاسم التي اختارها كثير من متأخري المالكية ؛ فان التسوية بين الحلف بالنذر والحلف بالعتق هو المتوجه ؛ ولهذا كان هذا من أقوى حجج القائلين بوجوب الوفاء في الحلف بالنذر ؛ فانهم قاسوه على الحلف بالطلاق والعتاق ، واعتقدوا بعض المالكية مجعما عليه .

وأيضاً فاذا حلف بصيغة القسم كقوله عبيدي أحرار لأفعلن ، أو نسائي طوالت لأفعلن : فهو بمنزلة قوله : مالي صدقة لأفعلن ، وعلي الحج لأفعلن .

والذي يوضح التسوية أن الشافعي إنما اعتمد في الطلاق المعلق على فدية الخلع ، قاله في البويطي وهو « كتاب مصري » من أجود كلامه وذلك أن الفقهاء يسمون الطلاق المعلق بسبب طلاقاً بصفة ، ويسمون ذلك الشرط صفة . ويقولون : إذا وجدت الصفة في زمان اليمينونة ، وإذا لم توجد الصفة ، ونحو ذلك . وهذه التسمية لها وجهان .

« أحدهما » أن هذا الطلاق موصوف بصفة : ليس طلاقاً مجرداً عن صفة ؛ فانه إذا قال : أنت طالق في أول السنة أو إذا طهرت . فقد وصف الطلاق بالزمان الخاص ؛ فان الظرف صفة للمظروف ، وكذلك إذا قال : إن أعطيتني ألفاً فأنت طالق . فقد وصفه بعبارة .

و « الثاني » أن نحاة الكوفة يسمون حروف الجر ونحوها حروف الصفات . فلما كان هذا مطلقا بالحروف التي قد تسمى « حروف الصفات » سمي طلاقا بصفة كما لو قال : أنت طالق بألف .

و « الوجه الأول » هو الأصل ؛ فإن هذا يعود إليه ؛ إذ النحاة إنما سموا حروف الجر حروف الصفات لأن الجار والمجرور يصير في المعنى صفة لما تعلق به ، فإذا كان الشافعي وغيره إنما اعتمدوا في الطلاق الموصوف على طلاق القدية ، وقاسوا كل طلاق بصفة عليه صار هذا (١) كما أن النذر المعلق بشرط مذكور في قوله تعالى : ( ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ، ولنكونن من الصالحين ) ومعلوم أن النذر المعلق بشرط هو نذر بصفة ؛ فقد فرقوا بين النذر المقصود شرطه وبين النذر المقصود عدم شرطه الذي خرج مخرج اليمين ، فذلك يفرق بين الطلاق المقصود وصفه كالخلع حيث المقصود فيه العوض والطلاق المحلوف به الذي يقصد عدمه وعدم شرطه ؛ فانه إنما يقاس بما في الكتاب والسنة ما أشبهه ، ومعلوم ثبوت الفرق بين الصفة المقصودة وبين الصفة المحلوف عليها التي يقصد عدمها كما فرق بينهما في النفر سواء .

والدليل على هذا القول : الكتاب ، والسنة ، والأثر ، والاعتبار

أما « الكتاب » فقولہ سبحانہ : ( یا أيہا النبی لم تحرم ما أحل اللہ  
لک تبنتی مرضات أزواجک ، واللہ غفور رحیم . قد فرض اللہ لکم تحلة  
أیمانکم ، واللہ مولکم ، وهو العليم الحکیم ) فوجه الدلالة أن اللہ قال :  
( قد فرض اللہ لکم تحلة أیمانکم ) وهذا نص عام فی کل یمن یحلف بها  
المسلمون ان اللہ قد فرض لها تحلة ، وذكره سبحانہ بصیغة الخطاب للأمة  
بعد تقدم الخطاب بصیغة الافراد للنبي صلى اللہ علیہ وسلم ، مع علمه سبحانہ  
بأن الأمة یحلفون بأیمان شتى ، فلو فرض یمن واحدة لیس لها تحلة لکان  
مخالفا للآیة ، کیف وهذا عام لم یخص منه صورة واحدة لا بنص ولا بإجماع  
بل هو عام عموما مغنويا مع عمومہ اللفظی ؛ فان الیمن معقودة توجب منع  
المکلف من الفعل ، فشرع التحلة لهذه العقدة مناسب لما فیہ من التخفيف  
والتوسعة . وهذا موجود فی الیمن بالعتق والطلاق أكثر منه فی غیرهما من  
أیمان نذر اللجاج والغضب .

فان الرجل إذا حلف بالطلاق لیقتل النفس ، أو لیقطعن رحمہ ، أو لیمنن  
الواجب علیہ من اداء أمانة ونحوها : فانه یحمل الطلاق عرضة لیمنه أن  
یر ویقتی ویصلح بین الناس أكثر مما یحمل اللہ عرضة لیمنه ؛ ثم إن وفی  
یمنه کان علیہ من ضرر الدین والدین ما قد أجمع المسلمون علی تحريم الدخول  
فیہ ، وإن طلق امرأته فی الطلاق ایضا من ضرر الدین والدین ما لا خفاء  
فیہ . أما الدین فانه مکروه باتفاق الأمة مع استقامة حال الزوجین :



إما كراهة تنزيه ، أو كراهة تحريم ، فكيف إذا كانا في غاية الاتصال ،  
وينعما من الأولاد والعشرة ما يكون في طلاقهما من ضرر الدين أمر عظيم ،  
وكذلك ضرر الدنيا كما يشهده الواقع ؛ بحيث لو خير أحدهما بين أن يخرج من  
ماله ووطنه وبين الطلاق لاختار فراق ماله ووطنه على الطلاق ، وقد قرن الله  
فراق الوطن بقتل النفس ؛ ولهذا قال الامام أحمد في إحدى الروايتين عنه  
متابعة لمطاء : إنها إذا أحرمت بالحج خلف عليها زوجها بالطلاق أنها لا تحج  
صارت محصورة ، وجاز لها التحلل ؛ لما عليها في ذلك من الضرر الزائد على  
ضرر الاحصار بالمدو أو القريب منه ، وهذا ظاهر فيما إذا قال : إن فعلت  
كذا فملي أن أطلقك ، أو أعتق عبيدي ؛ فإن هذا في نذر اللجاج والنضب  
بالاتفاق ، كما لو قال : والله لا أطلقنك ، أو لا اعتن عبيدي ؛ وأنا الفرق  
بين وجود العتق وجوبه هو الذي اعتمده المفقون . وستنكم عليه  
إن شاء الله تعالى .

وأيضاً فإن الله قال : ( لم تحرم ما أحل الله لك تبتني مرضات  
أزواجك والله غفور رحيم ) وذلك يقتضي أنه ما من تحريم لما أحل الله  
إلا والله غفور لقاعله رحيم به ، وأنه لاعلة تقتضي ثبوت ذلك التحريم ، لأن  
قوله [ لم ] لا شيء . استفهام في معنى النفي والانكار ، والتقدير لاسبب  
لتحريمك ( ما أحل الله لك ) ( والله غفور رحيم ) فلو كان الخالف بالنذر  
والعتاق والطلاق على أنه لا يفعل شيئاً لا رخصة له لكان هنا سبب يقتضي  
تحريم الحلال ، ولا يبقى موجب المغفرة والرحمة على هذا الفاعل .

وأيضاً قوله سبحانه وتعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ) إلى قوله : ( ذلك كفارة أيمانكم إذا حلقتم ، واحفظوا أيمانكم ) والحجة منها كالحجة من الأولى وأقوى ؛ فانه قال : ( لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ) وهذا عام لتحريمها بالأيمان من الطلاق وغيرها ؛ ثم بين وجه المخرج من ذلك بقوله : ( لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ؛ ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته ) أي فكفارة تعقيدكم أو عقدكم الأيمان ، وهذا عام ؛ ثم قال : ( ذلك كفارة أيمانكم إذا حلقتم ) وهذا عام كعموم قوله : ( واحفظوا أيمانكم ) . ومما يوضح « عمومته » أنهم قد أدخلوا الحلف بالطلاق في عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « من حلف فقال : إن شاء الله ، فإن شاء فعل ، وإن شاء ترك » فدخلوا فيه الحلف بالطلاق والعتاق والنذر والحلف بالله .

وإنما لم يدخل مالك وأحمد وغيرهما تجبيز الطلاق موافقة لابن عباس ، لأن إيقاع الطلاق ليس بحلف ؛ وإنما الحلف المنعقد ما تضمن محلوفاً به ومحلوفاً عليه : إما بصيغة القسم ، وإما بصيغة الجزاء ، وما كان في معنى ذلك ؛ كما سنذكره إن شاء الله تعالى . وهذه الدلالة تنبيه على أصول الشافعي وأحمد ومن وافقهم في مسئلة « نذر اللجاج والغضب » فانهم احتجوا على التكفير فيه بهذه الآية ، وجعلوا قوله : ( تحلة أيمانكم ) ( كفارة أيمانكم ) عاماً في اليمين بالله واليمين بالنذر ، ومعلوم أن شمول اللفظ لنذر اللجاج والغضب في الحج والعتق ونحوهما سواء .

فان قيل : المراد في الآية اليمين بالله فقط ، فان هذا هو المفهوم من مطلق اليمين ، ويجوز أن يكون التعريف بالألف واللام والاضافة في قوله ( عقدتم الأيمان ) ( وتحلة أيمانكم ) منصرفا إلى اليمين الممهودة عندهم وهي اليمين بالله ، وحينئذ فلا يعم اللفظ إلا المروف عندهم . والحلف بالطلاق ونحوه لم يكن معروفا عندهم ، ولو كان اللفظ عاما فقد علمنا أنه لم يدخل فيه اليمين التي ليست مشروعة كاليمين بال مخلوقات فلا يدخل فيه الحلف بالطلاق ونحوه ؛ لأنه ليس من اليمين المشروعة ؛ لقوله : « من كان حالفا فالحلف بالله أوفى لصمت » وهذا سؤال من يقول كل يمين غير مشروعة فلا كفارة لها ولا حنت .

فيقال : لفظ « اليمين » شمل هذا كله ، بدليل استعمال النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والعلماء اسم اليمين في هذا كله ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « النذر حلف » وقول الصحابة لمن حلف بالهدي والعتق : كفر يمينك . وكذلك فهمه الصحابة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، كما سنذكره . ولادخال العلماء لذلك في قوله صلى الله عليه وسلم : ( من حلف فقال إن شاء الله ، فان شاء فعل وإن شاء ترك » ويدل على عمومه في الآية أنه سبحانه قال : ( لم تحرم ما أحل الله لك ؟ ) ثم قال : ( قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ) فاقضى هذا أن نفس تحريم الحلال يمين ، كما استدل به ابن عباس وغيره . وسبب نزول الآية : إما تحريمه المسل ، وإما تحريمه مارية

القبضية . وعلى التقديرين فتحريم الحلال عين على ظاهر الآية ؛ وليس عينا بالله ؛ ولهذا أفتى جمهور الصحابة — كعمر وعثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وغيرهم — أن تحريم الحلال عين مكفرة : إما « كفارة كبرى » كالظهار ، وإما « كفارة صغرى » كاليمين بالله . وما زال السلف يسمون الظهار ونحوه عينا .

« وأيضاً » فإن قوله : ( لم تحرم ما أحل الله لك ) إما أن يراد به : لم تحرم بلفظ الحرام ؟ وإما : لم تحرمه باليمين بالله تعالى ونحوها ؟ وإما : لم تحرمه مطلقاً ؟ فإن أريد الأول والثالث فقد ثبت أن تحريمه بغير الحلف بالله عين ، فيعم . وإن أريد به تحريمه بالحلف بالله فقد سمي الله الحلف بالله تحريماً للحلال ، ومعلوم أن اليمين بالله لم توجب الحرمة الشرعية ؛ لكن لما أوجبت امتناع الخالف من الفعل فقد حرمت عليه الفعل تحريماً شرطياً لا شرعياً ، فكل يمين توجب امتناعه من الفعل فقد حرمت عليه الفعل ، فيدخل في عموم قوله : ( لم تحرم ما أحل الله لك ) وحينئذ فقوله : ( قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ) لا بد أن يعم كل يمين حرمت الحلال ، لأن هذا حكم ذلك الفعل ، فلا بد أن يطابق صورته ؛ لأن تحريم الحلال هو سبب قوله : ( قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ) وسبب الجواب إذا كان عاماً كان الجواب عاماً ثلاثاً ليكون جواباً عن البعض مع قيام السبب المقتضى للتعميم وهذا التقدير في قوله تعالى : ( يا أيها آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ) إلى قوله : ( ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ) .

وأيضاً فإن الصحابة فهمت العموم ، وكذلك العلماء عامتهم حملوا الآية على اليمين بالله وغيرها .

وأيضاً فنقول : على الرأس . سلمنا أن اليمين المذكورة في الآية المراد بها اليمين بالله تعالى ، وإن ما سوى اليمين بالله تعالى لا يلزم بها حكم ، فعلوم أن الحلف بصفاته كالحلف به ، كما لو قال : وعزة الله تعالى ! وأولم الله ! أو : والقرآن العظيم ! فإنه قد ثبت جواز الحلف بهذه الصفات ونحوها عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة ؛ ولأن الحلف بصفاته كالاستعاذة بها — وإن كانت الاستعاذة لا تكون إلا بالله في مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم « أعوذ بوجهك » « وأعوذ بكلمات الله التامات » وأعوذ برضاك من سخطك » ونحو ذلك — وهذا أمر متقرر عند العلماء .

وإذا كان كذلك فالحلف بالنذر والطلاق ونحوهما هو حلف بصفات الله : فإنه إذا قال : إن فعلت كذا فعلى الحج . فقد حلف بإيجاب الحج عليه وإيجاب الحج عليه حكم من أحكام الله تعالى ، وهو من صفاته . وكذلك لو قال : فعلي تحرير رقبة . وإذا قال : فأمرأتى طالق ، وعبدى حر . فقد حلف بإزالة ملكه الذي هو تحريمه عليه ، والتحريم من صفات الله ، كما أن الإيجاب من صفات الله ، وقد جمل الله ذلك من آياته في قوله : ( ولا تتخذوا آيات الله هزواً ) فجعل صدوره في النكاح والطلاق والخلع من آياته : لكنه إذا حلف بالإيجاب والتحريم فقد عقد اليمين لله كما يعقد النذر لله . فإن قوله : علي الحج والصوم . عقد

لله ؛ ولكن اذا كان حالفاً فهو لم يقصد المقد لله بل قصد الحلف به ، فاذا حنث ولم يوف به فقد ترك ماعقد لله ، كما أنه اذا فعل المحلوف فقد ترك ماعقده لله .

« يوضح ذلك » أنه إذا حلف بالله أو بنير الله مما يعظمه بالحلف فأنما حلف به ليمقد به المحلوف عليه ويربطه به ، لأنه يعظمه في قلبه اذا ربط به شيئاً لم يحله ؛ فاذا حل ما ربطه به فقد انتقصت عظمته من قلبه ، وقطع السبب الذي بينه وبينه . وكما قال بعضهم : اليمين المقد على نفسه لحق من له حق ولهذا . إذا كانت اليمين غموساً كانت من الكبائر الموجبة للنار كما قال تعالى : ( ان الذين يشتركون بهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ، ولا يكلمهم الله ، ولا ينظر إليهم يوم القيامة ، ولا يزكهم ولهم عذاب اليم ) وذكرها النبي صلى الله عليه وسلم في عد الكبائر ؛ وذلك أنه اذا تعمد أن يمقد بالله ما ليس منمقداً به فقد نقص الصلة التي بينه وبين ربه بمنزلة من أخبر عن الله بما هو منزّه عنه ، أو تبرأ من الله ؛ بخلاف ما اذا حلف على المستقبل فانه عقد بالله فعلاً قاصداً لمقدم على وجه التعظيم لله ؛ لكن الله أباح له حل هذا المقد الذي عقده ؛ كما يسمح له ترك بعض الواجبات لحاجة ، أو يزيل عنه وجوبها .

ولهذا قال أكثر أهل العلم : إذا قال : هو يهودي . أو نصراني إن لم يفعل ذلك . فهي يمين ، بمنزلة قوله : والله لأفعلن ؛ لأنه ربط عدم

الفعل بكفره الذي هو براءته من الله ، فيكون قد ربط الفعل بإيمانه بالله : وهذا هو حقيقة الحلف بالله . فربط الفعل بأحكام الله من الإيجاب أو التحريم أدنى حالا من ربطه بالله .

« يوضح ذلك » أنه إذا عقد اليمين بالله فهو عقد لها بإيمانه بالله . وهو ما في قلبه من جلال الله وإكرامه ، الذي هو جد الله ، ومثله الأعلى في السموات والأرض ، كما أنه إذا سبّح الله وذكره فهو مسبّح لله وذكره بقدر ما في قلبه من معرفته وعبادته ؛ ولذلك جاء التسييح تارة لاسم الله ، كما في قوله ، ( واذكر اسم ربك بكرة وأصيلا ) مع قوله : ( اذكروا الله ذكرا كثيرا ) حيث عظم العبد ربه بتسييح اسمه أو الحلف به أو الاستعاذة به فهو مسبّح له بتوسط المثل الأعلى الذي في قلبه من معرفته وعبادته وعظمته ومحبة علماء وفضلاء وإجلالا وإكراما ، وحكم الإيمان والكفر إنما يعود إلى ما كسبه قلبه من ذلك ، كما قال سبحانه : ( لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم ) و كما في موضع آخر : ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان ) .

فلو اعتبر الشارع ما في لفظ القسم من انعقاده بالإيمان وارتباطه به دون قصد الحلف لكان موجه أنه إذا حنث بغير إيمانه تزول حقيقته ، كما قال « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » و كما أنه إذا حلف على ذلك يميناً

فاجرة كانت من الكبائر ، وإذا اشترى بها مالا معصوما فلا خلاق له في الآخرة ، ولا يكلمه الله يوم القيامة ، ولا يزكيه ، وله عذاب اليم ؛ لكن الشارع علم أن الخالف بها ليفعلن أو لا يفعلن ليس غرضه الاستخفاف بمحرمة اسم الله والتعلق به لغرض الخالف باليمين النemos فشرع له الكفارة ، وحل هذا العقد ، وأسقطها عن نحو اليمين ، لأنه لم يعقد قلبه شيئا من الجنابة على إيمانه فلا حاجة إلى الكفارة .

وإذا ظهر أن موجب لفظ اليمين انمقاد الفعل بهذا اليمين الذي هو إيمانه بالله ، فإذا عدم الفعل كان مقتضى لفظه عدم إيمانه . هذا لو لا ما شرع الله من الكفارة ، كما أن مقتضى قوله : إن فعلت كذا أوجب علي كذا . أنه عند الفعل يجب ذلك الفعل لو لا ما شرع الله من الكفارة .

« يوضح ذلك » أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف بنسیر ملة الاسلام فهو كما قال » أخرجاه في الصحيحين ، فجعل اليمين النemos في قوله : هو يهودي ، أو نصراني أن فعل كذا كالنemos في قوله : والله ما فعلت كذا ؛ اذ هو في كلا الأمرين قد قطع عهده من الله حيث علق الايمان بأمر معدوم ، والكفر بأمر موجود ، بخلاف اليمين على المستقبل . وطرد هذا المعنى ان اليمين النemos اذا كانت في النذر أو الطلاق أو التاق وقع المعلق به ولم ترفه الكفارة ، كما يقع الكفر بذلك في أحد قولي العلماء . وبهذا يحصل الجواب عن قولهم : المراد به اليمين المشروعة .



و « ايضا » قوله سبحانه وتعالى : ( ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ان تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس والله سميع عليم ) فان السلف بمجموع أو كالمجموعين على أن معناها أنكم لا تجعلوا الله مانعا لكم اذا حلقتم به من البر والتقوى والاصلاح بين الناس ؛ بأن يحلف الرجل أن لا يفعل معروفا مستحبا أو واجبا ، أو ليفعلن مكروها أو حراما ونحوه . فاذا قيل له : افعل ذلك أو لا تفعل هذا . قال : قد حلقت بالله : فيجعل الله عرضة ليمينه . فاذا كان قد نهى عباده أن يجعلوا نفسه مانعا لهم في الحلف من البر والتقوى .

والحلف بهذه الأيمان ان كان داخلا في عموم الحلف به وجب أن لا يكون مانعا من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى ، فانه اذا نهى أن يكون هو سبحانه عرضة لأيماننا أن نبر وتتقى فغيره أولى أن نكون منهيين عن جملة عرضة لأيماننا واذا تبين أننا منهيون عن أن نجعل شيئا من الأشياء عرضة لأيماننا ان نبر وتتقى ونصلح بين الناس فمعلوم ان ذلك انما هو لما في البر والتقوى والاصلاح مما يحبه الله ويأمر به ، فاذا حلف الرجل بالندر أو بالطلاق أو بالعاق أن لا يبر ولا يتقى ولا يصلح فهو بين أمرين : إن وفى بذلك فقد جمل هذه الأشياء عرضة ليمينه أن يبر ويتقى ويصلح بين الناس ، وإن حنت فيها وقع عليه الطلاق ووجب عليه فعل المنذور ؛ فقد يكون خروج أهله منه أبدا عن البر والتقوى من الأمر المحلوف عليه ، فان أقام على يمينه ترك البر والتقوى ، وإن خرج عن أهله وماله ترك البر والتقوى ، فصارت عرضة ليمينه أن يبر ويتقى ، فلا يخرج عن ذلك الا بالكفارة .

وهذا المعنى هو الذى دلت عليه السنة : ففي الصحيحين من حديث همام ، عن ابى هريرة قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم « لأن يلج أحدكم يمينه فى أهله آثم له عند الله من أن يعطى كفارته التى اقترض الله عليه » ورواه البخاري ايضا من حديث عكرمة : عن أبى هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم « من استلج فى أهله يمين فهو أعظم إثما » فالخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن اللجاج باليمين فى أهل الحالف أعظم من التكفير . « واللجاج » التهادى فى الخصومة ؛ ومنه قيل رجل لجوج اذا تهادى فى الخصومة ، ولهذا تسمى العلماء هذا « نذر اللجاج » ، والنضب « فاته يلج حتى يعقده » ثم يلج فى الامتناع من الحنث . فبين النبي صلى الله عليه وسلم ان اللجاج باليمين أعظم إثما من الكفارة ، وهذا عام فى جميع الأيمان .

وأىضا فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : لعبد الرحمن بن سمرة « إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فأت الذى هو خير وكفر عن يمينك » أخرجاه فى الصحيحين ، وفى رواية فى الصحيحين « فكفر عن يمينك ، وأت الذى هو خير » وروى مسلم فى صحيحه ، عن أبى هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ، فليكفر عن يمينه وليفعل الذى هو خير » وفى رواية « فليأت الذى هو خير . وليكفر عن يمينه » وهذا نكرة فى

سياق الشرط ، فيعم كل حلف على يمين كائنا ما كان الحلف ؛ فاذا رأى غير اليمين المحلوف عليها خيرا منها وهو ان يكون اليمين المحلوف عليها تركا لخير فيرى فعله خيرا من تركه ، أو يكون فعلاً لشر فيرى تركه خيراً من فعله ، فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه . وقوله هنا « على يمين » هو والله أعلم من باب تسمية المفعول باسم المصدر ، سمي الأمر المحلوف عليه يميناً ، كما يسمى المخلوق خلقاً ، والمضروب ضرباً ، والمبيع بيعاً ، ونحو ذلك

وكذلك أخرجاه في الصحيحين ، عن أبي موسى الأشعري في قصته وقصة أصحابه ؛ لما جاؤا الى النبي صلى الله عليه وسلم ليستحملوه فقال : « والله ما أحملكم ، وما عندى ما أحملكم عليه » ثم قال : « إني والله ان شاء الله لأحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير ، وتحملتها » وفي رواية في الصحيحين « إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير » وروى مسلم في صحيحه ، عن عدى بن حاتم ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا حلف أحدكم على اليمين فرأى غيرها خيراً منها فيكفرها وليأت الذي هو خير » وفي رواية لمسلم أيضاً « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفرها ، وليأت الذي هو خير » وقد رويت هذه السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير هذه الوجوه من حديث عبدالله بن عمر ، وعوف بن مالك الجشمي .

فهذه نصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم المتواترة انه أمر من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ان يكفر يمينه ويأتى الذي هو خير ولم يفرق بين الحلف بالله او النذر ونحوه . وروى النسائي عن ابى موسى ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما على الأرض عين أحلف عليها فأرى غيرها خيرا منها الا أتيته » وهذا صريح بانه قصد تعميم كل يمين في الأرض

وكذلك الصحابة فهموا منه دخول الحلف بالنذر في هذا الكلام ، فروى أبو داود في سننه ، حدثنا محمد بن المنهال ، حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خبيب المعلم ، عن عمرو بن شعيب ، عن سعيد بن المسيب : أن أخوين من الأنصار كان بينهما ميراث ، فسأل أحدهما صاحبه القسمة فقال إن عدت تسألنى القسمة فكل مالي في رتاج الكعبة . فقال له عمر : إن الكعبة غنية عن مالك ، كفر عن عيك ، وكلم أخاك ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يمين عليك ولا نذر في معصية الرب ، ولا في قطيعة الرحم وفيما لا يملك » فهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أمر هذا الذى حلف بصيغة الشرط ونذر نذر اللجاج والغضب بان يكفر يمينه ، وان لا يفعل ذلك المنذور ، واحتج بما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لا يمين عليك ولا نذر في معصية الرب ، ولا في قطيعة الرحم ، وفيما لا يملك » ففهم من هذا أن من حلف يمين أو نذر على معصية أو قطيعة فإنه لا وفا عليه في ذلك النذر ، وإنما عليه الكفارة ؛ كما أقامه عمر . ولولا أن هذا النذر

كان عنده يميناً لم يقل له كفر عن يمينك . وإنما قال صلى الله عليه وسلم  
« لا يمين ولا نذر » لأن اليمين ما قصد بها الخس أو المنع ، والنذر  
ما قصد به التقرب . وكلاهما لا يوفى به في المعصية والقطيعة .

وفي هذا الحديث دلالة أخرى ، وهو أن قول النبي صلى الله عليه وسلم :  
« لا يمين ولا نذر في معصية الرب ، ولا في قطيعة رحم » يعم جميع ما يسمى  
يميناً أو نذراً ، سواء كانت اليمين بالله أو كانت بوجوب ما ليس بواجب من  
الصدقة أو الصيام أو الحج أو الهدي ، أو كانت بتحريم الحلال كالظهار  
والطلاق والعتاق . ومقصود النبي صلى الله عليه وسلم إما أن يكون نهي عن  
المحلف عليه من المعصية والقطيعة فقط ، أو يكون مقصوده مع ذلك لا يلزمه  
ما في اليمين والنذر من الإيجاب والتحريم ، وهذا الثاني هو الظاهر ؛ لاستدلال  
عمر بن الخطاب به ؛ فإنه لو لا أن أخذت يدل على هذا لم يصح استدلال عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه على ما أجاب به السائل من الكفارة دون إخراج المال  
في كسوة الكعبة ؛ ولأن لفظ النبي صلى الله عليه وسلم يعم ذلك كله .

وأيضاً فما يبين دخول الحلف بالنذر والطلاق والعتاق في اليمين والحلف  
في كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ما روى ابن عمر قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلاحت  
عليه » رواه أحمد والنسائي وابن ماجه والترمذي ، وقال : حديث حسن .

وأبو داود ولفظه ، حدثنا أحمد بن حنبل ، ثنا سفیان ؛ عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف على يمين فقال إن شاء الله فقد استثنى » ورواه أيضا من طريق عبد الرزاق ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من حلف فاستثنى فإن شاء رجع وإن شاء ترك غير حنث » وعن أبي هريرة ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث » رواه أحمد والترمذي وابن ماجه ، ولفظه « فله ثنياء » والنسائي ، وقال : « فقد استثنى »

ثم طامه الفقهاء أدخلوا الحلف بالنذر والطلاق والعناق في هذا الحديث ، وقالوا : ينفع فيه الاستثناء بالمشيئة ؛ بل كثير من أصحاب أحمد يحمل الحلف بالطلاق لا خلاف فيه في مذهبه ، وإنما الخلاف فيما إذا كان بصيغة الجزاء . وإنما الذي لا يدخل عند أكثرهم هو نفس إيقاع الطلاق والعناق ، والفرق بين إيقاعهما والحلف بهما ظاهر . وسندكر إن شاء الله « قاعدة الاستثناء » فإذا كانوا قد أدخلوا الحلف بهذه الأشياء في قوله : « من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه » فكذلك يدخل في قوله « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير ، وليكفر عن يمينه ؛ فإن كلا اللفظين سواء ، وهذا واضح لمن تأمله ؛ فإن قوله صلى الله عليه وسلم : « من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه » المعموم فيه مثله في قوله :

من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي خير ، وليكفر عن يمينه » وإذا كان لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم الاستثناء هو لفظه في حكم الكفارة وجب أن يكون كل ما ينفع فيه الاستثناء ينفع فيه التكفير ، وكل ما ينفع فيه التكفير ينفع فيه الاستثناء ، كما نص عليه أحمد في غير موضع .

ومن قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قصد بقوله : « من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه » جميع الأيمان التي يحلف بها من اليمين بالله ، والنذر ، والطلاق ، والعناق وبقوله : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها » إنما قصد به اليمين بالله أو اليمين بالله والنذر . فقوله ضعيف فإن حضور موجب أحد اللفظين بقلب النبي صلى الله عليه وسلم مثل حضور موجب اللفظ الآخر ، إذ كلاهما لفظ واحد : والحكم فيهما من جنس واحد ، وهو رفع اليمين . إما بالاستثناء ؛ وإما بالتكفير .

وبعد هذا فاعلم أن الأمة انقسمت في دخول الطلاق والعناق في حديث الاستثناء على « ثلاثة أقسام » .

« فقوم » قالوا : يدخل في ذلك الطلاق والعناق أنفسهما ؛ حتى لو قال أنت طالق إن شاء الله ، وأنت حر إنشاء الله : دخل ذلك في عموم الحديث وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وغيرهما .

وقوم قالوا يدخل في ذلك الطلاق والعتاق ؛ لا إيقاعهما ولا الحلف بهما ،  
بصفة الجزاء ولا بصفة القسم وهذا أشهر القولين في منهب مالك واحدى  
الروايتين عن أحمد .

و « القول الثالث » أن إيقاع الطلاق والعتاق لا يدخل في ذلك ؛ بل  
يدخل فيه الحلف بالطلاق والعتاق ، وهذه الرواية الثانية عن أحمد . ومن  
أصحابه من قال : إن كان الحلف بصفة القسم دخل في الحديث ونفعته المشيئة  
رواية واحدة ؛ وإن كان بصفة الجزاء ففيه روايتان

و « هذا القول الثالث » هو الصواب المأثور ممناه عن أصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ، وجهور التابعين : كسميد بن المسيب ، والحسن ؛  
لم يحملوا في الطلاق استثناء ولم يجعلوه من الأيمان ؛ ثم قد ذكرنا عن  
الصحابية وجهور التابعين أنهم جعلوا الحلف بالصدقة والهدي والعتاق ونحو  
ذلك يميناً مكفرة ، وهذا معنى قول أحمد في غير موضع : الاستثناء في الطلاق  
والعتاق ليسا من الأيمان ، قال أيضاً : الثنيا في الطلاق لا أقول به ؛ وذلك  
أن الطلاق والعتاق حرفان واقمان . وقال أيضاً : إنما يكون الاستثناء فيما  
يكون فيه كفارة ، والطلاق والعتاق لا يكفران .

وهذا الذى قاله ظاهر ، وذلك أن إيقاع الطلاق والعتاق ليسا يميناً أصلاً  
وإنما هو بمنزلة المنع عن القصاص ، والابراء من الدين ، ولهذا لو قال :  
« والله لا أحلف على عين ! ثم إنه أعتق عبداً له ، أو طلق امرأته ، أو أبرأ



غريمه من دم أو مال أو عرض ؛ فانه لا يحنث ؛ ما علمت أحداً خالف في ذلك .  
 فمن أدخل إيقاع الطلاق والمثاق في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من  
 حلف على عين فقال إن شاء الله لم يحنث » فقد حمل العام ما لا يحتمله ، كما  
 أن من أخرج من هذا العام قوله : الطلاق يلزمي لأفعلن كذا ، أو لا أفعله  
 إن شاء الله ، أو إن فعلته فأمرأتى طالق إن شاء الله . فقد أخرج من القول  
 العام ما هو داخل فيه ، فان هذا يمين بالطلاق والمثاق .

وهنا ينبغي تقليد أحمد بقوله : الطلاق والمثاق ليسا من الأيمان ؛ فان  
 الحلف بهما كالخلف بالصدقة والحج ونحوهما . وذلك معلوم بالاضطرار عقلا  
 وعرفا وشرعا ؛ ولهذا لو قال : والله لا أحلف على عين أبداً . ثم قال :  
 إن فعلت كذا فأمرأتى طالق . حنث . وقد تقدم أن اصحاب رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم سموه يمينا ، وكذلك الفقهاء كلهم سموه يمينا ، وكذلك  
 عامة المسلمين سموه يمينا ،

ومعنى اليمين موجود فيه ، فانه إذا قال : أحلف بالله لأفعلن إن شاء  
 الله . فان المشيئة تعود عند الاطلاق الى الفعل المحلوف عليه ، والمعنى اني  
 حالف على هذا الفعل ان شاء الله فعله ، فاذا لم يفعل لم يكن قد شاءه ؛ فلا يكون  
 ملتزما له . فلو نوى عوده الى الحلف بان يقصد — أى الخالف — إن شاء الله  
 ان أكون خالفا كان معنى هذا مغايراً (١) الاستثناء في الانشاءات كالطلاق ،

(١) نسخة : معنى

وعلى مذهب الجمهور لا ينفعه ذلك . وكذلك قوله : الطلاق يلزمى لأفعلن  
 كذا إن شاء الله . تعود المشيئة عند الاطلاق الى الفعل ، فالمعنى لأفعله إن شاء الله  
 فعله ، فمضى لم يفعله لم يكن الله قد شاءه فلا يكون ملتزما للطلاق ؛ بخلاف ما  
 لو عني بالطلاق يلزمى إن شاء الله لزومه إياه ، فان هذا بمنزلة قوله أنت طالق  
 إن شاء الله :

وقول أحد : إنما يكون الاستثناء فيما فيه حكم الكفارة ، والطلاق  
 والعناق لا يكفران . كلام حسن يبلغ ؛ لما تقدم من أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم أخرج حكم الاستثناء وحكم الكفارة مخرجا واحدا بصيغة الجزاء وبصيغة  
 واحدة ، فلا يفرق بين ما جمعه النبي صلى الله عليه وسلم ، بل إن الاستثناء إنما  
 يقع لما علق به الفعل ، فان الأحكام التي هي الطلاق والعناق ونحوهما لاتعلق  
 على مشيئة الله تعالى بعد وجود أسبابها ، فانها واجبة بوجوب أسبابها ، فاذا  
 انقضت أسبابها فقد شاءها الله ، وإنما تعلق على المشيئة الحوادث التي قد يشاؤها  
 الله وقد لا يشاؤها من أفعال العباد ونحوها ، والكفارة إنما شرعت لما يحصل  
 من الحنث في اليمين التي قد يحصل فيها الموافقة بالبر تارة ، والمخالفة بالحنث أخرى .  
 ووجوب الكفارة بالحنث في اليمين التي تحتل الموافقة والمخالفة كارتقاع  
 اليمين بالمشيئة التي تحتل التعليق وعدم التعليق : فكل من حلف على شيء  
 ليفعله فلم يفعله فإنه إن علقه بالمشيئة فلا حنث عليه ، وإن لم يعلقه بالمشيئة  
 لزمته الكفارة ، فالاستثناء والتكفير يتعاقبان اليمين إذا لم يحصل فيها الموافقة

فهذا أصل صحيح يدفع ما وقع في هذا الباب من الزيادة أو النقص ، فهذا على ما أوجبه كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثم يقال بعد ذلك قول : أحمد وغيره : الطلاق والعاق لا يكفران . كقوله وقول غيره : لا استثناء فيهما ، وهذا في إيقاع الطلاق والعاق . وأما الحلف بهما فليس تكفيراً لهما ؛ وإنما هو تكفير للحلف بهما ، كما أنه إذا حلف بالصلاة والصيام والصدقة والحج والهدي ونحو ذلك في نذر اللجاج والغضب فإنه لم يكفر الصلاة والصيام والصدقة والحج والهدي ، وإنما يكفر الحلف بهم ، وإلا فالصلاة لا كفارة فيها ، وكذلك هذه العبادات لا كفارة فيها لمن يقدر عليها ، وكما أنه إذا قال : إن فعلت كذا فعلت أن أعتق . فإن عليه الكفارة بلا خلاف في مذهب أحمد وموافقيه من القائلين بنذر اللجاج والغضب ؛ وليس ذلك تكفيراً للعتق ، وإنما هو تكفير للحلف به . فلازم قول أحمد هذا أنه إذا جعل الحلف بهما يصح فيه الاستثناء كان الحلف بهما تصح فيه الكفارة وهذا موجب سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قدمناه .

وأما من لم يجعل الحلف بهما يصح فيه الاستثناء كأحد القولين في مذهب أحمد ومذهب مالك فهو قول مرجوح ، ونحن في هذا المقام إنما نتكلم بتقدير تسليمه ، وسنتكلم إن شاء الله في « مسألة الاستثناء » على حدة .

وإذا قال أحد أو غيره من العلماء إن الحلف بالطلاق والعتاق لا كفارة فيه ، لأنه لا استثناء فيه ، لزم من هذا القول أن الاستثناء في الحلف بهما.

وأما من فرق من أصحاب أحمد فقال : يصح في الحلف بهما الاستثناء ولا تصح الكفارة . فهذا الفرق لم أعلمه منصوصا عليه عن أحد ؛ ولكنهم معذورون فيه من قوله حيث لم يجدوه نص في تكفير الحلف بهما على روايتين ، كما نص في الاستثناء في الحلف بهما على روايتين ؛ لكن هذا القول لازم على إحدى الروايتين عنه التي ينصرونها . ومن سوى الأنبياء يجوز أن يلزم قوله لو ازم لا يتفطن للزومها ، ولو تظن لكان إما أن يلتزمها أو لا يلتزمها ، بل يرجع عن الملزوم ، أو لا يرجع عنه ويعتقد أنها غير لوازم .

والفقهاء من أصحابنا وغيرهم إذا خرجوا على قول عالم لوازم قوله وقياسه . فإما أن لا يكون نص على ذلك اللازم لا بنى ولا إثبات ، أو نص على نفيه . وإذا نص على نفيه فإما أن يكون نص على نفي لزومه أو لم ينص ، فإن كان قد نص على نفي ذلك اللازم وخرجوا عنه خلاف المنصوص عنه في تلك المسألة مثل أن ينص في مسألتي متشابهتين على قولين مختلفين ، أو يعلل مسألة بملة ينقضها في موضع آخر ، كما علل أحمد هنا عدم التكفير بعدم الاستثناء ، وعنه في الاستثناء روايتان . فهذا مبني على تخريج ما لم يتكلم فيه بنى ولا إثبات هل يسمى ذلك مذهبا ؟ أو لا يسمى ؟ ولأصحابنا فيه خلاف مشهور

فالأثرم والخرق وغيرهما يجعلونه مذهباً له ، والغلال وصاحبه وغيرهما لا يجعلونه مذهباً له . والتحقيق ان هذا قياس قوله ولازم قوله ؛ فليس بمنزلة المذهب المنصوص عنه ؛ ولا أيضاً بمنزلة ما ليس بلازم قوله : بل هو منزلة بين منزلتين . هذا حيث أمكن أن لا يلزمه .

وأيضاً فان الله شرع الطلاق مبيحاً له أو آمراً به أو ملزماً له اذا أوقفه صاحبه ، وكذلك العتق ، وكذلك النذر . وهذه المقود من النذر والطلاق والعتاق تقتضى وجوب أشياء على العبد ، أو تحريم أشياء عليه . والوجوب والتحريم إنما يلزم العبد اذا قصده أو قصد سببه ؛ فانه لو جرى على لسانه هذا الكلام بنير قصد لم يلزمه شيء بالاتفاق ، ولو تكلم بهذه الكلمات مكرهاً لم يلزمه حكمها عندنا وعند الجمهور ، كما دلت عليه السنة وآثار الصحابة لأن مقصوده إنما هو دفع المكروه عنه ؛ لم يقصد حكمها ؛ ولا قصد التكلم بها ابتداء . فكذلك الخالف إذا قال : إن لم أفعل كذا فلي الحج ، أو الطلاق ليس يقصد التزام حج ولا طلاق ، ولا تكلم بما يوجب ابتداء ؛ وإنما قصده الحض على ذلك الفعل . أو منع نفسه منه ، كما أن قصد المكروه دفع المكروه عنه ؛ ثم قال على طريق المبالغة فى الحض والمنع : إن فعلت كذا فهذا لي لازم ، أو هذا علي حرام ؛ لشدة امتناعه من هذا اللزوم والتحريم علق ذلك به ، فقصد منعهما جميعاً ، لاثبت أحدهما ولا ثبت سببه . وإذا لم يكن قاصداً للحكم ولا لسببه ، وإنما قصده عدم الحكم لم يجب أن يلزمه الحكم .

و « أيضا » فان اليمين بالطلاق بدعة محدثة في الأمة لم يبلغنى أنه كان يحلف بها على عهد قدماء الصحابة ؛ ولكن قد ذكروها في أيمان البيعة التي رتبها الحجاج بن يوسف ، وهي تشتمل على اليمين بالله وصدقة المال والطلاق والمقات . ولم أقف الى الساعة على كلام لأحد من الصحابة في الحلف بالطلاق وإنما الذي بلغنا عنهم الجواب في الحلف بالعتق ، كما تقدم .

ثم هذه « البدعة » قد شاعت في الأمة وانتشرت انتشارا عظيما ؛ ثم لما اعتقد من اعتقد أن الطلاق يقع بها لاحالة : صار في وقوع الطلاق بها من الأغلال على الأمة ما هو شبهه بالأغلال التي كانت على بنى إسرائيل ، ونشأ عن ذلك « خمسة أنواع من الحيل والمفاسد » في الأيمان ، حتى اتخذوا آيات الله هزوا ، وذلك أنهم يحلفون بالطلاق على ترك أمور لا بد لهم من فعلها إما شرعا وإما طبعيا ، وعلى فعل أمور يصلح فعلها أما شرعا وإما طبعيا ، وغالب ما يحلفون بذلك في حال اللجاج والغضب . ثم فراق الأهل فيه من الضرر في الدين والدنيا ما يزيد على كثير من أغلال اليهود ، وقد قيل إن الله إنما حرم المطلقة ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره لئلا يسارع الناس الى الطلاق ؛ لما فيه من المفسدة .

فاذا حلفوا بالطلاق على الأمور اللازمة أو المنوعة وهم محتاجون الى فعل تلك الأمور أو تركها مع عدم فراق الأهل قدحت الافكار لهم « أربعة أنواع من الحيل » أخذت عن الكوفيين وغيرهم .

« الحيلة الأولى » في المحلوف عليه ، فيتأول لهم خلاف ما قصدوه ،  
 وخلاف ما يدل عليه الكلام في عرف الناس وعاداتهم . وهذا هو الذى وصفه  
 بعض المتكلمين فى الفقه ويسمونه « باب المعايه » و « باب الحيل فى الأيمان »  
 وأكثره مما يعلم بالاضطرار من الدين أنه لا يسوغ فى الدين ، ولا يجوز حمل  
 كلام الخالف عليه ؛ ولهذا كان الأئمة كاحمد وغيره يشددون التكبير على من  
 يحتال فى هذه الأيمان .

« الحيلة الثانية » إذا تعذر الاحتيال فى الكلام المحلوف عليه احتالوا  
 للفعل المحلوف عليه ؛ بأن يأمروه بمخالفة امرأته ليفعل المحلوف عليه فى زمن  
 اليبوسة ، وهذه الحيلة أحدث من التى قبلها ، وأظنها حدثت فى حدود المائة  
 الثالثة ؛ فان عامة الحيل انما نشأت عن بعض أهل الكوفة ، وحيلة الخلع  
 لا تنشأ على أصلهم ؛ لأنهم يقولون : اذا فعل المحلوف عليه فى العدة وقع به  
 الطلاق ، لأن المدة من فرقة بائنة يلحقها الطلاق عندم ، فيحتاج المحتال  
 بهذه الحيلة ان يتربص حتى تنقضى العدة ثم يفعل المحلوف عليه بعد انقضاءها  
 وهذا فيه ضرر عليه من جهة طول المدة . فصار يفتى بها بعض أصحاب الشافعي .  
 وربما ركبوا معها أحد قوله الموافق لأشهر الروايتين عن أحمد من : أن الخلع  
 فسخ ؛ وليس بطلاق . فيصير الخالف كلما أراد الخنث خلع زوجته وفعل  
 المحلوف عليه ثم تزوجها ؛ فيما أن يفتوه بنقص عدد الطلاق ؛ أو يفتوه بعدمه  
 وهذا الخلع الذى هو « خلع الأيمان » شبه بنكاح المحلل سواء ؛ فان ذلك

عقد عقدا لم يقصده وانما قصد ازالته ، وهذا فسخ فسخا لم يقصده وانما قصد ازالته ، وهذه حيلة عمدة باردة قد صنف أبو عبد الله بن بطه جزءاً في إبطالها ، وذكر عن السلف في ذلك من الآثار ما قد ذكرت بعضه في غير هذا الموضع .

« الحيلة الثالثة » إذا تعذر الاحتيال في المحلوف عليه احتالوا في المحلوف به ، فيطْلُونه بالبحث عن شروطه . فصار قوم من المتأخرين من أصحاب الشافعي يبحثون عن صفة عقد النكاح لعله اشتمل على أمر يكون به فاسدا ؛ ليرتبوا على ذلك أن الطلاق في النكاح الفاسد لا يقع ، ومذهب الشافعي في أحد قولييه وأحد في إحدى روايته أن الولي الفاسق لا يصح نكاحه ، والفسوق غالب على كثير من الناس ، فينفق سوق هذه المسألة بسبب الاحتيال لرفع عين الطلاق حتى رأيت من صنف في هذه المسألة مصفا مقصوده به الاحتيال لرفع الطلاق . ثم تجد هؤلاء الذين يحتالون بهذه الحيلة انما ينظرون في صفة عقد النكاح ، وكون ولاية الفاسق لا تصح عند إيقاع الطلاق الذي قد ذهب كثير من أهل العلم أو أكثرهم الى أنه يقع في الفاسد في الجملة . وأما عند الوطء والاستمتاع الذي أجمع المسلمون على أنه لا يباح في النكاح الفاسد فلا ينظرون في ذلك ، ولا ينظرون في ذلك أيضا عند الميراث وغيره من أحكام النكاح الصحيح ؛ بل عند وقوع الطلاق خاصة . وهذا نوع من اتخاذ آيات الله هزواً ، ومن المكفر في آيات الله : إنما أوجبه الحلف بالطلاق ، والضرورة الى عدم وقوعه .



« الحيلة الرابعة » الشرعية في إفساد المحلوف به أيضا ؛ لكن لوجود مانع ؛ لالفتوات شرط ؛ فان أبا العباس بن سريج وطائفة بعده اعتقدوا أنه إذا قال لامرأته : إذا وقع عليك طلاق وإذا طلقته فانت طالق قبل ثلاثا ، فانه لا يقع عليها بعد ذلك طلاق أبدا ؛ لأنه اذا وقع المنجز لازم وقوع المعلق ، وإذا وقع المعلق امتنع وقوع المنجز ، فيفضى وقوعه الى عدم وقوعه فلا يقع وأما عامة فقهاء الاسلام من جميع الطوائف فأنكروا ذلك ؛ بل رأوه من الزلات التي يعلم بالاضطرار كونها ليست من دين الاسلام ؛ حيث قد علم بالضرورة من دين محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم ان الطلاق أمر مشروع في كل نكاح ، وأنه مامن نكاح الا ويمكن فيه الطلاق : وسبب الغلط أنهم اعتقدوا صحة هذا الكلام ، فقالوا : إذا وقع المنجز وقع المعلق . وهذا الكلام ليس بصحيح ، فانه مستلزم وقوع طلاق مسبوقة بثلاث ، ووقوع طلاق مسبوقة بثلاث ممتنع في الشريعة . فالكلام المشتمل على ذلك باطل : وإذا كان باطلا لم يلزم من وقوع المنجز وقوع المعلق ؛ لأنه إنما يلزم اذا كان التعليق صحيحاً .

ثم اختلفوا هل يقع من المعلق تمام الثلاث ؟ أم يبطل التعليق ولا يقع إلا المنجز ؟ على قولين في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما .

وما أدري هل استحدث ابن سريج هذه المسئلة للاحتيال على رفع الطلاق ؟ أم قاله طرداً لقياس اعتقد صحته ، واحتال بها من بعده ؟ لكنني رأيت

مصنفا لبعض المتأخرين بعد المائة الخامسة صفه في هذه المسألة ، ومقصودها  
الاحتياط على عدم وقوع الطلاق .

ولهذا صاغوها بقوله : إذا وقع عليك طلاق فأنت طالق قبله ثلاثا . لأنه  
لو قال : إذا طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا لم تنفعه هذه الصيغة في الحيلة ، وإن  
كان كلاهما في الدور سواء . وذلك لأن الرجل إذا قال لامرأته إذا طلقك  
فعبدى حر ، أو فأنت طالق : لم يحث الا بتطبيق ينجزه بعد هذه اليمين :  
أو يعلقه بعدها على شرط فيوجد . فإن كل واحد من التنجيز والتعليق الذي  
وجد شرطه بتطبيق . أما إذا كان قد علق طلاقها قبل هذه اليمين بشرط ووجد  
الشرط بعد هذه اليمين لم يكن مجرد وجود الشرط ووقوع الطلاق به تطبيقا ؛  
لأن التطبيق لا بد أن يصدر عن المطلق ، ووقوع الطلاق بصفة يفعلها غيره  
ليس فعلا منه . فأما إذا قال : إذا وقع عليك طلاق . فهذا يعم المنجز والمعلق  
بعد هذا بشرط ، والواقع بعد هذا بشرط تقدم تعليقه . فصوروا المسئلة  
بصورة قوله : إذا وقع عليك طلاق . حتى إذا حلف الرجل بالطلاق لا يفعل  
شيئا قالوا له : قل إذا وقع عليك طلاق فأنت طالق قبله ثلاثا . فيقول ذلك  
فيقولون له : إفعل الآن ما حلفت عليه : فإنه لا يقع عليك طلاق !!!

فهذا « التسريح » المنكر عند عامة أهل الاسلام المعلوم يقينا أنه ليس  
من الشريعة التي بعث الله بها محمدا صلى الله عليه وسلم انما فقهه في الغالب وأحوج  
كثيرا من الناس الا الحلف بالطلاق ، وإلا فلو لا ذلك لم يدخل فيه أحد ؛ لأن  
المائل لا يكاد يقصد انسداد باب الطلاق عليه إلا نادرا .

« الحيلة الخامسة » إذا وقع الطلاق ولم يمكن الاحتيال لافى المحلوف عليه قولاً ولا فعلاً ، ولا فى المحلوف به إبطالاً ولا منماً : احتالوا لاعادة النكاح » بنكاح المحلل » الذى دلت السنة واجماع الصحابة مع دلالة القرآن وشواهد الأصول على تحريمه وفساده ، ثم قد تولد من نكاح المحلل من الفساد ما لا يعلمه إلا الله ، كما قد نهينا على بعضه فى « كتاب اقامة الدليل على بطلان التحليل » وأغلب ما يحوج الناس إلى نكاح المحلل هو الحلف بالطلاق ؛ وإلا فالطلاق الثلاث لا يقدم عليه الرجل فى الغالب إلا إذا قصده ، ومن قصده لم يترتب عليه من الندم والفساد ما يترتب على من اضطر لوقوعه لحاجته إلى الحنث .

فهذه « المفاسد الخمس » التى هى الاحتيال على تقضى الايمان واخراجها من مفهومها ومقصودها . ثم الاحتيال بالخلع واعادة النكاح ، ثم الاحتيال بالبحث عن فساد النكاح ، ثم الاحتيال بمنع وقوع الطلاق ، ثم الاحتيال بنكاح المحلل : فى هذه الأمور من المكر والخداع ، والاستهزاء بآيات الله ، واللمب الذى ينفر العقلاء عن دين الاسلام ، ويوجب طعن الكفار فيه ، كما رأيت فى بعض كتب النصارى وغيرها ، وتبين لكل مؤمن صحيح الفطرة أن دين الاسلام بريء منزه عن هذه الخزعبلات التى تشبه حيل اليهود ومخاريق الرهبان .

وأكثر ما أوقع الناس فيها وأوجب كثرة إنكار الفقهاء فيها واستخراجهم لها هو حلف الناس بالطلاق ، واعتقاد وقوع الطلاق عند الحنث لامعالة ؛ حتى لقد فرع الكوفيون وغيرهم من فروع الإيمان شيئاً كثيراً مبناه على هذا الأصل ، وكثير من الفروع الضعيفة التي يفرعها هؤلاء ونحوهم هي كما كان الشيخ أبو محمد المقدسي رحمه الله يقول : مثالها مثال رجل بنى داراً حسنة على حجارة مفسوبة ، فإذا نوزع في استحقاق تلك الحجارة التي هي الأساس فاستحقها غيره انهدم بناؤه ؛ فإن الفروع الحسنة إن لم تكن على أصول محكمة وإلا لم يكن لها منفعة .

فإذا كان الحلف بالطلاق واعتقاد لزوم الطلاق عند الحنث قد أوجب هذه المفاسد العظيمة التي قد غيرت بعض أمور الاسلام عند من فعل ذلك وصار في هؤلاء شبه من أهل الكتاب كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، مع أن لزوم الطلاق عند الحلف به ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ، ولا أفنى به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ بل ولا أحد منهم فيما أعلمه ولا اتفق عليه التابعون لهم باحسان والعلماء بعدهم ، ولا هو مناسب لأصول الشريعة ، ولا حجة لمن قاله أكثر من عادة مستورة ، أسندت إلى قياس معتضد بتقليد لقوم أئمة علماء محمودين عند الأمة ، وهم والله الحمد فوق ما يظن بهم ؛ لكن لم تؤمر عند التنازع إلا بالرد إلى الله وإلى الرسول ، وقد خالفهم من ليس دونهم ؛ بل مثلهم أو فوقهم . فانا قد ذكرنا عن أعيان من الصحابة

كعبد الله بن عمر المجمع على امامته وبقه ودينه ، وأخته حفصة أم المؤمنين وزينب ربيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي من أمثل فقيهاة الصحابة الافتاء بالكفارة في الحلف بالعتق ، والطلاق أولى منه . وذكرنا عن طاووس وهو من أفاضل علماء التابعين علما وبقها وديننا : انه لم يكن يرى اليمين بالطلاق موقعة له .

فاذا كان لزوم الطلاق عند الحنث في اليمين به مقتضيا لهذه المفسد . وحاله في الشريعة هذه الحال : كان هذا دليلا على أن ما أفضى إلى هذا الفساد لم يشرعه الله ولا رسوله ، كما نهينا عليه في ضمان الحداثق من يزدردعا ويستثمرها ، ويبيع الخضر ونحوها .

وذلك ان الحالف بالطلاق إذا حلف ليقطعن رحمه ، وليعقن أباه ، وليقتلن عدوه المسلم المعصوم ، وليأتين الفاحشة ، وليشربن الخمر ، وليفرقن بين المرء وزوجه ، ونحو ذلك من كبائر الاثم والفواحش فهو بين « ثلاثة أمور »

إما أن يفعل هذا المحلوف عليه : فهذا لا يقوله مسلم : لما فيه من ضرر الدنيا والآخرة ، مع أن كثيراً من الناس بل والمفتين إذا رأوه قد حلف بالطلاق كان ذلك سببا لتخفيف الأمر عليه ، وإقامة عذره .

وإما أن يحتال يممض تلك الحيل المذكورة ، كما استخرجه قوم من المفتين : ففي ذلك من الاستهزاء بآيات الله ونخادعته ، والمكر في دينه ، والكيد له ، وضعف العقل والدين ، والاعتداء لحدوده ، والانتهاك لحارمه ، والالحاد في آياته : ما لا يخفى به ؛ وإن كان في إخواننا الفقهاء من قد يستجيز بعض ذلك ، فقد دخل من الغلط في ذلك — وإن كان مغفوراً لصاحبه المجتهد المتقي لله — ما فساد ظاهر لمن تأمل حقيقة الدين .

وإما أن لا يحتال ولا يفعل المحلوف عليه ؛ بل يطلق امرأته ، كما يفعله من يخشى الله إذا اعتقد وقوع الطلاق . ففي ذلك من الفساد في الدين والدنيا ما لا يأذن الله به ولا رسوله .

أما « فساد الدين » فإن الطلاق منعي عنه مع استقامة حال الزوج باتفاق العلماء ، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن المختلعات والمنزعات هن المنافقات » وقال : « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة » وقد اختلف العلماء هل هو محرم ؟ أو مكروه ؟ وفيه روايتان عن أحمد . وقد استحسنوا جواب أحمد — رضي الله عنه — لما سئل عن حلف بالطلاق وحرم ليطأن امرأته وهي حائض . فقال : يطلقها ولا يطأها ، قد أباح الله الطلاق وحرم وطء الحائض . وهذا الاستحسان يتوجه على أصلين : إما على قوله إن الطلاق ليس بحرام . وإما أن يكون تحريمه دون تحريم الوطء . وإلا فإذا كان كلاهما حراماً لم يخرج من حرام إلا إلى حرام .

وأما « ضرر الدنيا » فأين من أن يوصف : فإن لزوم الطلاق والمحلوف به في كثير من الأوقات يوجب من الضرر ما لم تأت به الشريعة في مثل هذا قط ، فإن المرأة الصالحة تكون في صحة زوجها الرجل الصالح سنين كثيرة ، وهي متاعه الذي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الدنيا متاع وخير متاعها المرأة المؤمنة ، إن نظرت إليها أعجبتك ؛ وإن أمرتها أطاعتك ، وإن غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك » وهي التي أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لما سأله المهاجرون أي المال تتخذ ؟ فقال : « لسانا ذا كرا ؛ وقلبا شاكرا ، أو امرأة صالحة تعين أحدكم على إيمانه » رواه الترمذي من حديث سالم بن أبي الجعد عن ثوبان ، ويكون منها من المودة والرحمة ما امتن الله تعالى بها في كتابه ، فيكون ألم الفراق أشد عليها من الموت أحيانا ، وأشد من ذهاب المال ، وأشد من فراق الأوطان ؛ خصوصا إن كان بأحدهما علاقة من صاحبه ، أو كان بينهما أطفال يضيعون بالفراق ويفسد حالهم ، ثم يفضي ذلك إلى القطيعة بين أقاربها ووقوع الشر لما زالت نعمة المصاهرة التي امتن الله تعالى بها في قوله : ( وجعله نسبا وصهرا ) ومعلوم أن هذا من الحرج الداخل في عموم قوله : ( وما جعل عليكم في الدين من حرج ) ومن العسر المنفي بقوله : ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر )

« وأيضا » فإذا كان المحلوف عليه بالطلاق فعل بر وإحسان : من صدقة أو عتاقة ، وتعليم علم ؛ وصلة رحم وجهاد في سبيل الله وإصلاح بين الناس

ونحو ذلك من الأعمال الصالحة التي يحبها الله ويرضاها ؛ فانه لما عليه من الضرر العظيم في الطلاق أعظم [ أن ] لا يفعل ذلك ؛ بل ولا يؤمر به شرعاً ؛ لأنه قد يكون الفساد الناشئ من الطلاق أعظم من الصلاح الحاصل من هذه الأعمال . وهذه المفسدة هي التي أزالها الله ورسوله بقوله تعالى : ( ولا تجملوا الله عرصة لأيمانكم ) وقوله صلى الله عليه وسلم « لأن يلج أحدكم يمينه في أهله آثم له عند الله من أن يأتي الكفارة » .

فان قيل : فهو الذي أوقع نفسه في أحد هذه الضرائر الثلاث ، فلا ينبغي له أن يحلف ؟

قيل : ليس في شريعتنا ذنب إذا فعله الانسان لم يكن له مخرج منه بالتوبة إلا بضرر عظيم ؛ فان الله لم يحمل علينا إصرأ كما حمله على الذين من قبلنا . فهب هذا قد أتى كبيرة من الكبائر في حلفه بالطلاق ، ثم تاب من تلك الكبيرة : فكيف يناسب أصول شريعتنا أن يبقى أثر ذلك الذنب عليه لا يحد منه مخرجاً ؟!! وهذا بخلاف الذي ينشئ الطلاق لا بالحلف عليه . فانه لا يفعل ذلك إلا وهو مرید الطلاق : إما لكره المرأة ، أو غضب عليها ، ونحو ذلك . وقد جعل الله الطلاق ثلاثة ، فاذا كان إنعاً يتكلم بالطلاق باختياره ، وله ذلك ثلاث مرات : كان وقوع الضرر بمثل هذا نادراً ؛ بخلاف الأول ؛ فان مقصوده لم يكن الطلاق ؛ إنما كان أن



يفعل المحلوف عليه أولاً بفعله ، ثم قد يأمره الشرع أو تضطره الحاجة الى فعله أو تركه ، فيلزمه الطلاق بغير اختيار لا له ولا لسببه .

« وأيضاً » فإن النوى بعث الله تعالى به محمداً صلى الله عليه وسلم في « باب الأيمان » تخفيفها بالكفارة ؛ لا تثقيفها بالإنجاب أو التحريم . فانهم كانوا في الجاهلية يرون الظهار طلاقاً ، واستمروا على ذلك في أول الاسلام حتى ظاهر أوس بن الصامت من امرأته .

« وأيضاً » فالاعتبار بنذر اللجاج والغضب ، فإنه ليس بينهما من الفرق إلا ما ذكرناه ، وسنبين إن شاء الله عدم تأثيره . والقياس بالفناء الفارق أصح ما يكون من الاعتبار باتفاق العلماء المعتبرين ؛ وذلك أن الرجل إذا قال : إن أكلت أو شربت فملي أن أعتق عبدي ، أو فملي أن أطلق امرأتى ، أو فملي الحج ، أو فأنا محرم بالحج ، أو فألى صدقة ، أو فملي صدقة فإنه تجزئه كفارة يمين عند الجمهور ، كما قدمناه ؛ بدلالة الكتاب والسنة وإجماع الصحابة : فكذلك اذا قال إن أكلت هذا أو شربت هذا فملي الطلاق . أو فالطلاق لي لازم . أو فأمرأتى طالق . أو : فمبدي أحرار ؛ فإن قوله علي الطلاق لا أقفل كذا ، أو الطلاق يلزمي لا أقفل كذا : فهو بمنزلة قوله علي الحج لا أقفل كذا ، أو الحج لي لازم لا أقفل كذا . وكلاهما يمينان محدثان ليستأما أمورين عن العرب ، ولا معروفتين عن الصحابة ؛ وإنما

التأخرون صاغوا من هذه المأني أيماناً ، وربطوا إحدى المجلتين بالأخرى ، كالأيمان التي كان المسلمون من الصحابة يحلفون بها وكانت العرب تحلف بها ؛ لا فرق بين هذا وهذا إلا أن قوله : إن فعلت فإلى صدقة . يقتضى وجوب الصدقة عند الفعل . وقوله : فامرأتى طالق . يقتضى وجود الطلاق . فالكلام يقتضى وقوع الطلاق بنفس الشرط وإن لم يحدث بعد هذا طلاقاً ، ولا يقتضى وقوع الصدقة حتى يحدث صدقة .

وجواب هذا الفرق الذى اعتمده الفقهاء المفرقون من « وجهين » .

« أحدهما » منع الوصف الفارق فى بعض الأصول المقيس عليها وفى بعض صور الفروع المقيس عليها .  
« والثانى » يان عدم التأثير .

أما « الأول » فانه إذا قال : إن فعلت كذا فإلى صدقة ، أو فأنا محرم أو فبميرى هدى . فالمعلق بالصفة وجود الصدقة والاحرام والهدى لا وجوبهما كما أن المعلق فى قوله : فعبدى حر ، وامرأتى طالق . وجود الطلاق والعق لا وجوبهما ؛ ولهذا اختلف الفقهاء من أصحابنا وغيرهم فيما إذا قال هذا : هدى ، وهذا صدقة لله : هل يخرج عن ملكه ، أو لا يخرج ؟ فن قال يخرج عن ملكه فهو نكروج زوجته وعبد عن ملكه . وأكثر ما فى الباب أن الصدقة

والهدى يتملكهما الناس بخلاف الزوجة والعبد . وهذا لا تأثير له ، وكذلك لو قال : علي الطلاق لأفعلن كذا ، أو الطلاق يلزمنى لأفعلن كذا ، فهو كقوله : علي الحج لأفعلن كذا فهو جمل المحلوف به وهنا وجوب الطلاق ؛ لا وجوده ، كأنه قال : إن فعلت كذا فلي أن اطلق . فبعض صور الخلف بالطلاق يكون المحلوف به صيغة وجوب . كما أن بعض صور الخلف بالندر يكون المحلوف به صيغة وجود .

و « أما الجواب الثانى » فنقول : هب ان الملق بالفعل هنا وجود الطلاق والمثاق والملق هناك وجوب الصدقة والحج والصيام والاهتمام ، أليس موجب الشرط ثبوت هذا الوجوب ؟ بل يجزئه كفارة يمين ، كذلك عند الشرط لا يثبت هذا الوجوب بل يجزئه كفارة يمين عند وجوب الشرط ، فان كان عند الشرط لا يثبت ذلك الوجوب ، كذلك عند الشرط لا يثبت هذا الوجوب ؛ بل كما لو قال : هو يهودى أو نصرانى أو كافر إن فعل كذا ؛ فان الملق هنا وجود الكفر عند الشرط : ثم إذا وجد الشرط لم يوجد الكفر بالاتفاق ؛ بل يلزمه كفارة يمين ، أو لا يلزمه شيء .

ولو قال ابتداء : هو يهودى أو نصرانى أو كافر يلزمه الكفر ؛ بمنزلة قوله ابتداء : عبدى حر ؛ وامرأتى طالق ؛ وهذه البدنة هدى ، وعلي صوم

هدي ؛ وعلى صوم يوم الخميس . ولو علق الكفر بشرط يقصد وجوده  
كقوله : إذا هل الهلال فقد برئت من دين الاسلام لكان الواجب انه يحكم  
بكفره ؛ لكن لا ينجز الكفر ؛ لأن توقيته دليل على فساد عقيدته .

قيل : فالحلف بالنذر إنما عليه فيه الكفارة فقط ، قيل : مثله في الحلف  
بالمقت ؛ وكذلك الحلف بالطلاق ، كما لو قال ففلى أن أطلق امرأتى . ومن قال  
إنه إذا قال : ففلى أن أطلق امرأتى . لا يلزمه شيء . فقياس قوله في الطلاق  
لا يلزمه شيء ؛ ولهذا توقف طاووس في كونه عينا . وإن قيل : إنه يخير  
بين الوفاء به والتكفير فكذلك هنا يخير بين الطلاق والمقت وبين التكفير  
فإن وطئ امرأته كان اختيارا للتكفير ؛ كما أنه في الظهار يكون خيرا بين  
التكفير وبين تطليقها ؛ فإن وطئها لزمته الكفارة ؛ لكن في الظهار لا يجوز  
له الوطء حتى يكفر ، لأن الظهار منكر من القول وزور حرما عليه . وأما  
هنا فقوله : إن فعلت ففى طالق . بمنزلة قوله : ففلى أن أطلقها . أو قال  
والله لأطلقنها . إن لم يطلقها فلا شيء عليه ؛ وإن طلقها فعليه كفارة عين .

يبقى أن يقال : هل تجب الكفارة على الفور إذا لم يطلقها حينئذ ؟ كما  
لو قال : والله لأطلقها الساعة ولم يطلقها ؟ أو لا تجب الا إذا عزم على امساكها ؟  
أو لا تجب حتى يوجد منه ما يدل على الرضا بها من قول أو فعل ، كالذى يخير

بين فراقها وإمساكها لميب ونحوه وكالمعلقة تحت عبده ؟ أو لا تجب بحال حتى يفوت الطلاق ؟ قيل الحكم في ذلك كما لو قال : فثلث مالى صدقة أو هدى ونحو ذلك ، والأقيس في ذلك أنه غير ينعما على التراخي ما لم يوجد منه ما يدل على الرضا بأحدهما ، كسائر أنواع الخيار .

## فصل

موجب « نذر اللجاج ، والغضب » عندنا أحد شيئين على المشهور إما التكفير ، وإما فعل المعلق . ولا ريب أن موجب اللفظ في مثل قوله : إن فعلت كذا فعلى صلاة ركعتين ، أو صدقة ألف ، أو فعلى الحج ، أو صوم شهر : هو الوجوب عند الفعل . فهو بخير بين هذا الوجوب وبين وجوب الكفارة . فإذا لم يلتزم الوجوب المعلق ثبت وجوب الكفارة . فاللازم له أحد الوجوبين ؛ كل منهما ثابت بتقدير عدم الآخر ؛ كما في الواجب المخير . وكذلك إن قال : إن فعلت كذا فعلى عتق هذا العبد ؛ أو تطليق هذه المرأة ، أو على أن أتصدق أو أهدي . فإن ذلك يوجب استحقاق العبد للاعتاق ؛ والمال للتصدق ، والبدة للهدى .

ولو أنه نجز ذلك فقال : هذا المال صدقة ، وهذه البدة هدى ، وعلى عتق هذا العبد : فهل يخرج عن ملكه بذلك ؟ أو يستحق الإخراج ؟ فيه خلاف

وهو يشبه قوله : هذا وقف . فأما إذا قال : هذا العبد حر ، وهذه المرأة طلاق . فهو اسقاط ؛ بمنزلة قوله : ذمة فلان بريئة من كذا ، أو من دم فلان ، أو من قذفي ، فإن اسقاط حق الدم والمال والعرض من باب اسقاط حق الملك بملك البضع وملك اليمين .

فإن قال : إن فعلت ففلى الطلاق ، أو ففلى المتق ، أو فامراً ففلى طالق أو فمعيدي أحرار . وقلنا إن موجه أحد الأمرين ؛ فإنه يكون غيرا بين وقوع ذلك وبين وجوب الكفارة ، كما لو قال : فهذا المال صدقة أو هذه البدنة هدي ، ونظير ذلك ما لو قال : إذا طلعت الشمس فمعيدي أحرار ، أو نسائي طواق . وقلنا التخير إليه ؛ فإنه إذا اختار أحدهما كان ذلك بمنزلة اختياره أحد الأمرين من الوقوع أو وجوب الكفارة .

ومثال ذلك أيضا إذا أسلم وتحتة أكثر من أربع ؛ أو اختان فاختار أحدهما . فهذه المواضع التي تكون الفرقة أحد اللازمين ؛ إما فرقة معين أو نوع الفرقة ؛ لا يحتاج إنشاء طلاق ؛ لكن لا يتعين الطلاق إلا بما يوجب تعيينه كما في النظائر المذكورة .

ثم إذا اختار الطلاق فهل يقع من حين الاختيار ؟ أو من حين الحنث ؟ يخرج على نظير ذلك . فلو قال في جنس مسائل نذر اللجاج والنضب : اخترت

التكفير ، أو اخترت فعل المنفور : هل يتعين بالقول ؟ أو لا يتعين إلا بالفعل ؟ إن كان التخيير بين الوجوبين تعين بالقول ، كما في التخيير بين الانشاء وبين الطلاق والعتق ، وإن كان بين الفعلين لم يتعين إلا بالفعل كالتخيير بين خصال الكفارة ، وإن كان بين الفعل والحكم كما في قوله : ان فعلت كذا فمبدى حر ، أو امر أتى طالق ، أو دعى هدر ، أو مالى صدقة ، أو بدنتى هدى : تعين الحكم بالقول ولم يتعين الفعل الا بالفعل . والله أعلم .

## وقال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى

### فصل جليل القدر

اليمين المتضمنة حقاً أو منعا لنفسه كقوله : لأفعلن ، ولا أفعل . فيها معنى الطلب والخبر ؛ وكذلك الوعد والوعيد ، بخلاف الخبر المحض كقوله « والذي نفسى بيده لينزلن فيكم ابن مريم حكماً عدلاً وإماماً مقسطاً » أو والله ليقدمن الركب . فإن هذا اخبار محض بأمر سيكون ، كما يخبر عن الماضي بمثل ذلك ؛ وبخلاف الطلب المحض ؛ كقوله لنيزه : إفعل ، أو بالله افعل ، ونحو ذلك . إذا لم يكن منه الا مجرد الطلب وهو لا يدرى أيطيعه أم يعصيه ؛ ولهذا لا يحسن الاستثناء في هذا الضرب ، ولا كفارة فيه لعدم المخالفة ،

فانه طلب محض مؤكّد بالله ، كقوله : سألتك بالله إلا ما فعلت ، أو سألتك بالله لا تفعل . فاما إذا كان المخصوص أو المنوع ممن يرغب على ظنه موافقته له — كعبده وزوجته وولده — فهو كتنفسه فيها معنى الطلب والخبر ؛ فانه لكونه مطيعا له في العادة جرى مجرى طاعة نفسه لنفسه ، فطلب الفعل منها طلبا قرنه بالاخبار عن كونه .

فقوله : لأقومن غداً . يتضمن [ أمرين ] « أحدهما » أني مرید القيام غداً . و « الثاني » سيكون القيام غداً ؛ بخلاف القسم الخبري المحض فانه بمعنى سيكون ، وبخلاف القسم الطلبي المحض فانه بمعنى أريد منك وأطلب منك أن تقوم ، والحنث في اليمين لم يجيء لمخالفة المطلوب كما تقدم في الطلب المحض وإنما جاء لمخالفة الخبر ، كما لو كان خبراً محضاً عن مستقبل ، والاستثناء يعلق الفعل بالمشيئة فيصير المعنى ليكون هذا إن شاء الله ، فان لم يشأ الله لم يكن خبراً بكونه ، فلا مخالفة ، فلا حنث ؛ ولهذا يصح الاستثناء

« فالخبر المحض » كقوله : « لأطوفن الليلة على تسعين امرأة ، فلتأتين كل امرأة بفارس يقاتل في سبيل الله » والولادة ليست من فعله المقدور عليه ، وكما تقول : والله ليحيي زيد إن شاء الله .

فصار لقائل : لأفعلن كذا إن شاء الله « ثلاث نيات »



« تارة » يكون غرضه تعليق الارادة ، والمعنى إن شاء الله كنت الساعة مريداً له وطالبا ؛ وإلا فلا . فهذا لا يصح أن يكون مريداً ، ولا ترتفع الكفارة بهذا وحده ، كما في قوله : أنت طالق إن شئت ، فقالت قد شئت إن شئت . أن المشيئة لا يصح تعليقها فكذا هذا . فتي قال هذا لم تكن ارادته حاصلة ، فهذا مثل الذى يطلب منه شيء فيقول : أعطيك إن شاء الله . فلا وعده ، وإذا نوى هذا في اليمين صح لكن لا يرفع الكفارة ؛ لأن مخالفة الطلب لم توجب الكفارة وإنما أوجبه مخالفة الخبر ، فلو كان خبراً لا طلب معه غير تعليق وجبت الكفارة . فأكثر ما في هذا انتفاء الطلب والحض من اليمين .

« الثانى » أن يكون غرضه تعليق الاخبار . والمعنى أن قيامى كائن إن شاء الله ، أو أن قيامك كائن إن شاء الله ، فأنا أخبر بوقوعه إن شاء الله وقوعه ، وإن لم يشأ فلا أخبر به . وإذا لم يخبر به فلا مخالفة فلا حنث وإن كنت مريداً له الساعة جزماً فهذا هو المعنى الذى يرفع الكفارة فكأنه قال : أنا شاك في الوقوع فلست أخبر بوقوعه جزماً ، وإنما أخبر بوقوعه عند هذه الصفة . كقوله : لأقومن إن قدم زيد ، وإن أعطيتنى مائة ، ونحو ذلك ، وهو وعد أو وعيد معلق بشرط ، وإن كان الواعد أو المتواعد مريداً في الحال لا تفاذه ؛ ولهذا قلنا إن قوله : لأصومن غداً إن شاء الله من رمضان لا يقدح ؛ لأن التعليق عاد إلى الاخبار لا إلى الارادة . ومن الفقهاء

من قال : هذا يقدح في إرادته . وهؤلاء يقولون : إنه إذا نوى عود الاستثناء إلى طلبه وإرادته نفعه في الكفارة ، أو لا ترتفع إلا بهذا الشرط . وعلى خاطري هنا قول لا أستثبته .

« الثالث » أن لا يكون غرضه تعليق واحد منهما ؛ لأنه جازم بإرادته و جازم بأنه سيكون ، كما لو كان خبراً محضاً مثل قوله : لينزل ابن مريم ، وليخرجن الدجال ، ولتقوم الساعة . وهذه أيمان أمر الله رسوله بنوع منها كقوله : ( ويستتبثونك أحق هو قل إي وربي ) فهذا ماض وحاضر ، وقال : ( وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي لتأتينكم ) وقال : ( زعم الذين كفروا أن لا يمشوا قل بلى وربي لتبعن ) فامرهم أن يحلف على وقوع إتيان الساعة وبعث الناس من قبورهم ، وهما مستقلان من فعل غيره ، وهذا كقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر : « لآتيته ، ولأطوفن به » فهنا إذا قال : إن شاء الله فقد لا يكون غرضه تعليق الاخبار وإثباتها غرضه تحقيقه كقوله : ( لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله ) فان هذا كلام صحيح ؛ إذ الحوادث كلها لا تكون إلا بعيشة الله ، مثل ما لو قال : ليكون إن اتفقت أسباب كونه . والناس يعلمون أنه إن شاء الله وإن اتفقت أسباب كونه كان ، فان لم يكن هو خبراً لهم بذلك كان متكلماً بما لا يفيد .

فهذا إذا نواه هل يرفع الكفارة ؟ فبالنظر إلى قصده وجزمه في الخبر قد حصلت المخالفة وبالنظر إلى لفظه وأنه إنما جزم بمشروط لا بمطلق لم تقع المخالفة ؛ وإن أخطأ اعتقاده ، كما لو حلف على من يظنه كما حلف عليه فتبين بخلافه ، فإنه لما أخبر عن الماضي بموجب اعتقاده لم يحث ؛ بخلاف ما إذا تعدد الكذب .

وكذلك هذا لم يتأل على الله ؛ لكن يقال : كان ينبغي له أن يشك ، فلما تألى على الله وأكد المشيئة قاصداً بها تحقيق جزمه بالاخبار صار وجودها زائداً له في التألي لا معلقا . فقد يقال في معارضة هذا : الجزم يرجع الى اعتقاده ؛ لا الى كلامه ، وأما كلامه فلم يتأل فيه على الله ؛ بل أخبر أن هذا يكون ان شاء الله ، وقال مع ذلك : أنا ممتد أنه يكون جازم به . فالكفارة وجبت لمخالفة خبري خبره ، أو لمخالفة اعتقادي ممتد ؟ إنما وجبت لمخالفة الخبر ؛ فاني لو قلت اني أعتقد أن هذا يكون وأنا جازم باعتقادي لم يكن علي حث اذا لم يكن . ومعنى كلامي أني جازم بأن هذا سيكون ، وأخبركم أنه يكون ان شاء الله ، فعلقتم لكم إخباري لا اعتقادي والام لم يكن في قولي ان شاء الله فائدة ؛ اذ لو كان المعنى أني جازم بأنه سيكون ان شاء الله لم أكن جازما مطلقا . وكذلك لو كان المعنى أن اعتقادي وإخباري ان شاء الله كان هو القسم الأول ؛ وإنما المعنى ان اعتقادي ثابت به ، وإخباري لكم معلق به ، علقته به لأنه لا ينبغي لأحد أن يخبر بالمستقبلات الا معلقا بمشيئة الله . فهذا فيه نظر .

وبهذا التقسيم يظهر قول من قال إن نوى بالاستثناء معنى قوله :  
( ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ) فإن الرجل مأمور  
أن لا يقول لأفعله غداً إلا أن يقول ان شاء الله .

ويتبين بهذا البحث الذى ذكرناه أن الاستثناء الراجع للكفارة انما  
يطلق ما فى اليمين من معنى الخبر المحض أو المشوب ؛ لا يعلق ما فيها من معنى  
الطلب المحض أو المشوب ؛ إذ مخالفة الطلب لا توجب كفارة وانما يوجبها  
مخالفة الخبر ، وذلك لأن الرفع انما يكون اذا كان فى المشيئة تعليق ،  
والتعليق انما يكون فيما لم يقع ؛ بخلاف ما قد وقع .

ومن هنا يعلم أن الاستثناء لا يرفع الانشاءات بأسرها لا الطلاق  
ولا غيره ، كما لا يرفع موجب الطلب . وينبنى أن يؤخذ من هذه أن هذه  
الصيغ المقلب عليها حكم الانشاءات ؛ لامتناع الاستثناء فيها ، وأن الاستثناء  
فيها بأسرها استثناء تحقيق ؛ لا تعليق ، كقوله : كان هذا بمشيئة الله ،  
وكان بقدره الله .

ويخرج من هذا « الاستثناء فى الايمان » إن عاد إلى الموافقة فعلى  
بابه ؛ لأن إطلاق الاسم يقتضى استحقاق الجنة كما قاله ابن مسعود ، وخالفه  
فيه صاحب معاذ بتأويل صحيح ، وتركه جازئ . وإن كان فعله أحسن

من تركه . وهذا معنى كلام أحمد في (١) ومن أصحابنا من أوجه كما أن  
المرجئة تحظره ، ومن الناس من قد يرى تركه أحسن . فالأقسام فيه :  
إما واجب ، أو مستحب ، أو ممنوع . حظراً ، أو كراهة ، أو مسنونا ،  
أو مستوى الحالتين .

وبهذا الذي ذكرناه في اليمين يظهر معنى الوعد والوعيد من جواز نسخ  
ذلك أو الخلف فيه ؛ فإن من رآهما خبراً : قال النسخ يقتضى الكذب ،  
والآخر يقول هو خبر متضمن معنى الطلب . فإذا قال : ان فعلت هذا  
ضربتك . تضمن أنى مرید الساعة لضربك إذا فعلته ، ونحبرك به ؛ فليس هو  
خبراً محضاً فيكون النسخ عائداً الى ما فيه من الطلب تغليبا للطلب على الخبر  
كما أنه في باب المشيئة والكفارة غلب الخبر على الطلب ؛ لأن الكلام اذا  
تضمن معنيين فقد يطلب أحدهما بحسب الضمائم ؛ ولهذا فرق في الخلف بين  
الوعد والوعيد ، لأن الواعد لما تضمن كلامه طلب الخبر الموعود به من نفسه  
في معرض المقابلة صار ذلك بمنزلة التزامه الأعواض من المقود ؛ فانه أمر  
وجب لغيره عليه فلا يجوز ابطاله ، والمتوعد تضمن كلامه طلب الشر المتوعدة  
في معرض المقابلة ، بمنزلة الزامه لغيره عوضاً إذا بذل هو ما يجب عليه ،  
وما وجب له على الغير فله التزامه وله ترك التزامه .

---

(١) يياض بالأمل

فقولك : بستك هذا بألف . في معنى المواعد بالألف عند حصول المبيع  
وفي معنى المطالب بالمبيع عند بذل الألف . فطالبت بالوعد الذي هو العقوبة  
ليس بأحسن حالا من مطالبت بسائر الحقوق الواجبة له على سبيل المقابلة ؛ فإن  
أخذ الحقوق من الناس فيها شوب الألم ، فلا يخلص من نوع عقوبة وان لم تسم  
بها ، فانما النرض تمثيل هذا بهذا فيما يجب للمتكلم وما يجب عليه ، فاذا  
كان الوعد والوعد وان تضمننا خبرا فهما متضمنين طلب اصيرهما ذلك بمنزلة  
الانشاء الذي وان كان صيغته صيغة الخبر عن الماضي فهو انشاء لأمر حاضر .  
وهذان وان كان لفظهما لفظ الخبر عن المستقبل فهما انشاء للارادة والطلب ،  
فاذا كان وعد وجب فسمي خلقه كذبا ، كما قال لمن قال : « لنخرجن معكم ولا  
نطيع فيكم أحدا أبدا » ( والله يشهد إنهم لكاذبون ) واذا كان وعيدا لم  
يجب اتقاذه لتضمنه معنى بيان الاستحقاق .

وعلى هذا فيجوز نسخ الوعد ، كما ذكره السلف في قوله : ( وإن تبدوا  
ما في أنفسكم أو تحفوه بحاسبكم به الله ) وأما الوعد بعد الاستحقاق فلا يجوز  
نسخه ، لأنه موجب المشروط . وأما قبل العمل فيتوجه جواز نسخه ، كفسخ  
التعليقات الجائزة غير اللازمة من الجمالة ونحوها ؛ فإنه إذا قال : من رد عبدي  
الآبق فله درهم . فله فسخ ذلك قبل العمل . والفسخ كالنسخ . هذا فسخ  
لانشاءات هي المقود المتضمنة التزام إرادة له أو عليه ، وهذا فسخ لطلب  
أيضا . وكما أن المنصور في الفسخ أنه رفع الحكم الذي هو الطلب أو الاذن

فالفسخ رفع الحكم الذى هو الارادة أو الاباحة ، وكذلك الوعد والوعيد  
رفع الحكم الذى هو ارادة الاعطاء أو الاباحة .

فهذا كله إنما كان لأن من الكلام ما تضمن معنى الطلب والخبر ، وهو  
الأيان والنذور ، والوعد والوعيد ، والعقود . فهذا « القسم الثالث »  
المركب هو الذى اضطرب الناس فى احكامه ، ولهذا قسم بعضهم الكلام  
الى خبر وإنشاء ، ليكون الانشاء أعم من الطلب ؛ لأنه ينشئ طلباً وإذناً  
وما ثم غير الطلب والاذن ؛ لأنه إما أن يطلب من نفسه أو من غيره وجوداً  
أو عدماً . وقد يقال : الاذن يتضمن معنى الطلب ؛ لأنه طلب من نفسه تمكين  
المأذون له ، كما ان الالتزام متضمن معنى الطلب لأنه جعل على نفسه حقاً يطلبه  
المستحق وجوباً ، وهناك جملة له مباحاً . فهذا هذا . والله أعلم : فيمود  
الأمر الى طلب أو خبر ؛ أو مركب منهما . والله أعلم . والحمد لله  
رب العالمين .

## فصل

وبما قدمناه من الأصل تظهر مسألة « الاستثناء فى الظهار » فإن قوله  
أنت على حرام . وأنت على كظهر أمى . قال أحمد يصح فيه الاستثناء ؛  
لأن موجبه الكفارة إذا حنث بالعود . وأصل أحمد : أن كلما شرعت فيه  
الكفارة شرع فيه اليمين والإفلا .

وقال طائفة من أصحابه منهم ابن بطة والعكبري وابن عقيل : لا يصح فيه الاستثناء ؛ لأنه إنشاء بمنزلة التطلق والاعتاق ؛ فإنه ليس من جملتين كالقسم ؛ وإنما هو جملة واحدة كسائر الانشاءات ؛ فقوله : أنت علي حرام كقوله : أنت طالق . ليس هنا فعل مستقبل يطلق بالمشيئة ، كما في قوله : لأخرجن . وهذا في باديء الرأي أقوى للمشابهة الصورية .

لكن قول أحمد أفتقه وأدخل في المعنى . وإنما هو والله أعلم في ذلك بمنزلة من عد نذر اللجاج والغضب كنذر التبرر ؛ للاستواء في الصورة اللفظية . ومن عده يميناً لمشابهة اليمين في معنى وصفها وهو المحلوف عليه ، ومن أعطاه حكمها لجمعه معناها . فإن نصفه يشبه اليمين في المعنى ونصفه يشبه النذر .

ولهذا سائر الألفاظ المعلق بها الأحكام قد ينظر ناظر إلى صورتها ، وآخر إلى معناها ، وآخر إليهما معاً ، كما في قوله لأفعلن . الصورة صورة الخبر ، والمعنى قد يكون خبراً وقد يكون طلباً ، وقد يجتمعان . فقوله : أنت علي كظهر أمي . كان في الجاهلية إنشاءً محضاً للتحريم ، والتحريم لا يثبت بدون الطلاق ، فكان عديم طلاقاً على موجب ظاهر لفظه ؛ لأن الطلاق يستلزم التحريم . فجعلوا اللزوم دليلاً على المزوم ، فأبطل الله ذلك ؛ لأنه منكر من القول وزور ، فإن الحلال لا يكون كالحرām المؤبد ولم يجعله طلاقاً وإن عني به الطلاق ، لأن الطلاق لا يثبت إلا بعد ثبوت المعنى الفاسد وهو المشابهة



المحرمة ؛ فصار كقوله : أنت يهودية أو نصرانية . إذا عني به الطلاق ، فإن هذا لا يثبت الا بصد ثبوت الكفر الذي لا يجوز له أن يثبته فيها . أو أنت أتان أو ناقة أو أنت علي كالأتان والناقة .

ومن هنا قال أكثر الصحابة إن قوله : أنت علي حرام . أيضا عين ليس بطلاق ، وصرح بعضهم بأنه عين منلظة كظهار ، وهو منهب أحد . فصار قوله أنت علي كظهر أمي . بمنزلة لأقربك ؛ لأن إثبات المشابهة للام يقتضى امتناعه من وطئها ، ويقتضى رفع العقد . فأبطل الشارع رفع العقد ، لأن هذا إلى الشارع ؛ لا إليه ؛ فإن العقود والفسوخ إثبات الله لا تثبت إلا بإذن الشارع ، وأثبت امتناعه من الفعل لأن فعل الوطء وتركه إليه ، هو غير فيه ، فلما صار بمنزلة قوله : لا ينبغي منى وطؤك . فهذا معنى اليمين ؛ لكنه جملة عينا كبرى ليس بمنزلة اليمين بالله ، لأن تلك اليمين شرع الحلف بها فلم يمض في عقدها ، وهذه اليمين منكر من القول وزور ؛ ولأن هذه اليمين تركها واجب فكانت الكفارة عوضا عن ذلك .

ولهذا كانت اليمين بالله لا توجب تحريم الفعل إلى التكفير ، وهذه اليمين توجب تحريم الحث إلى التكفير ، فلم يكن له أن يحث فيها حتى يحلها ووجب فيها الكفارة الكبرى . وكونها جملة واحدة لا يمنع اندراجها في اسم اليمين ، كلفظ النذر هو عين وجملة واحدة ؛ وإنما العبارة بما تضمن عهداً

وقد سمي الله كل تحریم « عينا » بقوله : ( لم تحرم ما أحل الله لك - الى قوله - فدفرض الله لكم تحلة أيمانكم ) كما سمي الصحابة نذر اللجاج والغضب « يمينا » وهو جملة شرطية ؛ نظرآ الى المعنى .

يوضح ذلك أن الظهار لو كان انشاءً أعصاً لأوجب حكمه ؛ ولم يكن فيه كفارة ؛ اذ الكفارة لا تكون لرفع عقد أو فسخ ؛ وإنما تكون لرفع إثم المخالفة التي تضمنها عقده ؛ ولهذا لما كان كل من عقد اليمين وعقد الظهار لا يوجب الكفارة الا اذا وجدت المخالفة علم أنه يمين . والشافعي يقول يوجب لفظ الظهار ترك المقد ، فاذا أمسكها مقدار ما يمكنه ازالته وجبت الكفارة . وأما أحمد والجمهور فعندهم يوجب لفظه الامتناع من الوطء على وجه يكون حراماً ، فالكفارة ترفع هذا التحريم فلا يجوز الوطء قبل ارتقاعه .

وكذلك يقول أحمد في قوله : أنت على حرام . ان موجه الامتناع من الوطء على جهة التحريم ؛ لكن من يفرق بينهما يقول : إنه في الظهار ما كان يمكن أن يعطي اللفظ ظاهره ؛ فإنه لا يصير مثل أمه في دين الاسلام فاقتصر به على بضعه وهو ترك الوطء ؛ دون ترك المقد ، كما كانوا في الجاهلية .

ولفظ الحرام يمكن إثبات موجه . وقد يقول أحمد : إن الحرام لا يمكن إثبات موجه ؛ فإن تحريم العين لا يثبت أبداً ، والتحريم العارض لا يثبت بدون شبهة ؛ إذ ليس هو المفهوم من مطلق التحريم ؛ وإنما هو تحريم مقيد ، فاستعمل بعض موجب اللفظ وهو تحريم الفعل الذي هو وطء ، ولأن التحريم المضاف إلى العين إنما يراد به الفعل ، فكأنه وطئك حرام . وهذا في معنى قوله : والله لا أطئك . فكما أن الإيلاء لا يكون طلاقاً ولو نوى به الطلاق فكذلك التحريم ؛ إذ الإيلاء نوع من الأيمان القسمية والظهار نوع من الأيمان التحريمية . والبحث فيه يتوجه أن يقال : نضمه على أدنى درجات التحريم ؛ لأن اللفظ مطلق فلا تثبت الزيادة إلا بسبب ، كما في قوله : أنت طالق . لا يقع إلا واحدة ؛ وكما اكتفي في التشبيه بالتحريم . أما إذا نوى الطلاق ، فيقال : وإن نوى الطلاق بالظهار .

## فصل

ويتصل بهذا « إذا حلف بالظهار أو بالحرام » على حظ أو منع ، كقوله إن فعلت هذا فأنت على كظهر أمي ، أو حرام ؛ أو الحرام يلزمني ، أو الظهار لا أفعله ، أو لأفعله . فهذا أصحابنا فيه إذا حث بالظهار ، كما أنه يقع به الطلاق والعتق ؛ ولهذا قالوا في أيمان المسلمين : منها الظهار .

و كنت أقي بهذا تقليداً ؛ ولما ذكره من الحجة من أنه حكم مطلق بشرط  
كما لو قال : إن فعلت هذا فأنت على حرام . عقوبة لها على فعله .

وأفتيت بعد هذا أن عليه كفارة عينية إذا كان مقصوده عدم الفعل وعدم  
التحريم ، كما قلناه في مسألة « نذر اللجاج والغضب » و كما قلناه في قوله :  
هو يهودى أو نصرانى إن فعل كذا ، وقوله : هو يستحل الخمر والميتة  
إن فعل كذا . فانه لما لم يكن مقصوده الحكم عند الشرط ، وإنما الغرض  
الامتناع من فعل ؛ فكذلك إذا قال الحل على حرام إن فعل كذا ؛ وليس  
غرضه تحريم الحلال عند الفعل ؛ وإنما غرضه الامتناع من الفعل وذكر  
التزام ذلك تقديرأ تحقيقاً للنع ، كما ذكر التزام اليهود والنصر تقديرأ ، كما  
أنه معنى اليمين بالله هتكت حرمة الأيمان بالله إن فعلت هذا ، أو تقصت  
حرمة الله ، أو استخففت بحرمة الله إن فعلت .

وموجب الأيمان كلها من جهة اللفظ الوفاء ، وأنه متى حنت فقد هتك  
إيمانه ، وأنه يهود ونصر ، كما أن موجب نذر اللجاج والغضب من  
اللفظ وجوب الوفاء ؛ فإن الحكم المطلق بشرط يجب عند وجوده ، والخالف  
بشيء على فعل قد التزم ذلك الفعل وجعله مطلقاً بمعظمه المخالف به . فتى لم  
يفعله فقد هتك تلك الحرمة .

وقوله : أحلف بالله ، أو بكذا . في معنى قوله أعقده به ، وألصقه به ؛ ولهذا يسمى المصاحب « حليفاً » كما كان يقال لعمان : « حليف الخراب » وعلته لا يتخلف ؛ ولهذا قيل : إن الباء لالصاق المحلوف عليه بالمحلوف به ؛ وإنما أتى بلام القسم توكيذاً نانياً ، كأنه قال : الصق وأعتقد بالله مضمون قول لأفعلن .

ولهذا سمي التكفير قبل الحنث « تحلته » لأنه يحل هذا العقد الذي عقد بالمحلوف به ، مثل فسخ البيع الذي يحل ما بين البائع والمشتري من الانقضاء . فالشارع جعل الأيمان من باب العقود الجائزة بهذا البدل ؛ لا من اللازمة مطلقاً ، كما كان العقد بين المحلوف عليه والمحلوف به وهو الله سبحانه سوغ سبحانه لعبد أن يحل هذا العقد الذي عقد لي وبني بالكفارة التي هي عبادة وقرية ، وكان العبد غير آيين تمام عقده ويين حله بالبدل المشروع ؛ إذ كان العبد هو الذي عقد هذا المحلوف عليه بالله سبحانه ، كما كانوا في أول الإسلام غير يبين الصيام الذي أوجبه ويين تركه بالكفارة ، وكما أن المعتصر في أشهر الحج إذا أراد أن يحج من عامه غير يبين أن ينشئ للحج سفراً ويين أن يتركه بهدي التمتع ، فهو غير في إكمال الحج بالسفر أو بالهدي .

ولهذا قلنا : ليس جبراناً . لأن دم الجبران لا يخير في سببه كترك الواجبات ؛ وإنما هو هدي واجب ، كأنه غير يبين العبادة البدنية المحضة

أو البدنية المالية وهو الهدي ؛ ولكن قد يقال : إذا كان واجبا فلا يؤكل منه بخلاف التطوع ؟ قلنا هدي النذر أيضا فيه خلاف ، وما وجب معيناً يأكل منه باتفاق ؛ لأن نفس الذابح لله مهديا إلى بيته أعظم المقصودين ؛ ولهذا اختلف العلماء في وجوب تفرقه في الحرم ؛ وإن كنا نحن نوجب ذلك في ما هو هدي دون ما هو نسك ؛ ليظهر تحقيقه بتسميته هديا ، وهو الإهداء إلى الكعبة .

فإذا ظهر أن المتقضى للوفاء قائم وإنما الشارع جعل الكفارة رخصة ، ثم قد يجب وقد يستحب كما في أكل المضطر للميتة : فهذا المعنى موجود في « نذر اللجاج والغضب » وما أشبهه ، وكذلك في قوله « إن فعلت كذا فأنت على حرام ؛ بخلاف ما لو أراد ثبوت التحريم عقوبة لها ، مثل أن يقول لها أو لأمرها : إن فعلت كذا فأنت على حرام . فهذا يكون مقصوده ثبوت التحريم كما أن في « نذر التبرر » مقصوده ثبوت الوجوب ، وكما في « الخلع » مقصوده أخذ الموض ، ونحو ذلك . فهذا التفريق متوجه على أصلنا فإننا كما فرقنا في التزام الإيجاب المعلق ينبغي أن نقرر في التزام التحريم المعلق .

وينبغي أن نخبره إذا حنت بين الوفاء بالتحريم وبين تكفير عنه كما خبرناه في النذر .

ثم إن طردنا في الطلاق والعتاق - كما يتخرج على أصولنا وكما يؤثر عن الصحابة جمل المتق داخل في « نذر اللجاج » وعن طاووس وغيره أنهم كانوا لا يرون الحلف بالطلاق شيئا ، وتوقف الراوى : هل كان طاووس يمسها يمينا ؟ - فهو متوجه ، وهو أقوى إن شاء الله ، ولا حول ولا قوة الا بالله .

وإن فرقنا بين الطلاق والعتق وبين الحرام والظهار فتوجه أيضا ، لأنه هناك علق نفس الوقوع الذي لا يملق بمشبهة ، وهناك علق يمينا ، كأنه قال : إن فعلت هذا فعلى يمين حرام ، أو فعلى يمين ظهار ، أو إن فعلت هذا صرت مظاهراً ومحرمًا . وهو إذا صار مظاهراً محرمًا لم يقع به شيء ؛ وإنما يثبت تحريم تزيله الكفارة ، فصار مثل قوله إن فعلت كذا فعلى حجة ، أو فأنا حاج ، أو أنا محرم . وهذا فيه نظر فليتحقق .

## وقال شيخ الإسلام رحمه الله

### فصل

في رجل حلف أنه من حين عقل لم يفعل الذنب وكان قد فعل هذا الذنب وله نحو عشرين سنة ؛ ونوى بقلبه أنه لم يفعله من حين بلغ . فهذا ينظر إلى مراده بقوله : من حين عقل . فإن كان مراده من حين بلغ الحلم . فهو بار ولا حث عليه بلاريب . وإن كان مراده : أنه لم يفعله من حين ميز . فإن عشرينين يميز . فهذا إذا كان يعلم كذب نفسه فيمينه غموس ، وهي من الكبائر ، عليه أن يتوب إلى الله منها . فإن كانت من الأيمان المكفرة ففيها قولان : جمهور أهل العلم يقولون هي أعظم من أن تكفر ؛ وإنما تمحى بالتوبة الصحيحة ، وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه . و « القول الثاني » أن فيها الكفارة ، وهو مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الثانية عنه فاليمين بالله مكفرة باتفاق العلماء .

وأما الحلف بالنذر والظهار والحرام والطلاق والعتاق والكفر ، كقوله : إن فعلت كذا وكذا فلي الحج ، أو مالي صدقة ، أو علي الحرام ، أو الطلاق



يلزمه لأفطن كذا ، وإن كنت فعلت كذا فمبيد أحرار ، أو إن كنت فعلت كذا فإني يهودى أو نصرانى . فهذه المسألة للعلماء فيها « ثلاثة أقوال » فقيل : إذا حنث يلزمه التوبة . وقيل : لا شيء عليه . وقيل : بل عليه كفارة يمين ، وهو أظهر الأقوال ، كما بسط الكلام على ذلك فى غير هذا الموضع .

فإن كان قد حلف بهذه الأيمان عينا غموسا فن أوجب الكفارة فى اليمين الغموس وقال إن هذه الأيمان تكفر فانه يوجب فيها كفارة . وأما من قال : اليمين الغموس أعظم من أن تكفر ، فلهم « قولان »

« أحدهما » أن هذه يلزمه فيها ما التزمه من نذر وطلاق وعتاق وكفر . وإن قيل إن ذلك لا يلزمه اليمين المنقورة ، وهى الحلف على المستقبل ، وهذا قول طائفة من أصحاب أبى حنيفة وأحمد . واحتجوا بقول النبى صلى الله عليه وسلم « من حلف بعة غير الاسلام كاذبا فهو كما قال » قالوا الآن هذه اليمين غير منعقدة بل الحنث فيها مقارن للمفوق فلا كفارة فيها ، وقد التزم فيها ما التزمه مع علمه بكذبه فيجب الزامه بذلك عقوبة له على كذبه وزجر لمن يحلف عينا كاذبة ، بخلاف اليمين المنعقدة فإن صاحبها مطيع لله ليس بماص .

و « القول الثاني » وهو قول الأكثرين أن لا يلزمه ما ألزمه من كفر وغيره ، كما لا يلزمه ذلك في اليمين على المستقبل ، وإنما قصد في كلا الموضعين اليمين . فهو لم يقصد إذا كان كاذباً أن يكون كافراً ، ولا أن يلزمه ما ألزمه من نذر وطلاق وعتاق وغير ذلك ، كما لم يقصد إذا حنث في اليمين على المستقبل أن يلزمه ذلك ؛ بل حقيقة كلامه ومقصوده هو اليمين في الموضعين : فافرق فيه بين الكفر والنذر والطلاق والعتاق في أحد الموضعين وبين الحلف بذلك يفرق به في الموضع الآخر ؛ لكن هو في الموضعين قد أتى كبيرة من الكبائر يمينه النجس ف عليه أن يتوب إلى الله منها كما يتوب من غيرها من الكبائر ، وإذا تاب من الذنب كان كمن لا ذنب له ؛ ولا يصدر كفر ولا نذر ولا طلاق ولا عتاق ؛ بل إنما صدر منه الحلف بذلك . والله أعلم .



## وسئل رحمه الله تعالى

عن حلف بالشيء الى مكة هل يلزمه الشيء ؟ أو الحج راكبا ويفتدى ؟  
أو يلزمه كفارة يمين ؟

فأجاب : الحمد لله . بل يحجزه كفارة يمين عند جماهير علماء المسلمين  
من الصحابة والتابعين لهم بإحسان : مثل عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله  
ابن عمر ، وحفصة بنت عمر ، وزينب ربيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
وغير هؤلاء رضي الله عنهم . وهو مذهب الشافعي وأحمد ، وهو الرواية  
المتأخرة عن أبي حنيفة ، وبذلك أفتى ابن القاسم ابنه لما حث في هذه  
اليمين ، وعلى هذا القول دل الكتاب والسنة . كما بسط في غير موضع  
والله أعلم .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### وقال شيخ الإسلام رحمه الله

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونموذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

قال الله تعالى : ( ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس ، والله سميع عليم . لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ؛ ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور حليم . للذين يؤولون من نساءهم تربص أربعة أشهر فان فاءوا فان الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فان الله سميع عليم . ) وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ؛ ولا تمتدوا إلى الله لايحب المعتدين . واكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً ، واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون . لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ،

ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم . أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ، واحفظوا أيمانكم ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون )

فذكر الله اسم « الأيمان » في أربعة مواضع في قوله : ( لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ) وقوله ( بما عقدتم الأيمان ) وقوله : ( ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ) وقوله : ( واحفظوا أيمانكم ) وقوله تعالى : ( يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك والله غفور رحيم . قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ، والله مولاكم ، وهو العليم الحكيم ) وهذا الاستفهام استفهام إنكار يتضمن النعي : فإن الله لا يستفهم لطلب الفهم والعلم فإنه بكل شيء عليم ؛ ولكن مثل هذا يسميه أهل العربية « إستفهام إنكار » واستفهام الانكار يكون بتضمن الانكار مضمون الجملة : إما إنكار نفي إن كان مضمونها خبرا ، وإما انكار نهي إن كان مضمونها إنشاء . والكلام إما خبر وإما إنشاء . وهذا كقوله ( عفا الله عنك لم أذنت لهم ، وقوله : ( لم تقولون ما لا تفعلون ) ونحو ذلك .

فالله تعالى نهى نبيه عن تحريم الحلال كما نهى المؤمنين ، وأخبر أنه فرض لهم تحلة أيمانهم ، كما ذكر كفارة اليمين بعد النعي عن تحريم الحلال في سورة المائدة . وقوله : ( قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ) هو ما ذكره

في سورة المائدة . و كان سبب نزول التحريم تحريم النبي صلى الله عليه وسلم الحلال : إما أمته مارية القبطية ، وإما العسل ؛ وإما كلاهما . وكذلك آية المائدة فإن طائفة من المسلمين كانوا قد حرموا الطيبات إما بتلاوته رها ، كما عزم على ذلك عثمان بن مضمون ومن وافقه من الصحابة حتى نهاهم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؛ وإما غير ذلك . وبين الله لهم أن الله جعل لمن حرم الحلال من هذه الأمة مخرجا ؛ وأن اليمين المتضمنة تحريمه للحلال له منها مخرج بالكفارة التي شرعها الله .

ليسوا كالذين من قبلهم الذين كانوا إذا حرموا شيئا حرم عليهم ولم يكن لهم أن يكفروا ، قال تعالى : ( كل الطعام كان حلالا لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة ) ولذلك قد قيل : أنهم كانوا إذا حلفوا على فعل شيء لم يمتنعوا ولم يكن لهم أن يكفروا ؛ ولهذا قالت عائشة : كان أبو بكر الصديق لا يمتنع في اليمين حتى أنزل الله كفارة اليمين ؛ ولهذا أمر الله أيوب بما يحلل يمينه لأنه لم يكن لهم كفارة .

فإن اليمين على الأشياء : تارة تكون حضا وإلزاما ، وتارة تكون منما وتحريما . كما أن عهد الله ورسوله وحكمه على خلقه ينقسم إلى هذين القسمين ولنا كان « الظهار » في الجاهلية وأول الاسلام طلاقا حتى أنزل الله فيه الكفارة ، وكذلك كان « الايلاء » طلاقا حتى أنزل الله حكمه ؛ وذلك لأن الظهار نوع من التحريم ؛ فوجبه رفع الملك ؛ إذ الزوجة لا تكون محرمة على التأيد . و « الايلاء » يقتضى عند تحريم الوطء ، وذلك يتافى النكاح .

وقد ذكر الله لفظ « اليمين » في مواضع من كتابه ، فقال تعالى :  
 ( تحبسونهما من بعد الصلاة ، فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به ثمنا ولو كان  
 ذا قربى ، ولا نكتم شهادة الله إن إنا إذألمن الأكاذيب — الى قوله — فأخران  
 يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله لشهادتنا أحق  
 من شهادتهما وما اعتدينا إنا إذألمن الظالمين . ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على  
 وجهها ، أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم ) وقال تعالى في سورة براءة  
 في سياق ذكر معاهدة المشركين : ( فقاتلوا أمة الكفر إنهم لا أيمان لهم  
 لعلهم ينتهون . ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم ، وهموا باخراج الرسول ،  
 وهم بدؤاكم أول مرة ) وقال تعالى : ( وأوفوا بعهدهم الله إذا عاهدتم ،  
 ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ؛ إن الله  
 يعلم ما تفعلون . ولا تكونوا كآلتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً ، تتخذون  
 أيمانكم دخلاً بينكم ، أن تكون أمة هي أربى من أمة إن يائيلوكم الله به )  
 وقال تعالى : ( وأقسموا بالله جهد أيمانهم لان جاءتهم آية ليؤمنن بها )  
 ( وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت ) ( وأقسموا بالله جهد  
 أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن ؛ قل لا تقسموا طاعة معروفة )

قال اهل اللغة — وهذا لفظ الجوهري — اليمين القسم . والجمع أيمان  
 وأيمان ، فقال : سمى بذلك لأنهم كانوا اذا تحالفوا يمسك كل امرئ  
 منهم على يمين صاحبه .

## فصل

ولفظ « اليمين » في كتاب الله ؛ و كذا في لفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين خوطبوا بالقرآن أولاً يتناول عندهم ما حلف عليه بالله بأي لفظ كان الحلف ، وبأي إسم من أسمائه كان الحلف . وكذلك الحلف بصفاته كعزته . . . . . وأحكامه ، كالتحريم والإيجاب ؛ فإن التحريم والإيجاب من أحكامه . والحلف إذا قال : أحلف بالله ليكون . فهو قد التزم ذلك الفعل ، وأوجبه على نفسه ، وأحرمه على نفسه ، وعقد اليمين بالله ؛ بفعل لزوم الفعل مقوداً بالله لثلاث يمكن فسخه ونقضه ، فوجب يمينه في نفسها لزوم ذلك الفعل له ، أو انتقاض إيمانه بالله الذي عقد به اليمين . وهذا الثاني لاسبيل له إليه فتمين الأول ؛ لكن الشارع في شريعتنا لم يجعل له ولاية التحريم على نفسه والإيجاب على نفسه مطلقاً ؛ بل شرع له تحلة يمينه ، وشرع له الكفارة الرافعة لموجب الأثم الحاصل بالحنث في اليمين إذا كان الحنث والتكفير خيراً من المقام على اليمين .

وقد تنازع الفقهاء في « اليمين » هل تقتضي إيجاباً وتحريماً ترفعه الكفارة ؟ أولاً تقتضي ذلك ؟ أو هي موجبة لذلك لو لا ما جملته الشرع مانعاً من هذا الاقتضاء ؟ على « ثلاثة أقوال » أحصاها « الثالث » كما سننبه عليه إن شاء الله تعالى .



و « المقصود » أن نذكر من أقوال الصحابة ما يبين معنى اليمين  
 في كتاب الله وسنة رسوله وفي لغتهم ؛ ففي سنن أبي داود : حدثنا محمد بن  
 المنهال ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا حبيب المعلم ، عن عمرو بن شعيب  
 عن سعيد بن المسيب أن أخوين من الأنصار كان بينهما ميراث ، فسأل أحدهما  
 صاحبه القسمة فقال : إن عدت تسألني القسمة فكل مالي في رتاج الكعبة  
 فقال له عمر : إن الكعبة غنية عن مالك ، كفر عن ينيك وكلم أخاك ،  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يمين عليك ولا نذر في  
 معصية الرب ولا في قطيعة الرحم ولا في مالا تملك » .

وهذا الرجل تكلم بصيغة التعليق صيغة الشرط والجزاء وعلق وجوب  
 صرف ماله في رتاج الكعبة على مسأله القسمة ، وهذه الصيغة يقصد بها  
 « نذر التبرر » كقوله إن شفا الله مريضى وسلم مالي الغائب فلتت مالي  
 صدقة ، ويقصد بها نذر اليمين الذى يسمى « نذر اللجاج والنضب » كما  
 قصد هذا المطلق . والصيغة فى الموضعين صيغة تعليق ، لكن المعنى والقصد  
 متباين ؛ فانه فى أحد الموضعين مقصوده حصول الشرط الذى هو نعمة من الله  
 كشفاء المريض وسلامة المال . والتزم طاعة الله شكر الله على نعمته وتقربا  
 اليه ، وفى النوع الآخر مقصوده أن يمنع نفسه أو غيره من فعل أو يحضه  
 عليه وحلف ، فالوجوب لامتناعه من وجوب هذا عليه ، وكراهة ذلك  
 وبفضه إياه ، كما يمنع من الكفر وينفضه ويكرهه فيقول : إن فلت فهو

يهودى أو نصراني . وليس مقصوده أنه يكفر ؛ بل لفرط بغضه للكفر به حلف أنه لا يفعل ؛ قصداً لاتفاء الملزوم باتفاء اللازم ؛ فان الكفر اللازم يقصد فيه فقصد به الفعل لنفى الفعل أيضا ، كما إذا حلف بالله فلعظمة الله في قلبه عقده اليمين ليكون المحلوف عليه لازماً لا يمانه بالله ؛ فيلزم من وجود الملزوم وهو الايمان بالله وجود اللازم وهو لزوم الفعل الذى حلف عليه ، وكذلك إذا حلف أن لا يفعل أمراً جعل امتناعه منه لازماً لا يمانه بالله وهذا هو عقد اليمين ؛ وليس مقصوده رفع إيمانه ؛ بل مقصوده أن لا يرتفع إيمانه ولا ماعقده به من الامتناع ؛ فسمى عمر بن الخطاب هذا « يميناً » واستدل على أنه ليس عليه الفعل المعلق بالشرط بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يمين عليك ولا نذر في معصية الرب ، ولا في قطعية الرحم ولا في ما لا يملك » .

والنبي صلى الله عليه وسلم ذكر اليمين والنذر ، كما ذكر الله في كتابه اليمين والنذر ؛ فان اليمين — مقصودها الحض أو المنع من الانشاء أو التصديق أو التكذيب في الخبر . والنذر ما يقصد به التقرب إلى الله ولهذا أوجب سبحانه الوفاء بالنذر ؛ لأن صاحبه التزم طاعة الله ، فأوجب على نفسه ما يحبه الله ويرضاه قصداً للتقرب بذلك الفعل إلى الله . وهذا كما أوجب الشارع على من شرع في الحج والعمرة إتمام ذلك لله ؛ لقوله :

( وأتموا الحج والعمرة لله ) وإن كان الشارع متطوعا . وتنازع العلماء في وجوب إتمام غيرهما . ولم يوجب سبحانه الوفاء باليمين لأن مقصود صاحبها الحضي والمنع ؛ ليس مقصوده التقرب إلى الله تعالى .

ولكن صيغة النذر تكون غالبا بصيغة التعليل صيغة المجازات كقوله إن شفا الله مريضى كان علي عتق رقبة . وصيغة اليمين غالبا تكون بصيغة القسم ، كقوله والله لأفعلن كذا ، وقد يجتمع القسم والجزاء كقوله ( ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين . فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون فأعقبهم نفاقا في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون ) .

ولهذا ترجم الفقهاء على إحدى الصيغتين « باب التعليل بالشروط » كتعليل الطلاق والعتاق والنذر وغير ذلك ، وعلى الأخرى « باب جامع الأيمان » كما يشترك فيه اليمين بالله والطلاق والعتاق والظهار والحرام وغير ذلك . ومسائل أحد البابين مختلطة بمسائل الآخر . ولهذا كان من الفقهاء من ذكر مسائل جامع الأيمان مع مسائل التعليل ، ومنهم من ذكرها في « باب الأيمان » والمنفى بإحدى الصيغتين مثبت بالأخرى . والمقدم في إحداها مؤخر في الأخرى : فإذا قال : إن فعلت كذا فإلى حرام ، أو عيدي حر ، أو امرأتى طالق ، أو مالي صدقة . أو فلي كذا وكذا حجة . أو صوم شهر ، أو نحو ذلك

فهو بمنزلة أن يقول : الطلاق يلزمه لا يفعل كذا ، أو العتق أو الحرام يلزمه  
والشيء إلى مكة يلزمه لا يفعل كذا ونحو ذلك . ففي صيغة الجزاء أثبت القمل  
وقدمه وآخر الحكم . ولما أخر القمل وقامه وقدم الحكم ، والمحلف به مقصوده  
أن لا يكون ولا يهتك حرمة ، وكذلك إذا قال : إن فعلت كذا فانا كافر ،  
أو يهودي ، أو نصراني ، فهو كقوله : والله لأنه كذا .

ولهذا كان نظر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى معنى الصيغة ومقصود  
المتكلم ، سواء كانت بصيغة المجازات أو بصيغة القسم . فإذا كان مقصوده  
الخطأ أو المنع جعلوه يمينا ، وإن كان بصيغة المجازات ، وإن كان مقصوده  
التقرب إلى الله جعلوه ناذرا وإن كان بصيغة القسم ؛ ولهذا جعل النبي صلى الله  
عليه وسلم الناذر حالفا ؛ لأنه ملتزم للفعل بصيغة المجازاة . فإن كان المنذور مما  
أمر الله به أمره به ، والأجل عليه كفارة يمين . وكذلك الحالف إنما أمره  
أن يكفر يمينه إذا حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها اعتباراً بالمقصود في  
الموضعين ، فإذا كان المراد ما يحبه الله ويرضاه أمر به ، وهو النذر الذي يوفى به  
وإن كان بصيغة القسم . وإن كان غيره أحب إلى الله وأرضى منه أمر بالأحب  
الأرضى لله وإن كان بصيغة النذر ، وأمر بكفاره يمين . وهذا كله تحقيقا  
لطاعة الله ورسوله ، وأن يكون الدين كله لله ، وأن كل يمين أو نذر أو عقد  
أو شرط تضمن ما يخالف أمر الله ورسوله فإنه لا يكون لازما ، بل يجب  
تقديم أمر الله ورسوله على كل ذلك .

فكلما يقصده العباد من الأفعال والتروك ان كان مما أمر الله به ورسوله فان الله يأمر به وبالإعانة عليه ، وإن كان مما نهى الله عنه ورسوله فان الله ينهى عنه وعن الإعانة عليه ، وإن كان من المباحات فهو مع النية الحسنة يكون طاعة ، ومع النية السيئة يكون ذنبا ، ومع عدم كل منهما لا هذا ولا هذا .

فالشرع دائما في الأيمان والتذور والشروط والمقود يبطل منها ما كان مخالفا لأمر الله ورسوله ؛ لكن إذا كان قد علق تلك الأمور بإيمانه بالله شرعت الكفارة ما حية لمقتضى هذا المقد ؛ فانه لولا ذلك لكان موجبه الاثم اذا خالف يمينه ؛ ولهذا سمي « حشا » قال تعالى : ( ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس ) وقد تواترت الآثار عن الصحابة والتابعين وغيرهم بأن معنى هذه الآية أنه لا يحلف أحدكم على أنه لا يبر ولا يتقى الله ولا يصل رحمه ، فاذا أمر بذلك قال أنا قد حلفت بالله ، فيجعل الحلف بالله ما نعاله من طاعة الله ورسوله . فاذا كان قد نهى سبحانه أن يحمل الله أي الحلف بالله مانعا من طاعة الله فنير ذلك أولى أن ينهى عن كونه مانعا من طاعة الله . والأيمان الشرعية الموجبة للكفارة كلها تعود إلى الحلف بالله ، كما سننبه عليه إن شاء الله تعالى .

وإنما المقصود هنا ذكر بعض الآثار ، قال أبو بكر الأثرم في سننه : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يسأل عن رجل قال : ماله في رواج الكعبة

قال : كفارة يمين ، واحتج بحديث عائشة . قال : وسمعت أبا عبد الله يسأل عن الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله أو الصدقة بالملك أو نحو هذا الأيمان فقال : إذا حنت فكفارة يمين ، إلا أني لا أحمله على الحنت ما لم يحنت ، قيل له لا يفعل . قيل لأبي عبد الله : فإذا حنت كفر ؟ قال : نعم . قيل له : أليس كفارة يمين ؟ قال : نعم .

قال الأثرم : حدثنا الفضل بن دكين ، حدثنا حسن عن ابن أبي نجيح ، عن عطاء ، عن عائشة ، قالت : من قال مالى في ميراث الكعبة ، وكل مالى فهو هدى ، وكل مالى فهو فى المساكين ، فليكفر يمينه .

وقال الأثرم . حدثنا عارم بن الفضل ، حدثنا معتمر بن سليمان ، قال قال أبى : حدثنا بكر بن عبد الله ، أخبرني أبو رافع قال : قالت مولاتى لىلى بنت العجباء كل مملوك لها محرر ، وكل مال لها هدى ، وهى يهودية وهى نصرانية إن لم تطلق امرأتك ، أو تفرق بينك وبين امرأتك . قال فأتيت زينب ابنة أم سلمة ، وكانت إذا ذكرت امرأة بالمدينة فقيهة ذكرت زينب ، قال : فأتيتها ، فجاءت معى إليها ، فقالت : فى البيت هاروت وماروت !!؟ . قالت يا زينب جعلنى الله فداك : انها قالت : كل مملوك لها حر ، وكل مال لها هدى ، وهى يهودية ، وهى نصرانية ، فقالت : يهودية ونصرانية !! خلى بين الرجل وامرأته فأتيت حفصة أم المؤمنين فأرسلت إليها فأتتها ، فقالت يا أم المؤمنين ! جعلنى الله

فذاك إنها قالت كل مملوك لها حر وكل مال لها هدى ، وهى يهودية وهى نصرانية ، فقالت : يهودية ونصرانية !! خلى بين الرجل وبين امرأته ، قال : فأثبت عبد الله بن عمر ، فجاء معي إليها فقام على الباب فلم ، فقالت بسا أنت وبسا أبوك فقال : أمن حجارة أنت ؟ ! أمن حديد أنت ؟ ! أى شيء أنت ؟ ! أفنك زينب وأفتك أم المؤمنين فلم تقبل فتياها ، قالت . يا أبا عبد الرحمن ! جعلنى الله فذاك ؛ انها قالت كل مملوك لها حر ، وكل مال لها هدى ، وهى يهودية وهى نصرانية ، فقال : يهودية ونصرانية ، كفرى عن يمينك ، وخلى بين الرجل وبين امراته .

وذكر هذا عبدالرزاق فى « مصنفه » عن التيمى عن معتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن بكر بن عبدالله المزنى ، قال : اخبرنى أبو رافع ، قال : قالت لى مولاتى لىلى ابنة المجاه : كل مملوك لها حر ، وكل مالها هدى ، وهى يهودية ونصرانية ان لم تطلق امرأتك . قال فأتتنا زينب بنت أم سلمة . وكان اذا ذكرت امرأة فقيهة ذكرت زينب ، فذكرت ذلك لها ، فقالت . خلى بين الرجل وبين امرأته وكفرى عن يمينك ، قال فأتتنا حفصة زوج النبى صلى الله عليه وسلم فقلت يا أم المؤمنين ! جعلنى الله فذاك ، وذكرت لها يمينها . فقالت : كفرى عن يمينك ، قال : وأتينا عبد الله بن عمر ، فقلنا يا أبا عبد الرحمن ! وذكرت له يمينها ، فقال : كفرى يمينك ، وخلى بين الرجل وامراته .

قال ابن عبد البر : قوله : وكل مملوك لها حر . هو من رواية سليمان التيمي وأشعث الحراني ، عن بكر المزني مع هذا الحديث ، وفي رواية أشعث في هذا الحديث ابن عباس وأبو هريرة وابن عمر وحفصة وعائشة وأم سلمة ؛ وإنما هو زينب بنت أم سلمة .

وقال الأثرم : حدثنا عبدالله بن رجاء ، أخبرنا عمران ؛ عن قتادة ، عن زرارة بن أبي أوفى ، أن امرأة سألت ابن عباس : ان امرأة جعلت بردها عليها هديا ان لبسته ؟ فقال ابن عباس : أفي غضب ، أم في رضا ؟ قالوا : في غضب . قال . ان الله تبارك وتعالى لا يتقرب اليه بالغضب ، لتكفر عن يمينها

قلت ابن عباس استفسر النذر هل مقصودها التقرب بالنذور كما قديقول القائل ان سلم مالى تصدقت به ، أو مقصودها الحلف أنها لا تلبسه فيكون عليها كفارة يمين ، فقال : أفي غضب ، أم رضا ؟ فلما قالوا : في غضب علم أنها خالفة ، لا ناذرة ، ولهذا سعى الفقهاء هذا « نذر اللجاج والغضب » فهو يمين وان كان صيغته صيغة الجزاء .

وقال الأثرم . حدثني ابن الطباع ، حدثنا ابو بكر بن عياش ، عن العلاء ابن المسيب ؛ عن يعلى بن النعمان ؛ عن عكرمة ، عن ابن عباس : سئل عن رجل جعل ماله في المساكين ؟ قال . أمسك عليك مالك ، وأنتقه على



عيا لك ، واقض به دينك ، وكفر عن يمينك ، وقال حرب الكرماني في مسأله حدثنا المسيب بن واضح ، حدثنا يوسف بن أبي السفر ؛ عن الأوزاعي ؛ عن عطاء بن أبي رباح ، قال سألت ابن عباس عن الرجل يحلف بالمشي الى بيت الله الحرام ؟ قال : إنما المشي على من نواه ، فأما من حلف في الغضب فعليه كفارة يمين . وقال الأثرم . حدثنا أبو بكر بن أبي الأسود ، حدثنا معتمر ، عن أبيه ؛ عن ابن عمر والحسن ، قال : اذا كان نذر الشكر فعليه وفاء نذره ، والنذر في المصيبة والغضب يمين .

وقال الأثرم : حدثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا ابن جريج ، قال : سئل عطاء عن رجل قال علي ألف بدنة ؟ فقال : يمين ، وعن رجل قال : علي ألف حجة ؟ قال يمين ؛ وعن رجل قال : مالي هدي ؟ قال يمين ، وعن رجل قال مالي في المساكين ؟ قال يمين . وقال أحمد حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن قتادة ، عن الحسن وجابر ابن زيد في الرجل يقول : إن لم أفعل كذا وكذا فأنا محرم بحجة ؟ قال ليس الاحرام إلا على من نوى الحج ، يمين يكفرها . وقال أحمد : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن ابن طاووس ، عن أبيه قال : يمين يكفرها . وقال الأثرم حدثنا أبو عبد الله ، حدثنا وكيع عن سفيان ، عن ليث ، عن المنهال ، عن أبي وائل في رجل قال : هو محرم بحجة ؟ قال يمين ، وقال حدثنا أبو عبد الله ، حدثنا محمد بن يزيد الواسطي ، عن أيوب يعني أبا العلاء ، عن

قتادة ومنصور ، عن الحسن : في رجل قال : إن دخل منزل فلان فعليه مشي إلى بيت الله ؟ قال عليه كفارة يمين ، قال : فان نذر أن يمشي فعليه المشي ، وإن لم يطلق المشي ركب فأهدى . وقال أبو عبد الله : حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثنا عاصم بن محمد ، عن أخيه عمر بن محمد ، قال : جاء إنسان فاستفتى القاسم بن محمد بن أبي بكر ، فقال : يا أبا محمد ! كيف ترى في رجل جمل عليه مشيا إلى بيت الله ؟ فقال القاسم أجمله نذراً ؟ قال لا . أو جعله لله ؟ قال : لا ، قال : فليكفر عن يمينه .

## وقال شيخ الإسلام رحمه الله

ذكر ابن عساكر ما ذكره حنبل ، قال : سمعت أبا عبد الله يقول : يقال مروان بن الحكم كان عنده قضاء ، وكان يتبع قضاء عمر ، وذكر ما ذكره أبو زرعة الدمشقي . قال : الاختلاف بين الناس في هذين الرجلين : محمد بن الوليد الزبيدي وسعيد بن أبي حمزة ، وقد أخبرني الحكم بن نافع أنه رآهما جميعا الزبيدي ، وسعيد بن أبي حمزة . ورأيت للزبيدي أكثر تعظيما ، وهما أصحابا الزهري بالصافقة من قبل هشام بن عبد الملك : محمد بن الوليد الزبيدي على بيت المال ، وسعيد بن أبي حمزة على فقات هشام . وعن بقية قال قال لنا الأوزاعي : ما فعل محمد بن الوليد الزبيدي ؟ قال قلت : ولي بيت المال . قال إنا لله وإنا إليه راجعون !

وذكر ما ذكره الذهلي من حديث الزهري ، حدثنا سعيد بن كثير بن  
 عفير ، أخبرنا عبد الله بن وهب عن يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني  
 قبيصة بن ذؤيب : أن امرأة نذرت أن تنحر ابنها عند الكعبة في أمر أن  
 فعلته ، ففعلت ذلك الأمر ، فقدمت المدينة تستفتي عن نذرها ، فجاءت عبد الله  
 ابن عمر فقال لها عبد الله : لا أعلم الله أمر في النذر إلا بالوفاء ، قالت المرأة : فأحمر  
 ابني ؟ فقال عبد الله بن عمر : قد نهاكم الله أن تقتلوا أنفسكم ، ثم لم يزدها  
 ابن عمر على ذلك . فجاءت عبد الله بن عباس فاستفتته عن ذلك ، فقال .  
 أمر الله بوفاء النذر ، ونهاكم أن تقتلوا أنفسكم . وقد كان عبد المطلب بن  
 هاشم نذر أن توفي له عشرة رهط أن ينحر أحدهم ، فلما توفي له عشرة وأقرع  
 بينهم أيهم ينحر ، فصارت القرعة على عبد الله بن عبد المطلب ، وكان أحب  
 الناس إلى عبد المطلب ، فقال عبد المطلب . اللهم أهو أو مائة من الإبل ،  
 ثم أقرع بينه وبين مائة من الإبل في الجاهلية ؛ وصارت القرعة على نحر مائة  
 من الإبل فقال ابن عباس للمرأة . فاني أرى أن تنحري مائة من الإبل مكان  
 ابنك . فبلغ الحديث مروان بن الحكم وهو أمير المدينة ، فقال : ما أرى  
 ابن عمر وابن عباس أصابا الفتيا « إنه لا نذر في معصية الله » استغفرى الله  
 وتوبى إليه ، واعمل ما استطعت من الخير ، فاما أن تنحري ابنك فان الله قد  
 نهاك عن ذلك . قال : فسر الناس بذلك ، وأعجبهم قول مروان . ورأوا أن  
 قد أصاب الفتوى ، فلم يزل الناس يفتون بأن لا نذر في معصية الله .

قلت ابن عمر كان من حاله أنه يتوقف عن النذر للمعصية لا يأمر فيه لا بوفاء ولا ترك ، كما سئل عن من نذر صوم يوم العيد فقال : أمر الله بالوفاء بالنذر ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم هذا اليوم ؛ وذلك أنه تمارض عنده دليلان : الأمر ، والنهي . ولم يتبين له أن الأمر بوفاء النذر مقيد بطاعة الله ؛ ولهذا نقل مالك في « موطئه » الحديث الذي أخرجه البخاري بعده عن عائشة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من نذر أن يطيع الله فليعطه ؛ ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه » مع أن القرآن ليس فيه أمر بالوفاء بالنذر بلفظ النذر مطلقا ؛ إذ قوله ( يوفون بالنذر ) خبر وثناء ، وقوله : ( ثم ليوفوا نذورهم ) خاص ؛ لكن الله أمر بالوفاء بالمهود والمعقود ، والنذر من ذلك . فهذا والله أعلم معنى قولهما : أمر الله بالوفاء بالنذر . وهذه حال من يحمل المهود والمعقود مقتضية للوفاء مطلقا من غير اعتبار في المعقود عليه . وهذا كثير أما يمرض لبعض أهل الورع كما عرض لابن عمر ، حتى إنهم يمتنعون عن تقص كثير من المهود والمعقود المخالفة للشريعة ، وهم يتورعون أيضا عن مخالفة الشريعة ، فيقون في الحيرة !!

وأما ابن عباس فعنه في هذه المسئلة روايتان « إحداهما » هذا . « والأخرى » عليه ذبح كبش ؛ وهذا إحدى الروايتين عن أحمد ، وقول أبي حنيفة وغيره ، وهذا هو الذي يناسب الشريعة ؛ دون الاحتجاج بقصة عبد المطلب ، فإن عمل أهل الجاهلية لا يحتاج به أصلا إلا إذا أقره الاسلام ،

لكن ابن عباس احتج به لكون الدية أقرها الاسلام وهي بدل النفس ،  
فرأى هذا البديل يقوم مقام المبدل في الاقتداء ، ثم جعل الاقتداء بالكبش  
اتباعا لقصة إبراهيم وهو الأنسب . والرواية الأخرى عن أحمد عليه كفارة  
يعين كسائر ننور المعصية .

والذى أفتى به مروان أنه لا شيء عليه هو قول الشافعي وأحمد في رواية  
وكل من يقول نذر المعصية لا شيء فيه .

وهذا النذر ظاهره نذرين : لكن المعروف عن ابن عمر وابن عباس  
أن ذلك يعين يكفرها . فتبين أنه كان نذر تبرر كنذر عبدالمطلب ؛ ولكن مالك  
وغيره من أهل المدينة لا يفرقون بين البابين فرووا القصة بالمعنى الذي عندهم .

## وقال رحمه الله تعالى

### فصل

قد كتبت في « قاعدة اليهود والعقود » القاعدة في اليهود الدينية في  
القواعد المطلقة ، والقاعدة في العقود الدنيوية في القواعد الفقية ، وفي  
« كتاب النذر » أيضا ان ماوجب بالشرع إذا نذره العبد أو عا هد الله  
عليه أو بايع عليه الرسول أو الامام أو تحالف عليه جماعة فان هذه اليهود

والمواثيق تقتضى له وجوباً ثانياً غير الوجوب الثابت بمجرد الأمر الأول  
فكون واجبة من وجهين ، بحيث يستحق تاركها من العقوبة ما يستحقه  
ناقض الميثاق ؛ وما يستحقه عصى الله ورسوله . هذا هو التحقيق

ومن قال من أصحابنا إنه إذا نذر واجباً فهو بعد النذر كما كان قبل النذر ؛  
بخلاف نذر المستحب . فليس كما قال ؛ بل النذر إذا كان يوجب فعل المستحب  
فإيجابه لفعل الواجب أولى ؛ وليس هذا من باب تحصيل الحاصل ؛ بل هما  
وجوبان من نوعين لكل نوع حكم غير حكم الآخر ؛ مثل الجدة إذا كانت  
أم أم أم ، وأم أم أب ؛ فإن فيها سببين كل منهما تستحق به السدس .

وكذلك من قال من أصحابنا : إن الشروط التي هي من مقتضى العقد  
لا يصح اشتراطها ؛ أو قال تفسد (١) حتى قال بعض أصحاب الشافعي إذا قال :  
زوجتك على ما أمر الله به من امساك بمعروف أو تسريح بإحسان كان النكاح  
فاسداً لأنه شرط فيه الطلاق : فهذا كلام فاسد جداً ؛ فإن العقود إنما وجبت  
موجباتها لإيجاب المتعاقدين لها على أنفسهما ، ومطلق العقد له معنى مفهوم ،  
فاذا أطلق كانا قد أوجبا ما هو المفهوم منه ؛ فإن موجب العقد هو واجب بالعقد  
كموجب النذر لم يوجب الشارع ابتداء وإنما أوجب الوفاء بالعقود ، كما أوجب  
الوفاء بالنذر . فإذا كان له موجب معلوم بلفظ مطلق أو يعرف وصرح المتعاقدان  
بإيجابه بلفظ خاص كان هذا من باب عطف الخاص على العام ، فيكون العاقد

(١) يابض بالأصل .

قد أوجبه مرتين ، أو جعل له إيجاباً خاصاً يستثنى به عن الإيجاب العام . وفي القرآن من هذا نظائر مثل قوله : ( وملائكته وجبريل وميكال ) وقوله : ( من الذين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى بن مريم ) وقوله : ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ) وقوله : ( قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين ) وقوله : ( يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ) .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل أمر أجيده أن يرهن شيئاً عند شخص فرهه عند غيره ، فعدم الرهن ، خلف صاحب الرهن أن لم يأت به لم يستعمله ، معتقداً أنه لم يقدم ، ثم تبين له عدمه : فهل يحنت إذا استعمله ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كان حين حلف معتقداً أن الرهن باق بعينه لم يقدم خلف ليحضر لم يحنت والحالة هذه . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل حلف على ولده لا يدخل الدار حتى يغطيه الكساء الذى أخذه ؛ ثم تبين له أنه لم يأخذ شيئاً : فهل يحنت إذا دخل أم لا ؟

فأجاب : إذا دخل منزله فلا حث عليه إذا كانت الحالة ما ذكر ؛  
 لكون المحلوف عليه ممتثلًا لقائه ، كما لو حلف لبشرين الماء الذي في هذا الاناء  
 وليس فيه ماء في أصح القولين ؛ ولأنه إنما حلف لاعتقاده أن ابنه أخذهموتين  
 بخلاف ذلك . ومثل هذا فيه أيضا نزاع . والصحيح أنه لا حث فيه ،  
 فصار غير حاث في هذين الوجهين . والمسألة المشهورة إذا حلف على شيء  
 يستقده كما حلف عليه فتبين بخلافه فإن هذا جهل بالمحلوف عليه بنفسه ، وذلك  
 جهل بصفة المحلوف عليه . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل حلفت عليه والدته أن لا يصالح زوجته . وإن صالحها ماترجع  
 تكلمه : فما يجب في أمره وصالح زوجته ، وأمر والدته في الشرع المطهر ؟

فأجاب : إذا صالح زوجته كما أمر الله ورسوله فينبغي لها أن تكلمه  
 وتكفر عن يمينها . وكفارة اليمين إما عتق رقبة ، وإما إطعام عشرة  
 مساكين ، لكل مسكين رطلان من الخبز . وينبغي أن يأدمه مما يؤكل  
 بالوز والجبن واللحم وغيره ، وإما كسوة عشرة مساكين ثوبا ثوبا . ويجوز  
 أن يكفر عنها باذنها الخالف أو زوجته .



## وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى

كفارة اليمين هي المذكورة في سورة المائدة قال تعالى : ( فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ) فتى كان واجدا فعليه أن يكفر باحدى الثلاث ؛ فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام . وإذا اختار أن يطعم عشرة مساكين فله ذلك .

« ومقدار ما يطعم » مبني على أصل ، وهو أن اطعامهم : هل هو مقدر بالشرع ؟ أو بالعرف ؟ فيه قولان للعلماء . منهم من قال : هو « مقدر بالشرع » وهو لا على أقوال . منهم من قال : يطعم كل مسكين صاعا من تمر ، أو صاعا من شعير ، أو نصف صاع من بر ؛ كقول أبي حنيفة ، وطائفة . ومنهم من قال : يطعم كل واحد نصف صاع من تمر وشعير ، أو ربع صاع من بر ؛ وهو مد ، كقول أحمد وطائفة . ومنهم من قال : بل يحزى في الجميع مد من الجميع ، كقول الشافعي وطائفة .

« والقول الثاني » أن ذلك مقدر بالعرف لا بالشرع ؛ فيطعم أهل كل بلد من أوسط ما يطعمون أهلهم قدرا ونوعا . وهذا معنى قول مالك ، قال اسمعيل

ابن اسحق : كان مالك يرى في كفارة اليمين أن المد يجزىء بالمدينة ، قال مالك : وأما البلدان فإن لهم عيشا غير عيشنا فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم ؛ لقول الله تعالى : ( من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم ) وهو مذهب داود وأصحابه مطلقا .

والمقول عن أكثر الصحابة والتابعين هذا القول ؛ ولهذا كانوا يقولون الأوسط خبز ولبن ، خبز ومن ، خبز وتمر . والأعلى خبز ولحم . وقد بسطنا الآثار عنهم في غير هذا الموضع وبيننا أن هذا القول هو الصواب الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار ، وهو قياس مذهب أحمد وأصوله فإن أصله أن ما لم يقدره الشارع فإنه يرجع فيه الى العرف ، وهذا لم يقدره الشارع فيرجع فيه الى العرف ، لا سيما مع قوله تعالى : ( من أوسط ما تطعمون أهليكم ) فإن أحد لا يقدر طعام المرأة والولد ولا المملوك ؛ ولا يقدر أجره الأجير المستأجر بطعامه وكسوته في ظاهر مذهبه ، ولا يقدر الضيافة الواجبة عنده قولاً واحداً ، ولا يقدر الضيافة المشروطة على أهل الذمة للمسلمين في ظاهر مذهبه : هذا مع أن هذه واجبة بالشرط ، فكيف يقدر طعاما واجبا بالشرع ؟ بل ولا يقدر الجزية في أظهر الروايتين عنه ، ولا الخراج ؛ ولا يقدر أيضا الأطعمة الواجبة مطلقا ، سواء وجبت بشرع أو شرط ، ولا غير الأطعمة مما وجبت مطلقا . فطعام الكفارة أولى أن لا يقدر .

و« الأقسام ثلاثة » فإله حد في الشرع أو اللغة رجع في ذلك اليهما .  
وما ليس له حد فيهما رجع فيه الى المرف ؛ ولهذا لا يقدر للعقود ألفاظا  
بل أصله في هذه الأمور من جنس أصل مالك ، كما أن قياس مذهبه أن  
مذهبه أن يكون الواجب في صدقة الفطر نصف صاع من بر ، وقد دل  
على ذلك كلامه أيضا كما قد بين في موضع آخر ؛ وإن كان المشهور عنه  
تقدير ذلك بالصاع كالتمر والشمير .

وقد تنازع العلماء في « الأدم » هل هو واجب أو مستحب ؟ على  
قولين . والصحيح أنه إن كان يطعم أهله بأدم أطعم المساكين بأدم . وإن  
كان إنما يطعم بلا أدم لم يكن له أن يفضل المساكين على أهله بل يطعم  
المساكين من أوسط ما يطعم أهله .

وعلى هذا فن البلاد من يكون أوسط طعام أهله مدائن حنطة كما  
يقال عن أهل المدينة ، وإذا صنع خبزا جاء نحو رطلين بالمراقي ، وهو  
بالمشقى خمسة أواق وخمسة أسباع أوقية ، فإن جعل بعضه أدم كما جاء  
عن السلف كان الخبز نحواً من أربعة أواق ، وهذا لا يكفي أكثر أهل  
الأمصار ؛ فلهذا قال جمهور العلماء : يطعم في غير المدينة أكثر من هذا :  
إما مدائن ، أو مد ونصف على قدر طعامهم ، فيطعم من الخبز إما نصف  
رطل بالمشقى ، وإما ثلثا رطل ، وإما رطل وإما أكثر . إما مع الأدم  
على قدر عاداتهم في الأكل في وقت (١) ؛ فإن عادة الناس تختلف بالرخص

---

(١) يامض بالأملين .

الفلاء ، واليسار والاعسار ، وتختلف بالشتاء والصيف ، وغير ذلك .  
وإذا حسب ما يوجبه أبو حنيفة خبزاً كان رطلاً وثلاثاً بالدمشقي ؛ فإنه يوجب  
نصف صاع عنده ثمانية أرطال . وأما ما يوجبه من التمر والشعير فيوجب  
صاعاً ثمانية أرطال ، وذلك بقدر ما يوجبه الشافعي ست مرات ، وهو بقدر  
ما يوجبه أحمد بن حنبل ثلاث مرات .

والختار أن يرجع في ذلك الى عرف الناس وعاداتهم ، فقد يجزىء  
في بلد ما أوجبه أبو حنيفة ، وفي بلد ما أوجبه أحمد ، وفي بلد آخر ما بين  
هذا وهذا على حسب عاداته ؛ عملاً بقوله تعالى : ( من أوسط ما تطعمون  
أهلكم ) .

وإذا جمع عشرة مساكين وعشام خبزاً وأداما من أوسط ما يطعم أهله  
أجزأه ذلك عند أكثر السلف ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في  
إحدى الروايتين وغيرهم ، وهو أظهر القولين في الدليل ، فإن الله تعالى أمر  
باطعام ؛ لم يوجب التملك ، وهذا إطعام حقيقة .

ومن أوجب « التملك » احتج بحجتين « إحداهما » أن الطعام  
الواجب مقدر بالشرع ، ولا يعلم إذا أكلوا أن كل واحد يأكل قدر حقه .  
و « الثانية » أنه بالتملك يتمكن من التصرف الذي لا يمكنه مع الإطعام .  
وجواب الأولى أنا لا ننسى أنه مقدر بالشرع ؛ وإن قدر أنه مقدر به فالكلام

إنما هو إذا أشبع كل واحد منهم غداء وعشاء ، وحينئذ فيكون قد أخذ كل واحد قدر حقه وأكثر . وأما التصرف بما شاء الله تعالى لم يوجب ذلك إنما أوجب فيها التملك لأنه ذكرها باللام بقوله تعالى : ( إنما الصدقات للفقراء والمساكين ) ولهذا حيث ذكر الله التصرف بحرف الظرف ، كقوله : ( وفي الرقاب ) ( وفي سبيل الله ) فالصحيح أنه لا يجب التملك ؛ بل يجوز أن يعتق من الزكاة وإن لم يكن ذلك تملكاً للمعتق ، ويجوز أن يشتري منها سلاحاً يعين به في سبيل الله وغير ذلك . ولهذا قال من قال من العلماء الاطعام أولى من التملك ؛ لأن الملك قد يبيع ما أعطيته ولا يأكله ؛ بل قد يكتزّه ، فإذا أطعم الطعام حصل مقصود الشارع قطعا .

وغاية ما يقال : أن التملك قد يسمى إطعاما ، كما يقال : « أطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجدة السدس » وفي الحديث : « ما أطعم الله نبيا طعمة الا كانت لمن يلى الأمر بعده » لكن يقال : لا ريب أن اللفظ يتناول الاطعام المعروف بطريق الأولى ، ولأن ذلك إنما يقال إذا ذكر المطعم ، فيقال : أطعمه كذا . فاما إذا أطلق وقيل : أطعم هؤلاء المساكين . فانه لا يفهم منه الانقاس الاطعام ؛ لكن لما كانوا يأكلون ما يأخذونه سمي التملك للطعام إطعاما ؛ لأن المقصود هو الاطعام . اما إذا كان المقصود مصرفا غير الأكل فهذا لا يسمى إطعاما عند الإطلاق .

## وقال قدس الله روحه

وأما « النذر » فهو نومان : طاعة ، ومعصية . فمن نذر صلاة أو صوما أو صدقة فعليه أن يوفى به ، وإن نذر ماليس بطاعة مثل النذر لبعض المقابر والمشاهد وغيرها زيتا أو شمعا أو نفقة أو غير ذلك فهذا نذر معصية ، وهو شبهه من بعض الوجوه النذر للأوثان ؛ كالكالات والعزى ومناة الثالثة الأخرى : فهذا لا يجوز الوفاء به بالاتفاق ؛ لكن من العلماء من يوجب كفارة يمين ، كالامام أحمد وغيره . ومنهم من لا يوجب شيئا ، وهو قول أبى حنيفة والشافعي .

وإذا صرف الرجل ذلك المنذور في قرية مشروعة مثل أن يصرف الدهن في تنوير المساجد التي هي بيوت الله ، ويصرف النفقة الى صالحى الفقراء : كان هذا عملا صالحا يتقبله الله منه ؛ مع أن أصل « عقد النذر » مكروه فان النسبى صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه « أنه نهى عن النذر ، وقال إنه لا يأتي بخير ؛ وإنما يستخرج به من البخيل » . والله أعلم .

## باب القضاء

### قال أبو العباس قمى الله روح

« فائدة نافعة جامعة »

المقصود من القضاء وصول الحقوق إلى أهلها ، وقطع الخصامة . فصول الحقوق هو المصلحة ، وقطع الخصامة إزالة المفسدة . فالمقصود هو جلب تلك المصلحة وإزالة هذه المفسدة . ووصول الحقوق هو من المدل الذى تقوم به السماء والأرض . وقطع الخصومة هو من « باب دفع الظلم والضرر » وكلاهما ينقسم إلى إبقاء موجود ودفع مفقود . ففى وصول الحقوق الى مستحقها يحفظ موجودها ويحصل مقصودها ، وفى الخصومة يقطع موجودها ويدفع مفقودها . فاذا حصل الصلح زالت الخصومة التى هى إحد المقصودين .

وأما « الحقوق » فاما أن تكون وصلت معه أو رضى صاحب الحق بتركه وهو جائز ، وإذا انفصلت الحقوق بحكم وشهادة ونحو ذلك فقد يكون فى فصلها جرح الأحكام والشهود ونحو ذلك ، وهو من المفساد التى لا يصار إليها الا لضرورة ، كالخصامة ؛ فانه قد يكون فى الفصل الأمر صعبا بين المتخاصمين وغيرهما .

« فالأقسام أربعة » : إما فصل يصلح . فهذا هو الغاية ، لأنه حصل المقاصد الثلاث على التمام . وإما فصل بحكم مر . فقد حصل معه وصول الحق وقطع الخصومة ، ولم يحصل معه صلاح ذات البين : وإما صلح على ترك بعض ما يدعى أنه حق . فهذا أيضا قد حصل مقصود الصلح وقطع النزاع ؛ ولم يحصل مقصود وصول الحقوق ؛ لكن ما يقوم مقامه من الترك . ومن هنا يتبين أن الحكم بالصلح أحسن من الحكم بالفصل المر ، لأنها اشتركا في دفع الخصومة وامتاز ذلك بصلاح ذات البين مع ترك أحدهما لحقه ؛ وامتاز الآخر بأخذ المستحق حقه مع ضئاف . فتلك المصلحة أكل ، لاسيما إن كان الحق إنما هو في الظاهر وقد يكون الباطن بخلافه . وأما لافضل ولاصلح فهذا لا يصلح يحصل به مفسدة ترك القضاء .

وإن كان الحق في يد صاحبه كالوقف وغيره يخاف أن لم يحفظ بالبيانات أن ينسبه شرط ويحدد ولا يأتية ونحو ذلك ؛ فهنا في سماع الدعوى والشهادة من غير خصم حفظ الحق المجحود عن خصم مقدر ، وهذا أحد مقصودي القضاء فلذلك يسمع ذلك . ومن قال من الفقهاء : لا يسمع ذلك ، كما يقوله طوائف من الحنفية والشافعية والحنبلية ، فمنده ليس للقضاء فائدة الافضل الخصومة ولا خصومة ولا قضاء ؛ فلذلك لا تسمع البينة الا في وجه مدعى عليه لتظهر الخصومة . ومن قال بالخصم المسخر فانه ينسب للشر ثم يقطعه . ومن قال تسمع فانه يحفظ الحق الموجود ويذر الشر النفقود . والله أعلم .



## وقال شيخ الإسلام قدس روجه

### فصل

فيا جعل الله للحاكم أن يحكم فيه ، وما لم يجعل لواحد من المخلوقين الحكم فيه . بل الحكم فيه على جميع الخلق لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، ليس لأحد من الحكام أن يحكم فيه على غيره ، ولو كان ذلك الشخص من آحاد العامة . وهذا مثل الأمور العامة الكلية التي أمر الله جميع الخلق أن يؤمنوا بها ويعملوا بها ، وقد بينها في كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بما أجمعت عليه الأمة ، أو تنازعت الأمة فيه إذا وقع فيه نزاع بين الحكام وبين آحاد المسلمين : من العلماء أو الجند أو العامة ، أو غيرهم ، لم يكن للحاكم أن يحكم فيها على من ينازعه ويلزمه بقوله ويمتنعه من القول الآخر . فضلا عن أن يؤذيه أو يعاقبه .

مثل أن يتنازع حاكم أو غير حاكم في قوله : ( أو لامستم النساء ) هل المراد به الجماع ؟ كما فسره ابن عباس وغيره ، وقالوا : إن مس المرأة لا ينقض الوضوء لا للشهوة ولا لغير شهوة . أو المراد به اللمس بجميع البشرة إما لشهوة وإما مطلقا ؟ كما نقل الأول عن ابن عمر . والثالث قاله بعض العلماء . وللعلماء في هذا « ثلاثة أقوال » .

والأظهر هو القول الأول ، وإن الوضوء لا يتتقض بمس النساء مطلقا ، وما زال المسلمون يمسون نساءهم ولم ينقل أحد قط عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه كان يأمر المسلمين بالوضوء من ذلك ؛ ولا تقل عن الصحابة على حياته أنه توفراً من ذلك ؛ ولا تقل عنه قط أنه توفراً من ذلك ؛ بل قد تقل عنه في السنن « أنه كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ » وقد اختلف في صحة هذا الحديث ؛ لكن لا خلاف أنه لم ينقل عنه أنه توفراً من المس .

وكذلك تنازع المسلمون في الوضوء من خروج الدم بالفصد والحجامة ، والجرح ، والرحاف ، وفي « القيء » وفيه قولان مشهوران ، وقد تقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه توفراً من ذلك ؛ وعن كثير من الصحابة ؛ لكن لم يثبت قط أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب الوضوء من ذلك ، بل كان أصحابه يخرجون في المغازي فيصلون ولا يتوضئون ؛ ولهذا قال طائفة من العلماء : إن الوضوء من ذلك مستحب غير واجب ، وكذلك قال في الوضوء « من مس الذكر » و« من المرأة لشهوة » إنه يستحب الوضوء من ذلك ولا يجب ، وكذلك قالوا في « الوضوء من القهقهة » و« مما مست النار » إن الوضوء من ذلك يستحب ولا يجب ؛ فمن توفراً فقد أحسن ، ومن لم يتوضأ فلا شيء عليه . وهذا أظهر الأقوال .

وليس المقصود ذكر هذه المسائل ؛ بل المقصود ضرب المثل بها .

وكذلك تنازعوا في كثير من مسائل الفرائض كالجد والمشرقة وغيرها  
وفي كثير من مسائل الطلاق والايلاء وغير ذلك ، وفي كثير من مسائل  
المبادات في الصلاة والصيام والحج ، وفي مسائل زيارات القبور ؛ منهم من  
كرها مطلقا ، ومنهم من أباحها ، ومنهم من استحبا إذا كانت على الوجه  
المشروع ، وهو قول أكثرهم .

وتنازعوا في « السلام على النبي صلى الله عليه وسلم » : هل يسلم عليه في  
المسجد وهو مستقبل القبلة ؟ أو مستقبل الحجرة ؟ وهل يقف بمد السلام  
يدعوله ، أم لا ؟

وتنازعوا أي المسجدين أفضل : المسجد الحرام ، أو مسجد النبي صلى  
الله عليه وسلم ، واتفقوا على أنهما أفضل من المسجد الأقصى ، واتفقوا على أنه  
لا يستحب السفر إلى بقعة للعبادة فيها غير المساجد الثلاثة ، واتفقوا على أنه  
لو نذر الحج أو العمرة لزمه الوفاء بنذره ، واتفق الأئمة الأربعة والجمهور على أنه  
لو نذر السفر إلى غير المساجد الثلاثة لم يلزمه الوفاء بنذره ، وتنازعوا فيما إذا  
نذر السفر إلى المسجدين إلى أمور أخرى يطول ذكرها . وتنازعوا في بعض  
تفسير الآيات ، وفي بعض الأحاديث : هل ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟  
أو لم تثبت ؟

فهذه الأمور السكائية ليس لها حكم من الأحكام كائناً من كان — ولو كان من الصحابة — أن يحكم فيها بقوله على من نازعه في قوله ، فيقول : ألزمته أن لا يفعل ولا يفتي إلا بالقول الذي يوافق لمذهبي ؛ بل الحكم في هذه المسائل لله ورسوله ، والحاكم واحد من المسلمين ، فإن كان عنده علم تكلم بما عنده ، وإذا كان عند منازعه علم تكلم به ، فإن ظهر الحق في ذلك وعرف حكم الله ورسوله وجب على الجميع اتباع حكم الله ورسوله ، وإن خفي ذلك أقر كل واحد على قوله — أقر قائل هذا القول على مذهبه وقائل هذا القول على مذهبه — ولم يكن لأحدهما أن يمنع الآخر إلا بلسان العلم والحجة والبيان فيقول ما عنده من العلم .

وأما « باليد والقهر » فليس له أن يحكم إلا في المعينة التي يتحاكم فيها إليه مثل ميت مات وقد تنازع ورثته في قسم تركته فيقسمها بينهم إذا تحاكموا إليه وإذا حكم هنا بأحد قولى العلماء ألزم الخصم بحكمه . ولم يكن له أن يقول أنا لأرضى حتى يحكم بالقول الآخر . وكذلك إذا تحاكم إليه اثنان في دعوى يدعيها أحدهما فصل بينهما كما أمر الله ورسوله ، وألزم المحكوم عليه بما حكم به ، وليس له أن يقول : أنت حكمت علي بالقول الذى لاأختاره ؛ فإن الحاكم عليه أن يجتهد ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » وقد يخص الله بعض الأنبياء والعلماء

والحكام بعلم دون غيره ، كما قال تعالى : ( وداود وسليمان اذ يحكما في  
الحرث ، اذ نفثت فيه غم القوم ، وكنا لحكمهم شاهدين . ففهمناها سليمان  
وكلاً آتينا حكماً وعلماً ) .

وعلى الحكام أن لا يحكموا الا بالعدل . « والعدل » هو ما أنزل الله ، كما  
قال تعالى : ( ان الله يأمركم ان تؤدوا الأمانات الى أهلها ؛ واذ احكمتم بين  
الناس ان تحكموا بالعدل ، ان الله نمّا يعظكم به ، ان الله كان سميماً بصيراً )  
ثم قال تعالى : ( يا ايها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم  
فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم  
الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً ) فأوجب الله طاعة أولى الأمر مع طاعة  
الرسول ، وأوجب على الأمة إذا تنازعوا أن يردوا ما تنازعوا الى الله ورسوله  
الى كتاب الله وسنة رسوله .

فان الله سبحانه وتعالى هو الحكم الذى يحكم بين عباده ، والحكم له وحده  
وقد أنزل الله الكتب وارسل الرسل ليحكم بينهم ؛ فن اطاع الرسول كان  
من أوليائه المتقين ، وكانت له سعادة الدنيا والآخرة ، ومن عصى الرسول كان  
من أهل الشقاء والمذاب ؛ قال تعالى : ( كان اناس أمة واحدة فبعث الله  
النبيين مبشرين ومنذرين ، وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما  
اختلفوا فيه ، وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم اليينات بنيا

ينهم ، فهدي الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ) وفي صحيح مسلم عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام يصلي من الليل يقول : اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، إهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك ؛ إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » .

وقال تعالى ( وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم ) فبين سبحانه وتعالى أنه هدام وبين لهم الحق ؛ لكن بعضهم يبنى على بعض مع معرفته بالحق فيتبع هواه ويخالف أمر الله ، وهو الذي يعرف الحق ويزيغ عنه ، كما قال تعالى : ( واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها ، فاتبعه الشيطان فكان من الفاوين . ولو شئنا لرفعناه بها ؛ ولكنة أخذ إلى الأرض واتبع هواه ، فثله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ؛ ذلك مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا ، فاقصص القصص لعلهم يتفكرون ) فقد بين سبحانه وتعالى أنه يمتثل الرسل وأنزل معهم الكتاب ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وقال تعالى : ( وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ؛ ذلكم الله ربى عليه توكلت وإليه أنيب ) وقال يوسف : ( يا صاحبي السجن أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار . ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من

سلطان إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ، ذلك الدين القيم ؛ ولكن  
أكثر الناس لا يعلمون ( فالحكم لله وحده ورسله يبينون عنه ؛ فحكمهم  
حكمه ، وأمرهم أمره وطاعتهم طاعته ، فاحكم به الرسول وأمرهم به وشرعه  
من الدين وجب على جميع الخلق اتباعه وطاعته ؛ فان ذلك هو  
حكم الله على خلقه .

والرسول يبلغ عن الله ، قال تعالى : ( وما أرسلنا من رسول الا ليطاع  
بإذن الله ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول  
لوجدوا الله توابا رحيما : فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ،  
ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ، ويسلموا تسليما ) فعلى جميع الخلق  
أن يحكموا رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين وأفضل المرسلين  
وأكرم الخلق على الله ليس لأحد أن يخرج عن حكمه في شيء سواء كان من  
المعلماء أو الملوك أو الشيوخ أو غيرهم .

ولو أدر كه موسى أو عيسى وغيرهما من الرسل كان عليهم اتباعه ، كما  
قال تعالى : ( وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ، ثم  
جاءكم رسول مصدق لما معكم : لتؤمنن به ولتنصرنه ، قال أأقررتم وأخذتم  
على ذلكم إصري ، قالوا أقررنا ، قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين )  
وروي عن غير واحد من السلف - علي وابن عباس وغيرهما - قالوا : لم

يبعث الله نبيا من عهد نوح إلا أخذ عليه الميثاق لئن بعث محمد وهو حي ليؤمنن به ولينصرنه ، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه .

وهو سبحانه أخذ الميثاق على النبي المتقدم أن يصدق من يأتي بعده وعلى النبي المتأخر أن يصدق من كان قبله ؛ ولهذا لم تختلف الأنبياء بل دينهم واحد كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « إنا معشر الأنبياء ديننا واحد » وقال تعالى : ( يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم . وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ) أي ، لتكم ملة واحدة كقولهم : ( إنا وجدنا آباءنا على أمة ) أي ملة . وقال تعالى : ( شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك ، وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تفرقوا فيه . كبر على المشركين ما تدعوم إليه )

فدين الأنبياء واحد ، وهو دين الاسلام ، كلهم مسلمون مؤمنون ، كما قد بين الله في غير موضع من القرآن ؛ لكن بعض الشرائع تتنوع ، فقد يشرع في وقت أمراً لحكمة ، ثم يشرع في وقت آخر أمراً آخر لحكمة ؛ كما شرع في أول الاسلام



الصلاة إلى بيت المقدس ثم نسخ ذلك وأمر بالصلاة إلى الكعبة ، فتوعد الشريعة والدين واحد ، وكان استقبال الشام ذلك الوقت من دين الاسلام ، وكذلك السبب لموسى من دين الاسلام ، ثم لما نسخ صار دين الاسلام هو الناسخ وهو الصلاة إلى الكعبة ، فن تمسك بالنسوخ دون الناسخ فليس هو على دين الاسلام ولا هو متبع لأحد من الأنبياء ، ومن بدل شرع الأنبياء وابتدع شرعا فشرعه باطل لا يجوز اتباعه ، كما قال : ( أم لهم شرعاً شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ) ولهذا كفر اليهود والنصارى لأنهم تمسكوا بشرع مبدل منسوخ . والله أوجب على جميع الخلق أن يؤمنوا بجميع كتبه ورسوله ، ومحمد صلى الله عليه وسلم خاتم الرسل ؛ فعلى جميع الخلق اتباعه وإتباع ما شرعه من الدين وهو ما أتى به من الكتاب والسنة ، فما جاء به الكتاب والسنة وهو الشرع الذي يجب على جميع الخلق اتباعه . وليس لأحد الخروج عنه ، وهو الشرع الذي يقاتل عليه المجاهدون ، وهو الكتاب والسنة .

وسيوف المسلمين تنصر هذا الشرع وهو الكتاب والسنة ، كما قال جابر ابن عبد الله : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نضرب بهذا - يعنى السيف - من خرج عن هذا . يعنى المصحف » قال تعالى : ( لقد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا

الحديد فيه بأس شديد ، ومنافع للناس ، وليعلم الله من ينصره ورسله بالنيب  
أن الله قوي عزيز ) فبين سبحانه وتعالى أنه أنزل الكتاب وأنزل العدل  
وما به يعرف العدل ليقوم الناس بالقسط ، وأنزل الحديد . فمن خرج عن  
الكتاب والميزان قوتل بالحديد . فالكتاب والعدل متلازمان ، والكتاب  
هو المبين للشرع ؛ فالشرع هو العدل ، والعدل هو الشرع ، ومن حكم  
بالعدل فقد حكم بالشرع ، ولكن كثيراً من الناس ينسبون ما يقولونه  
الى الشرع وليس من الشرع ؛ بل يقولون ذلك إما جهلاً وإما غلطاً وإما  
عمداً واقتراء ، وهذا هو الشرع المبدل الذى يستحق اصحابه العقوبة ؛  
ليس هو الشرع المنزل الذى جاء به جبريل من عند الله الى خاتم المرسلين  
فان هذا الشرع المنزل كانه عدل ليس فيه ظلم ولا جهل ، قال تعالى : ( وإن  
حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين ) وقال تعالى : ( وإن احكم  
بينهم بما أنزل الله ) فالذى أنزل الله هو القسط ، والقسط ، هو الذى أنزل الله  
وقال تعالى : ( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها ، وإذا حكمتم بين  
الناس أن تحكموا بالعدل ) وقال تعالى : ( أنا أنزلنا اليك  
الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ) فالذى أراه الله فى كتابه  
هو العدل .

وقد يقول كثير من علماء المسلمين أهل العلم والدين من الصحابة  
والتابعين وسائر أئمة المسلمين كالأربعة وغيرهم أقوالاً باجتهادهم ؛ فهذه يسوغ

القول بها ، ولا يجب على كل مسلم أن يلتزم الا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فهذا شرع دخل فيه التأويل والاجتهاد ، وقد يكون في تفسير الأمر موافقا للشرع المنزل فيكون لصاحبه أجران ، وقد لا يكون موافقا له ؛ لكن لا يكلف الله نفسا الا وسعها ؛ فاذا اتقى العبد الله ما استطاع آجره الله على ذلك ، وغفر له خطاه .

ومن كان هكذا لم يكن لأحد ان ينمّه ولا يميّه ولا يساقبه ولكن إذا عرف الحق بخلاف قوله لم يحز ترك الحق الذي بعث الله به رسوله لقول أحد من الخلق ، وذلك هو الشرع المنزل من عند الله ، وهو الكتاب والسنة وهو دين الله ورسوله لتكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله لا يجاهدون على قول عالم ولا شيخ ولا متأول ؛ بل يجاهدون ليعبد الله وحده ويكون الدين له ، كما في المسند عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزقي تحت ظل رمحي وجعل الذل والصغار على من خالف أمرى ومن تشبه بقوم فهو منهم » وقال تعالى (وقاتلوم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين كله لله) وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري قال قيل : يا رسول الله الرجل يقاتل شجاعة ، وقاتل حية ، ويقاتل رياء : فأي ذلك في سبيل الله ؟ فقال « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » .

فالتقصود بالجهاد أن لا يعبد أحد إلا الله ؛ فلا يدعوا غيره ، ولا يصلى  
لغيره ولا يسجد لغيره ؛ ولا يصوم لغيره ، ولا يعتمر ولا يحج إلا إلى بيته ،  
ولا يذبح القرابين إلا له ، ولا ينذر إلا له ، ولا يحلف إلا به ،  
ولا يتوكل إلا عليه ، ولا يخاف إلا إياه ، ولا يتقى إلا إياه . فهو الذى  
لا يأتى بالحسنات إلا هو ، ولا يدفع السيئات إلا هو ، ولا يهدي الخلق  
إلا هو ؛ ولا ينصرم إلا هو ، ولا يرزقهم إلا هو ، ولا يغيثهم إلا هو ،  
ولا يغفر ذنوبهم إلا هو ، قال تعالى : ( وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين ،  
إنما هو إله واحد فإياى فارهبون . وله ما فى السموات والأرض وله الدين  
واصبا أفغير الله تتقون . وما بكم من نعمة فمن الله ، ثم إذا مسكم الضر فإليه  
تجأرون . ثم إذا كشف الضر عنكم إذا فريق منكم يرمي بكم يشركون .  
ليكفروا بما آتيناكم ، فتمتموا فسوف تعلمون ) .

والله تعالى قد حرم الشرك كله وأن يجعل له ندأ ؛ فلا يدعى غيره  
لالملائكة ولا الأنبياء ولا الصالحون ولا الشمس ولا القمر ولا الكواكب  
ولا الأوثان ، ولا غير ذلك ؛ بل قد بين أن من اتخذ الملائكة والنبين  
أربابا فهو كافر ، قال تعالى : ( ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم  
والنبوة ؛ ثم يقول للناس كونوا عباداً لى من دون الله ، ولكن كونوا  
ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب ، وبما كنتم تدرسون . ولا يأمركم أن  
تتخذوا الملائكة والنبين أربابا ، أيا مكرم بالكفر بعد إذا كنتم مسلمون )

وقال تعالى : ( قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ، ويخافون عذابه ، إن عذاب ربك كان محذورا ) ( ذم الله سبحانه وتعالى لمن يدعو الملائكة والأنبياء وغيرهم من الصالحين ، وبين أن هؤلاء الذين يدعونهم لا يملكون كشف الضر عنهم ولا تحويلاً ، وأنهم يتقربون إلى الله بالوسيلة وهي الأعمال الصالحة ، ويرجون رحمته ويخافون عذابه فكيف يدعون المخلوقين ويندرون الخالق ؟ ! وقال تعالى : ( أخسب الذين كفروا أن يتخذوا عبادي من دونه أولياء ، إنا أعتدنا جهنم للكافرين نزلاً )

وهو سبحانه وتعالى عليم بأحوال عباده ، رحيم بهم ؛ كما في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه رأى امرأة من السبي إذا رأت ولداً ألصقته بيطنها فقال : أترون هذه واضعة ولدها في النار ؟ قالوا : لا يا رسول الله ! قال : لله أرجح بعاده من هذه بولدها » وهو سبحانه سميع قريب قال الله تعالى : ( قل إن ضللت فأنما أضل على نفسي ؛ وإن اهتديت فبما يوحي إلي ربي إنه سميع قريب ) وهو تعالى رحيم ودود . و«الود» اللطف والمحبة ؛ فهو يود عباده المؤمنين ، ويحمل لهم الود في القلوب ، كما قال تعالى : ( إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا ) قال ابن عباس وغيره : يحبهم ويحبهم إلى عباده .

وهو سبحانه لا يشغله سمع عن سمع ، ولا تغلظه المسائل ، ولا يتبرم  
 بالحاح الملحين ؛ بل يحب من يدعوه ويتضرع اليه ، وينفض من لا يدعوه  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من لا يسأل الله ينضب عليه » وقال تعالى  
 ( وقال ربكم ادعوني أستجب لكم ؛ إن الذين يستكبرون عن عبادتي  
 سيدخلون جهنم داخرين ) وقال تعالى : ( وإذا سألك عبادي عني فإني قريب  
 أجيب دعوة الداع إذا دعان . فليستحيوا لي ، وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون )  
 قال بعض الصحابة : يا رسول الله ! ربنا قريب فتناجيه ؟ أو بعيد فتناديه ؟  
 فانزل الله هذه الآية .

وهو سبحانه وتعالى ليس كالخلق الذين ترفع اليهم الحوائج بالحجاب ؛  
 بل في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يقول الله  
 قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، فنصفها لي ، ونصفها لعبدي ،  
 ولعبدي ما سأل ، فإذا قال العبد : ( الحمد لله رب العالمين ) قال الله حمدي  
 عبدي ، فإذا قال : ( الرحمن الرحيم ) قال الله : أثني علي عبدي ، فإذا قال  
 ( مالك يوم الدين ) قال الله : مجدني عبدي ؛ فإذا قال : ( إياك نعبد وإياك  
 نستعين ) قال الله هذه الآية بيني وبين عبدي نصفين ، ولعبدي ما سأل ،  
 فإذا قال : ( اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم . غير  
 المغضوب عليهم ولا الضالين ) قال هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل .

وهو سبحانه يتولى كلام عباده يوم القيامة ، كما جاء في الصحيح ، عن عدي بن حاتم أنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه عز وجل ليس بينه وبينه حاجب ولا ترجمان ، فينظر أيعن منه فلا يرى إلا شيئاً قدمه ، وينظر أشأم منه فلا يرى إلا شيئاً قدمه ، وينظر أمامه فستقبله النار ، فمن استطاع منكم أن يتقي النار ولو بشق تمرة فليفعل ، فإن لم يجد فكلمة طيبة » وهو سبحانه قريب ممن دعاه يتقرب ممن عبده وأطاعه ، كما في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يقول الله تعالى : أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، إن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم ، وإن تقرب إلي شبراً تقربت منه ذراعاً ، وإن تقرب إلي ذراعاً تقربت منه باعاً وإن أتاني يمشي أتيته هرولة » .

والله سبحانه يولى عباده إحساناً وجوداً وكرماً ؛ لا حاجة إليهم ، كما قال تعالى : ( وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ، ولم يكن له شريك في الملك ، ولم يكن له ولي من الدل . وكبره تكبيراً ) ولا يحاسب المباد إلا هو وحده ، وهو الذي يجازيهم بأعمالهم ( فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ) .

وهو الذي يرزقهم ويوفيههم وينصرهم ويهديهم ؛ لا أحد غيره يفعل ذلك قال تعالى : ( أمن هذا الذي هو جند لكم ينصركم من دون الرحمن ؛ إن

الكافرون إلا في غرور . أمن هذا الذى يرزقكم إن أمسك رزقه ؛ بل لجوا في  
 عتو ونفور ) وقال تعالى : ( قل من يكلؤكم بالليل والنهار من الرحمن ؛ بل هم  
 عن ذكر ربهم معرضون ) وأصح القولين في الآية أن معناه من ذا الذى  
 يكلؤكم بدلا من الله ؟ من الذى يدفع الآفات عنكم التى تخافونها من  
 الانس والجن .

والرسول هو الواسطة والسفير بينهم وبين الله عز وجل ، فهو الذى  
 يبلغهم أمر الله ونهيه ووعدته ووعدته ، وتحليله وتحريمه ؛ فالحلال ما حله الله  
 ورسوله ، والحرام ما حرمه الله ورسوله ، والدين ما شرعه الله ورسوله ؛  
 وليس لأحد أن يخرج عن شئ مما شرعه الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو  
 الشرع الذى يجب على ولاة الأمر إلزام الناس به ، ويجب على المجاهدين الجهاد  
 عليه ، ويجب على كل واحد اتباعه ونصره .

وليس المراد بالشرع اللازم لجميع الخلق « حكم الحاكم » ولو كان  
 الحاكم أفضل أهل زمانه ؛ بل حكم الحاكم العالم العادل يلزم قوما معينين  
 تحاكموا اليه في قضية معينة ؛ لا يلزم جميع الخلق ، ولا يجب على عالم من علماء  
 المسلمين أن يقلد حاكما لا في قليل ولا في كثير إذا كان قد عرف ما أمر الله  
 به ورسوله ؛ بل لا يجب على آحاد العامة تقليد الحاكم في شئ ؛ بل له أن  
 يستفتى من يحوز له استفتاءؤه وإن لم يكن حاكما ، ومتى ترك العالم ماعلمه من



كتاب الله وسنة رسوله واتبع حكم الحاكم المخالف لحكم الله ورسوله كان مرتدا كافرا ، يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة ، قال تعالى :  
 ( ألمص . كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذره  
 وذكرى للمؤمنين . اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه  
 أولياء قليلا ما تذكرون ) .

ولو ضرب وجبس وأوذي بأنواع الأذى ليدع ما علمه من شرع الله  
 ورسوله الذي يجب اتباعه واتبع حكم غيره كان مستحقا لمذاب الله بل عليه أن  
 يصبر وأن أوذي في الله فهذه سنة الله في الأنبياء وأتباعهم . قال الله تعالى :  
 ( ألم . أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون . ولقد  
 فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين )  
 وقال تعالى : ( ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو  
 أخباركم ، وقال تعالى : ( أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل  
 الذي خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلا ، حتى يقول الرسول  
 والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب )

وهذا إذا كان الحاكم قد حكم في مسألة اجتهادية قد تنازع  
 فيها الصحابة والتابعون فحكم الحاكم بقول بعضهم وعند بعضهم سنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تخالف ما حكم به فقل هذا أن يتبع

ما علم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر بذلك ، وفقى به ويدعو إليه ، ولا يقلد الحاكم . هذا كله باتفاق المسلمين .

وان ترك المسلم عالما كان أو غير عالم ما علم من أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لقول غيره كان مستحقا للمذاب ، قال تعالى : ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم ) وان كان ذلك الحاكم قد خفي عليه هذا النص — مثل كثير من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم تكلموا في مسائل باجتهادهم وكان في ذلك سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم تخالف اجتهادهم — فهم معذورون لكونهم اجتهدوا و ( لا يكلف الله قسا الا وسعها ) ولكن من علم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحزله أن يعدل عن السنة الى غيرها قال تعالى : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضللا مبينا )

ومن اتبع ما بعث الله به رسوله كان مهديا منصورا بنصرة الله في الدنيا والآخرة كما قال تعالى : ( إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ، ويوم يقوم الأشهاد ) وقال تعالى : ( ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين إنهم لهم المنصورون . وإن جندنا لهم الغالبون ) وإذا أصابت العبد مصيبة كانت بذنبه لا باتباعه للرسول صلى الله عليه وسلم ؛ بل باتباعه للرسول صلى الله عليه

وسلم يرحم وينصر ، وبذنبه يذب ويخذل ، قال تعالى : ( وما أصابكم من مصيبة فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ، ويعفو عن كثير )

ولهذا لما انهزم المسلمون يوم أحد وكانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم واستظهر عليهم العدو بين الله لهم أن ذلك بذنوبهم ، قال تعالى : ( إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ، ولقد عفا الله عنهم ؛ إن الله عفور حلیم ) وقال تعالى : ( أو لمَّا أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا ، قل هو من عند أنفسكم ) وبين سبحانه حكمة ابتلائهم ، فقال تعالى : ( قد خلت من قبلكم سنن فسيروا فى الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين . هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين . ولا تنهوا ولا تحزنوا واتم الأعلون ان كنتم مؤمنين . إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله ، وتلك الأيام نداؤها بين الناس . ويعلم الله الذين آمنوا ، ويتخذ منم شهداء ؛ والله لا يحب الظالمين ولیمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين ) وقال تعالى : ( ما أصابك من حسنة فمن الله ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك ) والله قدرها ، وقدر كل شيء .

لكن ما أصاب العبد من عافية ونصر ورزق فهو من إنعام الله عليه وإحسانه إليه ، فالخير كله من الله ؛ وليس للعبد من نفسه شيء ؛ بل هو فقير لا يملك

لنفسه تقما ولاضرا ، ولا موتا ولا حياة ولا نشورا : وما أصابه من مصيبة فبذنوبه والله تعالى يكفر ذنوب المؤمنين بتلك المصائب ، ويؤجرهم على الصبر عليها ، وينفر لمن استغفر ، وتوب على من تاب ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : ما يصيب المؤمن من نصب ولا وصب ، ولا م ولا غم ولا حزن ولا أذى حتى الشوكة يشاكها ؛ إلا كفر الله بها من خطاياها « ولما أنزل الله تعالى قوله : ( من يعمل سوءا يجز به ) قال أبو بكر : يا رسول الله قد جاءت قاصمة الظهر ! وأينا لم يعمل سوءا ؟ قال : « يا أبا بكر ! الست تنصب ؟ الست تحزن ؟ الست تعصيك الأواء ؟ فذلك ما تجزون به »

وقد قص الله علينا في القرآن أخبار الأنبياء وما أصابهم وما أصاب اتباعهم المؤمنين من الأذى في الله ، ثم إنه تعالى نصرهم ، وجعل العاقبة لهم ، وقص علينا ذلك لنعبر به قال تعالى : ( لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب . ما كان حديثا يفترى ؛ ولكن تصديق الذي بين يديه ، وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ) .

فالشرع الذي يجب على كل مسلم ان يتبعه ويجب على ولاة الأمر نصره والجهاد عليه هو الكتاب والسنة . وأما حكم الحاكم فذلك يقال له قضاء القاضي ؛ ليس هو الشرع الذي فرض الله على جميع الخلق طاعته ؛ بل القاضي العالم العادل يصيب تارة ويخطئ تارة ، ولو حكم الحاكم لشخص بخلاف

الحق في الباطن لم يجز له أخذه ، ولو كان الحاكم سيد الأولين والآخرين كما في الصحيحين عن أم سلمة ، قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « إنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم الحن بحجة من بعض ، فأقضى له بنحو مما أسمع ، فن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه ، فإننا أقطع له قطعة من النار » فهذا سيد الحكام والأمراء والملوك يقول إذا حكمت لشخص بشيء يعلم أنه لا يستحقه فلا يأخذه .

وقد أجمع المسلمون على أن حكم الحاكم بالاملاك المرسلة لا ينفذ في الباطن فلو حكم لزيد بمال عمرو وكان مجتهدا متحريرا للحق لم يجز له أخذه

وأما في « العقود والفسوخ » مثل أن يحكم بنكاح أو طلاق أو بيع أو فسخ بيع ففيه نزاع معروف ، وجهورهم يقولون لا ينفذ أيضا ، وهي مسألة معروفة ؛ وهذا إذا كان الحاكم عالما عادلا وقد حكم في أمر ديني .

و « القضاة ثلاثة أنواع » كما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « القضاة ثلاثة ، قاضيان في النار ، وقاض في الجنة ، رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة . ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار . ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار » فالتقاضى الذي هو من أهل الجنة إذا حكم للانسان بما يعلم أنه غير حق لم يحل له أخذه ؛ لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين ، فكيف إذا حكم في الدين الذي ليس له أن يحكم فيه ؛ بل هو فيه واحد من المسلمين إن كان له علم تكلم . والاسكت .

مثل أن يحكم بان السفر الى غير المساجد الثلاثة مشروع مستحب ، يثاب فاعله وأن من قال إنه لا يستحب يؤذى ويعاقب أو يحبس : فهذا الحكم باطل باجماع المسلمين ؛ لا يحل لمن عرف دين الاسلام أن يتبعه ، ولا لولي أمر أن ينفذه ، ومن نفذ مثل هذا الحكم ونصره كان له حكم امثاله إن قامت عليه الحجة التي بعث الله بها رسوله وخالفها استحقوا العقاب ، وكذلك ان الزم بثل هذا جهلا ، والزم الناس بما لا يعلم ، فانه مستحق للعقاب فان كان مجتهدا مخطئا عفى عنه .

وقد فرض الله على ولاة أمر المسلمين اتباع الشرع الذي هو الكتاب والسنة ، وإذا تنازع بعض المسلمين في شيء من مسائل الدين ولو كان المنازع من آحاد طلبة العلم لم يكن لولاية الأمور أن يلزموه باتباع حكم حاكم ؛ بل عليهم أن يبينوا له الحق كما يبين الحق للجاهل المتعلم ، فان تبين له الحق الذي بعث الله به رسوله وظهر وعانده بعد هذا استحق العقاب . وأما من يقول : إن الذي قلته هو قولي ، أو قول طائفة من العلماء المسلمين ؛ وقد قلته اجتهادا ، أو تقليدا : فهذا باتفاق المسلمين لا تجوز عقوبته ،

ولو كان قد أخطأ خطأ مخالفا للكتاب والسنة ، ولو عوقب هذا لعوقب جميع المسلمين ، فانه ما منهم من أحد إلا وله أقوال اجتهد فيها أو قلده فيها وهو مخطئ فيها ؛ فلو عاقب الله المخطئ لعاقب جميع المخطئ ؛ بل قد قال الله تعالى في القرآن : ( آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون ، كل آمن

بالله وملائكته وكتبه ورسله ، لا تفرق بين أحد من رسله ؛ وقالوا سمعنا وأطعنا ، غفرانك ربنا وإليك المصير . لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ؛ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، واعف عنا واغفر لنا ، وارحمنا ، أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ) وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ان الله استجاب هذا الدعاء » ولما قال المؤمنون : ( ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ) قال الله : قد فعلت ، وكذلك في سائر الدعاء ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله تجاوز لأمتي عن الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه »

فالمفتي والجندي والعامي إذا تكلموا بالشئ بحسب اجتهادهم اجتهاداً أو تقليداً قاصدين لا اتباع الرسول يبلغ علمهم لا يستحقون العقوبة باجماع المسلمين ، وإن كانوا قد اخطأوا خطأً مجماً عليه . وإذا قالوا إنا قلنا الحق ، واحتجوا بالأدلة الشرعية : لم يكن لأحد من الحكم أن يلزمهم بمجرد قوله ، ولا يحكم بأن الذي قاله هو الحق دون قولهم ، بل يحكم بينه وبينهم الكتاب والسنة والحق الذي بمت الله به رسوله لا ينطى بل يظهر ، فان ظهر رجع الجميع اليه ، وإن لم يظهر سكوت هذا عن هذا وسكت هذا عن هذا ؛ كالمسائل التي تقع يتنازع فيها أهل المذاهب لا يقول أحد إنه يجب على صاحب مذهب أن يتبع مذهب غيره لكونه حاكماً ، فان هذا ينتقل ، فقد يصير الآخر حاكماً

فيحكم بأن قوله هو الصواب . فهذا لا يمكن أن يكون كل واحد من القولين المتضادين يلزم جميع المسلمين اتباعه ؛ بخلاف ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه من عند الله ؛ حق وهدى وبيان ، ليس فيه خطأ قط ، ولا اختلاف ولا تناقض قال تعالى : ( أفلا يتدبرون القرآن ؛ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا )

وعلى ولاية الأمر أن يمنعهم من التظالم ، فإذا تسدى بعضهم على بعض ممنوم المدوان ؛ وهم قد ألزموا بمنع ظلم أهل النعمة ؛ وأن يكون اليهودي والنصراني في بلادهم إذا قام بالشروط المشروطة عليهم ، لا يلزمه أحد بترك دينه ؛ مع العلم بأن دينه يوجب العذاب ، فكيف يسوغ لولاية الأمور أن يكتنوا طوائف المسلمين من اعتداء بعضهم على بعض ؛ وحكم بعضهم على بعض بقوله ومذهبه ، هذا مما يوجب تغير الدول وانتقاضها ؛ فإنه لا صلاح للبلاد على مثل هذا .

وهذا إذا كان الحاكم قد حكموا في مسألة فيها اجتهاد وزراع معروف ، فإذا كان القول الذي قد حكموا به لم يقل به أحد من أئمة المسلمين ، ولا هو مذهب أئمتهم الذين ينتسبون إليهم ؛ ولا قاله أحد من الصحابة والتابعين ؛ ولا فيه آية من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، بل قولهم يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأئمة ، فكيف يحل مع هذا أن يلزم علماء المسلمين



باتباع هذا القول ، وينفذ فيه هذا الحكم المخالف للكتاب والسنة والاجماع ،  
وان يقال : القول الذى دل عليه الكتاب والسنة وأقوال السلف لا يقال ،  
ولا يفتى به بل يعاقب ويؤذى من أفتى به ، ومن تكلم به ، وغيرهم ، ويؤذى  
المسلمون فى أنفسهم وأهليهم وأموالهم لكونهم اتبعوا ما علموه من دين  
الاسلام وإن كان قد خفى على غيرهم ، وهم يعذرون من خفى عليه ذلك ولا يلزمون  
باتباعهم ، ولا يمتدون عليه ، فكيف يمان من لا يعرف الحق بل يحكم بالجهل  
والظلم ، ويلزم من عرف ما عرفه من شريعة الرسول أن يترك ما علمه من شرع  
الرسول صلى الله عليه وسلم لأجل هذا !!!

لا ريب أن هذا أمر عظيم عند الله تعالى وعند ملائكته وأنبيائه وعباده  
والله لا ينفل عن مثل هذا ، وليس الحق فى هذا لأحد من الخلق ، فان  
الذين اتبعوا ما علموه من شرع الرسول صلى الله عليه وسلم لم يظلموا أحدا فى  
دم ولا مال ولا عرض ، ولا لأحد عليهم دعوى ؛ بل هم قالوا نحن نتبع  
ما عرفناه من دين الاسلام وما جاء به الكتاب والسنة من توحيد الله وعبادته  
لا شريك له ، فلا نعبد إلا الله وحده ، ونعبد بما أمر به رسوله وشرعه من  
الدين فادعانا اليه الرسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرنا به أظنناه ، وما جعله  
الرسول ديننا وقربة وطاعة وحسنة وعملا صالحا ، وخيرا آممنا وأظننا لله ورسوله ،  
واعتقدناه قربة وطاعة ، وفعلناه واحيننا من يفعل به ، ودعونا اليه ، وما نهانا

عنه الرسول اتيننا عنه وان كان غيرنا يمتد ان ذلك قرينة ، فنحن علينا أن نطيع الرسول ، ليس علينا أن نطيع من خالفه وان كان متأولاً .

ومعلوم أن أهل الكتاب وأهل البدع يتعبدون تعبدات كثيرة يرونها قرينة وطاعة ، وقد نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فمن قال أنا أطيع الرسول ولا أتعبد بهذه العبادات بل أنهى عما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يسوغ أن يعارض ، بل لو كان مخطئاً مع اجتهاده لم يستحق العقوبة باجماع المسلمين . ولا يجب عليه اتباع حكم أحد باجماع المسلمين . وليس للحاكم أن يحكم بأن هذا أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن هذا العمل طاعة أو قرينة ، أو ليس بطاعة ولا قرينة ، ولا بأن السفر إلى المساجد والقبور وقبر النبي صلى الله عليه وسلم يشرع . أولاً يشرع ليس للحكام في هذا مدخل إلا كما يدخل فيه غيرهم من المسلمين ؛ بل الكلام في هذا لجميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ فمن كان عنده علم تكلم بما عنده من العلم .

وليس لأحد أن يحكم على عالم باجماع المسلمين ؛ بل يبين له أنه قد أخطأ فان بين له بالأدلة الشرعية التي يجب قبولها أنه قد أخطأ وظهر خطؤه للناس ولم يرجع بل أصر على إظهار ما يخالف الكتاب والسنة والدعاء إلى ذلك وجب أن يمنع من ذلك ، ويعاقب ان لم يمتنع ، وأما إذا لم يبين له ذلك بالأدلة

الشرعية لم تجز عقوبته باتفاق المسلمين ، ولا منعه من ذلك القول ، ولا الحكم عليه بأنه لا يقوله إذا كان يقول ان هذا هو الذى دل عليه الكتاب والسنة كما قاله فلان وفلان من علماء المسلمين ؛ فهذا إذا اجتهد فأخطأ لم يحكم عليه الا بالكتاب والسنة ؛ والمتنازع له يتكلم بلا علم ، والحكم الذى حكم به لم يقله أحد من علماء المسلمين ، فعلماء المسلمين الكبار لو قالوا بمثل قول الحكماء لم يكن لهم الزام الناس بذلك الا بحجة شرعية لا بمجرد حكمهم .

فان الله إنما أوجب على الناس اتباع الرسول وطاعته ، واتباع حكمه وأمره وشرعه ودينه ؛ وهو حجة الله على خلقه ؛ وهو الذى فرق الله به بين الحق ، والباطل والهدى والضلال ، والرشاد والنبي وطريق الجنة وطريق النار وبه هدى الله الخلق ، قال الله تعالى : ( انا أوحينا اليك كما أوحينا الى نوح والنبيين من بعده ، وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط وعيسى ، وأيوب ، ويونس وهرون وسليمان ، وآتينا داود زبوراً ؛ ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ، ورسلا لم نقصصهم عليك ، وكلم الله موسى تكليماً رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ) وفى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ما أحد أحب اليه المنذر من الله ، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين » فالحجة على الخلق تقوم بالرسول ، وما جاء به الرسول هو الشرع الذى يجب على الخلق قبوله ، والى الكتاب والسنة يتحاكم جميع الخلق .

ولهذا كان من أصول السنة والجماعة أن من تولى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كإخلفاء الراشدين وغيرهم لا يجب أن ينفردوا بحد منهم بعلم لا يعلمه غيره ؛ بل علم الدين الذي سنه الرسول صلى الله عليه وسلم يشترك المسلمون في معرفته ، وإذا كان عند بعضهم من الحديث ما ليس عند بعض بلته هؤلاء لأئلك ؛ ولهذا كان الخلفاء يسألون الصحابة في بعض الأمور : هل عندكم علم عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فإذا تبين لهم سنة الرسول صلى الله عليه وسلم حكموا بها ، كما سأهم أبو بكر الصديق عن ميراث الجدة لما أته ، فقال : مالك في كتاب الله من شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله شيئاً ؛ ولكن حتى أسأل الناس . فسأهم : فأخبره محمد بن مسلمة وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس .

وكذلك عمر بن الخطاب لما سأهم عن الجنين إذا قتل ، قام بعض الصحابة فأخبره « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بفرقة عبد أو أمة » أي من قتل جنينا ضمنه بملوك أو جارية لورثته ، ففضى بذلك ، قالوا : وتكون قيمته بقدر عشرة دية أمه ، وعمر بن الخطاب قد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه : « إنه قد كان في الأمم قبلكم محدثون ، فان يكن في أمتي أحد فمصر » وروى « أنه ضرب الحق على لسانه وقلبه » وقال « لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر » ومع هذا فان يلزم أحداً بقوله ، ولا يحكم في الأمور العامة ؛ بل كان يشاور الصحابة ، ويراجع ، فتارة يقول قولاً فترده

عليه امرأة فيرجع إليها ، كما أراد أن يحمل الصداق محدودا لا يزداد على صدقات أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : من زاد جلت الزيادة في بيت المال — وكان المسلمون يعجلون الصداق قبل الدخول ؛ لم يكونوا يؤخروه إلا أمرا نادرا — فقالت امرأة : يا أمير المؤمنين ! لم تحرمنا شيئا أعطانا الله إياه في كتابه ؟ فقال : وأين ؟ فقالت في قوله تعالى : ( وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ، وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا ) فرجع عمر إلى قولها ، وقال : امرأة أصابت ، ورجل أخطأ .

و كان في مسائل النزاع مثل مسائل الفرائض والطلاق يرى رأيا ويرى على بن أبي طالب رأيا ، ويرى عبدالله بن مسعود رأيا ، ويرى زيد بن ثابت رأيا ؛ فلم يلزم أحدا أن يأخذ بقوله ، بل كل منهم يفتى بقوله ، وعمر رضى الله عنه إمام الأمة كلها ، وأعلمهم ، وأدينهم ، وأفضلهم ، فكيف يكون واحد من الحكماء خيرا من عمر . هذا إذا كان قد حكم في مسألة اجتهد ؟ ۱۱۹

فكيف إذا كان ماثله لم يقله أحد من أئمة المسلمين ، لا الأربعة ولا من قبلهم من الصحابة والتابعين ؛ وإنما يقوله مثله وأمثاله ممن لا علم لهم بالكتاب والسنة وأقول السلف والأئمة ؛ وإنما يحكمون بالعادات التي تربوا عليها ، كالذين قالوا : ( إنا وجدنا آباءنا على أمة ، وإنا على آثارهم مقتدون ) وكما تحكم

الأعراب بالسوافت التي كانت لهم وهي عادات ، كما يحكم التتر « بالياساق »  
 الذي جرت به عاداتهم ، وأما أهل الايمان والاسلام والعلم والدين فانما يحكمون  
 بكتاب الله وسنة رسوله ، كما قال تعالى : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى  
 يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ، ويسلموا  
 تسليما ) وقال تعالى : ( أخفكم الجاهلية بينون ؟ ومن أحسن من الله حكما  
 لقوم يوقنون )

والله سبحانه لم يرض بحكم واحد بين الزوجين اذا خيف الشقاق بينهما  
 فانه لا يعلم أيهما الظالم ؛ وليس بينهما ينة ؛ بل أمر بحكمين ؛ وان [ لا ] يكونا  
 متهمين ؛ بل حكما من أهل الرجل وحكما من أهل المرأة ، كما قال تعالى :  
 ( وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ، ان يريدوا اصلاحا )  
 أى الحكمين ( يوفق الله بينهما ) أى بين الزوجين . فان رأيا المصلحة أن يجمعا  
 بين الزوجين جمعا ، وان رأيا المصلحة أن يفرقا بينهما فرقا : إما بعوض تبذله  
 المرأة فتكون الفرقة خلعا إن كانت هي الظالمة ، وإن كان الزوج هو الظالم  
 فرق بينهما بنير اختياره . واكثر العلماء على أن هذين حكمان ، كما سماها الله  
 حكمين ، يحكان بنير توكيل الزوجين ، وهذا قول مالك والشافعي والامام  
 أحمد في أحد قوليهما ، وقيل هما وكيلان كقول أبي حنيفة والقول الآخر  
 في المنهيين .

فنهالما اشتبه الحق لم يجعل الله الحكم لواحد ، وهو في قضية ممينة بين زوجين . ولو حكم حاكم واحد بين الزوجين في أمر ظاهر لم ينفذ حكمه باتفاق المسلمين ، فكيف بأمر الدين والمبادئ التي يشترك فيها جميع المسلمين ، وقد اشتبهت على كثير من الناس . هذا باجماع المسلمين لا يحكم فيه إلا الله ورسوله ، فمن كان عنده علم مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم بينه وأوضحه للمسلمين ، والمسلمون إذا عرفوا شرع بينهم لم يعدلوا عنه .

وإن كان كل قوم يقولون عندنا علم من الرسول ولم يكن هناك أمر ظاهر يجمعون فيما تنازعوا فيه كان أحد الحزبين لهم أجران والآخرون لهم أجر واحد ، كما قال تعالى : ( وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غم القوم ، وكنا لحكمهم شاهدين . فقهاها سليمان ، وكلا آتينا حكما وعلما ) .

« وولي الأمر » ان عرف ما جاء به الكتاب والسنة حكم بين الناس به ، وإن لم يعرفه وأمكنه أن يعلم ما يقول هذا وما يقول هذا حتى يعرف الحق حكم به ؛ وإن لم يمكنه لا هذا ولا هذا ترك المسلمين على ما هم عليه كل يعبد الله على حسب اجتهاده ؛ وليس له أن يلزم أحداً بقبول قول غيره وإن كان حاكما .

وإذا خرج ولاية الأمور عن هذا فقد حكموا بنير ما أنزل الله ، ووقع بأسهم بينهم قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما حكم قوم بنير ما أنزل الله إلا وقع بأسهم بينهم » وهذا من أعظم أسباب تغيير الدول كما قد جرى مثل هذا مرة بعد مرة في زماننا وغير زماننا ، ومن أراد الله سعادته جعله يستبرأ بما أصاب غيره فيسلك مسلك من أيده الله ونصره ، ويجتنب مسلك من خذله الله وأهانته ؛ فإن الله يقول في كتابه : ( ولنصرن الله من ينصره ، إن الله لقوي عزيز . الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ، وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ، والله عاقبة الأمور ) فقد وعد الله بنصر من ينصره ، ونصره هو نصر كتابه ودينه ورسوله ؛ لا نصر من يحكم بنير ما أنزل الله ، ويتكلم بما لا يعلم ، فإن الحاكم إذا كان ديننا لكنه حكم بنير علم كان من أهل النار ، وإن كان عالما لكنه حكم بخلاف الحق الذي يعلمه كان من أهل النار ، وإذا حكم بلا عدل ولا علم كان أولى أن يكون من أهل النار . وهذا إذا حكم في قضية معينة لشخص . وأما إذا حكم حكما عاما في دين المسلمين فجعل الحق باطلا والباطل حقا ، والسنة بدعة والبدعة سنة ، والمعروف منكرا والمنكر معروفا ، ونهى عما أمر الله به ورسوله . وأمر بما نهى الله عنه ورسوله : فهذا لون آخر . يحكم فيه رب العالمين ، وإله المرسلين ، مالك يوم الدين ، الذي ( له الحمد في الأولى وفي الآخرة ، وله الحكم وإليه ترجعون ) ( الذي أرسل رسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وكفى بالله شهيدا ) . والحمد لله رب العالمين . صلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .



## وقال شيخ الإسلام رحمه الله

« الدعاوى » التى يحكم فيها ولاية الأمور ، سواء سموا قضاء ، أو ولاية ، أو تسمى بعضهم فى بعض الأوقات ولاية الأحداث ، أو ولاية المظالم ، أو غير ذلك من الأسماء العرفية الاصطلاحية ؛ فإن حكم الله تبارك وتعالى شامل لجميع الخلاق . وعلى كل من ولي أمر الأمة أو حكم بين اثنين أن يحكم بالعدل والقسط ، وأن يحكم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهذا هو الشرع المنزل من عند الله ، قال الله تعالى : ( لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ، ومنافع للناس ) وقال تعالى : ( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ) وقال تعالى : ( إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ) وقال تعالى : ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم مما جاءك من الحق )

فالدعاوى « قسبان » : دعوى تهمة ، وغير تهمة . فدعوى التهمة أن يدعى فعلا يحرم على المطلوب ، يوجب عقوبته ؛ مثل قتل ؛ أو قطع طريق

أو سرقة ؛ أو غير ذلك من أنواع العدوان المحرم كاللئى يستخفى به بما يتمتع  
اقامة البيئة عليه فى غالب الأوقات فى العادة .

وغير التهمة أن يدعى دعوى عقد من بيع أو قرض أو رهن أو ضمان  
أو دعوى لا يكون فيها سبب فعل محرم ؛ مثل دين ثابت فى التهمة من عن  
بيع ، أو قرض ، أو صداق ، أو دية خطأ ، أو غير ذلك .

فكل من القسمين قد يكون دعوى حد لله عز وجل محض ، كالشرب  
والزنى . وقد يكون حقاً محضاً لآدى : كالأموال . وقد يكون فيه الأمران  
كالسرقة ، وقطع الطريق ،

فهذان « القسمان » إذا أقام المدعى فيه حجة شرعية وإلا فالقول قول المدعى  
عليه مع يمينه ؛ لما روى مسلم فى صحيحه عن ابن عباس ، قال قال رسول الله  
صلى الله عليه : « لو يعطى الناس بدعوائهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ؛  
ولكن اليمين على المدعى عليه » وفى رواية فى الصحيحين ، عن ابن عباس :  
« أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعى عليه » فهذا الحديث  
نص أن أحداً لا يعطى بمجرد دعواه . ونص فى أن الدعوى المتضمنة للإعطاء  
تجب فيها اليمين ابتداءً على المدعى عليه ، وليس فيه أن الدعاوى الموجبة للعقوبات  
لا توجب إلا اليمين على المدعى عليه ؛ بل ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال

لأنصار لما اشتكوا اليه لأجل قتلهم النبي قتل بخير ، وهو عبد الله بن سهل ، فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم أخوه عبد الله وأبناء عمه حويصة ومحبيصة وكان محبيصة معه بخير ، وقال : « أتخفون خمسين يمينا وتستحقون قاتلكم » قالوا : وكيف نخلف ، ولم نشهد ، ولم نر ؟ قال : فتبريكم يهود بخمسين يمينا » قالوا : وكيف نأخذ بأيمان قوم كفار ؟ أخرجه أصحاب الصحاح والسنن جميعهم ، مثل البخاري ومسلم وأبى داود والترمذي والنسائي وفي رواية في الصحيحين ٠ قال : « يقسم خمسون منكم على رجل منهم ، فيدفع برمته » وقد ثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويسين » رواه الترمذي وابن ماجه من حديث جابر ، ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة ، وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة . وهذه الأحاديث أصح وأشهر ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب . وابن عباس الذي يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه قضى باليمين مع الشاهد » وأن هذا قضى به في دعاوي وقضى بهذا في دعاوي .

وأما الحديث المشهور في السنة الفقهاء « البنية على من ادعى واليمين على من أنكر » فهذا قدروى أيضا ؛ لكن ليس إسناده في الصحة والشهرة مثل غيره ، ولا رواه عامة أهل السنن المشهورة ، ولا قال بمومه أحد من علماء الملة ؛ إلا طائفة من فقهاء الكوفة مثل أبي حنيفة وغيره ؛ فانهم

يرون اليمين دائماً في جانب المنكر ، حتى في القسامة يحلفون للمدعى عليه ، ولا يقضون بالشاهد واليمين ، ولا يرون اليمين على المدعى عند التكول ، واستدلوا بموم هذا الحديث .

وأما سائر علماء اللثة من أهل المدينة ومكة والشام وقضاء الحديث وغيرهم : مثل ابن جريح ، ومالك ، واليث بن سعد ، والشافعي ، وأحمد ابن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وغيرهم : فتارة يحلفون للمدعى ، وتارة يحلفون للمدعى عليه ، كما جاءت بذلك سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والأصل عند جمهور أن اليمين مشروعة في أقوى الجانبين . « واليعة » عندهم اسم لما يمين الحق . وبينهم نزاع في تواريع ذلك ؛ فتارة يكون لو ثامع أيمان القسامة . وتارة يكون شاهداً وبيننا . وتارة يكون دلائل غير الشهود كالصفة للقطعة .

وأجابوا عن ذلك الحديث : تارة بالتضعيف . وتارة بأنه عام وأحاديثهم خاصة . وتارة بأن أحاديثهم أصح وأكثر وأشهر ؛ فالعمل بها عند المتأرض أولى

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه طلب اليعة من المدعى واليمين من المنكر في حكومات معينة ؛ ليست من جنس دعاوى التهم ؛

مثل ما خرجا في الصحيحين عن الأشعث بن قيس أنه قال : كانت بيني وبين رجل حكومة في بئر ؛ فاختصنا الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « شاهدك أو يمينه » فقلت : إذا يحلف ، ولا يبالى ، فقال : « من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان » وفي رواية ، فقال « يبتك أنها بترك ؛ والافمينه » وعن وائل ابن حجر قال : جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال الحضري : يا رسول الله ! إن هذا قد غلبني على أرض كانت لأبي . فقال الكندي : هي أرضي ويدي ازرعها ليس له فيها حق . فقال : النبي صلى الله عليه وسلم للحضري : « ألك بينة ؟ قال : لا . قال : فلك يمينه » فقال يا رسول الله ! الرجل فاجر لا يبالى على ما حلف عليه ، فليس يتورع من شيء ، فقال : « ليس لك منه الا ذلك » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أدبر الرجل « أمأثن حلف على مال لا يأكله ظلما ليلقين الله وهو عنه معرض » رواه مسلم والترمذي وصححه .

ففي هذا الحديث الصحيح أنه لم يوجب على المطلوب الا اليمين مع ذكر المدعى لفجوره ، وقال « ليس لك منه الا ذلك » وكذلك في الحديث الأول كان خصم الأشعث يهوديا ، هكذا جاء في الصحيحين ، ومع هذا لم يوجب عليه الا اليمين ، وفي حديث القسامة أن الأنصار لما قالوا :

كيف تقبل أيمان قوم كفار ؟ لم ينكر ذلك عليهم ؛ فعلم أن الدعاوى مختلفة في ذلك .

وهذا القسم لا أعلم فيه نزاعا . أعنى ان القول فيه قول المدعى عليه مع اليمين إذا لم يأت المدعى بحجة شرعية ؛ وهى البينة .

[ والبينة ] التى هى الحجة الشرعية : تارة تكون بشاهدين عدلين رجلين . وتارة رجل وامرأتين . وتارة أربع شهداء . وتارة ثلاثة عند بعض العلماء من أصحاب احمد وبعض أصحاب الشافعى ، وهو دعوى الافلاس فيمن علم أن له مال ، فقد جاء فى صحيح مسلم عن قبيصة بن غارق الهلالى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لاتحمل المسألة لأحد الاثلاثة ، رجل تحمل حمالة فخلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك ؛ ورجل اصابته جائحة اجتاحت ماله فخلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش ؛ ورجل اصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجى من قومه يقولون لقد اصابنا فاقة فخلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش ؛ فاسواهن من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتا » ولأن النفى من الأمور الخفية التى تقوى بها التهمة باخفاء المال . وتارة تكون الحجة شاهدا ويمين الطالب عند جمهور فقهاء الاسلام من أهل الحجاز وفقهاء الحديث . وتارة تكون الحجة نساء : إما امرأة عند أبي حنيفة وأحمد فى المشهور عنه ، وإما امرأتين عند مالك وأحمد فى رواية ، وإما أربع نسوة عند الشافعى . وتارة تكون الحجة غير ذلك .

وتارة تكون الحجة اللوث واللطخ والشبهة مع ايمان المدعى خمسين يمينا، وهي القسامة التي يبدؤ فيها بإيمان المدعى عند طاعة قهواء الحجاز وأهل الحديث . وتتنازع عن غيرها بأن اليمين فيها خمسون يمينا ، كما امتازت ايمان اللعان بأن كانت أربع شهادات بالله ، لأن كل يمين أقيمت مقام شاهد . والقسامة توجب القود عند مالك وأحمد ، وتوجب الدية فقط عند الشافعي . وأهل الرأي لا يحلفون فيها الا المدعى عليه ، كما تقدم ، مع أنهم مع تحليفه يوجبون عليه الدية . على تفصيل معروف ليس النرض هنا ذكره ، وإنما النرض التنبيه على مجامع الأحكام في الدعاوى ، فانه باب عظيم ، والحاجة اليه شديدة عامة .

وقد وقع فيه التفريط من بعض ولاية الأمور ، والمدوان من بعضهم ، ما أوجب الجهل بالحق ، والظلم للخلق ، وصار لفظ « الشرع » غير مطابق لمسماه الأصلي ؛ بل لفظ الشرع في هذه الأزمنة « ثلاثة أقسام » .

« أحدها » الشرع المنزل ، وهو الكتاب والسنة ، واتباعه واجب من خرج عنه وجب قتله ، ويدخل فيه أصول الدين وفروعه ؛ وسياسة الأمراء وولاية المال ، وحكم الحكام ، ومشيخة الشيوخ ، وغير ذلك ، فليس لأحد من الأولين والآخرين خروج عن طاعة الله ورسوله .

و « الثاني » الشرع المؤل وهو موارد النزاع والاجتهاد بين الأمة ، فمن أخذ فيما يسوغ فيه الاجتهاد أقر عليه ، ولم تجب على جميع الخلق موافقته، إلا بحجة لا مرد لها من الكتاب والسنة .

و « الثالث » الشرع المبدل ، مثل ما يثبت من شهادات الزور ، أو يحكم فيه بالجهل والظلم بنير العدل والحق حكما بنير ما انزل الله ، أو يؤمر فيه باقرار باطل لاضاعة حق : مثل أمر المريض أن يقر لو ارث بما ليس بحق ليطل به حق بقية الورثة ، فان الأمر بذلك والشهادة عليه محرمة ، وإن كان الحاكم الذي لم يعرف باطن الأمر إذا حكم بما ظهر له من الحق لم يأثم ، فقد قال سيد الأحكام صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه : « إنكم تختصمون الي ؛ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، وإنما أقضي بنحو ما أسمع ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار »

القسم الآخر من دعاوى « دعاوى التهم » وهي دعوى الجناية والأفعال المحرمة ، مثل دعوى القتل . وقطع الطريق ، والسرقه ، والمدوان على الخلق بالضرب وغيره . فهذا ينقسم المدعى عليه الى « ثلاثة أقسام » فإن التهم إما أن يكون ليس من أهل تلك التهمة ، أو فاجراً من أهل تلك التهمة ، أو يكون مجهول الحال لا يعرف الحاكم حاله

فإن كان برآ لم تجز عقوبته بالاتفاق . واختلفوا في عقوبة التهم له مثل أن يوجد في يد رجل عدل مال مسروق ؛ ويقول ذو اليد ابتعته من السوق لأأدرى



من باعه ، فلا عقوبة عليه بالاتفاق . ثم قال أصحاب مالك وغيرهم : يحلف المستحق أنه ملكه ما خرج عن ملكه ، وأخذه ، قال هؤلاء : لا يمين على المطلوب ، ثم اختلفوا في العقوبة للتهم له ؟ فقال مالك وأتسهب : لا أدب على المدعى ، إلا أن يقصد أذيته وعيه وشتته فيؤدب . وقال أصبغ : يؤدب قصد أذيته أو لم يقصد ، وكذلك عامة العلماء يقولون إن الحدود التي لله لا يحلف فيها المدعى عليه ، فإذا أخذ المستحق ماله لم يبق على ذوي اليد دعوى إلا لأجل الحد ولا يحلف .

« القسم الثاني » أن يكون التهم مجهول الحال لا يعرف ير أو فجور ، فهذا يجبس حتى ينكشف حاله عند عامة علماء الاسلام . والمنصوص عند أكثر الأئمة أنه يجبس القاضي والوالي ؛ هكذا نص عليه مالك وأصحابه ؛ وهو منصوص الامام أحمد ومحقق أصحابه ، وذكره أصحاب أبي حنيفة ، وقال الامام احمد . قد جبس النبي صلى الله عليه وسلم في تهمة ، قال احمد : وذلك حتى يتبين للحاكم أمره ، وذلك لما رواه ابو داود في سننه والخلال وغيرهما ، عن بهز بن حكيم ؛ عن ابيه عن جده : « ان النبي صلى الله عليه وسلم جبس في تهمة » وروى الخلال عن ابي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وسلم جبس في تهمة يوما وليلة »

والأصول المتفق عليها بين الأئمة توافق ذلك . فانهم متفقون على ان المدعى اذا طلب المدعى عليه الذي يجب احضاره وجب على الحاكم احضاره الى مجلس

الحكم حتى يفصل بينهما ، ويحضره من مسافة الدعوى التي هي عند بعضهم  
بريد ؛ وهو ما لا يمكن الذهاب اليه والمود في يوم ؛ كما يقوله من قاله من  
اصحاب الشافعي واحد في احدى الروايتين ؛ وعند بعضهم أن مسافة القصر أربعة  
برد مسيرة يومين قاصدين كما يقوله أحد في احدى الروايتين ؛ ثم الحاكم قد  
يكون مشغولا عن تعجيل الفصل ، وقد يكون عنده حكومات سابقة ،  
فيبقى المطلوب محبوسا معوقا من حين يطلب الى حين يفصل بينه وبين خصمه  
وهذا حبس بدون التهمة . ففي التهمة أولى .

فان « الحبس الشرعي » ليس هو السجن في مكان ضيق وإنما هو تعويق  
الشخص ومنه من التصرف بنفسه ، سواء كان في بيت أو مسجد ، أو  
كان بتوكيل نفس الخصم أو وكيل الخصم عليه ؛ ولهذا سماه النبي صلى الله  
عليه وسلم أسيرا ، كما روى أبو داود وابن ماجه عن الهرماس بن حبيب ، عن  
أبيه ، قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لي ، فقال لي : « الزمه » ثم  
قال : « يا أبا بني تميم ما تريد أن تفعل بأسيرك » وفي رواية ابن ماجه  
ثم مر بي آخر النهار ، فقال : « ما فعل أسيرك يا أبا بني تميم ؟ » وهذا  
هو الحبس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن على عهد النبي صلى الله  
عليه وسلم وأبي بكر حبسا معدا لسجن الناس ، ولكن لما انتشرت الرعية  
في زمن عمر بن الخطاب ابتاع بمكة دارا ، وجعلها سجنا ، وجلس فيها . ولقد

تنازع العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم هل يتخذ الامام حبسا ؟ على قولين .  
فمن قال : لا يتخذ حبسا ؛ قال : يعوقه بمكان من الأمكنة ، أو يقام  
عليه حافظ ، وهو الذى يسمى « الترسيم » .

ولهذا لما كان حضور مجلس الحاكم تعويقا ومنعا من جنس السجن  
والجس تنازع العلماء : هل يحضر الخصم المطلوب بمجرد الدعوى ؟ أم  
لا يحضر إذا كان ممن يتبذل بالحضور حتى يبين لدعى الدعوى أصل ؟ على  
قولين ، هما روايتان عن أحمد . « والثاني » قول مالك . « والأول »  
قول أبي حنيفة والشافعي .

ومن العلماء من قال : الجبس فى التهمة انما هو للوالي والى الحرب ؛  
دون القاضى ، وقد ذكرها طائفة من أصحاب الشافعي . كأبى عبد الله الزيرى  
وأقضى القضاة الماوردي ، وغيرهما . وطائفة من أصحاب أحمد المصنفين فى  
« أدب القضاة » وغيرهم .

واختلفوا فى مقدار الجبس فى التهمة : هل هو مقدر ؟ أو مرجعه إلى  
اجتهاد الامام ؟ على قولين ، ذكرهما القاضى أبو يعلى ، والقاضى الماوردى ،  
وغيرهما . وقيل هو مقدر بشهر ، وهو قول أبى عبد الله الزيرى . وقيل :  
هو غير مقدر ، وهو اختيار الماوردى .

القسم « الثالث » أن يكون المتهم معروفاً بالفجور ، مثل المتهم بالسرقة إذا كان معروفاً بها قبل ذلك ، والمتهم بقطع طريق إذا كان معروفاً به ، والمتهم بالقتل ، أو كان أحد هؤلاء معروفاً بما يقتضى ذلك . فإذا جاز حبس المجهول فحبس المعروف بالفجور أولى ، وما علمت أحداً من أئمة المسلمين المتبعين من قال إن المدعى عليه في جميع هذه الدعاوى يحلف ويرسل بلا حبس ولا غيره من جميع ولاية الأمور ؛ فليس هذا على إطلاقه مذهب أحد من الأئمة ، ومن زعم أن هذا على إطلاقه وعمومه هو الشرع فهو غلطاً عظيماً فاحشاً مغالفاً لنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جماع الأئمة ، وبمثل هذا النطق الفاحش استجراً للولاية على مخالفة الشرع ، وتوهماً أن مجرد الشرع لا بسياسة العالم وبصالح الأئمة ، واعتدوا حدود الله في ذلك . وتولد من جهل الفريقين بحقيقة الشرع خروج الناس عنه إلى أنواع من البدع السياسية . فهذا القسم فيه مسائل التسامة والحكم فيها معروف ، ولا يحتاج إلى ذكرها ها هنا . وأما التهمة في السرقة وقطع الطريق ونحوهما فقد تقدم ذكر الحبس فيهما .

وأما الامتحان بالضرب ونحوه فاختلف فيه هل : يشرع للقاضي والوالي؟ أم يشرع للوالي دون القاضي ؟ أم يشرع بالضرب لواحد منهما ؟ على « ثلاثة أقوال » .

« احدها » أنه يضرب فيها القاضي والوالي ، وهذا قول طائفة من العلماء من أصحاب مالك وغيرهم ، منهم أشهب قاضى مصر ، قال أشهب : يمتحن بالسجن والأدب ، ويضرب بالسوط مجردا .

« والقول الثانى » لا يضرب بل يحبس كما تقدم ، وهذا قول أصبغ من أصحاب مالك ، وقول كثير من الحنفية والشافعية وغيرهم ؛ لكن حبس المتهم عندهم أبلغ من حبس المجهول ؛ فلذلك اختلفوا هل يحبس حتى يموت ؟ فقال عمر بن عبد العزيز وجماعة من أصحاب مالك كمطرف وابن الماجشون وغيرهما انه يحبس حتى يموت . وهكذا روى عن الامام أحمد فيمن لم ينته عن بدعته انه يحبس حتى يموت ، وقال مالك : لا يحبس حتى يموت .

و « القول الثالث » انه يضربه الوالى دون القاضي ، وهذا القول ذكره طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد ، كالقاضي ابي الحسن الماوردى ، والقاضي أبى يلى ، وغيرهما . وبسطوا القول فى ذلك فى كتب الأحكام السلطانية » وقالوا : إن ولاية الحرب معتمد العقوبة على الجرائم والمنع من الفساد فى الأرض ، وذلك لا يتم إلا بالعقوبة للمتهمين المروفين بالاجرام ؛ بخلاف ولاية الحكم فان مقصودها يحصل بدون ذلك ، وهذا القول هو قول يجوز ذلك فى الشريعة ؛ لكن كل ولي أمر يفضل ما فوض اليه فكما أن والى الصدقات لا يملك من القبض والصرف ما يملكه والى

الخراج وان كان كلاهما مالا شرعيا ؛ وكذلك الى الحرب ووالى الحكم كل منهما يفعل ما اقتضته ولايته الشرعية ، مع رعاية المدل وأصول الشريعة .

وأما عقوبة من عرف ان الحق عنده وقد جحد أو منعه ففتفق عليها بين العلماء ، ولا أعلم منازعا في أن من وجب عليه حق من دين أو عين وهو قادر على وفائه ويمتنع من أنه يعاقب حتى يؤديه ، وقد نصوا على عقوبته بالضرب ، وذكر ذلك المالكية والشافعية والحنبلية وغيرهم ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لي الواجد يحل عرضه وعقوبته » رواه أهل السنن مثل أبي داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وثبت في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مطل الغني ظلم » والظالم يستحق العقوبة .

واتفق العلماء على أن التعزير مشروع في كل معصية ليس فيها حد . والمعصية نوحان : ترك واجب ؛ أو فعل محرم . إن ترك الواجبات مع قدرته كقضاء الديون ، وأداء الامانات الى أهلها من الوكالات والودائع واموال اليتامى والوقوف والأموال السلطانية اورد المنصوب والمظالم : فانه يعاقب حتى يؤديها .

وكذلك من وجب عليه إحضار نفس ؛ لاستيفاء حق وجب عليه ، مثل أن يقطع رجل الطريق ويفر إلى بعض ذوى قدرة فيحول بينه وبين أخذ الحدود والحقوق منه : فهذا محرم بالاتفاق ، وقد روى مسلم في صحيحه عن

علي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لمن الله من أحدث حدثا أو آوى محدثا » وروى أبو داود في سننه عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع ومن حالت شفاعته دون حد في حدود الله فقد ضاد الله في أمره ، ومن قال في مسلم ما ليس فيه حبس في ردغة الخبيث حتى يخرج مما قال » . فما وجب إحضاره من النفوس والأموال استحق المتمتع من فعل الواجب العقوبة حتى يفعله .

وأما إذا كان الإحضار إلى من يظلمه ، أو إحضار المال إلى من يأخذه بغير حق . فهذا لا يجب ، بل ولا يجوز ؛ فإن الإعانة على الظلم ظلم ، قال الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ) وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إذا تناجيتُم فلا تتناجوا بالآثم والعدوان ومعية الرسول وتناجوا بالبر والتقوى ) .

وأما « مواطن الاشتباه » المشتعلة على الظلم من الجانبين : مثل ولاية الأموال السلطانية إذا أخذوا ما [لا] يستحقونه ، وكان المستخرج لها ظلما في صرفها أيضا : فهذا ليس على أحد أن يمين الظالم القادر على إبقائها بيده ، ولا يمين الظالم الطالب أيضا في قبضها ؛ بل إن ترجيح أحد الجانبين بنوع من الحق أعان على الحق ، وإن كان كل منهما ظالم ولا يمكن صرفها إلى مستحق

عدل بين الظالمين في ذلك ، فإن العدل مأمور به في جميع الأمور بحسب  
الامكان . ومن العدل في ذلك أن لا يمكن أحدهما من البني على الآخر ؛ بل  
يفعل أقرب الممكن الى العدل .

واختلف العلماء إذا أقر حال الامتحان بالحبس أو الضرب : هل يسوغ  
ذلك ؟ فهم من قال : يؤخذ بذلك الاقرار اذا ظهر صدقه : مثل أن يخرج  
السرقه بعينها . ولورجع عن ذلك بعد الضرب لم يقبل ؛ بل يؤخذ به ، وهذا  
قول أشهب في القاضى والوالى ، وهو الذى ذكره القاضيان الماوردى وأبو  
يعلى فى الوالى . ومنهم من قال : لا بد من إقرار آخر بعد الضرب  
واذا رجع عن الاقرار لم يؤخذ به . وهذا قول ابن القاسم ، وكثير من  
الشافعية والحنبلية وغيرهم .

وأما « مقدار الضرب » فإذا كان الضرب على ترك واجب : مثل أن  
يضرب حتى يؤدى الواجب . فهذا لا يتقدر ؛ بل يضرب يوما فان فعل  
الواجب والاضرب يوما آخر ؛ لكن لا يزيد كل مرة على التعزير عند من  
يقدر أعلاه .

وقد تنازع العلماء فى « مقدار أعلا التعزير » الذى يقام بفعل المحرمات  
على أقوال .



« أحدها » — وهو أحسنها وهو قول طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما — أنه لا يبلغ في التعزير في كل جريمة الحد المقدر فيها ، وإن زاد على حد مقدر في غيرها . فيجوز التعزير في المباشرة المحرمة ، وفي السرقة من غير حرز بالضرب التي يزيد على حد القذف ، ولا يبلغ بذلك الرجم والتقطع .

« القول الثاني » أنه لا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود : إما أربعين ، وإما ثمانين ، وهو قول كثير من أصحاب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة .

و « القول الثالث » أن لا يزداد في التعزير على عشرة أسواط ، وهو أحد الأقوال في مذهب أحمد وغيره .

وعلى القول الأول : هل يجوز أن يبلغ بها القتل ، مثل قتل الجاسوس المسلم ؟ في ذلك « قولان » [ أحدهما ] قد يبلغ بها القتل ، فيجوز قتل الجاسوس المسلم إذا قصد المصلحة ، وهو قول مالك وبعض أصحاب أحمد كابن عقيل ، وقد ذكر نحو ذلك بعض أصحاب الشافعي وأحمد في قتل الداعية إلى البدع ؛ ومن لا يزول فسادهم إلا بالقتل ؛ وكذلك مذهب مالك قتل الداعية إلى البدع ، كالتدريية ونحوهم .

و « القول الثاني » أنه لا يقتل الجاسوس ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ، والقاضي أبي يعلى من أصحاب أحمد .

والمنصوص عن أحمد التوقف في المسألة .

ومن يجوز التعزير بالقتل في « الذنوب الكبار » أصحاب أبي حنيفة في مواضع يسمون القتل فيها سياسة ، كقتل من تكرر لواطه ، أو قتله بالثقل ؛ فانهم يجوزون قتله سياسة وتعزيرا ؛ وإن كان أبو حنيفة لا يوجب ذلك بل ولا يجوز له فممن فله مرة واحدة ، وأما أصحابه فمع سائر الأئمة فيخالفون في أنه يجب القود في القتل ؛ وفي وجوب قتل اللوطي إما مطلقا سواء كان محصنا أو غير محصن كذهب مالك وأحمد في أشهر روايتيه والشافعي في أحد قوليهِ . وإما أن يكون حده مثل حد الزاني كقول صاحبي أبي حنيفة والشافعي في أشهر قوليهِ وأحمد في أحد روايتيه .

والمقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين يوافق القول الأول ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بجلد الذي احتل امرأته له جارتها مائة ، وجلد أبوبكر وعمر رجلا وجد مع امرأة في فراش مائة ؛ وعمر بن الخطاب ضرب الذي زور عليه خاتمه فأخذ من بيت المال مئة ، ثم ضربه في اليوم [ الثاني ] والثالث مئة [ مائة ] . وليس هذا موضع بسط أصناف التعزير فانها كثيرة الشعب .

فأما ضرب المتهم اذا عرف ان المال عنده وقد كتمه وأنكره ليقرب بمكانه فهذا لا ريب فيه ؛ فانه ضرب ليؤذي الواجب من التعريف بمكانه ، كما يضرب

ليؤدي ماعليه من المال الذى يقدر على وفائه ، وقد جاء فى ذلك حديث ابن عمر فى الصحيح : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صالح اهل خير على الصفراء والبيضاء سأل زيد بن سعية عم جبي بن أخطب ، فقال : «أين كنز جبي بن أخطب ؟» فقال : يا محمد ! أذهبت الحروب ، فقال للزير : «دونك هذا» فسه الزير بشئ من المذاب فدلهم عليه فى خربة ؛ وكان حليا فى مسك ثور . فهذا أصل فى ضرب المتهم الذى علم أنه ترك واجبا أو فعل محرما . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تولى حكومة على جماعة من رماة البندق ، ويقول : هذا شرع البندق ، وهو ناظر على مدرسة وفقهاء : فهل اذا تحدث فى هذا الحكم والشرع الذى يذكره تسقط عدالته من النظر ، أم لا؟ وهل يجب على حاكم المسلمين الذى ثبت عدالته عنده اذا سمع أنه يتحدث فى شرع البندق الذى لم يشرعه الله ولا رسوله أن يعزله من النظر ، أم لا؟ .

فأجاب : الحمد لله . ليس لأحد أن يحكم بين أحد من خلق الله ؛ لايين المسلمين ، ولا الكفار ، ولا الفتيان ، ولا رماة البندق ، ولا الجيش ولا الفقراء ، ولا غير ذلك : إلا بحكم الله ورسوله . ومن ابتغى غير ذلك تناوله

قوله تعالى : (أحكم الجاهلية يبغون . ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون) وقوله تعالى : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ، ويسلموا تسليما ) فيجب على المسلمين أن يحكموا الله ورسوله في كل ما شجر بينهم ، ومن حكم بحكم البندق وشرع البندق ، أو غيره مما يخالف شرع الله ورسوله ، وحكم الله ورسوله ، وهو يعلم ذلك : فهو من جنس التار الذين يقدمون حكم « الياساق » على حكم الله ورسوله ، ومن تمعد ذلك فقد قدح في عدالته ودينه . ووجب أن يمنع من النظر في الوقف . والله اعلم .



## باب الشهادات

### مثل شيخ الاسلام رضى الله عنه

عن الرواية : هل كل من قبلت روايته قبلت شهادته ؟

فأجاب : أما قوله : هل كل من قبلت روايته قبلت شهادته . فنافيه نزاع  
فإن البد قبل روايته بإتفاق العلماء ، وفي قبول شهادته نزاع بين العلماء :  
فمنع علي وأنس وشريح قبل شهادته ، وهو منعب أحمد وغيره  
ومذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي لا قبل شهادته . والرأى قبل روايتها  
مطلقا ، وقبل شهادتها في الجملة ، لكون الشهادة على شخص معين لا يمتد  
حكمها الى الشاهد ؛ بخلاف الروية ؛ فإن الرواية يمتد حكمها ، فإن الراوى  
روى حكما يشترك فيه هو وغيره ؛ فلها لم يشترط في الرواية عدد بخلاف  
الشهادة . وهذا مما فرقوا به .

## وسئل رحمه الله

عن مدين كتب محضر باعساره ، وشهد الشهود أنه معسر عما لزمه من الدين ، ولم يبين مقداره : هل يكفي هذا ؟ ولو عينه الشاهد : هل يفتقر أن يقول : ولا شيء منه ؟ ولو قال : فهل الثلاثة دراهم ؛ أو الدرهم والنصف داخلة في ذلك ؟

فأجاب : أما الشهادة بالاعسار فإذا شهدوا أنه معسر عما لزمه من الدين ؛ وعرفوا قدره : صحت الشهادة ؛ لكن هذا لا يمنع قدرته على وفاء بمضيه .  
وتصح الشهادة بذلك وإن لم يعرفوا قدره إذا شهدوا بأنه لا يقدر على وفاء شيء .  
لكن العلم بهذا متعذر في الغالب ، ولكن إذا كان الدين عن معاوضة — كضمن بيع وبديل قرض — وكان له مال معروف ، فإذا شهد الشهود بذهاب ماله : صار بمنزلة من لم يعرف له مال . وفي مثل هذا القول قوله مع يمينه أنه معسر عاجز عن وفاء ما يحلف عليه إن ادعى المعجز عن وفاء قليل أو كثير حلف على ذلك ، وحصل المقصود بذلك ، وإن ادعى أنه ليس له إلا كذا حلف عليه .

وأحد القولين في مذهب أحمد وغيره أنه لا بد أن تكون اليمين الشاهدة بعسره ثلاثة إذا كان له مال ؛ للخبر المأثور في ذلك ؛ بخلاف ما لو شهدت

بتلف ماله بسبب ظاهر . والحديث حديث قبيصة بن مخارق الهلالي ؛ الذي رواه مسلم في صحيحه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تحمل المسألة الاثلاثة : رجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فغلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش ؛ أو قال : سدادا من عيش ، ثم يمسك . ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجى من قومه ، فيقولون : لقد أصاب فلانا فاقة فغلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش ؛ أو قال : سدادا من عيش ، ثم يمسك . ورجل تحمل حمالة فغلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك . فإنا سواهن من المسألة يا قبيصة فسحت يأكلها صاحبها سحتا » .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن أشهد على نفسه وهو فى صحة من عقله وبدنه : أن وارثى هذا لم يرثنى غيره : فهل يجوز ذلك ؟ ولئن يكون الارث بعده ؟

فأجاب : هذه الشهادة لا تقبل ، بل إن كان وارثا فى الشرع ورثه شاء أم أبى ، وإن لم يكن وارثا فى الشرع لم يرث . وليس لأحد أن يتعدى حدود الله ، ولا ينير دين الله ؛ ولو فعل ذلك كرها كان فاسقا من أهل الكبائر ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة »

## وسئل رحمه الله تعالى

هل تقبل شهادة المرضعة ؟ أم لا ؟

فأجاب : ان كان الشاهد ذا عدل قبل قوله في ذلك ؛ لكن في تحليفه نزاع ، وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما : أنه يحلف ، فان كانت كاذبة لم يحل الحول حتى يبيض ثدياها .

## وسئل رحمه الله تعالى

هل تقبل شهادة الضرة ؟

فأجاب : لا تقبل شهادة الضرة فيما يبطل نكاح ضررتها ؛ لا برضاع ولا غيره . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن الشهادة على العاصي والمبتدع : هل تجوز بالاستفاضة والشهرة ؟ أم لا بد من السماع والمعاينة ؟ واذا كانت الاستفاضة في ذلك كافية فمن ذهب اليه من



الأئمة؟ وما وجه حجته؟ والداعي الى البدعة والمرجع لها؛ هل يجوز استر عليه؟ أم تتأكد الشهادة ليحذر الناس؟ وما حد البدعة التي يعذبها الرجل من أهل الاهواء؟

فأجاب : ما يجرح به الشاهد وغيره مما يقدر في عدالته ودينه فإنه يشهد به اذا علمه الشاهد بالاستفاضة ، ويكون ذلك قدحا شرعيا ، كما صرح بذلك طوائف الفقهاء من المالكية والشافعية والحنبلية وغيرهم في كتبهم الكبار والصغار ، صرحوا فيما اذا جرح الرجل جرحا مفسدا أنه يجرحه الجراح بما سمعه منه ، أو رآه ، واستفاض . وما أعلم في هذا نزاعا بين الناس ، فإن المسلمين كلهم يشهدون في وقتنا في مثل عمر بن عبد العزيز والحسن البصري وأمثالهما من أهل العدل والدين بما لم يعلموه الا بالاستفاضة . ويشهدون في مثل الحجاج بن يوسف والمختار بن أبي عبيد ، وعمر بن عبيد ، وغيلان القدرى ، وعبد الله بن سبأ الرافضي ، ونحوهم من الظلم والبدعة بما لا يعلمونه إلا بالاستفاضة .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه مر عليه بمجنازة فأمّنوا عليها خيرا ؛ فقال : « وجبت » ومر عليه بمجنازة فأمّنوا عليها شرا فقال : « وجبت ، وجبت » قالوا : يا رسول الله ! ما قولك : وجبت وجبت ؟ قال : « هذه الجنازة اثنتيم عليها خيرا فقلت وجبت لها الجنة ، وهذه الجنازة اثنتيم عليها شرا ، فقلت وجبت لها النار . انتم شهداء الله في الأرض . » هذا اذا كان المقصود تفسيقه لرد شهادته وولايته .

وأما إذا كان المقصود التحذير منه واتقاء شره فيكتفى بما دون ذلك ، كما قال عبد الله بن مسعود اعتبروا الناس بأخذانهم ؛ وبلغ عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن رجلا يجتمع اليه الأحداث فنهى عن مجالسته . فإذا كان الرجل مغالطا في السير لأهل الشر يحذر عنه .

و « الداعى إلى البدعة » مستحق العقوبة باتفاق المسلمين ، وعقوبته تكون تارة بالقتل ، وتارة بما دونه ، كما قتل السلف جهم بن صفوان ، والجعد بن درهم ، وغيلان القدرى ، وغيرهم . ولو قدر أنه لا يستحق العقوبة أو لا يمكن عقوبته فلا بد من بيان بدعته والتحذير منها ، فإن هذا من جملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الذى أمر الله به ورسوله .

و « البدعة » التى يعدها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة ؛ كبدعة الخوارج ، والروافض ، والقدرية والمرجئة ، فإن عبد الله بن المبارك ويوسف بن اسباط وغيرهما قالوا : أصول اثنتين وسبعين فرقة هى أربع : الخوارج ، والروافض ، والقدرية ، والمرجئة ، قيل لابن المبارك : فالجهمية ؟ قال : ليست الجهمية من أمة محمد صلى الله عليه وسلم .

و « الجهمية » نفاة الصفات ؛ الذين يقولون : القرآن مخلوق ، وإن الله لا يرى فى الآخرة ، وأن محمداً لم يرجع به إلى الله ، وأن الله لا علم له ولا قدرة ولا حياة ونحو ذلك ، كما يقوله المعتزلة والمتفلسفة ومن اتبعهم .

وقد قال عبد الرحمن بن مهدي : هما صنفان فاحذرهما : الجهمية .  
والرافضة . فهذان الصنفان شرار أهل البدع ، ومنهم دخلت القرامطة الباطنية  
كالنصيرية والاسماعيلية ، ومنهم اتصلت الاتحادية ؛ فانهم من جنس  
الطائفة الفرعونية .

و « الرافضة » في هذه الأزمان مع الرفض جهمية قدرية ؛ فانهم  
ضموا إلى الرفض مذهب المعتزلة ؛ ثم قد يخرجون إلى مذهب الاسماعيلية  
ونحوم من أهل الزندقة والاتحاد . والله ورسوله أعلم

## وسئل رحمه الله تعالى

عن شهود شهدوا بما يوجب الحسد ، ولما شخص قالوا : غلطنا ،  
ورجموا : فهل يقبل رجوعهم ؟

فأجاب : نعم . اذا رجع عن شهادته قبل الحكم بها لم يحكم بها  
واذا كان يعلم أنه قد غلط وجب عليه أن يرجع ، ولا يقدر ذلك في دينه .  
ولا عدالته . والله أعلم .

## باب القسمة

### وسئل رحمه الله تعالى

عن رجلين بينهما دار مشتركة ، فطلب أحدهما القسمة فامتنع شريكه من المقاسمة : فهل يجبر على القسمة ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . ان كانت تقبل القسمة من غير ضرر بحيث لا تنقص في البيع اجبر الممتنع على القسمة ؛ والا كان لطالب القسمة أن يطلب البيع فديجبر الممتنع ويقسم بينهما الثمن . والاجبار على القسمة المذكورة مذهب الأئمة الأربعة . والاجبار على البيع المذكور مذهب مالك وأبي حنيفة والامام أحمد .

## وسئل رحمه الله

عن رجل له عشرة أسهم من أصل أربعة وعشرين سهماً في بستان مشترك  
بينه وبين انسان مختل العقل ، والحاكم يحجر عليه ، وهو يقبل القسمة : فهل  
للحاكم أن يقسم عليه ، أم لا ؟ ويلزم أن ينفق منه على العمارة ؟

فأجاب . ان كان قابلاً للقسمة وطلب الشريك القسم وجب على الحاكم  
إجابه ولو كان الشريك الآخر رشيداً ، فكيف اذا كان تحت الحجر ؟ وان لم  
يكن قابلاً للقسمة غير قسمة الاجبار ، وللحاكم أن يقاسم عن المحجور عليه اذا  
رآه مصلحة . واذا طلب الشريك : إما القسمة ، وإما العمارة : فللحاكم أن  
يجبه إلى أحدهما .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن ثلاثة شركاء في طاحون ، ولأحدهم السدس ، وهو فقير ولم يكن له شيء يقتات به سوى أجرة السدس المختص به ، وقد منعه أن ينفقوا إليه إلا في كل ستة أيام يوما ، وقد طلب منهم كل يوم بقسطه ليستعين به على قوته فامتنعوا من ذلك باقتدارهم على المال والجاه عليه : فما يجب في ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إذا طلب الشريك أن يؤجروا العين ويقسموا الأجرة على قدر حقوقهم ، أو يهاجروه فيقتسموا المنفعة : وجب على الشركاء أن يجيبوه إلى أحد الأمرين ؛ فإن أجابوه إلى المهيأة وطلبوا تطويل الدور الذي يأخذه فيه نصيبه وطلب هو تقصير الدور وجبت إجابته دونهم ؛ فإن المهيأة بالزمان فيها تأخير حقوق بعض الشركاء عن بعض فكلما كان الاستيفاء أقرب كان أولى ، لأن الأصل وجوب استيفاء الشركاء جميعهم حقوقهم ، والتأخير لأجل الحاجة ، فكلما قل زمن التأخر كان أولى ؛ لا سيما إذا كان مع التأخير لا يمكن الشريك أن يستوفي حقه إلا بضرر مثل إعداد بهائم ليوم والافتاق عليها في الأسبوع ، فإنه لا يجب عليه موافقتهم على ما فيه ضرره مع إمكان التعديل بينهم بلا ضرر . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن قسمة اللحم بلا ميزان ؟ وقسمة التين والعنب والرمان  
والبطيخ والخيار عدداً ؟

فأجاب : أما قسمة اللحم بالقيمة فالصحيح أنه يجوز ؛ فإن القسمة افراز  
بين الأنصباء ؛ ليست يما على الصحيح . وهكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يقاسم أهل خير خرسا ، فيخرص عبد الله بن رواحة ما على النخل فيقسمه  
بين المسلمين واليهود ، ولا يجوز بيع الرطب خرسا ، وكذلك كان  
المسلمون ينحرون الجزور ويقسمونها بينهم بلا ميزان ، كانوا يفعلون ذلك  
على عهد النبي صلى الله عليه وسلم .

وكذلك جميع هذا الباب يجوز قسمة التين والعنب بنير كيل ولا وزن ،  
وتجوز قسمة الرمان عدداً ، وكذلك البطيخ والخيار . هذا هو الصحيح  
في المعدودات كلها أنها تقسم بالقيمة ؛ وليست هذه القسمة يما ؛ لكن  
تمديد الأجزاء معتبر فيه الخبرة . والمقصود أنه يجوز أن تعدل الأنصائب  
ما يمكن إما من كيل أو وزن إن أمكن وإلا بالخرص والتقويم ؛ ليس  
هذا مثل البيع ؛ فإن القسمة جائزة في جميع المال ، ويجوز قسمة التمر قبل  
بدو صلاحه . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

هل يجوز قسمة اللحم بلا ميزان ؟ وقسمة التين والناب والرمان  
والبطيخ والخيار عدداً ؟

فأجاب : تجوز قسمة الأموال الرطبة كالرطب والناب وغير ذلك .  
فالمقصود بالقسمة أن يكون بالعدل ، فإذا لم يكن التعديل بالكيل والوزن  
كان التعديل يقوم مقام ذلك من الحرص والتقويم في الأموال الربوية ،  
ويجوز أن يشتري الفاكهة بالحنطة والشعير يدأيد بلا خلاف بين الفقهاء ؛  
وإنما اختلفوا في جواز بيعها نسيئة ، والجمهور على أنه يجوز ذلك نسيئة ،  
وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه ، والشافعي في قوله  
القديم . وهذا مبنى على أن علة الربا : هل هو التماثل والقوت؟ والطعام  
بماثل الطعام ؟ فن قال : هي التماثل والقوت والتماثل مع الطعام يجوز ذلك .  
ومن قال : هي الطعام وحده لم يجوز ذلك . والله أعلم .



## باب الاقرار

### سئل شيخ الاسلام قدس الله روحه

عن رجل أقر أن جميع الخانات المعروفة بسكن المقر وما فيها من الأعيان وقف لله تعالى على مسجد وما يتعلق به ؛ ثم لم تتمكن البيئة من وزن تلك الأعيان حتى مات الواقف ، وبعض البيئة لا تعرف تلك الأعيان المقر بها : هي هذه الأعيان الموجودة الآن ؟ فهل يسوغ له هذه الشهادة أن يشهد بها اعتماداً على إقرار المقر ، وبالأستفاضة من تلك العدلين ؟

فأجاب : الشاهد يشهد بما سمعه من كلام المقر ، والاقرار يصح بالمعلوم والمجهول ، والتميز وغير التميز . وإذا قامت بيئة أخرى بتعيين ما دخل في اللفظ جاز ذلك وعمل بموجب شهادتهم ؛ كما لو أقر المقر لفلان بن فلان عندي كذا ، وإن دارى الفلانية أو المحدودة بكذا لفلان ، ثم شهد شاهدان بأن هذا المعين هو المسمى والموصوف أو المحدود ، فإن هذا يجوز باتفاق الأئمة ، وإنما تنازعوا في المرف : هل يكفي أن يكون واحداً ؟ أولاً بدمن اثنين ؟ على قولين مشهورين لأهل العلم ، وهما روايتان عن الامام أحمد . و « الثاني » قول الشافعي وغيره . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن شخصين تباريا ، واشهدا على أنفسهما أن أحدهما لا يستحق على الآخر  
مطالبة ولا دعوى بسبب دينار ولا درهم ؛ ولا أقل من ذلك ولا أكثر ،  
وكان لأحدهما على الآخر دين بمسطور شرعى بديرام معينة ، فاستثناه  
صاحب الدين حالة الإبراء ؛ ولم يبرأ منه من المسطور المذكور ، ولا ذكره  
في المبرات ، فطلب رب الدين بالمسطور ، فقال له خصمه : أليس تبارينا ؟  
فقال : أبرأتك إلا من هذا المسطور : فهل تسمع دعواه الشرعية  
بالمسطور المذكور ؟

فأجاب : إذا كان ادعى أنه لم يبرأه من ذلك الحق ، وإن الغريم يعلم  
أنه لم يبرأه منه ، وطلب يمينه أنه لم يبرأه منه . فله ذلك .

## وسئل رحمه الله

عن رجل مات وخلف ابن عم وزوجة طلقها في مرض موته، فسلك وكيل  
الزوجة ابن عم الميت ، وطلب منه إرث الزوجة الذي لها فأقر أنها وارثة  
وأنه وضع يده على ما خصه من الميراث مع علمه بالاختلاف وإبراء ابن العم  
الزوجة وأبائها ووكيلها من كل شيء، ثم بعد ذلك أحضر بيته عند حاكم شافعي  
شهدوا أن الميت طلقها في مرض موته وحكم به ، وقال : ما ترث عندي ،  
وطلب استعادة ما أخذ منه : فهل تسمع البيعة مع كونه أقر أنها وارثة ، ومع  
الإبراء لهم مما قبضوه ؛ أم لا ؟ وإذا ادعى أنه كان جاهلا بما أقر به فهل يكون  
القول قوله في دعوى الجهل أم لا ؟

فأجاب : ليس ما ذكر من الاقرار والاقباض والابراء مع علمه بالاختلاف  
أن يدعى بما يناقض اقراره وإبرائه ، ولا يسوغ الحكم له بذلك . وأما الجهل  
بذلك مع علمه بالاختلاف فكذب . والله أعلم ،

## وسئل رحمه الله

عن امرأة كانت مزوجة برجل جندي ، ورزقت منه ولدين ذكر وانثى  
وانثى ، ومات الولد الذكر ، وأن الزوج المذكور طلقها ، وأخذت البنت

بكفالتها من مدة تزيد عن ثمان سنين ، وقد حصل الآن مرض شديد وأحضر  
شهوداً ، وكتب لزوجه الفتي درهم ، وأختها مطلقة كتب لها الصداق ،  
وكانت قد أبرأته منه وهى فى الشام من حين طلقها ، وكتب لأهم خمسة ،  
ومنعنى حقى والبنت الذى له منى حقها من الوراثة ، ومن حين رزقت الأولاد  
ما ساواهم بشئ من أمور الدنيا ، وقد أعطى رزقه لها ؟

فأجاب : إقراره لزوجه لا يصح ، لاسيما أن يحمله وصية ، فإن الوصية  
للوارث لا تلزم بدون إجازة الورثة باتفاق المسلمين ، وكذلك إقراره للوارث  
لا يجوز عند جمهور العلماء ، لاسيما مع التهمة ، فإنه لا يجوز فى مذهب أبى  
حنيفة ومالك والامام أحمد وغيرهم . وكذلك إقراره بالدين الذى أبرأته صاحبه  
لا يجوز ؛ فإذا كانت قد أبرأته من الصداق ثم أقر لها به لم يحز هذا الاقرار ،  
لأنه قد علم أنه كذب ، ولو جعل ذلك تليكا لها بدل ذلك لم يحز أيضا عند  
الجمهور أن يجعل ذلك التليك ديناً فى ذمته .

وليس له منع البنت حقها من الارث ، ولا ينفع المطلقة ما يجب لها عليه  
وفى الحديث : « من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة » . وفى السنن عن  
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الرجل ليعمل ستين سنة بطاعة الله ؛ ثم  
يجور فى وصيته فيختم له بسوء فيدخل النار ، وإن الرجل ليعمل ستين سنة  
بمعصية الله ثم يعدل فى وصيته فيختم له بخير فيدخل الجنة » ثم قرأ قوله تعالى

( تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ، وذلك الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين ) والله سبحانه أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل بينه وبين شخص شركة ، فقوي شريكه فسكه وأهاناه ؛ وكتب عليه حجة أن النعم له دون الشركة ؟

فأجاب : إذا أكرهه بغير حق فأقر كان إقراره باطلا ، وإشهاده على الاقرار لا ينفعه ؛ بل يوجب عقوبة الظالم المعتدى الذى اعتدى على هذا المظلوم بالاكره ؛ وتجب إعانة المظلوم ورد المال إلى مستحقه ، وإذا أقام بينة بانه أكره على ذلك سمعت بينته . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن امرأة ماتت وخلفت أولاداً منهم أربعة أشقاء . ذكر واحد ، وثلاث بنات ، وولد واحد أخوهم من أمهم الجملة خمسة وزوج لم يكن لها منه ولد ، وأنها أقرت في مرضها المتصل بالموت لأولادها الأشقاء بأن لهم في ذمتها ألف درهم وقصدت كذلك إحرام ولدها وزوجها من الارث .

الجواب : إذا كانت كاذبة في هذا الاقرار فهي عاصية لله ورسوله باتفاق المسلمين ، بل هي من أهل الكبائر الداخلة في الوعيد فان الجور في الوصية من الكبائر « ومن قطع ميراثاً قطع الله ميراثه من الجنة » وقد قال تعالى : ( تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنته تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالد فيها وله عذاب مهين ) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن العبد يعمل ستين سنة بطاعة الله ، ثم يحور في وصيته فيختم له بسوء فيدخل النار ، وإن العبد يعمل ستين سنة بمعصية الله ثم يحتم له بخير فيعدل في وصيته فيدخل الجنة » ثم قرأ هذه الآية ( تلك حدود الله ) .

ومن أخطأ على هذا الكذب والظلم فهو شريكها فيه من كاتب ومشير وغير ذلك ، فكل هؤلاء متعاونون على الإثم والعدوان . ومن لقنها الاقرار الكذب من الشهود فهو فاسق مردود الشهادة .

وأما إن كانت صادقة فهي محسنة في ذلك مطيعة لله ورسوله ، ومن أخطأ على ذلك لأجل الله تعالى . وأما في ظاهر الحكم فأكثر العلماء لا يقبلون هذا الاقرار كأبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم ، لأن التهمة فيه ظاهرة ولأن حقوق الورثة تطلعت بمال الميت بالمرض ، فصار مجبوراً عليه في حقهم ليس له أن يتبرع لأحدهم بالاجماع .

ومن العلماء من يقبل الاقرار كالشافعي ؛ بناء على حسن الظن بالمسلم وأنه عند الموت لا يكذب ولا يظلم : والواجب على من عرف حقيقة الأمر في هذه القصة ونحوها أن يماونوا على البر والتقوى ، لا يماونون على الأثم والعدوان . وينبني الكشف عن مثل هذه القضية . فإن وجد شواهد خلاف هذا الاقرار عمل به ، وإن ظهر شواهد كذبه أبطل . فشواهد الصدق مثل أن يعرف أنه كان لأبوهؤلاء الأربعة مال نحو هذا المقرب . وشواهد الكذب ينسب من بعضها أنها تريد حرمان ابنها وزوجها من الميراث ؛ فإن ظهر شواهد احد الجانبين ترجح ذلك الجانب . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل مات وخلف رجلين وامرأة ، فموصى المرأة ما يخصها من ميراث والدها ، وأبرأت إختها البراءة الشرعية بالمدول عن مابقي بأيديهم من مدة تزيد على ستين سنة ، وهي مقيمة معهم بالناحية ؛ ولم يكن لها معهم تعلق بطول هذه المدة ؛ فلما توفيت أخوتها وتحققت المرأة موت المدول أنكرت المشهود عليها ، وادعت على وارث إختها ما يخصها من ميراث والدها باقى مع إختها ، وأثبت لها الحاكم ما ادعته وقامت البيئة عليها بالبراءة بطريقها : فهل يندفع ما أثبت لها الحاكم ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا قامت بينة شرعية على إقرارها بالقبض والابراء الشرعي كانت دعوى ورثتها باطلة ، ولو أقاموا بينة وأثبتوا ذلك عند الحاكم كانت بينة الاقرار بالقبض والابراء مقدمة ؛ لأن معها مزيد علم ، اللهم الا أن تدعى أنها أقرت مكرهة أو حياء أو أقرت قبل القبض ولم يوجد المقربه فلها تحليف المدعى عليه أن باطن الاقرار كظاهره أو أنهم لا يعلمون بذلك الاقرار ، وإذا كان شهود الابراء قد ماتوا وخطوطهم معروفة شهد بذلك من يعرف خطوطهم ، وحكم به من يرى من العلماء مع أن دعواها بحقها بعد هذه المدة الطويلة من غير مانع يعوق لا يقبل في أحد قولي العلماء في مذهب مالك وغيره . والله أعلم .

## وسئل شيخ الاسلام قدس الله روحه

عن رجل له ابنتان أحدهما مزوجة والأخرى عزباء ، وكان كتب للمزوجة ثلاث آلاف درهم ، والعزباء سبعة آلاف درهم ، وقد توفيت المزوجة وخلفت ولداً ذكراً وزوجاً ، وقد طلب الولد والزوج المكتوب من والدها : فهل يرثون ذلك ، ويجوز لهم مطالبة الولد ، والوالد يدعى في ذلك الوقت ما كان له ولد ذكر ، وكتب هذا المكتوب خشية أن تدخل يد النير في موجدته والولديش ؟



فأجاب . إذا أقر لهذه ولهذه مال في ذمته ولم يكن لها قبل ذلك في ذمته مال لم يصرها عليه بهذا الاقرار شيء ؛ وكان هذا الاقرار كذباً باطلاً ، ولو جعل لها في ذمته عطية لها بعد ذلك لم يكن أمراً واجباً ، بل ينهى عن التفضيل بين الأولاد ، وينبى أن يعدل بينهم باتفاق المسلمين ؛ وإن كان قد تقدم ما ذكر من الاقرار ، والمدل بينهم واجب في أصح قولى العلماء ولا يستحق ورثة المرأة من ذلك شيئاً .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل أعتق أمة ثم تزوجها ، ثم ملكها في صحة من عقله وجواز أمر وسلامة أن جميع ما حوى مسكنهم الذى هم فيه من نحاس وقاش وصناديق ومصاغ وفرش وغير ذلك مما هو خارج عن لبسه ودوابه وعدة خيله ملك لزوجته المذكورة لاحق له في ذلك ولا شيء منه ، وان يدها على جميع ذلك متصرفه لا يدل له في ذلك ، ثم أقر لها بذلك ، وكتب كتاب إقرار شرعى على على هذه الصورة : هل يحتاج إلى تفصيل ؛ أم لا ؟

فأجاب : شيخنا وسيدنا تقي الدين أبو العباس : الحمد لله . إذا أقران جميع ما فى بيته ملك لزوجته إلا السلاح والدواب وآلة الخيل كان هذا إقراراً صحيحاً يعمل بموجبه بلا خلاف ، وإذا كان مستنده في هذا الاقرار أنه ملك لزوجته تملكها شرعياً لازماً كان الاقرار صحيحاً باطناً وظاهراً . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل أقر لرجل بمسطور بدراهم ؛ ثم بعد مدة حضر المقر له الى عند  
شهود المسطور ، وقال : إن هذا الاقرار الذى أقر به فاسد ، وأنا مالي  
عنده الا ذهب لبتي : فهل يكون هذا الاقرار باطلاً ؟ وهل يجوز  
لالشاهد أن يشهد بالمسطور بعد سماعه من رب الدين ما ذكر ؟

فأجاب : أما الشاهد فانه يشهد بما سمع من المقر ؛ وليس عليه غير  
ذلك ، سواء صدقه المقر له أو كذبه ؛ ولكن المقر له إذا قال ذلك فان  
فسر كلامه بما يمكن فى العادة مثل أن يقول كان لى عنده ذهب فاتفقنا  
على أن يقر بدله بفضة وصدقه المقر عمل بموجب ذلك ، وإن كذبه المقر حلف  
المقر على نفي ما ادعاه المقر له . والله أعلم .

---

## وسئل قدس الله روحه ورضي عنه

عن رجل صانع عمل عند معلم صنعة مدة سنين ، وخرج من عنده  
قال له : حاسبني ؛ قام المعلم ضربه ، وكتب عليه حجة ، وأخافه بالولاية  
فهل له في المسطور حق ؟

فأجاب : إذا كتب عليه حجة أقربها وهو مكروه بنير حق لم يصح  
إقراره ، ولا يجوز إلزامه بما فيها ؛ وعلى معلمه أن يحاسبه . والله أعلم  
وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

---

آخر المجلد الخامس والثلاثين

وهو نهاية مجموع الفتاوى

---



# فهرس المجلد الخامس والستين

## باب الخوذة ، والملاك ، وقتال أهل البنى

صفحة	الموضوع
١٨ - ٥	قال شيخ الاسلام قدس الله روحه : « قاعدة فى وجوب طاعة الله ورسوله وولاية الأمور ومناصحتهم »
٦	( ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها ) الآية
٨ - ٦	الرد الى الله هو الرد الى كتابه والرد الى الرسول هو الرد الى سنته
٧ ، ٦	( كان الناس أمة واحدة ) الآية
٩ - ٧	( ثلاث لا يفل عليهن قلب مسلم ... )
٩ ، ٨	« عليك بالسبح والطاعة ... واطر عليك » « واثرة علينا »
٩	فصل طاعة ولاة الأمور التى أمر ببها ومناصحتهم واجب واذا عاهدكم عليها تأكد
١١ ، ١٠	لا يجوز أن يفتى الحالف على ما أمر الله به من طاعتهم بخالفتهم والحنث ولا يجوز أن يستفتى هو فى ذلك
١١	يمين المكره بلا حق لا يتعقد
١١	اذا أكره ولى الأمر الناس على ما يجب عليهم من طاعته ومناصحتهم وحلفهم على ذلك
١٣ ، ١٢	غلظ تحريم الغدر ونقض البيعة الشريعة
١٣	« ليس أمتى من خرج على أمتى يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشا من مؤمنها ولا يقى لئى عهدا »
١٣	أمر الرسول بطاعة ولى الأمر وان كان حبشيا ...

الموضوع	صفحة
وصف الرسول لخيار الأئمة ودعاؤه لهم ووصف شرارهم ودعاؤه عليهم ومتى تجوز منابذتهم وعصيانهم	١٤ ، ١٥
« إنما الطاعة في المعروف »	١٥ ، ١٤
فصل من أطاع ولاية الأمور لأمر الله بطاعتهم ائيب ومن أطاعهم للمال والولاية فليس له في الآخرة من خلاق	١٦
وقال : « قاعدة في الخلافة ، والملك »	١٨ - ٣٢
« خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم تصير ملكا »	١٨ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٢٧
« الترتيب بعلى في الخلافة لم يخالف فيه الا بعض أهل الأهواء وفاة الرسول	١٨ ، ١٩ ، ٢٦
مماوية أول الملوك ، وعام احدى واربعين « عام الجماعة »	١٩
« تكون خلافة نبوة ورحمة ، ثم ملك ورحمة ، ثم ملك وجبرية ثم يكون ملك عضوض »	١٩
يجوز تسمية من بعد الخلفاء الراشدين خلفاء وإن كانوا ملوكا ولم يكونوا خلفاء الأنبياء	٢٠
« كانت بنوا اسرائيل تسوسهم الأنبياء ٠٠٠ »	٢٠
مصير الولاية الى الملوك الذين ليسوا بخلفاء الأنبياء ليس لنقص فيهم وحدهم بل ونقص في الرعية	٢٠
« كما تكونون يول عليكم »	٢٠
متابعة الأمراء في الحسنات التي لا يقوم بها غيرهم وتصيحتهم على الوجه المشروع وعدم الخروج عليهم بالسلاح	٢٠
٢١ . ٣٠ - ٣٢ آداب قيمة للأمر للملوك والأمراء وغيرهم بالمعروف والنهي لهم عن المنكر ومتى يجوز له ترك نهي بعض الناس أو يجب عليه اظهار النهي	٢١ ، ٢٢
خبر الرسول بانقضاء خلافة النبوة فيه ذم للملك والنصوص الموجبة لنصب الأئمة والأمراء فيها حمد لذلك وترغيب فيه	٢٢ ، ٢٤
« ان الله خيرني بين أن أكون عبدا رسولا وبين أن أكون ملكا نبيا ٠٠٠ »	٢٢ - ٣١
هل خلافة النبوة واجبة مع القدرة ويجوز تركها الى الملك للمعذر أو هي مستحبة وأفضل من الملك والملك جائز ؟	

الموضوع	صفحة
ما يستفاد من قوله «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ...»	٢٣
وقوله : « اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر » سيرة أبي بكر وعمر وعثمان وعلى في أنفسهم ومع الرعاية	
حكم قبول الملك المشوب	٢٥ ، ٢٤
« تدور رحا الاسلام على رأس خمس وثلاثين »	٢٦ ، ٢٥
الخلافة تمت بعلي	٢٦ ، ٢٥
خلافة معاوية شأبها الملك وليس قادحا فيها	٢٦ ، ٢٥
ما يقال في الخلافة - كما تقدم - يقال في القضاء والامارة	٢٧
اذا قيل ان خلافة النبوة واجبة وهي مقدورة وقد تركت فهل تركها كبيرة تقدر في العدالة او تعتبر الموازنة بينه وبين غيره	٢٨ ، ٢٧
في الحسنات والسيئات	
اذا كان لا يتأتى له فعل احسنة اترجحة الا بسيئة دونها في العقاب او لا يتأتى له ترك سيئة الا بسيئة دونها	٢٨ - ٣٠
يجوز ترك بعض واجبات الشريعة وارتكاب بعض محظوراتها للضرورة	٢٩
اذا كانت نفس الأمير لا تطيعه الى القيام بمصالح الامارة الا بنوع من الاستئثار وانعالم لا تطيعه نفسه الا بنوع من المنهى عنه من الرأي والكلام وانعابد لا تطيعه نفسه الا بنوع من الرهبانية فهل يكون ذلك اثما	٣١ ، ٣٠
تخليط الملوك والأمراء والقضاة والعلماء والعباد كان سببا لنشوء الفتن في الأمة فقوم ذمهم وعادوهم وقوم أحبهم والوهم مطلقا	
وقال فصل الملك في شرع من قبلنا جائز ( وآتاه الله الملك ) ( تؤتي الملك من تشاء )	٣٣ - ٣٥
من النبوة ما يكون ملكا - النبي له ثلاثة أحوال ...	٣٤
الملوك الصالحون قليل وجنس الملوك كثير	٣٥
قاعدة في مواضع الأئمة في مجامع الأمة	٣٦ ، ٤٧
قيام الدين بالكتاب والحديد	٣٦
( لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ) الآية	٣٦
أكثر الآيات والأحاديث في الصلاة والجهاد ومنها ...	٣٧ ، ٣٦
كان الامام العام هو الذي يتولى امامة الصلاة والجهاد من عهد الرسول وخلفائه ومن سلك سبيلهم في الدولتين	٣١

الموضوع	صفحة
ولاية الحرب وولاية الخراج وولاية القضاء كان مبدؤها في خلافة عمر	٣٨ ، ٣٩
لم يختار عمر أن يكون بينه وبين المسلمين نهر عظيم فجعل الأمصار مما يليه	٢٩
مواضع الأئمة ومجامع الأمة كانت هي المساجد	٣٩
كان الخلفاء يسكنون بيوتهم ومجالسهم هي الجوامع	٤٠
قصة بناء سعد القصر وأمر عمر بتحريقه كراهة الاحتجاب عن الرعية	٥٠
أبهة الملك وقول عمر لمعاوية : لا آمرك ولا أنهاك	٤٠
احتجب معاوية لما خاف الاغتيال	٤٠
اتخذت المقاصير في المساجد ليصل فيها ذو السلطان واتخذت المراكب	٤٠
الخضراء كانت لبني أمية قبلي المسجد الجامع	٤٠
فصل ثم أحدثت الملوك والأمراء القلاع والحصون	٤٠ ، ٤١
النفور الشامية كانت تسمى العواصم	٤١
حدثت المدارس والرباط والخنادق في « دولة السلاجقة » وكان لها ذكر في المائة الرابعة ، وجرت الأوقاف عليها في وزارة نظام الملك	٤١
أول دويرة بنيت للصوفية في البصرة	٤١
فصل في الخلافة والسلطان وكيفية كونه ظل الله في الأرض	٤٢
( انى جاعل في الأرض خليفة )	٤٢ - ٤٥
ما بين آدم وداود من المناسبات التي من أجلها وهب من عمره	٤٢ - ٤٥
غلط ابن عربي في جملة الخليفة بمعنى النائب عن الله وما تفرع عن هذا الخطأ	٤٤
لا يجوز أن يكون لله خليفة ، بل هو الخليفة لغيره	٤٥
« والخليفة في الأهل ٠٠٠ »	٤٥
« السلطان ظل الله في الأرض يأوى اليه كل ضعيف وملهوف	٤٥ ، ٤٦
وقال فصل ثبتت خلافة أبى بكر بالكتاب والسنة والاجماع	٤٦ - ٤٩
قول الامامية بالنص الجلي على علي والزيدية بالنص الخفي عليه .	٤٧
والراوندبة بالنص على العباس ظاهرة الفساد	



الموضوع	صفحة
وقال ( فصل ) أهل الأهواء فى على ومن حاربه على أقوال ٠٠٠	٥٠ ، ٥١
أهل السنة متفقون على عدالتهم ، الخلاف فى التصويب فى القتال	٥٤ ، ٥١
وعدمه والامساك عما شجر بينهم مع العلم بأن علياً وأصحابه أولى الطائفتين بالحق	
ما جر ذلك الشجار بالأسنة والأيدى على الأمة فيما بعد	٥١
سئل عن طائفتين من الفلاحين اقتتلتا فكسرت احدهما الأخرى	٥٢ ، ٥١
فهل يحكم للمقتولين من المهزمين بالنار ؟ وهل حكم المنهزم حكم المقتول منهم فى المعركة	
« اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول فى النار ٠٠٠ »	٥٢
يرى بعض الفقهاء أن المنهزم من البغاة يقتل اذا خيف عوده	٥٢
سئل عن البغاة والخوارج هل هى ألفاظ مترادفة أو بينهما فرق	٥٣ - ٥٧
بعض أصحاب الأئمة الثلاثة لا يفرقون وهو خطأ مع تعديلهم لطلحة والزبير ٠٠	٥٣
التفريق بين الخوارج المارقين وبين أهل الجمل وصفين وغيرهم من المتأولين	٥٤ ، ٥٥
« تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق »	٥٤ ، ٥٥
نصوص فى الأمر بقتال الخوارج والحث عليه	٥٥ ، ٥٦
أكثر الصحابة اعتزلوا القتال فى الجمل وقالوا هو قتال فتنة	٥٥ ، ٥٦
الخلاف فى كفر الخوارج	٥٦
لم يأمر الله بابتداء الطائفة الباغية بالقتال	٥٦
( وان طائفتان ) الآية	٥٦ ، ٥٧
الخوارج وما نعوذ الزكاة يبتدؤن بالقتال	٥٧
هل يكفر من منع الزكاة وقاتل الامام عليها مع اقراره بالجوب	٥٧
أهل البغى المجرد لا يكفرون	٥٧
سئل عن يلعن معاوية ما يجب عليه الخ -	٥٨ - ٧٩

الموضوع	صفحة
من لعن معاوية أو عمرا أو أبا موسى أو من هو أفضل منهم استحق العقوبة وهل يعاقب بالقتل أو مادونه	٥٨
لفظ الصحبة فيه عموم وخصوص	٥٩ - ٦٢
أصحاب الرسول خيار المؤمنين	٥٩
« لا تسبو أصحابي » ( لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح ) الآية	٥٩ - ٦١
تخصيص الرسول لأبي بكر بالصحبة وتخصيصه في الآية لما تميز به من مزيته	٦١ ، ٦٢
معاوية وعمرو وأمثالهما لم يتهمهم السلف بنفاق	٦٢ - ٦٤
مباينة عمرو للرسول على أن يفقر له ما تقدم من ذنبه دليل على أن اسلامه اسلام مؤمن	٦٢ ، ٦٣
كل المهاجرين لم يتهموا بنفاق ، انفاق كائن في بعض من دخل من الأنصار - السبب	٦٣
دعاء الرسول لمعاوية	٦٤
أبو سفيان ، عكرمة ، الحارث بن هشام ، سهيل بن عمر ، صفوان يزيد بن أبي سفيان ، أبو عبيدة . سعد ، خالد .	٦٤
لو كان عمر يتخوف النفاق من معاوية وعمرو لم يولهما على المسلمين أبو بكر وعمر لم يستعلا أحدا من أقاربهما	٦٤ - ٦٦
لما عاد أهل الردة للإسلام منعهم أبو بكر وعمر من ركوب الخيل وحمل السلاح ونهى عمر عن استعمالهم واستشارتهم في الحرب حتى تظهر صحة توبتهم	٦٥
أمر النبي عمرا واستعمل أبا سفيان على نجران	٦٥ ، ٦٦
عداوة معاوية وعمرو وأبي سفيان في الرواية أيضا	٦٦
حكم لعن معاوية وغيره من هؤلاء الصحابة ، التفريق بين لعن المعين وغيره	٦٦
حاطب وشهادة الرسول له بالجنة مع قصة الكتاب	٦٧ ، ٦٨
لا يشهد بمجرد الظن لمعين بجنة أو نار لأنه قد يستوجب الثواب والعقاب	٦٨

الموضوع	صفحة
« أهل البدع يجعلون الخطأ والاثم متلازمين فسيوا السلف أو لعنهم أو فسقوهم أو كفروهم واستحلوا قتالهم	٧٩ ، ٧٠
« ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين »	٧٠ ، ٧١
القتل من أهل صفين ليسوا عند النبي كالخوارج المارقين	٧٠ . ٧١
سرور على بقتال الخوارج وروايته الأحاديث في ذلك بخلاف صفين	٧٠ . ٧١
« كان يضع الحسن على فخذيه وأسامه ويقول : اللهم أنى أحبهما وأحب من يحبهما » ظهور هذا الحب والدعاء فيما مدح به الحسن وأسامه	٧٠ ، ٧١
اقتتال المؤمنين لا يخرجهم عن الإيمان	٧١
« اذا اقتتل خليفتان فأحدهما ملعون » كذب	٧٢
معاوية لم يدع الخلافة ولم يقاتل على أنه خليفة ولا كان يرى أن يبتدوا عليها بالقتال	٧٢
ما رآه على من مسوغات قتالهم وما اعتذروا به وما اتفق عليه شيعتهما من أحقية الخلافة والتفضيل	٧٢ - ٧٤
قتل عثمان وحده كان هو سبب الشر	٧٤
ظنون كاذبة ظننها بعض جهال الفريقين في علي وعثمان	٧٣
« ان عمارا تقتله الفئة الباغية » صحته ، وما تؤل به ، الباعى قد يكون متأولا فيغفر له ، ليس هذا نصا في أن هذا اللفظ لمعاوية فلا يبيح لعنه ولا يوجب فسقه ولا غيره	٧٤ - ٧٩
للفقهاء وأكابر الصحابة قولان منهم من يرى القتال مع عمار ومنهم من يرى الامساك مطلقا	٧٧
قد يحتج من يرى ابتداء القتال بحديث عمار والصحيح خلاف هذا الرأي	٧٨
وان طائفتان من المؤمنين اقتلوا ( الآية	٧٨ ، ٨٠
أهل البيت لم يسبوا قط	٧٩
لم يقتل الحجاج أحدا من بنى هاشم وكان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر ففرقوا بينهما	٧٩
سئل عن الفتى التى تقع بين أهل البر فيقتل بعضهم بعضا ويستبيح بعضهم حرمة بعض فما حكمها	٧٩ - ٨٣

الموضوع	صفحة
الأمر بالتثتلاف والنهي عن الفرقة وبيان أضرارها	٨٠
يجب الصلح بين هاتين الطائفتين ، من طرق الإصلاح الضمان	٨١
بالاتلاف أو المقاصة أو تحمل حمالة للإصلاح بينهم	
إذا صبر المظلوم أعزه الله ونصره	٨٢
البغي يصرع صاحبه ، على الباغي أن يتوب ويستغفر ، سبب	٨٢ ، ٨٣
الفتن الذنوب	
سئل عن طائفتين يزعمان أنهما من أمة محمد ٠٠٠ بينهما أحقاد	٨٤ - ٨٩
ودماء ٠٠٠ يقولون ان الله قسّد أوجب علينا طلب الثأر ٠٠٠	
فيحملون عليهم فمن انتصر تعدى وبني فهل يجب قتال الطائفة	
الباغية الخ .	
قتال هاتين الطائفتين حرام	٨٤
يجب الإصلاح بين هاتين الطائفتين ، طرق الإصلاح	٨٤ - ٨٦
إذا لم تنجح طرق الإصلاح ولم يمكن الزامهما بالعدل قوتلت حتى	٨٦ - ٨٩
تقىء	
قول القائل ان الله قد أوجب علينا طلب الثأر كذب	٨٧ ، ٨٨
( وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس )	٨٧ ، ٨٨
إذا طلبت احدى الطائفتين حكم الله ورسوله فقالت الأخرى نحن	٨٨
ناخذ حقنا بأيدينا في هذا الوقت	
قولهم لنا عليهم حقوق من سنين متقدمة	٨٨
من قتل أحدا بعد الإصلاح أو المهادنة والمعاينة	٨٨ ، ٨٩
سئل عن أقوام لم يصوموا ولم يصلوا والذي يصوم لم يصل وما لهم	٨٩ ، ٩٠
حرام ويأخذون أموال الناس الخ .	
سئل عن أقوام مقيمون في الثغور يغيرون على الأرمن وغيرهم	٩٠
ويكسبوا المال ينفقونه على الحمر والزنا هل يكونون شهداء إذا قتلوا	
إذا كانوا يغيرون على الكفار المحاربين لتكون كلمة الله هي العليا	٩٠
فهم مجاهدون وإن كان لقصد المال فقط وانفاقه في المعاصي	
فهم فساق	
إذا كانوا يغيرون على المسلمين فهم مفسدون	٩١

الموضوع	صفحة
سئل عن جندي مع أمير وطلع السلطان الى الصيد ورسوم السلطان ينهب ناس من العرب وقتلهم فهربوا ثم رجعوا ليحاربوا فوقع من الجندي ضربة في واحد فمات فهل عليه شيء	٩١
سئل عن الأخوة التي يفعلها بعض الناس في هذا الزمان والتزام كل منهم بقوله : مالي مالك ودمي دمك ولدي ولدك الخ .	٩٢
مواخاة النبي بين المهاجرين والأنصار لا بين مهاجر ومهاجر ولا بين أنصاري وأنصاري	٩٢
هل يورث بهذه المواخاة	٩٣
هل يشرع أن يتأخا اثنان ويتحالفا كما فعل المهاجرون والأنصار أم ذلك منسوخ بأخوة الاسلام	٩٣ ، ٩٤
« لا حلف في الاسلام »	٩٣ ، ٩٤
من كان قائما بحقوق الايمان أو كان له حسنات وسيئات وعمل بموجب ذلك	٩٤
لا يكون ولد أحد المتحالفين ولدا للآخر ولا ماله ماله الا ان طابت له نفسه بالتصرف في شيء من ماله	٩٥
وأما شرب أحدهما دم الآخر فلا يجوز	٩٥
التآخي على التعاون على الاثم والعدوان حرام	٩٥ ، ٩٦
النزاع في المواخاة التي يكون مقصودها التعاون على البر والتقوى بحيث تجمعهما الطاعة وتفرق بينهما المعصية	٩٦
المواخاة على المشاركة في الحسنات والسيئات فمن دخل الجنة أدخل صاحبه	٩٦ ، ٩٧
جميع ما يقع بين الناس من الشروط والعقود والمحالقات وغير ذلك يوفى منها بما أمر الله ورسوله وفي المباحات نزاع	٩٧

## باب حكم المرتد

سئل عن رجلين تكلمتا في المسألة « التأبير » فقال أحدهما من تنقص الرسول أو تكلم بما يدل على نقصه كفر فهل يكون القاتل	٩٩ - ١٠٤
--	----------

- بجواز الخطأ في مسألة التأبير متنقضا للرسول أو لعلماء المسلمين  
فتجب عقوبته
- ١٠ علماء المسلمين اذا نكلوا في الدنيا باجتهادهم لم يكفر أحدهم  
بمجرد خطئه
- ١٠٠ تسليط الجهال على تكفير علماء المسلمين من أعظم المنكرات
- ١٠٠ - ١٠٢ لا يكفر أحد المتنازعين من العلماء في عصمته الأنبياء والذين قالوا  
يجوز عليهم الذنوب والخطأ ولا يقرون عليه حكم من كفرهم
- ١٠١ أبو حامد الاسفرائيني
- ١٠٢ ، ١٠٣ ما ذكره القاضي عياض حول هذه المسألة وما ينبغى من الأدب  
عند التحدث عن الرسول
- ١٠٤ لا تكفير في مسائل الظنون
- ١٠٥ - ١٠٧ ما تقول السادة في رجل زال أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن  
محمدا عبده ورسوله ولم يصل ولم يقم بشيء من الفرائض وأنه  
يدخل الجنة ولا يدخل النار
- ١٠٥ ، ١٠٦ من لم يعتقد وجوب الصلوات والزكاة والصوم مرتد  
اذا أقر بذلك وقال لا أفعل قتل
- ١٠٦ ( الذين هم عن صلاتهم ساهون )
- ١٠٧ فضل التوضوء والصلاة
- ٧٧ لا ينبغى أن يقال ما شاء الله وشاء فلان ومالي الا الله وفلان وأطلب  
حاجتي من الله وفلان
- ١٠٨ ما يقول السادة في « الحلاج » هل كان صديقا أو زنديقا ؟  
وهل كان وليا لله متقيا ؟ أم له حال رحمانى ؟ أو هو من أهل  
السحر والخزعبلات ؟ وهل قتل على الزندقة أو مظلوما ؟
- ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٩ تبنت زندقته وكفره فقتل بها ومنيا ٠٠
- ١٠٨ ، ١١١ حال المدافعين عنه ومعظيهم
- ١٠٨ رحلته الى الهند وتصنيفه في السحر
- ١٠٩ من جمع أخباره من المؤرخين
- ١٠٩ قدومه بغداد واعترافه أمام العلماء واتفاقهم على قتله

الموضوع	صفحة
خلاف العلماء فى الزندق اذا اظهر التوبة هل تقبل منه فلا يقتل	١١٠
أم لا تقبل ، وسر ذلك	
لو قدر أن الحلاج تاب ٠٠٠	١١٠
اذا تاب الزانى والسارق بعد أن دفعوا الى الأمام أقيم عليهم	١١٠
ما يذكر عنه من ظهور كرامات له وقت القتل لا يصح	١١١ ، ١١٠
الحلاج لم يكن معظما عند العلماء العالمين بحاله	١١١
تلبيسه ومخاريقه	١١٢ ، ١١١
مخاريق مشابهة لمخاريق الحلاج لبعض الشيوخ والطريقة	١١٢ - ١١٥
الشیطان يتمثل بصورة مشائخهم ومعبودهم فيقضى حوائجهم أو يدفع عدوهم	١١٥
حتى المؤلف تمثل الشيطان فى صورته ليعضل بعض أصحابه	١١٦ ، ١١٧
الشیاطین وان صدقت فى أشياء تكذبها أضعاف ذلك	
الذين يخبرون أنهم رأه لم يكذبوا	١١٧
التنزلات الشیطانية عليهم على حسب ما يفعلونه من مرادها	١١٧
لا بد من التفريق بين الأحوال الرحمانية والأحوال الشیطانية	١١٨ ، ١١٧
الدجال الكبير وقتنته وعلاماته الثلاث	١١٨
الدجاجة كثيرون منهم من يدعى النبوة ومنهم من لا يدعيها لكنه يكذب	١١٩
الله أعلم هل تاب الحلاج قبل الموت أولا	١١٩
سئل عن « المعز معد بن تميم » الذى بنى القاهرة هل كان شريفا	١٢٠ - ١٤٤
فاطميا وهو وأولاده معصومين وأنهم أصحاب العلم الباطن وهل هم بفاة	
القول بعصمتهم من الذنوب والخطأ باطل من وجوه ٠٠٠٠٠	١٢٠ - ١٢٨
قول الرافضة بعصمة « الاثنى عشر » من أفسد الأقوال ، دلائل ذلك	١٢٠ ، ١٢٨
كل من سوى الرسول يؤخذ من قوله ويترك	١٢٠ ، ١٢١
« مرتبة الرسول » اتباعه فى كل ما قال من غير مطالبة بالدليل وثواب من أطاعه وعقاب من عصاه	١٢١ - ١٢٣
انتفاء العصمة حتى عن الخلفاء الراشدين مع أنهم أعلم الأمة وأعظمها اتباعا	١٢٣ ، ١٣٤ - ١٣٦

حكم من قذف أم النبي	١٢٣
« كتاب اختلاف على وابن مسعود » وسبب تأليفه	١٢٤
مخالفة أهل البيت بعضهم لبعض في العلم والفتيا دليل عدم العصمة	١٢٥ ، ١٢٦
تفضيل دولة بنى أمية وبنى العباس وخلفائهما على دولة العبيديين وخلفائهم	١٢٧
١٣١ ، ١٣٢ ، ١٢٧ حكم من شهد لهم بصحة الايمان والنسب	
ليس كل من أظهر الاسلام يكون مؤمنا في الباطن	١٢٨
١٢٨ - ١٣٠ شهادة علماء الأمة وأئمتها وجماهيرها عليهم بالنفاق والزندقة	
وان مذاهبهم شر من مذاهب اليهود والنصارى ومن مذاهب الغالية	
١٢٧ - ١٣١ طعن جمهور الأمة في نسب العبيديين وأنه لا يتصل بالفاطيين	
وانما بالمجوس أو اليهود	
١٢٨ - ١٣٢ ما قاله المؤرخون في نسبهم	
١٣٠ - ١٣٢ استنتاج المؤلف بطلان نسبهم	
١٣٠ صحة الدين والنسب مع الشهرة لا يخفى	
١٣١ ، ١٣٦ - ١٣٧ ، ١٤٢ ١٤٣ بنو عبيد من القرامطة الباطنية ، ومذاهبهم	
مركبة من مذاهب المجوس والفلاسفة والرافضة	
١٣٢ فصل وأما قول القائل انهم أصحاب العلم الباطن فهو أعظم دليل	
انهم زنادقة	
١٣٢ علم الباطن الذى ادعوه كفر باجماع أهل الملل بل والمشركين	
١٣٢ ، ١٣٣ مذهبهم في الأوامر والنواهي الشرعية وتأويلاتهم الباطلة لها	
١٣٣ ، ١٣٤ مذهبهم في الأخبار عمن البعث والنوаб والعقاب وأسماء الله وصفاته	
١٣٣ الاسماعيلة	
١٣٣ أخبارهم التى يتبعونها هي فلسفة المشائين ومحاولة الجمع بينها وبين ما جاءت الرسل	
١٣٣ - ١٣٥ « رسائل اخوان الصفا » ما فيها مخالف للملل الثلاث وان	
اشتمل على علوم رياضية وطبيعية وبعض منطقية والهيّة وعلوم	
الأخلاق والسياسة والمنزل	



نسبة هذه الرسائل الى جعفر الصادق كنب	١٢٤ . ١٣٥
مضمون علم الباطن الذين ادعوه ، القابهم وترتيبهم	١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤١
انتسابهم الى محمد بن اسماعيل بن جعفر ويدعون أنه هو السابع	١٣٦
بناء القاهرة والأزهر	١٣٥ ، ١٣٦
مبشرين قاتل وابى على بن الهيثم واتباع المتفلسفة لهما	١٣٥
ابن سينا وأهل بيته	١٣٥
سيرة الحاكم ومولاه هشتكين ومن أضل	١٣٥
وصاياهم فى الدعوة الى الحادهم العظيم وقدحهم فى الصحابة والأنبياء	١٣٦ ، ١٣٧
« الناموس الأكبر والبلاغ الأعظم »	١٣٦ ، ١٣٧
التشيع باب الزندقة	١٣٦
ما جرّوه على المسلمين فى الشام والعراق ومصر والمغرب من حروب وويلات طردهم من تلك البلدان على يد السلالة وصلح الدين	١٣٦ - ١٣٨
طرد الافرنج من الشام ومصر على يد نور الدين وصلح الدين	١٣٨
سر تعظيمهم لحمد وموسى وادعائهم أنهما أظهرهما للعامة خلاف ما يعرفه الخاصة	١٣٦ ، ١٣٧
مذهبهم فى المحرمات من الفوحش والمنكرات وأخذ أموال الناس	١٣٧
مذهبهم فى اثبات واجب الوجود واستهانتهم باسم الله واسم رسوله	١٣٧
الاسماعيلية الذين كانوا بخراسان من العبيدين	١٣٧
ابن الصباح ومناظرة الفزائى لأصحابه	١٣٧
البساسيرى	١٣٧ ، ١٣٨
المشهد الذى ينسب للحسين ليس فيه شئ منه بناء هؤلاء القرامطة	١٣٨
مدارسهم لا يدرس فيها علوم المسلمين بل مقالات الفلاسفة	١٣٨
بنائهم مراصد الكواكب لعبادتها واستنزال روحانياتها	١٣٨ ، ١٣٩
الحزب بن تميم بن معد أول من دخل القاهرة منهم	١٣٩
مصر فى عهد بنى عبيد نحو قرنين دار ردة ونفاق	١٣٩
الحزب بن باديس مسلم من ملوك المغرب	١٣٩

قرامطة العراق سلف هؤلاء ذهبوا الى المغرب ومنه الى مصر	١٣٩
كفر القرامطة اضعاف كفر مسلمية ونحوه	١٣٩
قبور القرامطة موجهة الى غير القبلة	١٣٦
الخيال اذا مغلت ذهبوا بها الى قبور الباطنية والاسماعيلية ونحوهم	١٣٩ ، ١٤٠
أو قبور اليهود والنصارى لأنهم يعذبون	
ه هذه أصوات يهود تعذب في قبورها ه	١٤٠
عداوة العبيدين للإسلام أعظم من عداوة التتار	١٤٠
كتمان القرامطة الباطنية لمقاتلتهم واستعمالهم التقية	١٤١
المشابهة بين القرامطة الباطنية وبين الفلاسفة المشائين	١٤٢ ، ١٤٣
المتفلسفة ومذاهبهم في أمور الايمان بالله واليوم الآخر وفي الشرائع أيضا	١٤٢ ، ١٤٣
ه ابن التومرت ه الملقب بالمهدى ومخاريقه ومذهبه في الصفات وغيرها	١٤٢
أئمة القرامطة الاسماعيلية أكفر من اليهود والنصارى بل ومن الاتحادية	١٤٣ ، ١٤٤
حكم أتباع هؤلاء من الشيعة والرافضة انجاهلين بحقيقة باطلهم ه وكذلك أتباع الاتحادية	١٤٤
ما يقول السادة في النصيرية القائلين باستحلال الخمر وتناسخ الأرواح وقدم العالم وانكار البعث والنشور والجنة والنار الخ ه	١٤٥ - ١٦٠
الجواب هؤلاء وسائر أصناف القرامطة أكفر من اليهود والنصارى ومن كثير من المشركين	١٤٩ ، ١٥٨ ، ١٥٩
ضرر هؤلاء على أمة محمد أعظم من ضرر الكفار المحاربين	١٤٩
تظاهروهم بالتشيع وموالاة أهل البيت	١٥٠ ، ١٥٢
حقيقة مذهبهم أنهم لا يؤمنون بنبي ولا كتاب ولا دين ولا خالق ولا دار ه مع تظاهروهم بأن للايمان والشرائع حقائق يعرفونها ه	١٥٠
نموذج من تأويلاتهم الباطلة ومن معاداتهم للإسلام وأهله	١٥٠ ، ١٥١
استيلاء انصارى على سواحل الشام وعلى القدس بمساندتهم	١٥١
طرد العبيدين من مصر والنصارى من السواحل على يد نور الدين	١٥١
وصلاح الدين	

الموضوع	صفحة
استيلاء التتار على بلاد الاسلام وقتل خليفة بغداد وغيره كان بمؤازرتهم	١٥١ ، ١٥٢
الألقاب التي يعرفون بها عند المسلمين : الملاحدة ، القرامطة ، الباطنية ، الاسماعيلية ، النصيرية ، الخرمية ، المحمرة	١٥٢
مذهبهم تارة يبنونه على مذاهب الفلاسفة ، وتارة على قول المجوس ويضمون الى ذلك الرفض ويحتجون اما بقول مكذوب أو محرف طريقتهم في نشر دعوتهم الملعونه « الدعوة الهادية »	١٥٣
مضمون « النبلاغ الأكبر والناموس الأعظم »	١٥٣
أصحاب « رسائل اخوان الصفا » من أئمتهم	١٥٣
زعمهم أن الرسل كانوا مثلهم طالبين للرياسة فمنهم من أحسن كموس ومحمد ...	١٥٣ ، ١٥٤
استهزأهم بالصلاة والزكاة والصوم والحج وتحليل ذوات المحارم والفوحش	١٥٤
هؤلاء لا تجوز مناعتهم	١٥٤
الجبن المعمول بأنفتحهم وانفحة المجوس والافرنج الذين لا يذكون حكم استعمال ملايسهم وأوانيهم وأواني المجوس	١٥٤ ، ١٥٥
لا يجوز دفنهم في مقابر المسلمين ولا يصلى على من مات منهم	١٥٥
استخدامهم في ثغور المسلمين أو حصونهم أو جندهم كاستخدام الذئاب لرعي الغنم	١٥٥ ، ١٥٦
حكم المخامر اذا وجد في عسكر المسلمين	١٥٦
يجب قطعهم من دواوين المقاتلة فورا	١٥٦
لا يستخدم في ثغور المسلمين الا المأمونين على دين الاسلام وعلى المسلمين وامامهم	١٥٦
اذا استخدموا وعملوا العمل المشروط عليهم فلهم قيمة عملهم	١٥٦ ، ١٥٧
اذا أظهر هؤلاء التوبة ففي قبولها منهم نزاع	١٥٧
على القول بقبولها فيعمل بهم ما عمله أبو بكر المرتدين لما نابوا	١٥٧ - ١٥٩
تخير الصديق للمرتدين وشروطه عليهم	١٥٧ - ١٥٩
من قتله المرتدون المحاربون لا يضمن	١٥٨

الوضوع	صفحة
جهد هؤلاء من أكبر الواجبات وقبل جهد أهل الكتاب	١٥٨ ، ١٥٩
لا يحل لأحد أن يكتم ما يعرفه من أخبارهم ولا أن يعاونهم على بقائهم في الجند	١٥٩
يثاب المعاون على كف شرهم وهدايتهم بحسب الامكان	١٥٩
فضل الجهاد والأمر بالمعروف والنهي ..	١٦٠
سئل عن « الدرزية » و « النصرية » ما حكمهم	١٦١
كفر الطائفتين وردتهم ، وحقيقة مذهبهم	١٦١
« النصرية » أتباع محمد بن نصير وكان من الفلاة	١٦١
« الدرزية » أتباع هشتكين الدرزي من موالى الحكم وهم مسن	١٦١ ، ١٦٢
الاسماعيلية	
الاسماعيلية	١٦٢
وقال ردا على نبذ لطوائف من الدروز	١٦٢
اتفاق المسلمين على تكفيرهم ، تحريم استخدامهم للحراسة والنوم في بيوتهم	١٦٢
سئل عن هؤلاء « القلندرية » الذين يخلقون ذقونهم ما هم ومن أي الطوائف وهل أطعم النبي شيخهم « قلندر » عنيا وكلمه بالعجمية حكمهم وأصلهم	١٦٣ - ١٦٦
« الملامية » و « الملاميات »	١٦٣
كل من خرج عن الهدى ودين الحق فهو كافر ان اظهره ومنافقون ان اخفوه	١٦٤
سبب ظهور مثل هؤلاء قلة العلم	١٦٤
في أوقات يثاب الشخص على ما معه من الايمان القليل ويفقر لمن لم تتم الحجة عليه مالا يفقر لمن قامت عليه	١٦٥
المقالة التي هي كفر يقال هي كفر ولا يجب أن يحكم على كل شخص قالها بأنه كافر حتى تثبت في حقه شروط التكفير وتنتفى موانعه	١٦٥ ، ١٦٦
سئل عن معتقد أن الكواكب لها تأثير في الوجود ؟ أو يقول ان له نجما يسعد بسعادته ويحتج بآيات ويقول انها صنعة ادريس الخ	١٦٦ - ١٩١

الموضوع	صفحة
النجوم من آيات الله الدالة عليه المسبحة له	١٦٦
سجودها لله ليس هو مجرد ما فيها من الدلالة على ربوبيته	١٦٧
( ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض إلى وكثير حق عليه العذاب )	١٦٦
من منافع الشمس الظاهرة الحر والبرد والليل والنهار ونضاج الثمار وخلق الحيوان والنبات والمعادن والترطيب والتبييض	١٦٧
( والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ) ( لنحيي به بلدة ميتا )	١٦٧
منافع النار والماء	١٦٧
جعل الله حياة بعض المخلوقات بواسطة بعض	١٦٧
قول بعض المتكلمين انه يخلق المخلوقات عند وجود الأسباب	١٦٨ ، ١٦٧
لا بالأسباب خطأ ، ومن زعم انها مستقلة بالفعل فهو مشرك	
منافع النجوم الثلاث ، النجوم التي ترحم بها الشياطين نوع آخر غير النجوم الثابتة في السماء التي يهتدى بها وحقيقتها مخالفة لتلك	١٦٨
ليس للموت والحياة أثر في الكسوف	١٦٦٩ ، ١٧٤ - ١٧٧
تخويف العباد بالكسوف لأنه قد يكون سببا لعذاب ينزل لذلك أمر بالمعادات التي تدفع العذاب	١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٥ - ١٧٧
التخويف بالرياح الشديدة والزلازل والجذب والأمطار المتواترة التي قد تكون عذابا	١٦٩
إذا أراد بقوله : أن النجوم لها تأثير ما قد علم بالحس وغيره من منافعها ونحو ذلك فهو حق	١٦٩
ما كان يخشاه الرسول من هبوب الرياح	١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٦
ليس العبد مأمورا بأن يتكلف معرفة ما يخفى من أسباب الخير والشر الكونية	١٧٠
ذم متعاطي السحر لجلب منافع الدنيا فقال ( واتبعوا ما تتلوا ) الآيات	١٧٠ ، ١٧١

الوضوع	صفحة
التنجيم من السحر وهو نوعان علمى وعملى - الثانى وحكمه	١٧١
١٧٢ ، ١٧٣ ما يدعون من تقدم المعرفة بالحوادث وأن ذلك ينفع فجهلهم وكذبهم ومضرة ذلك أضعاف ما فيه من الصدق والمنفعة	
كثرة كذب الكهان والنهى عن اتيانهم	١٧٢
١٧٢ ، ١٧٣ مناظرة المؤلف للنجمين بدمشق ، اعترافهم بأنهم يكذبون مع الواحدة مائة	
١٧٢ ، ١٧٣ مبنى علمهم أن الحركات العلوية هى السبب فى الحوادث والعلم بالسبب يوجب العلم بالسبب ، نقد هذا التفرع	
من أدلة فساد هذه الصناعة وتحريمها	١٧٣
« من أتى عرافا فسأله عن شيء » ٠٠٠	١٧٣
لا ينكر أن يكون شيء من حركات الكواكب وغيرها سببا لبعض الحوادث	١٧٤
١٧٤ ، ١٧٥ « لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته » نفى لليلة الفاعلة	
١٧٤ موت بعض الناس قد يقتضى حدوث أمر فى السموات كاهتزاز العرش لموت سعد	
١٧٥ ما أخبره الرسول من انتخوف لا ينافى أن نلكسوف وقتا محددا	
١٧٥ يمكن معرفة ما مضى من الكسوف وما يستقبل بالحساب	
١٧٥ ليس خبر المنجم عن الكسوف المستقبل كخبره عن الحوادث الأخرى	
١٧٥ العلم بالكسوف قبل وقوعه ونحو ذلك قليل المنفعة	
١٧٦ تعذيب الله بالرياح لقوم عاد كانت فى الوقت المناسب وهو آخر الشتاء وكذلك الأوقات التى ينزل فيها الرحمة	
١٧٦ طعن أبى حامد ونحوه فى حديث « انهما لا يكسفان لموت أحد ولا لحياته ولكن الله اذا تجلى لشيء من خلقه خشع له » والرد عليهم مع توضيح معنى الحديث	
١٧٧ احتجاج النجمين بقوله : ( فالمدبرات أمرا ) ( فلا أقسم بمواقع النجوم ) باطل	
١٧٧ ، ١٧٨ فساد اعتقاد الطرقية بأن نجما هو المتولى لسعده ونحوه وما بنى عليه هذا الاعتقاد وما أخذوه عنه من الصابئة	

الوضوح	صفحة
ان اعتقد أنه هو المدير له أو ضم الى ذلك دعاه فهو كافر	١٧٧
تأثر المولود بحال أبويه وبلده	١٧٨
منجموا الصابئة وأخذهم طالع المولود	١٧٨
اختيارهم الطالع لما يفعلونه كالسفر	١٧٨
قول المنجم لعل لما أراد قتال الخوارج لا تسافر والقمر في العقرب	١٧٨ ، ١٧٩
وتكذيب على له	
« لا تسافر والقمر في العقرب » كذب	١٧٩
١٧٨ - ١٧٩ وأما قول القائل انه صنعة أدريس فجوابه من وجوه (١) أنه قول بلا علم (٢) ان كان مأخوذا عنه فهو معجزة له وهم يحتجون بالتجربة (٣) ان فيه من الكذب أضعاف ما أخذ عنه	
أهل الكتاب حرفوا وبدلوا وكتبوا	١٨٠ ، ١٨١
النجوم نوعان (١) صحيح (٢) باطل لا تجوز اضافته الى الانبياء	١٨١ ، ١٨٢
( واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان ) الآية .	١٨٢
الفارابي ووصفه لأوضاع المنجمين	١٨٢
ما يوجد في كلام الفلاسفة المشائين من الباطل	١٨٢
كذب على جعفر الصادق «أحكام الحركات السفلية» و « الجدول »	١٨٢
و « الجفر » و « البطاقة » و « الهفت » و « رسائل اخوان الصفا »	
وأصحابه يريثون من هذه الافتراءات	
عبد الله بن معاوية	١٨٣
ما يذكره أبو عبد الرحمن السلمي عن جعفر أكثره كذب وكذلك	١٨٤
ما تضيفه اليه الرافضة	
أول من أبتدع الرفض « عبد الله بن سبأ » لقصد افساد دين المسلمين فلم ينجح الا في التحريش بينهم	١٨٤
البدع الشيعية الثلاث لما حث في خلافة علي أنكرها . .	١٨٤
القرامطة والباطنية والخرمية والمزدكية والاسماعيلية والنصيرية	١٨٥
اضافت مذهبها الى على كذبا ونفاقا فراج ذلك على طوائف منتسبة الى الله	
ابن سينا ، وما بين هذه الطوائف وبين الرافضة من الاتفاق	١٨٦

الـمـوضـوع	صـفـحـة
دعوى المدعى أن نجم النبی كان بالعقرب والمربخ وأمه بالزهرة	١٨٧
ونجم النصرى بالمشتري وان المشتري يقتضى العلم والدين	
والزهرة تقتضى اللهو واللعب	
النصارى أعظم الملل ضلالة وجهلا وأكثرهم اشتغالا باللاهسى	١٨٧ ، ١٨٩
وتعبدا بها بعكس المسلمين	
اتفاق الفلاسفة والعقلاء على أنه ما قرع العالم ناموس أعظم من	١٨٧
الناموس الذى جاء به محمد وأن أمة محمد أكمل علما ودينا وعملا	
سبب بقاء فلاسفة اليهود والنصارى على دينهم مع هذه الشهادة	١٨٨
ليست الملل شبيهة بالمذاهب الاسلامية ، بل لا يقبل من أحد	١٨٨ ، ١٨٩
سوى الحنيفية	
من دلائل كذب أحكام المنجمين ما ذكروه فى مدة بقاء هذه الأمة	١٨٩ ، ١٩٠
يعقوب بن اسحق الكندى	١٨٩
يجب انكار هذه الأمور من التنجيم على كل قادر	١٩٠
لا ينفك الباطل الا بشوب من الحق	١٩٠
أهل الكتاب لبسوا الحق اليسير بالباطل الكثير ودعوا اليه فأضلوا	١٩٠
خلقا كثيرا ، كثير ممن يناظرهم لا يحسن التمييز بين الحق والباطل	
سئل ما يقول السادة فى هؤلاء المنجمين الذين يجلسون على	١٩١ - ١٩٦
الطرق ويجلس عندهم النساء والفاسق ويزعمون أنهم يخبرون	
عن الأمور الغيبية ويكتبون للناس الأوفاق الخ .	
لا يحل شيء من ذلك	١٩٢
« صناعة التنجيم » التى هى الأحكام والتأثير محرمة .. دلائل ذلك	١٩٢
« ان العیافة والطرق والطيرة من الجبت »	١٩٢ ، ١٩٣
« من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر .. »	١٩٣
« من أتى عرافا فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين يوما »	١٩٣
« ان قوما يأتون الكهان قال فلا تأتوهم »	١٩٣ ، ١٩٤
« وحلوان الكاهن خبيث »	١٩٤
أخذ الأجرة والهبة والكرامة على النجامة حرام على الآخذ والدافع	١٩٥
يحرم على الملاك والنظار والوكلاء اكراء الحوانيت من هؤلاء	١٦٥



الموضوع	صفحة
يجب على ولي الأمر وكل قادر منعهم من هذه الصناعة ومن الجلوس في الطرقات أو الحوانيت ودخولهم على الناس	١٩٥
لم تصيد عامة الأوثان الا بسبب المتجمين	١٩٥
اثم من اعانهم على باطلهم	١٩٥ ، ١٩٦
ما يدفع الله عن أهل العبادات والدعوات بها	١٩٦
سئل عن « صناعة التنجيم » والاستدلال بها على الحوادث ؟ وأخذ الأجرة ؟ وهل يجب منعهم من الجلوس في الدكاكين ؟	١٩٧
سئل عن قال لشريف يا كلب بن كلب فقبل له انه شريف فقال لعنه الله ولعن من شرفه هل يقتل ؟	١٩٧
لا تقبل شهادة العدو على عدوه ولو كان عدلا	١٩٨
يستفسر عن قوله من شرفه ، لا يجب قتل مسلم بسبب أحد من الأشراف	١٩٨
من اعتدى على شريف أو غيره عوقب على عدوانه وان كان شريفا	١٩٨
سئل عن رجل أراد أن يشتكي على شخص فشفع فيه جماعة فقال لو جئني محمد بن عبد الله ما قبلت	١٩٩
يقتل ولو تاب بعد رفعه الى الامام	١٩٩
سئل عن رجل لمن اليهود ودينه وسب التوراة فهل يجوز	٢٠٠
سئل عن رجل يفضل اليهود والنصارى على الرافضة	٢٠١
اليهود والنصارى كفار بالضرورة	٢٠١
المتدع ان كان يحسب أنه موافق للرسول لم يكفر ولو قدر كفره فليس مثل كفرهم	٢٠١
سئل عن رجل قال من قال لا اله الا الله دخل الجنة وقال آخر اذا سلك الطريق الحميدة واتبع الشرع	٢٠١ - ٢٠٣
من اعتقد أنه بمجرد قولها يدخل الجنة ولا يدخل النار فهو ضال ، المنافقون يتلفظون بها وهم في الدرك الأسفل	٢٠٢
اذا قالها مخلصا صادقا ومات لم يخلد فيها ولو كان فاسقا	٢٠٣
سئل عن رجل حبس خصما له على دين فشهد عليه بأنه تكلم بما يقتضى كفره فأنكر ثم لقن بأن يعترف ليترتب عليه الحكم باسلامه وبقاء ماله عليه ثم أسلم ونطق بالشهادتين وتاب فحكم له فهل الحكم صحيح وان لم يحضر خصم من بيت المال الخ .	٢٠٤ - ٢٠٧
لا يفتقر اسلامه الى حضور خصم من بيت المال	٢٠٥

- ٢٠٥ اذا أسلم المرتد عصم دمه وماله وان لم يحكم بذلك حاكم
- ٢٠٥ - ٢٠٧ لا كلام لولى بيت المال فى مال من أسلم بعد رده ولو كان الكفر سببا
- ٢٠٥ من شهد عليه بينة بالردة فأنكر وتشهد حكم باسلامه ولا يحتاج الى أن يقر بما شهد به عليه
- ٢٠٦ مال الزنديق لو رثته المسلمين

## كتاب الاطعمة

- ٢٠٨ سئل عن أكل لحوم الخيل هل هى حلال
- ٢٠٨ سئل عن بقل تولد من حمار وحشى وفرس هل يؤكل أم لا
- ٢٠٨ اذا تولد بين أتان وحصان
- ٢٠٨ « البغل » و « السمح » و « الاسبار »
- ٢٠٩ سئل عن نجعة ولدت خروفا نصفه كلب ونصفه خروف وهو نصفين بالطول هل يحل أكله أو تحل ناحية الخروف
- ٢٠٩ سئل عن عنزة ولدت عناقا فأرضعت امرأته العناق فهل يجوز أكل لحمها أو شرب لبنها
- ٢١٠ سئل هل يجوز شرب « الاقسما » اذا كانت من زبيب أو من خليطين
- ٢١٠ اذا بقى أكثر من ثلاث أو وضع فيه ما يحضضه
- ٢١٠ ، ٢١١ سئل عن رجل نزل عند قوم ولم يكن معه ما يأكل هو ولا دابته وامتنع القوم أن يبيعوه أو يضيّفوه هل له أن يأخذ ما يكفيه بغير اختيارهم ويعطيهم ثمن المثل

## باب الذبابة

- ٢١٢ - ٢٣٣ سئل عن جماعة اشتد نكيرهم على من أكل ذبيحة يهودى أو نصرانى مطلقا ولا يدري ما حالهم هل دخلوا فى دينهم قبل نسخه وتحريقه الخ .

- ٢١٢ ، ٢١٣ ليس لأحد أن ينكر ذلك ولا يحرم ذبحهم للمسلمين .
- ٢١٢ ، ٢١٣ مسائل الاجتهاد لا يسوغ الإنكار فيها الإبيان الحجة
- ٢١٣ تحريم ذبائح أهل الكتاب مطلقا ونكاح نسائهم هو قول بعض الرافضة
- ٢١٢ - ٢١٦ ان قيل قوله : ( والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ) معارض بقوله : ( ولا تنكحوا المشركات ) بقوله : ( ولا تمسكوا بعصم الكوافر ) فالجواب من وجوه
- ٢١٣ ، ٢١٤ الشرك المطلق في القرآن لا يدخل فيه أهل الكتاب وإنما يدخلون في المقيد . سبب ذلك
- ٢١٥ الخاص المتأخر يقضى على العام المتقدم . وهل ذلك تفسير له ، أو نسخ ؟
- ٢١٥ ، ٢١٦ التحريم المبتدأ لا يكون مستخا لاستصحاب حكم الفعل
- ٢١٧ ، ٢١٨ ان قيل قوله ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ) محمول على الفواكه والحبوب قيل هذا خطأ من وجوه
- ٢١٨ جواز أكل جيش المسلمين من طعام أهل الحرب قبل القسمة
- ٢١٨ « أجاب ( ص ) دعوة يهودى الى خبز شعير وإهالة سنخة »
- ٢١٩ - ٢٢٣ ( فصل ) المأخذ الثانى لمن أنكر حل ذبائحهم هو كون هؤلاء الموجودين لا يعلم أنهم من ذرية من دخل فى دينهم قبل النسخ والتبديل
- ٢١٩ ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم - والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم )
- ٢١٩ - ٢٢٣ نزاع على وابن عباس ومن بعدهما فى ذبائح بنى تفلج والراجع فيها الحل
- ٢٢٠ ، ٢٢١ سائر اليهود والنصارى ليس فى ذبائحهم نزاع عن الصحابة والسلف ولا عن أحمد وإن جعل بعض أصحابه فيهم روايتين
- ٢٢١ ، ٢٢٢ الخلاف بين بعض أصحاب الأئمة الأربعة فيما إذا كان أحد أبويه مجوسيا أو وثنيا أو كلاهما :
- ٢٢٢ ، ٢٢٤ مسألة الإقرار بالجزية وتناقض من قال يقربها من دخل فى دينهم بعد النسخ والتبديل مع قوله بتحريم نكاح نصارى العرب مطلقا الخ .

- أخذ الجزية ٢٢٤
- ٢٢٣ ، ٢٢٤ من كره ذبائح بنى تغلب تنازعوا في مأخذ على وفرعوا عليه أن الاعتبار بالنسب لا بنفس الشخص
- ٢٢٤ - ٢٢٣ كل من تدين بدين أهل الكتاب فحكمه حكمهم سواء دخل في دينهم قبل النسخ والتبديل أو بعده وسواء كان أبوه أو جده دخل في دينهم أو لم يدخل ٠٠ في الذبح وأخذ الجزية لوجوه (٩)
- ٢٢٦ يهود المدينة ونصارى نجران كثير منهم عرب
- ٢٢٧ المراد بالكتاب الكتاب الذي بأيديهم
- ٢٢٨ أهل الكتاب مخلصون في النار كما يخلص سائر أنواع الكفار
- ٢٢٨ ، ٢٢٩ من كان آباؤه على الاسلام فارتد أعظم جرما من غيره
- ٢٢٨ توبيخ الله لليهود على تكذيبهم بمحمد أعظم من توبيخه غيرهم من أهل الكتاب لما في كفرهم من الاستكبار ٠٠٠٠٠٠
- ٢٣٠ تعليق الشرف في الدين بمجرد النسب من أحكام الجاهلية
- ٢٣١ علقت الشريعة بالنسب أحكاما منها الخلافة من قريش وذوي القربى لهم الخمس وتحريم الصدقة على آل محمد
- ٢٣١ « الناس معادن كعادن الذهب والفضة ٠٠٠ »
- ٢٣١ ذوا الأنساب الفاضلة أسائتهم أغلظ
- ٢٣٢ تضييف عمر الزكاة على بنى تغلب وجعل جزيتهم مخالفة لجزية غيرهم
- ٢٣٢ ، ٢٣٣ هذه المسألة من مسائل الاجتهاد لا يجوز لمقلد أن ينكر فيها على آخر الا بحجة
- ٢٣٣ وظيفة المقلد
- ٢٣٤ وقال رحمه الله وتجوز ذكاة الرجل والمرأة ولو كانت حائضا
- ٢٣٤ سئل عن الدابة كالجاموس وغيره في الماء فيذبح ويموت في الماء هل يؤكل
- ٢٣٥ سئل عن دابة ذبحت فخرج منها دم كثير ولم تحرك
- ٢٣٥ سئل عن المنخنقة وأخواتها اذا بلغت مبلغا لا تعيش بعده هل تعمل فيها الذكاة وفي المتردية في البشر والنهر اذا لم يقدر على تذكيتهما
- ٢٣٦ تذكية الصيد الممتنع

- ٢٣٦ - ٢٣٨ سئل عن الغنم والبقر ونحو ذلك اذا أصابه الموت وأتاه الانسان هل يذكي شيئا منه وهو متيقن حياته حين ذبحه مع أنه لم يتحرك منه شيء وهل الدم الأحمر الرقيق الجارى عند الذبح يدل على الحياة (الا ماذكيتم) ٢٣٦
- ٢٣٦ ، ٢٣٧ النزاع فيما يذكي من هذه الخمسة ، الحياة المستقرة ، لاتعتبر حركة المذبوح
- ٢٣٧ « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا »
- ٢٢٧ حكمة تحريم الميتة ، ما فيه حياة فهو حي وان يتيقن أنه يموت بعد ساعة
- ٢٣٩ ، ٢٤٠ وقال فصل التسمية على الذبيحة مشروعة
- ٢٣٩ الخلاف في الاستحباب والوجوب مطلقا أو مع الذكر
- ٢٣٩ ( واذكروا اسم الله عليه ) ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه )
- ٢٤٠ اذا وجد لحما ذبحه غيره جاز الأكل منه
- ٢٤٠ « ان ناسا حديثي عهد بالاسلام يأتوننا باللحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه ... »
- ٢٤٠ سئل عن الذبيحة التي يتيقن أنه ما سمى عليها هل يجوز أكلها
- ٢٤٠ اذا لم يعلم الانسان هل سمى الذابح أو لم يسم أكل

## باب الأيمان والنذور

- ٢٤١ - ٢٠٧ قال رحمه الله « قاعدة في الأيمان والنذور »
- ٢٤١ ، ٢٤٢ آيات في الموضوع وفيها قواعد تحتاج الى مقدمات
- ٢٤٢ - ٢٤٤ « المقدمة الأولى » أن اليمين تشتمل على جملتين ...
- ٢٤٢ الأيمان التي يحلف بها المسلمون مما قد يترتب عليها حكم (٦) أنواع ...
- ٢٤٣ الحلف بالمخلوقات محرم لا يوجب حنثا ولا كفارة
- ٢٤٣ اذا قال أيمان المسلمين تلزمني ان فعلت كذا فما يلزمه
- ٢٤٣ ، ٢٤٤ أيمان البيعة وأول من أحدثها
- ٢٤٤ طريقتان لمبايعة الخلفاء

٢٤٤ - ٢٤٦	المقدمة الثانية ، هذه الأيمان يحلف بها تارة بصيغة القسم وتارة بصيغة الجزاء
١٤٤	ما يذكره الفقهاء في « باب تعليق الطلاق بالشروط » و « باب جامع الأيمان » وما بين البابين من الاتفاق
٢٤٥	المقدم في صيغة القسم مؤخر في صيغة الجزاء الخ
٢٤٦	صيغة الجزاء جملة فعلية في الأصل
٢٤٦	صيغة القسم تكون فعلية وتكون اسمية
٢٤٦ - ٢٥٠	المقدمة الثالثة « أن صيغة التعليق تنقسم الى (٦) أنواع
٢٤٦ ، ٢٤٧	(١) أن لا يكون مقصود الملق الا أخذ العوض فقط مثل
٢٢٧	(٢) أن يكون التعليق توقيتا محضا
٢٤٨	(٣) أن يكون مقصوده وجودهما (٤) أن يكون مقصوده عدم الشرط لكنه اذا وجد لم يكره الجزاء
٢٤٨	(٥) أن يكون مقصوده عدم الجزاء (٦) أن يكون مقصوده عدم الشرط والجزاء
٢٤٩	نذر التبرير وما يشبهه من الخلع والكتابة
٢٥٠	نذر اللجاج والغضب
٢٥٠	« القاعدة الأولى »
٢٥٠	حكم الحلف بالله اذا حنث ، الحنث
٢٥٠ - ٢٥٢	( قد فرض الله تحلة أيمانكم ) ( فكفارته اطعام ١٠٠ ) ( بما عقدتم الأيمان )
٢٥٢	الرخصة في كفارة الظهار والايلاء ، والتكفير قبل الحنث
٢٥٣	مالا يجوز الوفاء به وما يجوز وما تشرع فيه الكفارة وما تجب
٢٥٣ - ٢٥٨	( فصل ) « نذر اللجاج والغضب » تجزى فيه الكفارة ، وهل هو مخير بين الوفاء وبين الكفارة أو تجب عينا
٢٥٦ ، ٢٥٥	قصة ليلي بنت المجاهد ونذرهما وقضايا عن السلف في نحو ذلك
٢٥٨	( فصل ) في « الحلف بالطلاق والعناق في اللجاج والغضب »
	الخلاف في وقوعها أو اجزاء الكفارة أو لا يوجب شيئا
٢٦٠	مذهب الشافعي في المسألة

الموضوع	صفحة
عذر أحمد في القول بوقوع العتق ماذكر عن بعض الصحابة	٢٦١
تفريق اصحاب أبى حنيفة بين العتق والصدقة بالمال	٢٦٢
قصة خلع المهدي لعيسى مع اعتذار عيسى بأن عليه إيماننا	٢٦٣
مذهب أبى ثور في العتق وتوقفه في الطلاق	٢٦٤ ، ٢٦٣
الطلاق يقاس على العتق في الكفارة ، الصحابة ليس لهم كلام في الحلف بالطلاق	٢٦٤
هل يعتبر أهل الظاهر هذا يمينا	٢٦٥
التسوية بين الحلف بالطلاق والحلف بالنفر	٢٦٥
« البويطى »	٢٦٦
تسمية الفقهاء الطلاق المعلق بسبب طلاقا بصفة	٢٦٦
تسمية نعاة الكوفة لحروف الجر « حروف الصفات »	٢٦٧
الأدلة على أن الحلف بالطلاق تجزى فيه الكفارة : الكتاب ، السنة ، والأثر ، والاعتبار	٢٦٧
٢٦٨ - ٢٧١ دلالة الكتاب (١) ( يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك - قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم )	٢٦٨
ما في القول بوقوع الطلاق المحلوف به من الضرر في الدين والدنيا	٢٦٨
٢٦٩ ، ٢٧٥ (٢) ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم - ذلك كفارة إيمانكم ) لا يؤخذكم الله باللغو في إيمانكم - فكفارته ٠٠ ،	٢٦٩ ، ٢٧٥
٢٧١ - ٢٧٣ ان قيل المراد في الآية اليمين بالله فقط فلا يدخل الحلف بالطلاق ونحوه	٢٧١ - ٢٧٣
الحلف بصفات الله كالحلف به	٢٧٣
٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ اليمين القموس	٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦
٢٧٤ ، ٢٧٥ اذا قال هو يهودى أو نصرانى ان لم يفعل فهو يمين	٢٧٤ ، ٢٧٥
٢٧٧ (٣) ( ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم ) الآية	٢٧٧
٢٧٨ ومن السنة (١) « لأن يلج أحدكم بيمينه في أهله أثم له عند الله أن يؤدي الكفارة » « اللجاج » « نذر اللجاج والغضب »	٢٧٨

- ٢٧٨ ، ٢٧٩ (٢) « اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فات الذي هو خير وكفر .. »
- ٢٧٩ ، ٢٨٠ (٣) « انى والله ان شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها .. »
- ٢٨٠ ، ٢٨١ (٤) « لا يمين عليك ولا نذر فى معصية الرب ولا فى قطعة رحم ولا فيما تملك »
- ٢٨١ - ٢٨٤ الأثر : ما روى عن عمر لما سئل عن رجل قال لأخيه ان عسدت تسألنى القسمة فكل مالى فى رتاج الكعبة
- ٢٨٢ ، ٢٨٣ عامة الفقهاء أدخلوا الحلف بالنذر والطلاق والعتاق فى حديث الاستثناء فعليهم أن يدخلوها فى حديث التكفير
- ٢٨٣ ، ٢٨٤ انقسام الأمة فى دخول الطلاق والعتاق فى حديث الاستثناء على ثلاثة أقوال
- ٢٧٤ - ٢٨٨ توجيه قول أحمد : الثنيا فى الطلاق والعتاق لا أقول به . وقوله الطلاق والعتاق ليسا من الأيمان ولا يكفران
- ٢٨٨ بعض أصحاب أحمد صحح الاستثناء فى الحلف بهما دون الكفارة
- ٢٨٨ ، ٢٨٩ طريقة الفقهاء فى تخريج اللوازم على قول امام وقياسه وما يسمى مذهبا له وما لا يسمى
- ٢٨٩ الحائف بالطلاق والعتاق لا يقصد ايقاعهما وانما قصد الحض أو المنع كالمكره
- ٢٩٠ اليمين بالطلاق بدعة محدثة فى الأمة
- ٢٩٠ القول بوقوع الطلاق المحلوف به من الآصار والاغلال التى رفعت عن هذه الأمة
- ٢٩٠ خمسة من الحيل الباطلة والمفاسد نشأت عن الحلف بالطلاق والقول بوقوعه
- ٢٩١ (١) الاحتيال على اخراج اليمين عن مفهومها (٢) الاحتيال بالخلع واعادة النكاح
- ٢٩٢ (٣) الاحتيال بالبحث عن فساد النكاح
- ٢٩٣ ، ٢٩٤ (٤) الاحتيال بمنع وقوع الطلاق
- ٢٩٣ ، ٢٩٤ الحيلة السريجية ، وبيان فسادهما



- ٢٩٥ (٥) الاحتيال لاعادة النكاح بنكاح المحلل
- ٢٩٥ - ٣٠٠ مفاصد آخر في الدين والدنيا تتمثل في القول بوقوع الطلاق المحلوف به من ترك بر وطلاق مع استقامة الحال واضرار آخر
- ٢٩٨ فتوى أحمد لما سئل عن حلف بالطلاق وحرم ليطآن امرأته وهي حائض فقال يطلقها
- ٢٩٦ ، ٢٩٨ حكم استخراج بعض المفتين لتلك الحيل وانكار العلماء لها .
- ٣٠٠ ان قيل الحالف بالطلاق هو الذي أوقع نفسه فجوابه
- ٣٠٠ (١) ليس في الشريعة ذنب ليس منه مخرج بالتوبة الا بضرر عظيم
- ٣٠٠ ، ٣٠١ الفرق بين الحالف بالطلاق والمنشئ له في الضرر
- ٣٠١ (٢) الشريعة جائت بتخفيف الأيمان
- ٣٠١ ، ٣٠٢ اعتبار الحلف بالطلاق بنذر اللجاج والغضب ولا فرق
- ٣٠٢ ، ٣٠٣ اذا قال هذا هدى وهذا صدقة هل يخرج عن ملكه
- ٣٠٤ ، ٣٠٥ هل تجب الكفارة على الفور اذا لم يطلقها الحالف أو اذا عزم على امساكها أو وجد دليل الرضا
- ٣٠٥ فصل موجب نذر اللجاج والغضب اما التكفير واما فعل المعلق وهو محير
- ٣٠٦ اذا اختار الطلاق فهل يقع من حين الاختيار أو من الحنث
- ٣٠٦ ، ٣٠٧ لو قال اخترت التفكير أو فعل المنذور هل يكفي أو لا بد من الفعل
- ٣٠٧ - ٣٢٤ وقال ( فصل ) جليل القدر في الاستثناء في الأيمان وغير ذلك
- ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٥ انقسام الأيمان الى ما فيه معنى الطلب والحبر والى خبر محض وطلب محض
- ٣٠٧ ، ٣٠٨ ما فيه الطلب المجرد لا يحسن الاستثناء فيه ولا كفارة
- ٣٠٨ ، ٣٠٩ القسم الطلبى المحض ، والقسم الخبرى المحض ، الحنث يكون لمخالفة الخبر
- ٣٠٨ ، ٣١٢ الاستثناء يرفع ما في اليمين من معنى الخبر المحض أو المشوب بخلاف الطلب المحض أو المشوب
- ٣٠٨ - ٣١٢ اذا قال لأفعلن كذا ان شاء الله فاما أن يكون غرضه تعليق الادارة أو تعليق الاخبار أو يكون جازما بإرادته وجازم بأنه سيكون .
- ما تجب فيه الكفارة منها

- ٣٠٩ ، ٣١٠ اذا قال لأصومن غدا ان شاء الله من رمضان
- ٣١٢ الاستثناء لا يرفع الانشاءات لا الطلاق ولا غيره
- ٣١٢ ، ٣١٣ الاستثناء في الايمان
- ٣١٢ ، ٣١٣ النسخ في الوعد والوعيد والخلف في ذلك
- ٣١٥ الانشاء اعم من الطلب وقد يقال الاذن يتضمن معنى الطلب كالالتزام
- ٣١٥ ، ٣١٩ ( فصل ) في « الاستثناء في الظهار »
- ٣١٥ اصل أحمد أن كلما شرعت فيه الكفارة شرع فيه اليمين ومالا فلا
- ٣١٥ - ٣١٧ أنت على حرام هل يصح فيه الاستثناء
- ٣١٨ هل يوجب الظهار والتحريم ترك العقد أو يوجب الامتناع من الوطء على وجه يكون حراما
- ٣١٩ - ٣٢٢ فصل فيما اذا حلف بالظهار أو بالحرام على حظ أو منع فحنث هل يقع الظهار أو عليه كفارة
- ٣٢٢ ، ٣٢٣ يخبر بين الوفاء بالتحريم وبين تكفير يمينه ، وهل الطلاق والمتاق كذلك
- ٣٢١ ( تحلة أيمانكم )
- ٣٢١ ، ٣٢٢ هدى المتمتع ليس جبرابا ، الأكل منه ، تفرقه في الحرم ، دم النسك وهل يجب تفريقه في الحرم
- ٣٢٤ وقال ( فصل ) في رجل حلف أنه من حين عقل لم يفعل الذنب ونوى من حين بلغ وكان قد فعله وله نحن عشر سنتين
- ٣٢٤ اليمين الغموس وهل فيها كفارة
- ٣٢٤ - ٣٢٦ اذا حلف بالنذر والظهار والحرام والطلاق والمتاق والكفر فحنث أو حلف بها يميناً غموساً
- ٣٢٧ سئل عن حلف بالمشي الى مكة هل يلزمه المشي أو الحج راكباً ويفدى أو تلزمه كفارة يمين
- ٣٢٨ - ٣٤٢ وقال رحمه الله ذكر الله اسم الايمان في أربعة مواضع ( ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم )
- ٣٢٩ ، ٣٣٠ ( لم تحرم ما أحل الله لك ) الآية
- ٣٣٠ ( كل الطعام ) الآية

الموضوع	صفحة
اليمين على الأشياء تارة تكون حضا والزما وتارة منعا وتحريما	٣٣٠
ذكر الله اليمين في مواضع من كتابه ، اليمين	٣٣١
فصل لفظ اليمين في كتاب الله وفي لفظ أصحاب رسول الله	٣٣٢
يتناول ما حلف عليه بالله بأي لفظ وبأي اسم من أسماء الله أو صفاته أو أحكامه	
٣٣٣ ، ٣٣٧ - ٣٤٢ أقوال الصحابة التي تبين معنى اليمين في كتاب الله وسنة رسوله وفي لفتهم	
٣٣٣ ، ٣٣٤ (١) قول الأنصاري أنّ عدت تسألني فما لي في رتاج الكعبة وقول عمر كفر عن يمينك	
٣٣٤ « لا يمين عليك ولا نذر في مصيبة الرب ٠٠ »	
٣٣٣ الفرق بين نذر التبرر ونذر اللجاج والغضب	
٣٣٥ الفرق بين صيغة النذر وصيغة اليمين ، نظر الرسول وأصحابه إلى معنى الصيغة ومقصود المتكلم	
٣٣٦ « من نذر أن يطيع الله فليطعه ٠٠ » « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ٠٠ »	
٣٣٧ ، ٣٣٨ (٢) فتاوى لأحمد	
٣٣٨ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ (٣) فتاوى لابن عباس (٤) قصة ليلى بنت العجماء ٠٠٠	
(٥) فتاوى عن ابن عمر والحسن وعطاء وجابر وطاؤوس وغيرهم	
٣٤٢ - ٣٤٥ وقال ذكر ابن عساكر عن حنبل أن أبا عبد الله يقول يقال كان عند مروان بن الحكم قضاء	
٣٤٣ - ٣٤٥ قضاء مروان بالكفارة في امرأة نذرت أن تنحر ابنها عند الكعبة في أمر أن فعلته وتوقف ابن عمر وقول ابن عباس انحرى مائة من الابل وفي رواية كبشا	
٣٤٣ - ٣٤٥ وجه استدلال ابن عباس بقصة عبد المطلب	
٣٤٤ قد يعرض لبعض أهل الورع وجوب الوفاء بالعهود والعقود مطلقا من غير اعتبار المقود عليه ثم يعرض لهم نهى فيبقون في حيرة	
٣٤٢ محمد بن الوليد الزبيدي ، سعيد بن أبي حمزة	
( يوفون بالنذر )	٣٤٥

الوضوع	صفحة
وقال ( فصل ) قد كتبت في قاعدة العهود والعقود وفي كتاب النذر أن ما وجب بالشرع اذا نذره العبد أو عاهد عليه اقتضى له وجوباً ثانياً	٣٤٥
ما يقتضيه العقد واجب واذا شرطه العاقدان تأكد	٣٤٦ ، ٣٤٧
سئل عن رجل أمر أجيره أن يرهن شيئاً عند شخص فعدم فحلف أن لم يأت به لم يستعمله معتقداً أنه لم يعدم تم تبين له عدمه فهل يحنث اذا استعمله	٣٤٧
سئل عن رجل حلف على ولده لا يدخل الدار حتى يعطيه الكساء الذي أخذه ثم تبين له أنه لم يأخذ شيئاً فهل يحنث اذا دخل	٣٤٨
اذا حلف ليشربن الماء الذي في هذا الاناء ولا ماء به	٣٤٨
سئل عن رجل حلفت عليه والدته أن لا يصالح زوجته وإن صالحها ما ترجع تكلمه فما يجب اذا صالحها	٣٤٨
كفارة اليمين	٣٤٨
وقال كفار اليمين هي المذكورة في سورة المائدة على التخيير في الثلاث	٣٤٩ - ٣٥٣
مقدار ما يطعم المساكين مقدر بالعرف على الصحيح	٣٤٩
أحمد لا يقدر طعام المرأة والولد والمملوك وأجرة المستأجر بطعامه وكسوته ولا الضيافة الواجبة والمشروطة على أهل النعمة والجزية والخراج والأطعمة الواجبة مطلقاً	٣٥٠
ماله حد في الشرع أو اللفة رجع فيه إليها والا الى العرف	٣٥١
ان كان يطعم أهله بأدم أطعم المساكين بأدم	٣٥١
ان كان يطعم أهله بأدم أطعم المساكين بأدم بالشتاء والصيف والغلاء والرخس ..	٣٥١
اذا جمع عشرة مساكين وعشاهم خبزاً وأدام	٣٥٢
حجة من أوجب تمليكهم الطعام والجواب عنها	٣٥٢ ، ٣٥٣
( انما الصدقات للفقراء ) الآية	٣٥٣
يجوز أن يعق من الزكاة ويشترى سلاحاً يعين به في سبيل الله	٣٥٣
وقال وأما النذر فهو نوعان	٣٥٤
اذا نذر معصية لم يجز الوفاء وهل عليه كفارة	٣٥٤

صفحة	الموضوع
٣٥٤	صرف الشمع والتفكة المنذورة للقبور على المساجد وصالحى الفقراء
٣٥٥	أصل عقد التذر مكره كما فى الحديث

## باب القضاء

٣٥٥ - ٣٥٦	قال أبو العباس المقصود من انقضاء وصول الحقوق الى أربابها وقطع المخاصمة
٣٥٥	الفصل بالصلح خير الأقسام الأربعة ، الحكم بالصلح خير من الحكم بالفصل المر
٣٥٦	إذا كان الحق فى يد صاحبه - كالوقف ونحوه - ويخاف ان لم يحفظ بانيبنيات أن يجحد أو ينسى شرطه سمعت الدعوى والشهادة ولو من غير خصم
٣٥٧ - ٣٨٨	وقال فصل فيما جعل الله للحاكم أن يحكم فيه وما جعل الحكم على الجميع لله ولرسوله
٣٥٧ - ٣٥٩	ما ليس للحكام الحكم فيه : النوضوء من مس النساء ، وخروج الدم ، والقيء ، ومس الذكر ، وانقيقة ، وما مست النار وبعض مسائل الفرائض والطلاق ...
٣٥٧	( أو مستم النساء )
٣٦٠	ما للحكام تنازع الورثة فى قسم ائتركة أو دعوى على أحد خصمين
٣٦٠	إذا حكم الحاكم باحد القوتين ثم يكن للخصم أن يقول لا أقبل. الا القول الآخر
٣٦٠ ، ٣٦١	على الحاكم أن يجتهد فى معرفة الراجع ولا يحكم الا بالعدل
٣٦١ - ٣٦٣	الله هو الحكم وانزل الكتب وأرسل الرسل ليحكم بينهم
٣٦٢	( وما اختلف الذين أوتوا الكتاب الا ... )
٣٦٣ ، ٣٨٣	الرسول مبلغ وعلى جميع الخلق أن يحكموا الرسول ويتبعوه
٣٦٣ - ٣٦٥	دين الأنبياء واحد وان تنوعت بعض شرائعهم
٣٦٥ ، ٣٦٦	الشرع الذى يجب على الولاة نصره والجهاد عليه
٣٦٥	« أمرنا رسول الله أن تضرب بهذا من خرج عن هذا »

الموضوع	صفحة
( لقد أرسلنا رسلنا بالبينات ) الآية	٣٦٦٥
ما ينسب الى الشرع وليس منه وحكم قائله	٣٦٦
٣٦٦ ، ٣٦٧ الأقوال التي قالها العلماء باجتهادهم يسوغ انقول بها واذا عرف الحق بخلافه لم يجوز تركه	
٣٦٧ اذا وافق اجتهاد العالم فله اجران ٠٠ وليس لأحد أن ينميه ويعيبه أو يعاقبه اذا أخطأ	
٣٦٨ المقصود بالجهاد أن لا يعبد الا الله ، لما اختص به من الربوبية وكمال العلم والرحمة	
٣٦٨ ، ٣٦٩ تحريم الشرك ودعاء غيره ( قل أدعو الذين زعمتم ) الآيتين	
٣٧٠ مجبته للدعاء والالاحاح فيه وغضبه على من لم يسأله	
٣٧٠ سماعه الدعاء بدون وسائط	
٣٧١ كلامه ومحاسبته عبادة يوم القيامة بنفسه ، قربه ممن دعاه	
٣٧١ عطاؤه لغير حاجة ، تفرده بالرزق والعافية والنصر والهداية وهي فضل منه	
٣٧٢ ( قل من يكلؤكم بالليل والنهار من الرحمن )	
٣٧٢ الرسول هو الواسطة في البلاغ	
٣٧٢ ، ٣٧٣ حكم الحاكم ليس شرعا لازما لجميع الخلق ، بل لهم استفتاء غيره	
٣٧٣ ، ٣٧٤ لا يجوز للعالم أن يتبع حكم الحاكم المخالف لحكم الله ورسوله ولو أودى	
٣٧٤ اذا كان الحاكم قد خفى عليه النص مع اجتهاده فهو معذور	
٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٨ النصر مقرون باتباع الرسول ، الذنوب هي سبب المصائب والمصائب كفارات	
٣٧٥ ( انما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ) الآية	
٣٧٦ اذا حكم الحاكم لشخص بخلاف الحق في الباطن لم يجوز له أخذه	
٣٧٧ حكم الحاكم في الأموال المرسلة والعقود والفسوخ اذا خالف الحق في الباطن لم ينفذ	
٣٧٧ ، القضية ثلاثة ٠٠ »	
٣٨٢ ، ٣٨٨ لو حكم الحاكم باستحباب السفر الى غير المساجد الثلاثة وأن من قال بخلاف ذلك يؤذى ويحبس فحكمه باطل لا يجوز تنفيذه	

- ٣٧٨ . ٣٨١ - ٣٨٣ ليس لولاة الأمر الزام المنازع باتباع حكم حاكم ولا عقوبته الا بعد بيان الحق له وعناذته
- ٣٧٨ ، ٣٧٩ لو عوقب كل مخطئ لعوقب جميع المسلمين
- ٣٧٩ - ٣٨١ ليس للولاة أن يمتنعوا طوائف المسلمين من اعتدائه بعضهم على بعض وحكم بعضهم على بعض بقوله ومذهبه
- ٣٨٥ - ٣٨٦ من أكبر الخطأ أن يحكم على المؤلف ويعبس بسبب فتواه بمنع شد الرجال الى غير المساجد الثلاثة رغم تدعيمها بدلالة الكتاب والسنة وأقوال العلماء بعكس خصومه الذين يحكمون بالعادات الصحابة مع اشتراكهم في العلم ومشاورة بعضهم لم يلزم واحد منهم الآخر بقوله
- ٣٨٦ لم يرض الله بحكم واحد بين الزوجين فكيف يحكم في الأمور العامة
- ٣٨٦ ( وان خفتم شقاق بينهما ) الآية
- ٣٨٧ وظيفة ولي الأمر اذا ترفع اليه العلماء أو العباد أو العامة
- ٣٨٨ اذا ترك ولاة الأمور الحكم بما أنزل الله وقسح بأسهم بينهم وتغيرت دولهم
- ٣٧٩ - ٤٠٧ وقال : الدعاوى التي يحكم فيها ولاة الأمور « قسمان » دعوى تهمة وغير تهمة الخ .
- ٣٨٩ ولاة الأمور يعنى بهم القضاة ، والولاة ، ويسمى بعضهم فى بعض الأوقات ولاة الأحداث وولاة المظالم . . .
- ٣٨٩ حكم الله شامل لجميع الخلق ، على كل ولي أمر أو حاكم أن يحكم بالعدل وهو الشرع
- ٣٨٩ ، ٣٩٠ « دعوى التهمة » أن يدعى فعلا يحرم على المطلوب ويوجب عقوبته كالقتل
- ٣٩٠ « دعوى غير التهمة » أن يدعى عقدا أو دعوى لا يكون فيها سبب محرم
- ٣٩٠ « دعوى غير التهمة » اذا أقام المدعى حجة والا فالقول قول المدعى عليه مع يمينه
- ٣٩٠ « لو يعطى الناس بدعواهم . . . على المدعى عليه »

- ٣٩٠ ، ٣٩١ الدعاوى الموجبة للمقوبات توجب أكثر من اليمين على المدعى عليه  
أو تكون اليمين على المدعى
- ٣٩١ قصة قتل عبد الله بن سهل يخبر وقول الرسول « أتخلفون »
- ٣٩١ « قضي شاهد ويمين »
- ٣٩١ « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر » استناده ليس كغيره  
ولا قال أحد بعمومه الا بعض فقهاء الكوفة
- ٣٩٢ الأصل عند الجمهور ان ائمين مشروعة في أقوى الجانبين وأجابوا  
عن الحديث السابق
- ٣٩٢ الرسول طلب البينة من المدعى واكتفى باليمين من المنكر في  
حكومات معينة ليست من جنس دعاوى التهم
- ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ البينة عند الجمهور اسم لما يبين الحق : رجلان ، رجل  
وامرأتان أربعة ، ثلاثة شاهد ويمين انطاب ، امرأة ، امرأتان ،  
أربع ، اللوث مع أيمان المدعين دلائل غير الشهود كالصفة للقطعة  
ما توجبه القسامة ٣٩٠
- ٣٩٥ صار لمسمى الشرع (٣) أقسام : شرع منزل ، مؤل ، مبدل ،  
ما يردا بكل واحد وحكمه
- ٣٩٦ - ٤٠٠ دعاوى التهم ينقسم المدعى عليها الى ثلاثة أقسام : بر ، مجهول  
الحال ، معروف بالفجور . ما يعامل به كل واحد
- ٣٩٦ اذا وجد في يد عدل مال مسروق وقال ابتعته من انسوق فما حكمه  
وحكم المتهم له
- ٣٩٧ الحدود التي لله لا يخلف فيها المدعى عليه
- ٣٩٧ اذا جس مجهول الحال فهل يحبسها الوالي أو القاضي
- ٣٩٧ اذا طلب المدعى عليه وجب على الحاكم احضاره الى مجلس الحكم  
حتى يفصل بينهما
- ٣٩٨ يحضر من مسافة الدعوى ، تحديد مسافة الدعوى
- ٣٩٨ ، ٣٩٩ « الحبس الشرعي » هو تعويق الشخص في أى مكان ومنعه من  
التصرف بنفسه . وهو « الترسيم »
- ٣٩٩ ، ٣٩٩ مبدأ اتخاذ الدور للحبس فيها والخلاف في اتخاذ الحبس



صفحة	الموضوع
٣٩٩	هل يحضر كل خصم بمجرد الدعوة أو اذا بين المدعى ما يبرر احضاره اذا كان ممن يتبذل بالحضور
٣٩٩	هل الحبس في انتهم لوالى الحرب أو للقاضى
٣٩٩	مقدار الحبس فى التهمة
٤٠٠	ليس فى مذهب أحد من العلماء أن المتهم - مجهول الحال أو المعروف بالفجور - يحلف ويرسل بلا حبس ولا غيره
٤٠٠	سبب جرأة الولاية على مخالفة الشرع وخروج الناس الى أنواع من البدع السياسية
٤٠٠ - ٤٠٢	الامتحان بالضرب والحبس هل يشرع للقاضى والوالى أو للوالى وحده أو لواحد منهما أو كل وما اقتضته ولايته مع رعاية العدل والمصالح الشرعية
٤٠١	هل يحبس بعض المتهمين حتى يموت
٤٠٢ . ٤٠٦ . ٤٠٧	عقوبة من عرف أن الحق عنده وجعله وهل يضرب مع ذلك
٤٠٢	التعزير مشروع فى كل معصية لاحد فيها
٤٠٢	اذا لم يقض الدين أو لم يؤد الأمانة الى أربابها أو النصبوب والمظالم عوقب حتى يؤديها اذا كان قادرا
٤٠٢	من وجب عليه احضار نفس لاستيفاء حق عليها حرم ان يحال بينه وبينه
٤٠٣	اذا كان الاحضار الى من يظلمه أو احضاره المال الى من يأخذه بغير حق
٤٠٣	الأمور المشتملة على الظلم من الجانين لا يعان أحدهما الا أن يرجع بنوع حق والا عدل بين الظالمين
٤٠٤	اذا أقر حال الامتحان بالحبس أو الضرب هل يؤخذ به أو لا بد من اقرار آخر الا اذا ظهر صدقه
٤٠٤	مقدار الضرب اذا كان على ترك واجب
٤٠٤ - ٤٠٦	مقدار أعلا التعزير لا يبلغ به مقدار الحد المقدر فيها ٠٠ وهل يبلغ به القتل
٤٠٥ . ٤٠٦	اذا تجسس المسلم للكفار على المسلمين هل يقتل

الموضوع	صفحة
اللوطنى اذا كان محصنا أو غير محصن	٤٠٦
ضرب المتهم اذا عرف أن المال عنده وقد كتمه ليقر بمكانه	٤٠٦
قصة عم حبيى اصل فى ضرب المتهم انتارك للواجب أو الفاعل محرما	٤٠٧
سئل عن رجل تولى حكومة على جماعة من رماة البنندق ويقول هذا شرع البنندق هل تسقط عدالته	٤٠٧
ليس لأحد أن يحكم بين المسلمين أو الكفار أو الفتيان أو رماة البنندق أو الجيش أو غيرهم الا بحكم الله ورسوله	٤٠٧
من حكم بحكم البنندق وشرعها فهو كالنتار الذين يقدمون حكم الياساق على حكم الله	٤٠٨

## باب الشهادات

سئل هل كل من قبلت روايته قبلت شهادته	٤٠٩
سئل عن مدين كتب محضر باعساره وشهد الشهود أنه معسر عما لزمه من الدين ولم يعينوا مقداره هل يكفى ؟ واذا عينه الشاهد هل يفتقر أن يقول ولا شيء منه الخ .	٤١٠
اذا كان الدين عن معارضة وكان له مال معروف فشهدرا بذهابه صار بمنزلة من لم يعرف له مال	٤١٠
من لم يعرف له مال فالقول قوله مع عيینه أنه عاجز عن وفاء ما يحلف عليه	٤١٠
اذا ادعى العجز عن وفاء قليل أو كثير أو انه ليس له الا كذا حلف عليه	٤١٠
اذا كان له مال فالبينة ثلاثة بخلاف ما لو شهدت بتلف ماله بسبب ظاهر	٤١٠
سئل عن اشهد على نفسه وهو فى صحة من عقله وبدنه أن وارثى هذا لم يرثنى غيره هل يقبل	٤١١

الموضوع	صفحة
سئل هل تقبل شهادة المرضة أم لا وهل يحلف الشاهد	٤١٢
سئل هل تقبل شهادة الضرة .	٤١٢
سئل عن الشهادة على العاصي والمبتدع هل تجوز بالاستفاضة والشبهة أم لا بد من السماع والمعاينة الخ .	٤١٢ ، ٤١٥
أدلة الشهادة بالاستفاضة لجرح الشاهد ومن ذهب اليها	٤١٣
إذا كان المقصود التحذير من الشخص واتقاء شره اكتفى بما دون ذلك كالمصاحبة	٤١٤
إذا قدر أن الداعي لا يستحق العقوبة أو لا تمكن عقوبته بينت بدعته وحذر منها	٤١٤
البدعة التي يمد بها الرجل من أهل الأهواء . أصناف أهل البدع الجهمية وبدعتهم	٤١٤ ، ٤١٥
الراقضة في هذه الأزمنة وبدعتهم	٤١٥
سئل عن شهود شهدوا بما يوجب الحد ولما شخص قالوا غلطنا فهل يقبل رجوعهم	٤١٥

## باب القسمة

سئل رجلين بينهما دار مشتركة فطلب أحدهما القسمة وامتنع شريكه هل يجبر على القسمة أو البيع	٤١٦
سئل عن رجل له عشرة أسهم من أصل ( ٢٤ ) في بستان مشترك بينه وبين محجور عليه وهو يقبل القسمة فهل للحاكم أن يقسم عليه أو ينفق منه على العمارة	٤١٧
سئل عن ثلاثة شركاء في طاحون ولأحدهم السدس وهو فقير وامتنعوا أن يدفعوا إليه الا في كل ستة أيام يوما وطلب منهم كل يوم بقسطه	٤١٨
إذا طلب الشريك أن يؤجروا العين ويقسم الأجرة أو يقسموا المنفعة وجب عليهم أحد الأمرين	٤١٨

الموضوع	صفحة
إذا هايوه وطلبوا تطويل الدور وطلب قصيره أجيب	٤١٨
سئل عن قسمة اللحم بلا ميزان وقسمة التين والعنب والرمان والبطيخ والخيار عددا	٤١٩
قسمة اللحم بالقيمة	٤١٩
القسمة افراز لا بيع ، تعتبر الخبرة فى التعديل	٤١٩
مالا يمكن تعديله	٤١٩
قسمة الثمر قبل بدو وصلاحه	٤١٩
سئل هل يجوز قسمة اللحم بلا ميزان وقسمة التين والعنب والرمان والبطيخ والخيار عددا	٤٢٠
يجوز شراء الفاكهة بالحنطة والشعير يد ابيد والخلاف فى النسبة	٤٢٠
علة الربا هل هو التماثل مع العلم الخ .	٤٢٠
سئل عن رجل أقر أن جميع العانوت وما فيها من الأعيان وقف على مسجد وما يتعلق به ولم تتمكن البينة من وزن تلك الأعيان فحياته وبعض البينة لا تعرف أن تلك الأعيان هى هذه هل يسوغ له أن يشهد بها اعتمادا على اقرار المقر وبلاستفاضة من تلك العدلين	٤٢١
هل يكفى معرف واحد أو اثنين	٤٢١
سئل عن شخصين تباريا وكان لأحدهما على الآخر دين فاستثناء حالة الإبراء فطالب به فقال خصمه قد تبارينا فهل تسمح دعواه ويحلف على عدم الإبراء	٤٢٢
سئل عن رجل مات وخلف ابن عم وزوجة طلقها فى مرض موته وشهد ابن العم أنها وارثة وأقبضها وإبرأها ثم أحضر بينة وحكم شافعى بعدم ميراثها فهل تسمح دعواه	٤٢٣
سئل عن امرأة مزوجة بجندى ورزقت منه بنتا فطلقها وكتب لزوجه ألفى درهم والصداق وكانت أبرأته منه ومنعنى حقى والبنت حقها من الميراث	٤٢٣ . ٤٢٤

- ٤٢٥ سئل عن رجل بينه وبين شخص شركة فقوى شريكه فمסקه وأمانه وكتب حجة باقراره أن المقيم له دون الشركة
- ٧٤٢٥ - ٤٢ سئل عن امرأة ماتت وخلفت زوجا وأولادا أشقاء ولام فأقرت للأشقاء في مرض موتها بألف درهم فهل يقبل هذا الاقرار
- ٤٢٦ .تحریم الجور في الوصية بحسب
- ٤٢٦ اثم الكاتب والمشير والشاهد في وصية الجور
- ٤٢٧ سئل عن رجل مات وخلف رجلين وامراة فعوضا المرأة عما يخصها من ميراث والدها وأبرئتهما بالعدل فلما ماتا ومات الشهود أنكرت وأثبت لها الحاكم ما أدعته فهل يتدفع حكمه
- ٤٢٨ اذا كان شهود الاقرار قد ماتوا وخطوطهم معروفة شهيد بذلك من يعرف خطوطهم وحكم به من يراه
- ٤٢٨ سئل عن رجل له ابنتان احدهما مزوجة والاخرى عزباء وكان كتب للعزباء سبعة آلاف وللمتزوجة ثلاثة فتوفيت فطلب ولدها وزجها المكتوب من والدها وولده ؟
- ٤٢٩ سئل عن رجل اعتق أمة ثم تزوجها ثم ملكها في صحة من عقله ما حوى مسكنهم من نحاس وقماش ٠٠٠ مما هو خارج عن لبسه ودوابه فهل يصح
- ٤٣٠ سئل عن رجل أقر لرجل بمسطور يدرهم ثم بعد مدة حضر المقر له عند الشهود فأنكره فهل يكون الاقرار باطلا ؟ وهل يجوز للشاهد أن يشهد بالمسطور بعد سماعه من رب الدين ما ذكر
- ٤٣١ سئل عن رجل صانع عمل عند معلم صنعة مدة سنين ثم خرج من عنده وقال حاسبني فضربه المعلم وأخافه وكتب عليه حجة فهل له حق .



## تنبيهات

### تعلق بالتصحيح أيضا والفهرس الخاص

(١) ما يوجد في المجلدات (٣٥) بين هاتين العلامتين [ ] ليس من الأصل إلا أن الموضوع يحتاج إليه في ربطه واستقامته ، ولكثرة التصحيف قد لا تمكن من استدراك بقيته إلا في تصويب الخطأ فيكون بين هذين القوسين [ ] أو بين هذين ( )

(٢) ما بين هاتين العلامتين — من كلام المؤلف كجملة تفسيرية أو اعتراضية قد تحول بين فهم ما قبلها وما بعدها إذا لم تحمل بين العلامتين .

(٣) البياضات الموجودة في الأصل على قسمين :

(أ) لا يخل بالمعنى وذلك مثل البياضات الموجودة في مجموع (٦٩) تركها المؤلف ليزيد الموضوع إيضاحا ولم يتيسر له ذلك .

(ب) ما يخل بالمعنى فهذه إذا لم يوجد لها معنى بين القوسين [ ] فاني أشير إليها غالبا بكلمة يابض بالأصل أو بالأصلين .

أما الخرم فأذكره بلفظ : خرم بالأصل .

## الفهرس الخاص

(١) « الفهرس الخاص » استعراض عام لكل ما في المجلد من أبحاث سواء

كانت في غرض الكتاب الخاص أو استطردها المؤلف لتأسيس قاعدة

أو للتدليل والاستشهاد على بحث آخر ولها قيمتها العلمية في فنون

ومواضيع آخر فهذه لأهمها كما لم أهمل ما في الكتاب من تراجم وغيرها.

(٢) تبدأ المسألة أو الرسالة غالباً بلفظ مثل رحمه الله. أو قال رحمه الله. أو ما تقول

السادة. ويكون بحرف بارز في أكثر المجلدات، وقد أشرت إلى رقم الصحيفة

التي ينتهي فيها الجواب في سطر السؤال إذا كان أكثر من صحيفة .

(٣) قد يكون السؤال في الأصل مطولاً أو موجزاً وقد يكتب المؤلف بالاجابة

عن بعضه وقد يجيب عليه كله وقد يزيد السائل علماً بحسب ما تقتضيه

حال السائل أو البحث أو الورقة أو غير ذلك .

(٤) إذا كانت صيغة السؤال موجزة كافية اكتفيت بها . وإذا كان مطولاً

اختصرته مع ملاحظة البحث الذي تكلم فيه دون ما أهمله . وإذا لم يكف

سطر أو سطران غالباً أضفت كلمة الخ ثم فهرست للأبحاث التي

لم يتضمنها لفظ السؤال المختصر . وكذا إذا كان السؤال مجملًا .



(٥) إذا جزم المؤلف بقول أو حكم ذكرته بصيغة الجزم ، وإذا ذكر الخلاف ولم يرجح أو كان في الموضوع تفصيل أو طول جعلت البحث بصيغة استفهام ، أو اكتفى بعد ذكره بعلامة الاستفهام ؟

(٦) إذا تكرر البحث في رسالة أو تعددت الرسائل والمسائل في موضوع فلا يكتبني الباحث المدقق بعضها لأن جواب المؤلف في أحدها لا يعاين جوابه الآخر في التدليل والتعليل والبسط والاختصار أو الترجيح والاختيار أو حكاية الاجماع والأقوال ؛ ولو كان البحث مما يظن أنه عادي ومشهور ومعروف الكلام فيه فرغبة المؤلف تتجه دائماً الى التحقيق في مسائل الخلاف وقد يكون اطلع في المرة الثانية على أكثر مما اطلع عليه في الأولى أو سنحت له فرصة اولا ح له هدف يأتي حينئذ بالمعجب العجائب

(٧) ما يوجد من الأبحاث الاستطراذية متفرقة في رسالة أو مجلدنا أكثر أو ينبغي ان وضع في فن أو كتاب أو باب آخر فسيجده القارئ بمجموعا في مكانه المناسب في « الفهرس العام » الذي يجري إعداده . والله الموفق .

**محمد بن قاسم**









